

اعداد مكتبة الروضة الحيدرية المكتبة الرقمية

السر سائل
حاسة داسا
البحر مجمع
حاسة داسا

النخبة القانونية
ودورها الفكري والسياسي في العراق
١٩٠٨ - ١٩٣٢

رسالة تقدم بها
عبد الحسين ابراهيم الرفيعي

إلى مجلس كلية التربية - ابن رشد / جامعة بغداد
وهي جزء من متطلبات درجة الماجستير
في التاريخ الحديث

بإشراف
الأستاذ الدكتور
كمال مظهر أحمد

أيلول / ٢٠٠٣ م

رجب / ١٤٢٤ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

{ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا }

صدق الله العظيم

سورة طه / الآية (١١٤)

الاهداء

حلمي ...

ظمأ هومت على رؤاه خيالات ظل صباح قادم .

غراس ما زال أنينها يورق رفيف طماحي ، في أشراقة

لاحبة تتسع لذرات تراب أرضي الطيبة .

عيون يترقرق فيها الحرف النير وهو يتوج مهابة التاريخ

ونجواه .

أمل ، أن تتحضن براعمي ، أولادي وأمهم وهي كلي

صراط العلم اللاهب فهو وصيتي ورجائي .

وجد يخرق جراحي لهم ولكل من عرف نفسه .

عبد الحسين

إقرار المشرف

أشهد أن إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ (النخبة القانونية ودورها الفكري والسياسي في العراق ١٩٠٨-١٩٣٢) والمقدمة من الطالب عبد الحسين ابراهيم الرفيعي جرت تحت إشرافي في كلية التربية - ابن رشد / جامعة بغداد ، وهي جزء من متطلبات درجة الماجستير في التاريخ الحديث .

اسم المشرف : أ.د. كمال مظهر أحمد

التوقيع :

التاريخ : / / ٢٠٠٣

بناءً على التوصيات المتوافرة ، أشرح هذه الرسالة للمناقشة .

الاسم :

رئيس القسم

التوقيع :

التاريخ : / / ٢٠٠٣

إقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن رئيس وأعضاء لجنة المناقشة، بأننا ناقشنا الطالب عبد الحسين ابراهيم الرفياعي عن مضمون رسالته الموسومة بـ (النخبة القانونية ودورها الفكري والسياسي في العراق ١٩٠٨-١٩٣٢) في محتوياتها وفيما له علاقة بها ، فوجدنا أنها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث وبتقدير () .

عضو اللجنة :	عضو اللجنة :	عضو اللجنة :
الاسم :	الاسم :	الاسم :
التوقيع :	التوقيع :	التوقيع :

عضو اللجنة (المشرف) :	رئيس اللجنة :
الاسم :	الاسم :
التوقيع :	التوقيع :

صدقت الرسالة من مجلس كلية التربية - ابن رشد / جامعة بغداد .

الاسم : أ.د. عبد الأمير سليم دكسن

عميد كلية التربية

التاريخ : / / ٢٠٠٣

شكر وتقدير

في مستهل أطروحتي أود أن أبوح بمشاعر الشكر والتقدير والامتنان لأستاذي الكبير الدكتور **كمال مظهر أحمد** الذي وضعني على الخطوات الصحيحة الأولى لطريق العلم الحقيقي وتفضل بقبول الإشراف على الأطروحة ، بالرغم من زخم العمل وضيق الوقت لديه .

إن متابعة الدكتور كمال للأطروحة ومراجعته لأمر كثيرة ، وتوجيهي إلى أمور أخرى قد قصرت عنها لسبب من الأسباب مظهراً بذلك توقد ذكائه، ونبل أخلاقه ، وأمتلاء روحه بأسمى المعاني ، وأرفع المثل ، كل ذلك ولد في نفسي الغبطة والحبور والأطمئنان الى جدوى بحثي ، ولن أنسى هذا الفضل ما حييت .

كما أزجي شكري وعرفاني الكبيرين الى الدكتور نضر علي أمين الشريف ، الذي أبدى أقصى درجات العون والمساعدة في وقت كان عصيباً علي جداً ، فلولاه ما وصلت أوراق أطروحتي هذه الى يدي أستاذي الفاضل كمال مظهر .

ولا يفوتني أن أسجل شكري وتقديري إلى الأساتذة الأفاضل الذين تفضلوا بالموافقة على إجراء مقابلة معي لتزويدي بالمعلومات المهمة والقيمة والتي زينت بها أطروحتي، ومنهم السيد جواد هبة الدين الشهرستاني أو (الحسيني)، والشيخ جلال الحنفي، والمرحوم الملا محمد جميل الروزياتي (الذي وافاه الأجل بعد مقابلتي أياه بأشهر) .

وأقدم جزيل شكري وأمتناني للأستاذ سجاد الغازي، والأستاذ ياسين الحسيني ، وعائلة المرحوم عبد الرزاق الحسني والدكتور عبد الزهرة الجوراني والأستاذ عبد الحسين الرفيعي والأستاذ يوسف الصالح لأعازتي بعض المصادر النادرة والمهمة فضلاً عن بعض المعلومات القيمة .

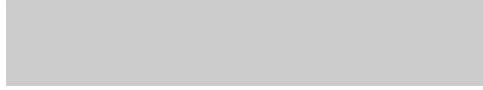
وأول وآخر شكري وحبني الكبيرين الى رفيق عمري وتوأم روجي زوجي الحبيب عادل ، الذي كان خير عون والدافع القوي في كل خطوة أخطوها الى الأمام ، أمد الله في عمره ، وخصه بعافيته ... إنه سميع مجيب .

وأحيي جهود العاملين في قسم الأعادة في دار الكتب والوثائق في المكتبة

الوطنية ، والأخت مائدة في مكتبة كلية الآداب للدراسات العليا، والأخت أزهار في مكتبة الآداب المركزية ، والأخت الاء والأخ عمار في مكتب حامد الكيلاني ، وشكري للأخ أسعد البلداوي الذي طبع هذه الإطروحة .

وفق الله الجميع وسدد للخير خطاهم ...وله الحمد أولاً وأخيراً .

✍️ **الباحثة**



فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	• إقرار المشرف
ب	• إقرار لجنة المناقشة
ج	• الإهداء
	• شكر وتقدير
و	• فهرس المحتويات
٦ - ١	• المقدمة
٧٢ - ٧	الفصل الأول : بدايات تكوين وتحرك النخبة القانونية ودور مدرسة الحقوق .
١٣ - ٧	• نبذة عن الموروث التاريخي .
٢٥ - ١٣	• التطورات الاجتماعية والأقتصادية والسياسية في العراق منذ أواسط القرن التاسع عشر وتأثيرها في تكوين النخبة القانونية وتأسيس مدرسة الحقوق
٣٤ - ٢٥	• مدرسة الحقوق وبواكير الحركة الطلابية العراقية .
٤٥ - ٣٤	• مدرسة الحقوق في عهدي الاحتلال والانتداب ١٩١٩ - ١٩٣٢ .
٥٣ - ٤٥	• مدرسة الحقوق في عهد الانتداب . مسيرة الكلية وتطوراتها .
٦١ - ٥٣	• النظم التي صدرت لمدرسة الحقوق .
٧٢ - ٦١	• من النشاط الفكري والثقافي لطلبة الحقوق .
١٢٠ - ٧٣	الفصل الثاني : النشاط الفكري والسياسي للنخبة القانونية العراقية بين عامي ١٩٠٨ - ١٩٢٠
٨٧ - ٧٣	• من ظواهر نشاط النخبة القانونية في المرحلة الأولى من عهد الاتحاديين .
٩٢ - ٨٧	• تعثر النشاط الفكري والسياسي للنخبة القانونية العراقية في سنوات الحرب العالمية الأولى .

الصفحة	الموضوع
٩٢ - ١٠٨	• موقف النخبة القانونية العراقية من الأحتلال البريطاني للعراق ١٩١٤-١٩٢٠ .
١٢٠-١٠٨	• دور النخبة القانونية العراقية في ثورة العشرين .
٢١٨-١٢١	الفصل الثالث : مواقع النخبة القانونية العراقية في أهم الأحداث العراقية من العام ١٩٢٠ حتى العام ١٩٢٥
١٢١-١٢١	• توطئة .
١٣٠-١٢٢	• موقف النخبة القانونية العراقية من تأسيس الكيان العراقي وترشيح الأمير فيصل بن الحسين ملكاً على العراق .
١٤٣-١٣١	• دور النخبة القانونية العراقية في مؤسسات الدولة العراقية الجديدة .
١٨٠-١٤٣	• ظواهر أخرى من النشاط الفكري والمهني للنخبة القانونية العراقية ١٩٢٠-١٩٢٥ .
١٩٥-١٨١	• موقع النخبة القانونية العراقية في المنظمات المهنية والسياسية في مرحلة تأسيس الدولة العراقية .
٢١٠-١٩٥	• النخبة القانونية العراقية والهيئة التشريعية في مرحلة التأسيس .
٢١٨-٢١٠	• قضية الموصل ، ومواقف النخبة القانونية العراقية منها .
٢٦١-٢١٩	الفصل الرابع : دور النخبة القانونية العراقية في الحياة الفكرية والسياسية للعراق في المرحلة الاخيرة من عهد الانتداب (١٩٢٥ - ١٩٣٢)
٢٢٢-٢١٩	• تعزيز موقع النخبة القانونية العراقية في مؤسسات السلطة التنفيذية .
٢٣٤-٢٢٢	• نشاط المنتمين للنخبة القانونية داخل البرلمان الوليد .
٢٤٢-٢٣٤	• النخبة القانونية العراقية وقضايا الطبقة العاملة وأضراباتها .
٢٦١-٢٤٢	• دور النخبة القانونية العراقية في التنظيمات والمؤسسات السياسية والفكرية ومواقعها .
٢٦٦-٢٦٢	• الخاتمة
٢٧٨-٢٦٧	• قائمة المصادر
	• ملخص الرسالة باللغة الإنكليزية .

المقدمة

" أطلب العلم من المهد الى اللحد " حديث شريف يتوج هامة الدهر ، يغنيها ، يعزز من فرص الأنتسان لأكتشاف الحياة والغوص الى مكنونها المضموم والمظنون ، ويدلل على جوهره وصدقه مع مكونات وجوده بصفته الخلقية ، وبعثه لآفاق جديدة ، تستوطن القمم وتعمل على تخليد النير منه . من هذه البوابة المشرعة بالنور وعلى هدى هذه الأشراقة البليغة ، انطلقتُ أغذ السير في طريق صعب وطويل أعتورتني فيه ظروف قاهرة ، وعقد غطتها ابخرة ملوثة تستجدي عقبات تواجه كل فجر يولد من رحم ظلمة الليل ، وتريد النيل من نهج حياة تصبو للوصول الى الذرى ومعانقة القمم ، وهي كانت ، وهامت ، وفعلت ما تريد ، لكن أرادة الإنسان تظل أولوية وديمومة ومنطلق تغيير . وهي على كل حال أحاجي شكلت مفازة لكل لب تقدمي وانساني وقومي . ولم يهن عزمي أمام كل ذلك وواصلت مشواري مع العلم وعقدت العزم على سلوك الطريق الأكاديمي ، وحصلت الفرصة وجاء الأستثناء أخيراً ، وهو واسع ومريح ، أعاد مياهي الى مجاريها بعد مطاولة قديمة كنت قد أنتزعت فيها شهادة كلية الحقوق من الجامعة المستنصرية في عام ١٩٧٦ ، وبعد أختياري التاريخ من هذا الأستثناء ، فقد حرصت على أن أجمع بين الطريقتين وأنا أمسك بتاريخ العراق الحديث والمعاصر، وأن أكون وفياً لشهادة الحقوق ، وهو ما دفعني بعد الأمعان والتدقيق والأستشارة الى اختيار موضوعي هذا الذي أعرض بحته آملاً أن تكون أشراقتي هذه وفيه لأصولها، وأن تكون الموضوعية هي رائدي ، والموضوعية والرأي الآخر والالتزام بشروطهما ليستا كلاماً يقال ، وليستا من الأحاجي والالغاز، وإنما هما مفازة عسيرة لمن يريد قطعها للوصول الى الحقيقة ، وعملية مخاض هائلة ، لا شكلية فيها ولا تيرير ، وقد جربت ذلك حين هزنتي مواقف كثيرة وجدت مخزوني الفكري والقيمي فيها منحاذاً مرة وظالماً مرة أخرى ، عملتُ فيه السنين الطويلة والتراكم الكمي وشحن العواطف، عملها ، أمدتني بخلاصات سريعة وجاهزة وعاطفية في غالب الأحيان .

ومن هنا وبدافع الرغبة لركوب الدرب الصعب ، مددت يدي لأختيار موضوع

شائك ولذيد وغير يسير يتعلق بدور النخبة القانونية العراقية الفكرية والسياسي في مرحلة محددة ما بين عام ١٩٠٨ وحتى عام ١٩٣٢ ، أي منذ بدايات تشكل هذه النخبة وبداية صعودها وانتشارها وتوطد مركزها وأحاطاتها بكل مفاصل المجتمع العراقي ودولته الجديدة التي قامت بعد ثورة العشرين من القرن الماضي ، واللجوء الى كلمة " النخبة " جاء على أساس معناها اللغوي ومن دون التطرق الى معانيها الأخرى والدخول في تشعبات تبعنا عما نقصد ونريد ، ولأنها حين قامت ونهضت بهذه المهمات والواجبات ، إنما تمت وفق فرص وقعت لأفراد تجمعوا من منابت اجتماعية شتى ودرسوا وبذلوا وحفروا لهم طريقاً لا حياً في تاريخ هذه الأرض، وأغنوه بمواقفهم وأبداعاتهم وتصرفاتهم وفعلهم ، ولذلك فالموضوع يتعلق بشريحة اجتماعية كان لها الدور الأساس والفعال في تاريخ العراق وقيادة مجتمعه وصولاً الى ما وصلت اليه همهم . وهي حين انتشرت في كل مفاصل جسد هذا الكيان ، فقد أحتلت الصدارة في الوزارة ورئاستها والبرلمان والقضاء والصحافة والأحزاب والمنظمات السياسية والمهنية والجماهيرية ، وكان لها الدور الفعال في رسم سياسة العراق وتحديد طريق مسيرته ، وخلق الفرص لكل جهات النظر على يمين الطريق ويساره . ويقيناً أن أهمية الموضوع كبيرة ، والطريق للوصول الى القرار الصحيح ليس سهلاً .

في سياق الإطار الزمني المحدد جرى تقسيم الرسالة على أربعة فصول وخاتمة وخلاصة باللغة الانجليزية . كرس **الفصل الأول** لدراسة مكونات النخبة القانونية العراقية في تحركها ، في انعطافة اساسية الى " مدرسة الحقوق " ، هذه الأخمامة التأريخية المهمة والخطيرة في دورها في أوليات المسيرة ، ومعنى استمرارها والعثرات التي واجهتها في جميع مراحلها بدءاً من الثورة الاتحادية حتى عهدي الأحتلال والأنتداب ، وفي رحابها تحدثنا بصورة خاصة عن أوليات نشاط الطلبة وهمومهم وحركتهم ، وهي بواكير حركة مهنية وسياسية متقدمة والكيان العراقي ما زال لم يولد بعد ، معززين ذلك بأمثلة حية ولائقة حافظت على الموروث التاريخي وأدت الأمانة بحرص ، وميزت دور القاضي والحقوقي والمحامي ، بالرغم من ندرة العدد والكم الذي عوض عنه الكيف المترافق مع صعود المدرسة ورسوخ نظمها ومناهجها مع ما رافق ذلك من تذبذب سنين الدراسة من حين الى آخر .

وحين نجتاز بوابة الفصل الأول الى البوابة الثانية التي أطرت النشاط الفكري والسياسي للنخبة القانونية العراقية بين عامي ١٩٠٨ و ١٩٢٠ وشخصت انتماءاتهم وتجنيدهم وتطلعاتهم ، وأعتصمت بفيض تلك الأشراقات في " ايقاظ " سليمان فيضي وآخرين حفروا مجراهم في " العلم " و " صدى بابل " وأخريات كان لها الدور الريادي والمتقدم والمترافق مع دور الآخرين الفكري والسياسي المتفاعل من خلال الصحافة والنوادي والجمعيات ، وعالم الحيرة والأضطراب الذي شهد تجاذب هؤلاء وترددهم بين الأتحيدين وأعدائهم ، وهو ما يوصلنا الى الحرب العالمية الاولى والأحتلال البريطاني للعراق ، وتلون الطريق والوسيلة والهدف من مخاض ذلك الواقع الذي شهد المنبهر والثائر والمصدوم والمضطهد، وردود فعل عبرت عن مظاهر التمرد والتظاهر هنا وهناك والاحتجاج ، في انتفاضات محدودة وحركات محلية، عبرت عن نار تلتمس الطريق ، ووقائع جديدة شاخصة لملت ضفافها وأصولها وبرزت الى الساحة ثورة عارمة ، هي ثورة العشرين. هنا عرضت الرسالة صورة النخبة القانونية وعرفت بدورها المحدود ويدها القصيرة وفق ظروفها وماجريات الأحداث حيث لم يعرف للكثير منهم موقف واضح وبارز ، مع تشخيص الرسالة لموقفهم ودورهم في رحاب الصحافة والجمعيات .

وحين نغذ السير الى **الفصل الثالث** ، نشهد امتداد البحث الى دور النخبة القانونية في إسناد ترشيح الملك فيصل الأول ، ورسم الطريق لوصوله الى هذا الكرسي ، مع الألتفات الى نشاطها وفعلها وتواجدها في مؤسسات الدولة الرسمية والمهنية وتشكيلاتها - الوزارة والقضاء ومراكز الدولة المهمة بحسب ذلك الزمان والمكان ، ثم تتسلسل الرسالة لتصل الى مفاتيح جديدة للحياة وهي تتمثل في قيام الأحزاب والمنظمات السياسية والمهنية، وكيف صاغت النخبة القانونية دورها في هذه الرحاب وامتدادها وصعودها الى قمة الهرم التشريعي - البرلمان، أي مجلسي النواب والأعيان ، مع اطلالة الرسالة المتواصلة على الصحافة والكلمة ودورها هنا وهو مهم وحيوي ، لتختتم هذا الفصل بطرح " قضية الموصل " وما جرى بشأنها من شد وجذب ومساومات ، ودور هذه النخبة القانونية البارز ونشاطها في حفظ حق العراق ووحدته وصيانتها .

ويظل **الفصل الرابع** والأخير الامتداد الحي لما سجلته الرسالة واكمل لما بدأناه من تواصل نشاط النخبة القانونية التي نمت وكبرت وأزداد دورها أثراً وتأثيراً في كل المجالات والرحاب ، في قمة السلطة، وفي قيادة المؤسسات التشريعية والمنظمات المهنية والسياسية ، ونزولها الى الشارع وبروزها وطنياً و جماهيرياً من خلال الحركة الطلابية الوليدة ، والحركات والمؤسسات السياسية والثقافية ، وذلك في التصدي لزيارة الصهيوني الفريد موند الى العراق مع اطلالة اولية وطنية وتلمس للدور الطليعي لها ولرجالها في النشاط الفكري والسياسي الديمقراطي والأشترافي .

في خاتمة الرسالة جرى تسجيل أهم الأستنتاجات التي تم التوصل اليها في ضوء ما ورد في المتن من حقائق وتطورات، مع التأكيد بصورة خاصة على " مدرسة الحقوق" (الكلية) وثباتها وعطائها الثر الذي لم ينقطع ، والذي وسم الحياة في أرض الرافدين ودولتها العراق في كل مناحيه وقممه وسهوله ووديانه من خلال تسلم المراكز المسؤولة العالية وسيادة قيم الحق والقانون وحب الحرية وفهم معناها واذكائها من خلال القانون ، وتعزيز مركزه وصعوده وسطوع نجمه .

وبعدُ : لم يكن سهلاً الخوض في مثل هذا الموضوع ، حيث واجهت الباحث صعوبات حقيقية في الوسيلة والتعاطي ، ولن يكون ذلك من أجل التبرير ، فالحصيلة التي وصلنا اليها جيدة وطيبة بحسب الظروف ، ولكن الممكن كان سيكون أفضل لو توفرت الفرص بشكل أفضل، وصفت بعض النفوس، وتراجع الزمان ليحقق لنا ما نطلب ونريد ، لقد كان في الدولة العراقية قانون متبع ، غير مشروع يقضي بحجز الأوراق الرسمية على الباحثين لا عرضها عليهم وهم أولى بذلك من غيرهم خدمة للعلم ، ووصولاً للحقيقة . إضافة الى ذلك أن مخزون وزارة الداخلية الثر والمجهول لم يقترب من صاحب الرسالة بسبب عراقيل منطقتي متخلف وبيروقراطية تقاوم وتحبط ، مع العلم ان هذا الكنز كان بأيد غير أمينة وفي وضع سيء ، أما طريقة الأستفادة منه فكانت بائسة ومأساوية، لا أقول هذا من أجل التبرير لكنني ووضعي الصحي والخلقي أبيت أن أسلك الطريق المعوج الذي تعودت عليه القلة المستفيدة من هذا الكنز الذي أصبح الآن في نمة التاريخ . وكما يعلم الجميع فإن المكتبات العامة كانت تعاني من وضع متخلف ، لم يتألفت فيه احد الى هذه الكنوز ولم يعر العاملين فيها أي اهتمام ، فالوضع المادي للمكتبات بائس في قبيض

الصيف وقر البرد ، والرواتب التي تمنح للعاملين مثيرة للأشفاق والسخط ، لا بل أن مستوياتهم الفكرية فيها الظلم الكثير للعلم والكتاب ، ومع ذلك طرقت الأبواب ووجدت مكتبة المجمع العلمي مشلولة بسبب الفهرسة، أما مكتبة جامعة بغداد فقد حصلت على القليل برغم أريحية أدارتها وإيجابيتها ، وتبقى دار الكتب والوثائق ، وملاحظات الباحث النقدية تنصبُ عليها ، فقد كانت في زمن الأخ الدكتور عدنان الجبوري ونائبه خير عون لي ، وبعد خروجه قلّت الفائدة وصارت موسمية ، ترتبط بأشكالات الموظفين وظروفهم الصحية والمعاشية ، فالكتاب الذي أجده اليوم ، لن أحصل عليه في يوم آخر ، وتظل مداراة السيد اسماعيل الذي يعمل في ظرف صحي صعب ومادي هو هدفي الوحيد وحرصني وللمثل على ذلك فلم أستطع الحصول على ملفات المجلس النيابي " المذاكرات " ، فمرة ذهبت للتصوير، ومرة نزلت الى السرداب، قبل الحرب التي فرضت على العراق ، لكن مكتبتي الخاصة وعون بعض الأصدقاء سد بعض النقص .

مع كل ذلك رفدت مجموعة كبيرة من المصادر الأصيلة ، بما في ذلك عدد غير قليل من الوثائق غير المنشورة ، ومحاضر مجلس النواب ، والمذكرات الشخصية ، بضمنها مذكرات وكتابات عدد من المنتمين الى النخبة القانونية العراقية ، والصحافة وغيرها مباحث الرسالة بمعلومات مفيدة ونادرة ، مما يبدو واضحاً من هوامشها وقائمة مصادرها . ينطبق القول نفسه على المراجع التي حاولنا أن نستقي منها كل ما من شأنه إغناء الموضوع ، من ذلك مؤلفات عبد الرزاق الحسني وعباس العزاوي وعدد من الأساتذة الجامعيين وغيرهم ، فضلاً عن عدد من الرسائل والأطاريح الجامعية .

وبالنسبة للنقطة الأخيرة من الضروري أن نشير الى أن الباحث من منطلق الحاجة، والركون الى حرز امين أستعان كثيراً برسالتين جامعيتين ، الأولى حول دور المجددين في الفترة المقاربة لفتوته لعبد الرزاق احمد النصيري ، والثانية حول دور المعارضة البرلمانية في عهد الملك فيصل الأول لعلاء حسين الرهيمي ، فهما دراستان علميتان دقيقتان رفدتا الرسالة بمعلومات في غاية الأهمية .

إن البحث في هذا الموضوع ، وهو ثر وعميق قد أوصل الباحث الى إستنتاجات يراها مهمة ، وذلك بفضل معلومات جديدة وكتب ووثائق مر عليها الباحثون ولم يلتفتوا اليها ، وللمثل فأن كل الباحثين تجاهلوا شيئاً مهماً من حياة نوري السعيد ، فلقد درس هذا

الرجل صاحب الدور المدوي في تاريخ العراق القانون سنين ثلاث ، وقد جاء أعترافه هذا الذي رده في المجلس التأسيسي العراقي وهو يرد على رؤوف الجادرجي في حوار طويل . كما أن مستوى الدارسين قد قدم أمثلة حية في الحركة الطلابية المبكرة ، ورفي الطلبة ومشاركاتهم وهم في هذا الدور في النشاط الفكري وإصدار المجلات والصحف ، ثم في الدور السياسي والوطني والقومي ، ومن الأمور التي وصلنا اليها هو الكشف عن صحف ومجلات نادرة عرضت بأمّتيار لنشاط النخبة ودورها ، إضافة الى أن عدداً غير قليل من أركان النخبة القانونية العراقية يجمعون في الواقع بين أكثر من صفة ، والنماذج كثيرة نذكر منها جعفر العسكري .

في ختام هذه المقدمة أود أن أتقدم بالشكر لكل من آزرني وعاونني بأبتسامه وتشجيع وملاحظة كريمة ويظل الأستاذ المشرف الدكتور كمال مظهر أحمد هو مثل الأنسان العلمي الكامل الحريص على طالبه حرصه على نفسه بالتوجيه السليم ، والقسوة القلبية التي تفتش الضمير وتحيله جناناً عامرة بالعطاء والأبداع .

📖 نبذة عن الموروث التاريخي :

" العراق أو ما بين النهرين ، قطر عريق في القدم ومهد لحضارة من أقدم الحضارات التي عرفها التاريخ ... وقد تعاقبت عليه إمبراطوريات عظيمة متعددة ، كان لها شأنها في سابق العصور "(١) . وفي العراق تحديداً إختُرت وتطورت طريقة الكتابة المسمارية ، ذلك الأختراع الذي يعد أبرز ما ساهمت به بلاد سومر في تقدم الحضارة ، وفيه نشأت وصدرت أقدم الشرائع ، وإذا كانت شريعة حمورابي معروفة ومشهورة على نطاق العالم ، فقد كشف النقابون في عام ١٩٤٧ عن شريعة سبقت شريعة حمورابي في الزمن بنيف ومائة وخمسين عاماً ، هي قوانين " أصدرها الملك لبث عشتار " . على أن أحقية لبث عشتار - بشهرة كونه أول مشرع في التاريخ لم تدم طويلاً ، ففي العام ١٩٤٨ كشف العالم العراقي طه باقر أمين المتحف العراقي في بغداد ، وهو يجري التنقيب في تل صغير يدعى (حرم) عن خبر اكتشاف لوحين مدونين بشريعة أخرى أقدم من شريعة لبث عشتار ، وقد نُون هذان اللوحان قبل شريعة حمورابي باللغة البابلية - وهي شريعة أشنونا، نسبة الى المملكة التي كان موقع تل حرم يقع ضمنها(٢).

وقد دلت هذه الشرائع " على استقرار النظام في العراق قديماً " ، وحيث وقفنا على بعض شرائعه القديمة وبعض ملوكه، ظهرت لنا " مقدرتهم على الإدارة والنظام "(٣) . لقد أخبرنا التاريخ عن النظام في العراق قبل أن يعهد للأمم نظام ، ودلنا على اجتماع ، في حين أن الأقوام كانت في تذبذب وشقاق، فالإدارة المنتظمة والحياة الحقوقية في العراق بمفهومها العام ، لها مبدأ صحيح قيماً وزمناً ، إذ كلما أوغلنا في التدقيق وجدنا حضارة سابقة لما نعهده ، ولكن الحقائق التاريخية ، والتي لا يرتاب في صحتها أحد مما

(١) الدكتور متى عقراوي، العراق الحديث، ترجمة المؤلف مع مجيد خدوري ، الجزء الأول ، بغداد ، مطبعة العهد ، ١٩٣٦ ، ص ١ .

(٢) حسين جميل ، الحياة البرلمانية في العراق ١٩٢٥-١٩٤٦ ، منشورات مكتبة المثني ، بغداد ، ١٩٨٣ ، ص ٣ .

(٣) عباس العزاوي ، الحقوق في العراق قديماً و حديثاً" ، مخطوط ، دار صدام للمخطوطات ، رقم ٣٤٣٦٥ ، ص ٢ .

إشتهر من الحوادث ، أو ما سجل في الوثائق والحقوق القانونية والصكوك الشرعية ، وما خلفه الأسلاف من الآثار ، أمر واقعي لا يقبل الأرتياب والتشكيك ، فلا توجد أمة وضعت لها قوانين أرقى منها، يراعى فيها " أدق حالات الاجتماع ونظمه "، في حين أنها بعيدة عن النظام والانتظام .

هذه الشرائع لو درسناها ، نكون قد وقعنا على تطور الحقوق في العراق في جميع أدوارها ، وعرفنا درجة إعتناء أسلافنا في حقوقهم ، وخطونا خطوة كبرى نحو معرفة حقوق الأمم ، فإن " الحقوق تطورت عندنا بصورة متنوعة ، مما يكاد ينبىء عن كافة الحقوق بصورة عامة " (١) .

ومن دون الدخول في تفاصيل تاريخية تبعدنا عن الهدف من هذه المقدمة ، نستطرد لنقول عن عهد ما قبل الإسلام حيث قامت في العراق دولة اللخمين ، والتي ولي الحكم في عاصمتها اثنان وعشرون ملكاً في ٣٦٤ عاماً . ويعنيها ونحن نستعرض معالم حضارة العراق عبر التاريخ ، أن نتذكر ما دونه المؤرخون، من أن " عرب الحيرة كانوا أرقى عقلاً ومدنية من عرب الجزيرة لتحضرهم" وأنه كان لعرب الحيرة وأمرائهم وتأريخهم أثر كبير " في الأدب العربي والحياة العقلية للعرب عامة " كما يقول الكاتب المعروف احمد امين ، وأنه من الحيرة سارت الى الجزيرة نفسها مؤثرات الحضارة ، وقريش إنما أخذت الكتابة من الحيرة كما يقول فيليب حتى ود. جبرائيل جبور (٢) .

وعندما أشرق الإسلام بأنواره على الجزيرة العربية ، وإمتد الفتح الى العراق وبقية الاقطار ، صار العراق رائداً ، وغدت أرضه المنطلق الى كل الجهات ، لنشر الرسالة والعدالة، وكان دوره في بناء صرح الحضارة الإسلامية وتوطيدها ونشرها دوراً عظيماً ، سجله التاريخ بالتقدير والاعتزاز (٣) . كما سجل له ذلك التميز النوعي الذي تفاعل على أرضه في مجال التشريع ورقّيه ، حيث كانت سلطة القضاء يتولاها الخليفة ، لأن

(١) عباس العزاوي ، المصدر السابق ، ص ٩ .

(٢) مقتبس في : حسين جميل ، الحياة البرلمانية في العراق ، ص ٥ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٥ .

الخلافة نيابة عن صاحب الشرع في الدعوة الى الدين، والمحافظة عليه، وسياسة أمور الناس به، ومن مقتضيات أمور الخلافة أن تكون له سلطة القضاء ، وأن له أن يتولى كل ما يقتضيه تدبير شؤون المسلمين من تشريع وقضاء وتنفيذ. وكان يوجد في كل من البصرة والكوفة قاضٍ من العرب، ينظر في القضايا التي ترجع اليه في أمور الحياة والتصرفات ، وكان يمارس عمله في المسجد أمام الناس، ويحتفظ بسجلات تضم تفاصيل قضاياهم وأمورهم، يعاونه ويساعده في عمله هذا أعوان وكتاب خاصون، ويجري له لقاء عمله أجر سنوي تدفعه الدولة .

لقد كان القاضي يحكم فيما يعرض عليه بموجب أحكام القرآن الكريم ، وما أثر عن الرسول (ص) ، فإذا عرضت له قضايا لم يرد فيها نص قرآني ، وخبر عن الرسول (ص) ، فإنه كان يحكم طبقاً لما يهديه عقله من اجتهاد يراعي فيه العدالة وروح الاسلام ، وقد يستعين لحياناً بالاعراف والتقاليد المألوفة التي تتسجم مع المصلحة العامة وروح العدالة ، لذا فقد حرص الولاة على اختيار القضاة ضمن من عرفوا بالفطنة والذكاء والعلم بالحلال والحرام ، وتحلوا بالاستقامة والعدالة .

أما القضايا المتعلقة بالأمن والجنايات فكان ينظر فيها الأمير ، أو صاحب الشرطة تبعاً لأهميتها وخطورتها . ونظراً لتزايد النشاط الاقتصادي وكثرة القضايا التي تحدث في معاملته ، فقد عين في بعض المدن مسؤول للنظر في هذه القضايا والأشراف على ما يتعلق بمعاملات السوق والأوزان والمكاييل ، وكان يسمى " العامل على السوق " أو " المحتسب " (١) .

وهكذا فإن " تحقيق الحكم العادل " تحول الى الهدف الأول في مضمار القضاء في ظل الإسلام وبحكم قانون التطور وسنته ، بلغ القضاء الاسلامي ذروته على أرض الرافدين في العهد العباسي منذ بواكيره حين ترافق مع وجود الخلافة ، وجود " القاضي المستقل " ، فأسس لذلك " ديوان المظالم " ، كما سنّ ابو جعفر المنصور سنة غير تقليدية، حينما بدأ يحضر بنفسه الى " ديوان المظالم " (٢) ، وكان يهتم بأختيار عماله ويقول:

(١) " العراق في التاريخ " ، مجموعة مؤلفين ، بغداد ، ١٩٨٣ ، ص ٣٢٦-٣٢٧ .

(٢) الدكتور عطيه مشرفة ، القضاء في الاسلام ، الطبعة الثانية ، شركة الشرق الأوسط ، القاهرة ، ص ٢٩-٣٠ .

" ما كان أحوجني الى أن يكون علي بابي أربعة نفر ،
لا يكون علي بابي أعف منهم ، قيل له يا أمير المؤمنين
من هم ؟، قال: هم أركان الملك ، ولا يصلح الملك إلا بهم،
أما احدهم فقاضٍ لا تأخذه في الله لومة لائم ، والآخر
صاحب شرطة ينصف الضعيف من القوي، والثالث صاحب
خراج يستعصي ولا يظلم الرعية فأني عن ظلمها غني ،
والرابع صاحب بريد يكتب بخبر هؤلاء على الصحة " (١) .

وبحدثنا تأريخ ذلك العهد عن دور القضاة ، ورجال القانون الذين لم يتهاونوا في
تطبيق ما تتطلبه الشريعة ، وما يقتضيه الواجب ، بدون الالتفات الى مصلحة أو جاه ،
وأحياناً ومراراً كثيرة بدون الالتزام بوصايا الخليفة ومراعاة أوامره ، وما في ذلك من مرارة
ومعاناة، حدث هذا وكان معلماً بارزاً شهدته هذه الأرض، وعرفت من خلاله مذاق العدالة
والانصاف، مما فجر الكثير من طاقات الناس، ورفع من مستواهم المادي والفكري،
ومساهماتهم في حضارة العراق والعرب والمسلمين ، وحقق للعراق والدين ما هو مطلوب
وواجب ، وحفر في بطون كتب التاريخ وذاكرته هذه السمعة الرائعة في تطبيق موازين العدل

لكن ما سبق لا يمنع القول أن الدولة العباسية في كل مراحلها، وبالذات في فصولها
الأخيرة، قد شهدت كثيراً من المنغصات والتراجعات، وشهد التاريخ بصفحة بيضاء هنا ،
وتراجعا وخيبة وضعفاً هناك ، مما كان عاملاً مساعداً ، من جملة العوامل في سقوط تلك
الدولة الاسلامية، وضياع معالمها ، وما حققتة من انجازات علمية وانسانية ما زال رنينها
يدويان في ضمائرنا ووجداننا، وضمائر ووجدان كل ذي ضمير . ففي سنة ٦٥٦ هـ -
١٢٥٨م اجتاحت العراق هجمة سوداء ، أطفأ بها هولاءكو وجيشه المغولي نور الحضارة،
الذي أثار من بغداد اصقاعاً عديدة من هذا العالم قروناً عديدة، امتدت الى زمن قريب ،
مستشهدين في هذا الصدد بقول مؤرخ عالمي ، صاحب " قصة الحضارة " الذي

(١) مقتبس في : الدكتور حمدي عبد المنعم ، ديوان المظالم ، الطبعة الثانية ، دار الجيل ، بيروت ،
١٩٨٨ ، ص ٧٨ .

قال بهذا الصدد ما نصه :

" دخل هولاءكو وجنوده بغداد في الثالث عشر من شهر فبراير عام ١٢٥٨ ، واعملوا فيها السلب والنهب والقتل أربعين يوماً كاملة ، فتكوا فيها بثمانمائة الف من اهلها على حد قول بعض المؤرخين. وهلك في هذه المذبحة الشاملة الالف من الطلاب والعلماء والشعراء، ونهبت أو دمرت في اسبوع واحد المكاتب والكنوز التي أنفقت في جمعها قرون طوال ، وذهبت مئات الالاف من المجلدات طعمة للنيران" (١) .

ويقول المؤرخ نفسه أيضاً " وهنا ثبت التاريخ مرة الحقيقة القائلة أن نعم الحضارة تغري الهمج بالهجوم على البلاد المتحضرة" (٢) ، ولكن حتى هؤلاء الهمج تعلموا الشيء الكثير من بقايا تلك الحضارة، فعلى الرغم من الغائهم لأكثر الدواوين العباسية، إلا أنهم احتفظوا بديوان الوزير وديوان الزمام ، ثم ادمج الديوانان في ديوان واحد ، صار رئيسه صاحب الديوان الذي غدا الحاكم الأعلى في العراق ، حيث كان يعين كبار الموظفين وغيرهم ، كما كان هناك " كاتب السلة " وهو المسؤول عن كتاب الولاية، وكانت أسرارها بيده، ويطلق عليه أحياناً إسم " كاتب العراق " ، كما بقي منصب قاضي القضاة، الذي كان يعين القضاة في مختلف أنحاء البلاد ، ويتولى أمر مراقبتهم ونقلهم وعزلهم (٣) .

وتعاقبت على العراق حقبة سوداء من حكم الجلائريين ثم القره قوينلو ، ثم الآقوينلو ، الى الصفويين واحتلالهم الذي اصطدم بأحتلال آخر ، هو الأحتلال العثماني ، وغدت ارض العراق ساحة صراع بينهما حتى استعادة الحكم العثماني لسيطرته على بغداد عام ١٦٣٨ . وخلال هذه الفترة ، والتي اعقبتها ، لم يختلف القضاء في العراق عما

(١) ول ديورانت ، قصة الحضارة ، الجزء الثاني من المجلد الرابع ، ترجمة محمد بدران ، إختارته وأنفقت على ترجمته الإدارة الثقافية في جامعة الدول العربية ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، ١٩٦٤ ، ص ٣٨٠ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٣٧٧ .

(٣) " العراق في التاريخ " ، ص ٥٧٢ .

كان عليه في السابق ، اذ كان العرف السائد لدى الاسر السابقة التي حكمت باسم الدين قبل عهد الدولة العثمانية في منطقة الشرق الاوسط ، كسلاطين السلاجقة في قونية (١٠٩٢ - ١٣٠٣) ان يتولى الحكام شؤون القضاء مباشرة ، وهكذا سار السلاطين العثمانيون في اول عهدهم ، اذ كانوا يمارسونه بانفسهم ، جرياً على نمط هذا العرف . واستمر ذلك حتى عهد السلطان محمد الثاني الفاتح (١٤٥١ - ١٤٨١) حين حاول هؤلاء ان يجعلوا احكامهم متوافقة مع الشريعة الاسلامية ، ومع ما هو سائد في مفهوم العدل والعرف المقرر ، ولذا كانوا يديرون محاكمهم بمساعدة قضاة الشرع . وكان هؤلاء هم القضاة الوحيدون المعترف بهم رسمياً ، وفي الواقع ، فان العثمانيين هم اول من اعطى المحاكم الشرعية شكلها النظامي واخضع موظفيها للتنظيم ، فالقضاة هم الذين كانوا يقضون بالشرع ، والمفتون هم الذين يفسرونه ، والاساتذة هم الذين يدرسونه في المدارس^(١) . وبما ان الدولة العثمانية دانت بالاسلام ، وتمسكت بالشريعة وبالْمذهب الحنفي ، فان قضاة هذه الدولة كانوا يحكمون على هدي هذا المذهب ، ومع ان سليمان القانوني ، عاشر سلاطينهم واعظمهم ، كان متمسكاً بأهداب الدين الاسلامي ، ولم يأخذ بالنظم الاوربية التي لم تكن في ذلك الوقت ذات شأن يذكر ، فإنه كان يعد اعظم مشرع ومصلح في زمانه، وبحكم مقاييس ذلك الزمان، حيث توج نظام حكمه السياسي والاداري بسن القانون المسمى (قانون نامه)، والذي جمع فيه كافة القوانين المهمة كقوانين ملكية الارض، والشرطة، واقطاع الارض ، وتنظيم الجيش ، والاقطاع الحربي ، هذا بالاضافة الى اعماله ومنجزاته الاخرى. ومع ذلك فقد بقي العمل جار ضمن اطار الاحكام الشرعية الى زمن السلطان عبد المجيد الذي اصدر " الخط الهمايوني " في سنة ١٨٥٦، حيث اعلن فيه ادخال الاصلاحات والانظمة في ارجاء الدولة العثمانية ، مقتبسة من النظم والتشريعات والقوانين الغربية ، وقد سبق اصدار هذا الخط " التنظيمات الخيرية "

وهي اصطلاح مأخوذ من " قانون ايتك " ، ويقصد به الاصلاحات التي ادخلت على ادارة الحكم ، وقد استهلّت هذه الاصلاحات بالقانون المعروف " خط شريف كلخانة " سنة ١٨٣٩ . وقد وردت التنظيمات الخيرية لأول مرة في السنوات الاخيرة من حكم السلطان

(١) لقاء جمعة عبد الحسن ، القضاء في العراق (١١٦٤ - ١٢٤٧ هـ / ١٧٥٠ - ١٨٣١ م) ، دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، ابن رشد ، جامعة بغداد ، ١٩٩٩ ، ص ١ - ٢ .

محمود الثاني ، اما نهاية عهدها فكان حوالي عام ١٨٨٠ في عهد السلطان سليم الثاني، وكان الغرض منها انقاذ الدولة العثمانية، التي دبَّ فيها الضعف من الداخل والخارج ، من الانهيار ، فأخذت الدولة منذ بدء الاصلاح في انشاء مجالس، وتدوين قوانين حديثة، حاولت محاكاة المجالس والقوانين الغربية ، وشرعت بعد صدور الخط الهمايوني في اصدار " قانون الجزاء العثماني " ، وقد اقتبس الكثير من احكامه من قانون الجزاء الفرنسي ، مع العلم ان المحاكم الشرعية بقيت تمثل الاصل في فصل الخصومات بين الناس، حتى تأسست المحاكم العثمانية للبت في الامور الجزائية والتجارية، وقد عُنيت الكتب الفقهية التي يحكم بها القضاة ، وعُهد في تطبيق القوانين الى المحاكم النظامية، فأخرجت في بادئ الامر الدعاوى الجزائية من اختصاص المحاكم الشرعية، الى اختصاص المحاكم المدنية^(١). وانتقلت اثار جميع هذه التغييرات والاصلاحات الى العراق ايضا، بوصفه جزءاً مهماً من الامبراطورية العثمانية، واعتمد مدى ثنره بها سلباً وإيجاباً على افرزات التحولات الاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي السياسية التي شهدتها الساحة العراقية في اواخر العهد العثماني تحديداً .

📖 التطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في العراق منذ اواسط القرن التاسع عشر وتأثيرها في تكون النخبة القانونية وتأسيس مدرسة الحقوق :

يحدثنا التاريخ عن نهايات الدولة العثمانية ، وما شهده القرن التاسع عشر من بروز حالات التردّي الداخليّة ، وازدياد الخطر الخارجي المترافق مع هذا التردّي، والمتمثل في محاولات الدول الاوربية تحطيم هذا الكيان العثماني، والاجهاز عليه، كل من جهته، ووفق تحالفات مؤقتة او دائمة مصلحة تهدف للوصول الى تقسيم هذه الدولة الواسعة الارحاء ، والاستيلاء على اراضيها. لقد حقق التدخل الخارجي الكثير ، من خلال ضغوطه وتحينه للفرص ومحاولاته التي كانت تعني الهشيم لهذه الدولة ، وهي ترى بأمر

(١) عبد الحميد كبه المحامي ، التنظيمات القضائية والحركة التشريعية في العراق ، مطبعة دار التضامن، بغداد ، ١٩٧٢ ، ص١٤- ١٥ .

عينها كيانه ينهدم يوماً بعد يوم ، من دون ارادة سليمة و استراتيج قادر على لم الشمل ، وحسم الموقف لصالحها ، وفهم الواقع ومتطلبات الشعوب في ظل الوقائع الماثلة . لقد بدأ العراق اتصاله بحضارة الغرب الحديثة وافكارها ومعالمها ، منذ عهد داود باشا الذي حاول ، وكذلك خلفاؤه ، ان يدخل الى البلاد بعض المخترعات والنظم الاوربية ، ففي العقد السابع من القرن التاسع عشر، ظهرت البواخر النهرية في العراق، وامتدت اليه خطوط التلغراف ، فكانت تلك اموراً عجيبة في نظر الناس حاروا في تعليلها^(١) ، وكانت لهم بمثابة هزة فكرية فتحت اذهانهم نحو افاق لم يكونوا يحلمون بها من قبل. وفي العام ١٨٦٩ افتتحت قناة السويس، فكانت اهميتها الاقتصادية للعراق كبيرة ، لانها قربت المسافة البحرية بين العراق واوربا ، ويسرت السفر ونقل البضائع بينهما تيسيراً كبيراً .

وفي السنة التي تم فيها افتتاح قناة السويس ، أي في العام ١٨٦٩ ، تولى ولاية بغداد ، رجل مصلح ذو ولع بالاعمار والتجديد ، هو مدحت باشا ، الذي لم يستمر عهده سوى ثلاث سنوات ونيف، غير انه احدث في العراق ، وخاصة في بغداد " ما يشبه الثورة " حسب تعبير الوردى^(٢) . كان العراق يمثل يومذاك " فراغاً اقتصادياً " بل وحتى سياسياً الى حد كبير، ينطوي على طاقات كبيرة كافية مؤهلة للانطلاق والتغيير ، وهذا هو الذي حدث بالتدرج في البداية، وبسرعة اكبر مع مرور الوقت، وذلك بفعل افرات الانقلاب الصناعي ، وبغض النظر عن ارادة العثمانيين وتخلفهم ، فقد بدأ العراق يندمج بالاسواق الرأسمالية العالمية منذ بدايات النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، وجاء افتتاح قناة السويس في العام ١٨٦٩ بمثابة قوة دفع مهمة اضفت على عوامل عملية الاندماج تلك بعداً جديداً . " واذا " اخذنا جميع ظروف الزمان والمكان بنظر الاعتبار ، يكون بوسعنا ان نقول، ان ما تحقق في ميدان التطور الصناعي والنقل منذ اواسط القرن التاسع عشر لم يكن شيئاً قليلاً ، ثم انه كان يؤشر تحولاً نوعياً بغض النظر عن كمه " ، ونضيف الى ذلك ونقول " ان العراقيين غدوا يرنون الى أبعد بكثير مما تحقق ليضيفي الامر بعداً آخر على ابعاد حركة التحديث التي فرضت نفسها . كل ما سبق يعني اننا

(١) عباس العزاوي ، تاريخ العراق بين احتلالين ، الجزء السابع ، بغداد ، ١٩٥٥ ، ص ٢٩٣ .

(٢) الدكتور علي الوردى ، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ، الجزء الأول ، بغداد ، ١٩٦٩ ، ص ٢٨٦ - ٢٨٧ .

اصبحنا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر امام مجتمع جديد ، واقتصاد جديد في العراق ، والمجتمع الجديد مع الاقتصاد الجديد يفرضان في كل زمان ومكان ، وفق قاعدة ثابتة، افكار واء ومواقف جديدة تختلف جذرياً عما هو سائد وقديم ، وتتخطاهما لتفرض نفسها مع قيمها على الساحة، وهذا بحد ذاته يعني تأريخاً جديداً في وقائعه وحوادثه وظواهره " ، واذا فصلنا قليلاً في الموضوع من اجل التوضيح ، نرى بان "المجتمع العراقي عاش في تلك المرحلة مخاضاً فرضته التحولات والمهمات الجديدة . ان تطور التجارة وتوسعها ، ودخول الالة الحديثة في عملية الانتاج لاول مرة ، ثم الصراعات المتفاقمة التي نجمت عن مشكلة الارض وقضايا اخرى كثيرة لا ضرورة لذكرها ، تطلبت مثقفين غير تقليديين يفهمون القانون ، ويعرفون اللغات ، ويجيدون استخدام الالة الحديثة والاشراف عليها وما الى ذلك "، مما استوجب " ظهور المدارس الحديثة في العراق ، منذ مطلع العقد الثامن من القرن التاسع عشر ، أي بعد مرور حوالي قرن على ظهور التعليم الرسمي الحديث في اكثر اجزاء الامبراطورية العثمانية تطوراً " (١) .

لقد ظهرت فعلاً بوادر التغيير واضحة في اوضاع العراق الاجتماعية والاقتصادية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ففي المرحلة الجديدة " حقق النشاط الاقتصادي تقدماً ملموساً ، وبدأ الخروج من الانتاج الطبيعي وزيادة الانتاج الزراعي من اجل التصدير "، وادت هذه التحولات الى " زيادة قيمة الارض وتكون فئة من كبار ملاكي الاراضي في العراق "، ان هذا التحول في الامكانيات الاقتصادية بالنسبة لهؤلاء لم يرافقه تحول مواز في التفكير، وبدأ في تلك المرحلة يطرأ تحول في الاقتصاد الوطني ، من اقتصاد قائم على اساس الاكتفاء الذاتي الى اقتصاد قائم على اساس الريح، وظهرت البرجوازية التجارية، ولاسيما المرتبطة منها بالرأسمال الاجنبي. كما شهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر ميلاد اول صناعة وطنية انتاجية في القطر . وانعكس هذا التطور الاقتصادي بصورة جلية على النمو الديموغرافي للسكان على الرغم من الاوبئة المروعة التي كانت تنتابه في حقب مختلفة، فلقد طرأ بفعله اول تحول ملموس في الهيكل الاجتماعي

(١) الدكتور كمال مظهر احمد ، الاطار الزمني لتاريخ العراق الحديث والمعاصر ، رأي للمناقشة ، " الحكمة " ، مجلة فكرية قومية تصدر عن بيت الحكمة ، بغداد ، السنة الاولى، العدد الخامس ، تشرين الثاني - كانون الأول ١٩٩٨ ، ص ٢٢-٣٠ .

للشعب العراقي انعكس قبل كل شيء في انخفاض نسبة البدو الذين غدوا يؤلفون (١٧%) من مجموع السكان في العام ١٩٠٥ ، بعد ان كانوا يؤلفون (٣٥%) منه قبل ذلك التاريخ بأقل من اربعة عقود . وفي ضوء ذلك شهدت المرحلة ميلاد ونمو عدد كبير من المدن حسب المقياس المحلي ، ووجدت بعض المظاهر والعادات الاوربية، طريقها الى حياة الناس . كما تطورت العلاقة مع الجاليات الاجنبية التي وجدت بحكم المصالح والنوايا، وهذا اثر على الجوانب الثقافية، وصار اقبال الناس على المدارس امراً ملموساً، وازداد عدد الطلاب والمتعلمين، مع العلم ان الكتابات ظلت لمدة اخرى تؤلف المصدر الاساس لتكوين الفئة المثقفة، فان عددها قدر بأكثر من (٤٠٠) كتاب في اواخر العهد العثماني^(١).

اما الصحافة فقد ادت منذ صدور " الزوراء " دوراً مهماً في تنبيه الازهان ، فقد قدمت قرائن ذات معاني ديمقراطية وجدت طريقها بالتدريج الى اذهان المثقفين ، وكذلك مفاهيم دستورية ، واخرى رأسمالية، ليس لها سابقة في الفكر العراقي في ذلك القرن، وبداية صحيحة ليقظة فكرية كشفت مدى التباين الواسع بين اوربا المتقدمة والواقع العثماني المتخلف ، فبدأت دعوات النهوض ، وكان لمظاهر التحديث التي انتشرت في العاصمة العثمانية انعكاساً واضحاً على المثقفين، اذ كانت العوائل الموسرة ترسل ابناءها الى كلية الحقوق او الكلية الملكية الشاهانية (كلية العلوم السياسية والادارية)، اما الفقيرة فانها كانت تلحق ابناءها بالمدرسة الحربية، وكانت استانبول منبع التجديد، يقتبس منها المجددون في كل الشرق " انوار الافكار الحرة " حسب تعبير احد مثقفي تلك المرحلة ، الحقوقي مصطفى علي^(٢).

واستأثرت الكتب التي كانت تصدر في استانبول باهتمام الفئة المثقفة العراقية التي تأثر ابرز المنتمين اليها بالمجددين الاتراك ، حتى ان المؤرخ والحقوقي المحامي عباس العزاوي يرى ان التجدد الفكري في العراق هو حصيلة التأثير بما تعرضت له تركيا في هذا المضمار^(٣). كما تعكس الرحلات الى عاصمة الدولة العلية بعداً اخر في التأثير

(١) عبد الرزاق احمد النصيري ، دور المجددين في الحركة الفكرية والسياسية في العراق ١٩٠٨ - ١٩٣٢ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ١٩٩٠ ، ص ٢ - ٨ .

(٢) مقتبس في : المصدر نفسه ، ص ٢٠ ، ٢٤ .

(٣) مقتبس في : المصدر نفسه ، ص ٣٠-٣١ .

والتأثير الذي امتد الى الطلاب والدارسين والعاملين فيها. فقد وصل في العام ١٩٠٣ سبعون طالباً عراقياً للدراسة في الكلية الحربية هناك، الفوا نسبة (١٠%) من الطلاب الداخليين في الكلية المذكورة في تلك السنة^(١). ولم يكن الامر بهذا المستوى بالنسبة لكلية الحقوق التي تأسست في استانبول بأسم مدرسة في العام ١٨٨٦ ، فقد تخرج منها في بداية تأسيسها حتى اواخر العام ١٨٩٥ ثمانية من العراقيين، ستة من بغداد واثان من الموصل والسليمانية وهم: عبد الرحمن ضياء، موسى كاظم الباججي، كيروب ستيان، محرم عمر، نجيب حبيب، حسن الباججي من بغداد، والياس رسام من الموصل ، وعبد الله عوني من السليمانية^(٢) ، مما يعد احدى نقاط البداية المهمة في مسار تطور القضاء الحديث في العراق بغض النظر عن انعكاساته المحدودة على ارض الواقع ، ذلك لان واقع النظام الاقطاعي يفرض ، عادة نوعاً من الاستقرار في العلاقات ينجم بالاساس عن اعرف العشيرة وضوابطها ، فضلاً عن بساطة المجتمع نفسه الذي لا يعاني عادة من تناقضات حادة ومشكلات متفاقمة، لذا لا عجب ان اقتصر القضاء الرسمي في بغداد رداً طويلاً من الزمن على قاض واحد ، او على قاضيين كانا ينظران في قضايا الناس في داريهما عادة، وكان لرجل الدين الكلمة الاخيرة في حل كل ما يتعلق بقضايا الشرع ، وان لم يسمع احد باسم المحامي او مهنته في طول العراق وعرضه ، لكن المشكلات الجديدة التي تحولت الى جزء من حياة المجتمع اليومية بسبب التطورات والتحويلات التي عاشها منذ العقود الاخيرة من القرن التاسع عشر ، فرضت تجاوز ذلك ، ومهدت الطريق امام ادخال قوانين جديدة وتطبيقها ، منها قانوننا الارض والطابو وما تعلق بهما من تعليمات دشنت بداية لسلسلة من القوانين الجديدة تشغل حيزاً في " الوقائع العراقية " حتى اليوم. وبما ان اصحاب المصالح اصبحوا في المرحلة الجديدة بحاجة الى من عرفوا بالاوقائيين ، او الوكيل بالخصومة فأن عدداً من المثقفين العراقيين توجهوا الى استانبول ، وحياناً الى باريس للتخصص فيه قبل قيام الحرب العالمية الاولى بمدة وبما ان عدد هؤلاء لم يعد كافياً لضمان العدد المطلوب من المحامين والحكام لمؤسسات الدولة ولاصحاب الحاجة ، فكان لابد اذن من تأسيس (مدرسة الحقوق) في العهد العثماني في عام ١٩٠٨ ،

(١) عبد الرزاق احمد النصيري ، المصدر السابق ، ص ٣٧ .

(٢) عباس العزاوي، كلية الحقوق في بغداد ، تاريخ تأسيسها، " القضاء " (مجلة) ، بغداد ، العدد الثاني الخاص ، كانون الاول ، ١٩٤٧ ، ص ٧٩ - ٨٤ .

بناء على اقتراح ناظم باشا ، احد المفتشين الاداريين الاتراك الذي زار بغداد ، ولتكن نواة اولى للتعليم العالي في العراق^(١) .

ان تأسيس مدرسة الحقوق في بغداد هي في واقع الامر صورة مصغرة ، او صورة معادة لمدرسة الحقوق الام التي تأسست في استانبول قبل ذلك التاريخ بعدة عقود من حيث الشكل والمضمون، ومن حيث الدوافع التي يربطها عباس العزاوي بوضع القوانين الجديدة ، ووجوب معرفة اغراضها ، وما تنطوي عليه من احكام تحتاج الى من يتفرغ لامرها ، ويتفرد بتحقيقها^(٢) . وفي كل الاحوال جاء ذلك بمثابة نقطة تحول مهمة ، بعد ان كان القانون العثماني يطبق داخل المدن الكبيرة وحدها ، دون ان يغادر مفعوله اسوارها ، وحتى داخل تلك المدن ايضاً " كان العدل في الغالب موضع بيع وشراء "^(٣) ، ذلك لان قبضة العثمانيين على مدى قرون طوال لم تكن قوية ، اذ كانت القبيلة في معظم انحاء العراق تمثل التنظيم الاجتماعي والسياسي السائد الذي عاش الافراد في ظله ، فمحوه اخلاصهم وولاءهم دون غيره^(٤) .

وقبل افتتاح " مدرسة الحقوق " في بغداد ، وبعد افتتاحها ايضاً وجد عدد من الشباب العراقيين طريقهم الى مدرسة الحقوق في استانبول^(٥) ، التي كانت مدرسة نهائية تدرس مجاناً ، وتقبل طلاباً تجاوزوا الثامنة عشرة من اعمارهم ، وكان يشترط في الطالب " ان يكون اهلاً للتحريير " ويتقن اللغة التركية، عارفاً بالنحو والصرف والجغرافية والمنطق والحساب، ومطلعاً على التاريخ العثماني والتاريخ العام، وما مائل من المعلومات العامة ، وكان يشترط فيه ايضاً ان يكون " من ذوي الاخلاق المقبولة والسير الصالحة، موثقاً ذلك بشهادة من اناس اخيار " . وكانت مدة الدراسة في المدرسة اربع سنوات ، يؤدي الطالب في غضونهما امتحاناً سنوياً ، اذ كان يجري اختبارهم شفهيّاً ، وان المتخرج كان يحصل على الشهادة ، او الاجازة على ان يلازم المحاكم الحقوقية مدة

(١) الدكتور كمال مظهر احمد ، الاطار الزمني لتاريخ العراق الحديث، ص ٣١-٣٣ .

(٢) عباس العزاوي ، كلية الحقوق في بغداد، تاريخ تأسيسها ، ص ٧٩-٨٤ .

(٣) الدكتور محمد عزيز ، النظام السياسي في العراق ، بغداد ، ١٩٥٤ ، ص ٣١-٣٣ .

(٤) الدكتور عبد الله الفياض ، الثورة العراقية الكبرى ١٩٢٠ ، بغداد ، ١٩٦٣ ، ص ١٧-٣٩ .

(٥) سبقت الاشارة الى تفصيلات الموضوع .

ثلاثة اشهر، ومثلها في المحاكم الجزائية، ومن ثم يكون اهلاً أن يكون عضواً في المحاكم البدائية ، او في الاستتاق (حاكمية الاحالة)، او نيابة الادعاء العام باستنبول ، او بمحاكم الولايات، ثم يجري ترفيعه حسب الدرجات التي يستحقها^(١) .

ولقد صدرت ارادة سنوية تقضي بحصر مهنة المحاماة لمتخرجي هذه المدرسة، او ممن تخرج من مدارس الحقوق الاجنبية ، او من قدم امتحاناً ونجح فيه حسب الشروط المطلوبة، على ان يجري امتحانه في مدرسة الحقوق ومن مدرسيه برئاسة مديرها بالوجه المبين في النظام المذكور، ومطالبه اشبه بمطالب المدرسة ودروسها ، وانما قبلت هذه لئلا يسد الطريق في وجه من كان ذا رغبة وكفاءة . واشترك في امر ادارتها والتعليم فيها اكابر رجال الدولة العثمانية، واعاظم علمائها في الادارة والحقوق والفقهاء واصوله^(٢) .

كما سبقت الاشارة فقد تخرج عدد من العراقيين في مدرسة الحقوق باستانبول، ولقد اصبح هؤلاء اعلماً معروفين قبل ان يضع القرن التاسع عشر اوزاره ، فان حسن راجي الباجي ، مثلاً ، كان " من صفوة المحامين " مثلاً " للفضل والعلم والصدق والاخلاص في العمل " مما اكسبه " شهرة حسنة لم ينلها في العراق مثلها احد " . وينطبق القول نفسه على زميله موسى كاظم الباجي الذي اصبح رئيس اجراء في بيروت، كما عين لاحقاً مديراً لمدرسة الحقوق ببغداد ، ولقد قيل عنه انه كان " من الاخيار "، ومارس الاخرون المحاماة باستثناء عبد الله عوني الذي عين بعد تخرجه، معاوناً للمدعي العام في حكاري^(٣) .

وكان امراً طبيعياً ان يتطور هذا الواقع بصورة ملموسة، وفي سياق استجابة حتمية لمتطلبات داخلية، مع تأسيس " مدرسة الحقوق " في بغداد نفسها باقتراح من ناظم باشا المفتش الاداري ، ووالي قسطنولي الذي زار العراق على رأس لجنة خاصة، كما اسلفنا. اقترحت اللجنة تأسيس المدرسة بعد ان شعرت بحاجة العراقيين الى الحقوقيين والاداريين المؤهلين علمياً، ولقد وردت اول اشارة صريحة الى هذا الموضوع المهمة على صفحات الزوراء في اذار عام ١٩٠٨ على النحو الاتي :

(١) عباس العزاوي ، كلية الحقوق في بغداد ، تأريخ تأسيسها ، ص ٧٩ - ٨٠ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٨١ - ٨٢ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٨٢ - ٨٣ .

" صدرت بالشرف ، الارادة السنية السلطانية بانشاء مدرسة للحقوق في بغداد ايضاً ، وفق ما تقتضيه العناية الملوكية ، بنشر المعارف وبث روح العلم بين التبعة الصادقة ، التي تعذر عليها ان تحصر بالعد ما لجلالة متبوعها الاعظم ، من العواطف المتواليية في جبهة استكمال الاسباب اللازمة لسعادة الحياة ، ولبعد الخطة العراقية عن مركز الخلافة ، ورغبة اهل العراق في تحصيل العلوم والتكمل بالكمالات الحاضرة العصرية ، قد وقعت هذه العاطفة من لدن ملاذ الخلافة موقعاً سر القلوب وابهج النفوس، فانطلقت السن كافة التبعة له بالشكر ، ورفعت الاصوات بتكرار الدعوات الخيرية للذات الشاهانية " (١) .

لقي اقتراح ناظم باشا قبولاً من السلطات المركزية ، فصدرت الارادة السلطانية يوم الرابع عشر من تموز ١٩٠٨ بالموافقة على تأسيس مدرسة للحقوق ببغداد ، ولكن لم تفتح المدرسة بحجة عدم وجود بناية صالحة لها ، الا ان عدداً من الشباب الذين كانت لهم رغبة ملحة في دراسة القانون حرروا في حزيران ١٣٢٤ رومية، الموافق لتموز سنة ١٩٠٨ عريضة الى رئيس اللجنة الاصلاحية ، منهم محمود صبحي الدفترى وعبد الله ثبيان وثابت يوسف السويدي ، طالبوا فيها بتنفيذ الارادة السلطانية بفتح المدرسة . وبعد ثلاثة اسابيع من ذلك عين ناظم باشا نفسه والياً على بغداد وكالة ، فحانت الفرصة له لتنفيذ ما اقترحه ، فتم فعلاً افتتاح المدرسة في الأول من ايلول سنة ١٩٠٨ (٢) ، لتصبح بذلك واحدة من اربع مدارس للحقوق في كل البلاد العثمانية ، الاولى في العاصمة ، والثانية في سلانيك ، والثالثة في قونية ، والرابعة في بغداد . ومن المفيد ان نشير الى انه كان من المقرر في البداية افتتاح مدرسة حقوق بغداد في مدينة حلب، وقد ذكرت ذلك

(١) " الزوراء " ، (جريدة) ، بغداد ، العدد ٢١٦٥ ، ١١ صفر الخير ١٣٢٦ / ١٣٢٤ .

(٢) الدكتور ابراهيم خليل احمد ، تطور التعليم الوطني في العراق ١٨٦٩ - ١٩٣٢ ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة ، البصرة ، ١٩٨٢ ، ص ٤٦ .

جريدة الزوراء^(١)، الا ان اصرار العراقيين والضغوط التي مارسوها ، وموقف ناظم باشا ساعد كثيراً على اتخاذ الباب العالي قراراً يقضي بان تكون بغداد مقر المدرسة المذكورة^(٢).

وفي بداية حفل افتتاح " مدرسة الحقوق " القى وكيل المدرسة خطاباً موجزاً رحب فيه بالحضور، وأشاد بدور الوالي ناظم باشا الذي ارتجل بعده كلمة استعرض فيها الاوضاع الاجتماعية والادارية في العراق، وركز بصورة خاصة على النهضة العلمية، وعلى ضرورة ان تتحول المدرسة الى " ركن العدل المكين " ، وكان الشاعر جميل صدقي الزهاوي ضمن الذين القوا كلمات بالمناسبة . وفي الختام القى محمود صبحي الدفترى، بوصفه اول طالب سجل في المدرسة، كلمة بأسم زملائه اكد فيها على العلم واهميته، وعلى تاريخ العراق، وماضيه التليد، وتعهد الجميع على البذل والسعي في مضمار الدراسة^(٣).

ومنذ البداية اختير افضل المدرسين المعروفين في ذلك العهد بسعة اطلاعهم وسمعتهم الطبية للتدريس في " مدرسة الحقوق " ، حيث بلغ تعدادهم في العام ١٩١٣ احد عشر مدرساً^(٤)، منهم جميل صدقي الزهاوي، ومفتي بغداد يوسف العطا، وعارف السويدي، وحمدي الباججي، وحسن الباججي، ومحمد جودت، وابراهيم شوقي، والشيخ نور الدين الشيرواني، وحكمت سليمان، ورشيد عالي الكيلاني^(٥). ولمجرد توضيح المقصود هنا ، يكفي ان نشير الى ان ثلاثة من هؤلاء وهم حمدي الباججي وحكمت سليمان ورشيد عالي الكيلاني ، قد اشغلوا في العهد الملكي منصب رئيس الوزراء، فضلاً عن عدد كبير من اهم الحقايب الوزارية في اوقات مختلفة ، وان الاقل شهرة من هؤلاء

(١) " الزوراء " ، العدد ٢١٦٠ ، ٢٨ ذي الحجة ١٣٢٥ / ١٩ كانون الثاني ١٣٢٣ .

(٢) توفيق السويدي ، مذكراتي ، دار الكاتب العربي ، بيروت ١٩٦٩ ، ص ٧٤ ؛ الدكتور ابراهيم خليل احمد ، تطور التعليم الوطني في العراق ، المصدر السابق ، ص ٤٦ ؛ عبد الرزاق الهلالي ، تاريخ التعليم في العراق في العهد العثماني ، بغداد ، ١٩٥٩ ، ص ٢١٥-٢١٦ ؛ عباس العزاوي ، تاريخ العراق بين احتلالين ، الجزء الثامن ، بغداد ، ١٩٥٦ ، ص ١٥٧ .

(٣) " الاهالي " (جريدة) ، بغداد ، العددان ٥١٤ و ٥١٥ ، ١١ و ١٢ ايلول ١٩٦٠ .

(٤) فيصل محمد الارحيم ، تطور العراق تحت حكم الاتحاديين ١٩٠٨-١٩١٤ ، الموصل ، ١٩٧٥ ، ص ١٣٤ .

(٥) عبد الرزاق الهلالي ، تاريخ التعليم في العراق في العهد العثماني ، ص ٢١٥ - ٢١٦ .

بين اوساطنا الثقافية، ونقصد به الشيخ نور الدين الشيرواني (١٨٦٧-١٩٤٢) كان ، قبل تعيينه في مدرسة الحقوق، معلماً معروفاً في مدارس كربلاء والبصرة الرشدية ، وعضواً بمجلس المعارف ومديراً لدار المعلمين ببغداد والبصرة ، وصاحب مؤلفات^(١) في تاريخ الاسلام والفلسفة والمنطق وعلم الخلاف والاخلاق والتربية وغيرها ، وهو ايضاً والد اللواء بهاء الدين نوري (١٨٩٧-١٩٦٠) ، احد المع واثقف ضباط الجيش العراقي في مرحلة التأسيس ، تقلد مناصب دبلوماسية رفيعة ، وصاحب عدد كبير من المؤلفات والتراجم من اللغة الانجليزية^(٢). لذا يبدو امراً طبيعياً ان يحظى مدرسو " مدرسة الحقوق " بتقدير عال لدى الجميع ، فلقد تحدثت " صدى بابل " عنهم بهذا الاسلوب :

" تعين من جانب الولاية في مكتب الحقوق لتعليم المجلة للصف الأول واصول الفقه للصف الرابع ، حضرة وطنينا الخطير فيلسوف العراق زهاوي زاده جميل صدقي افندي، ولتعليم صك الحقوق للصف الرابع حضرة واصف افندي مدعي عموم الاستئناف، ولتدريس التجارة البرية رئيس التجارة فؤاد بك ، ولتصرف الاراضي واحكام الاوقاف حضرة شوقي افندي رئيس الحقوق ، ولتعليم صك الجزاء والتجارة البحرية سويدي زادة عارف افندي ، وفق الله الجميع الى ما فيه نفع ابناء الوطن "^(٣) .

يعد تأسيس " مدرسة الحقوق " في بغداد خطوة مهمة في حياة العراقيين الثقافية والفكرية ، فمن الثوابت ان رجال القضاء والقانون يرتبطون بقضايا الناس وهمومهم بصورة مباشرة اكثر من غيرهم ، مما يدفعهم دوماً الى خندق المظلومين والوطنيين ، خصوصاً في ظروف الاضطهاد والاحتلال ، الامر الذي تجسدت جميع ابعاده بصورة

(١) من مؤلفاته " خلاصة تاريخ الاسلام " و" الفلسفة العملية " و" الفلسفة الاخلاقية " و" تاريخ التربية".

(٢) للتفصيل ينظر : مير بصري ، اعلام الكرد ، رياض الريس للكتب والنشر ، لندن - قبرص ، ١٩٩١ ، ص١٢٢ ، ٢٢٧ ، ٢٣٠ .

(٣) " صدى بابل " (جريدة) ، بغداد ، العدد ١١٢ ، السنة الثالثة ، كانون الأول ١٩١١ - ١٨ ذي الحجة ١٣٢٩ .

واضحة على ارض الرافدين . وقد ورد في شهادة العزاوي بهذا الخصوص ما نصه :

" وكانت مدرسة الحقوق مؤسسة عدلية لدرس القوانين ،
والحقوق والنظامات ، والحقوق الاساسية والادارية ، فكانت
لها قيمتها في تنبيه الاراء ، وتوجيه الافكار " (١) .

تحمس عدد غير قليل من الشباب للالتحاق بمدرسة الحقوق التي تعد اول نواة
للدراسة الجامعية في العراق كما اسلفنا . وفي بغداد نفسها فتحت المدرسة ابوابها للمتقدمين
من خريجي المدارس الاعدادية، كما سمحت للطلاب غير الحاصلين على شهادة الدراسة
الاعدادية بالالتحاق بها بوصفهم طلاباً مستمعين يحق لهم مواصلة الدراسة بعد اجتياز
امتحان السنة الأولى ، وفي حالة اخفاقهم كان عليهم ترك المدرسة (٢) .

في العام الدراسي الثاني (١٩٠٩-١٩١٠) تغير نظام قبول الطلاب المستمعين،
فبموجب تعليمات جديدة صدرت من وزارة المعارف بأستانبول ، تقرر اجراء امتحان للطلاب
المستمعين للتأكد من مستوياتهم العلمية قبل قبولهم في المدرسة ، والسماح لهؤلاء الطلاب ،
بعد اجتيازهم الامتحان وقبولهم في المدرسة بمواصلة الدراسة حتى في حال رسوبهم في
امتحان السنة الاولى ، على ان لا يتمتعوا بحق التأجيل من الخدمة العسكرية كباقي الطلاب
، ويلزمون بترك المدرسة حال دعوتهم لاداء تلك الخدمة (٣) .

ولغرض منح ابناء المدن التي لا توجد فيها مدارس اعدادية فرصة دخول مدرسة
الحقوق ، تم انشاء قسم خاص سمي بشعبة الاحتياط لحملة شهادة المدارس الرشدية ، او ما
يعادلها بهدف اعدادهم للدراسة في المدرسة، على ان تكون مدة الدراسة في هذه الشعبة
سنتين ، تدرس خلالهما مواضيع تشبه الى حد بعيد تلك التي كانت تدرس في المدارس
الاعدادية ، ولكن شعبة الاحتياط هذه لم تستمر في العمل طويلاً ، اذ اغلقت بعد ان قامت
بتخريج دورة واحدة من الطلاب (٤) .

(١) عباس العزاوي ، تاريخ العراق بين احتلالين ، الجزء الثامن ، ص ١٥٧ .

(٢) الدكتور حسن الدجيلي ، تقدم التعليم العالي في العراق ، بغداد ، ١٩٦٣ ، ص ٢٧- ٢٨ .

(٣) الدكتور جميل موسى النجار ، التعليم في العراق في العهد العثماني الاخير ١٨٦٩ - ١٩١٨ ، دار
الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ٢٠٠١ ، ص ٣٨٠ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ٣٨٠ - ٣٨١ ؛ الدكتور حسن الدجيلي ، المصدر السابق ، ص ٢٨ .

وبحكم هذه العوامل كان طلاب الدورات الاولى لمدرسة الحقوق يؤلفون تشكيلة غير متجانسة ، ضمت ، حسب وصف احد طلاب الوجبة الاولى ، خريجي المدارس الاعدادية من الشبان كطلاب اصليين ، بجانبهم كهول وشيوخ بازيائهم المختلفة وعمائمهم ولحاهم، ومنهم حكام التحقيق وكتاب الضبط في المحاكم ورؤساء الكتاب في الدواوين الى جانب غيرهم^(١) . ولقد بلغ عدد طلاب المدرسة (١٨) طالباً في العام ١٩١٠^(٢) ، فيما ارتفع عددهم في العام ١٩١٣ الى (٢٥٢) حسب سالنامة تلك السنة^(٣) .

اما المواضيع التي كانت تدرس في " مدرسة الحقوق " ببغداد فانها كانت نفس المواضيع المقررة لنظيراتها في ارجاء الامبراطورية ، وهي ما كان يعرف بالمجلة ، أي القانون المدني العثماني المستمد من الفقه الاسلامي والقوانين الاوربية الحديثة معاً، وقانون العقوبات، وحقوق الدول، وحقوق الادارة، واصول المرافعات الحقوقية، والاقتصاد، واصول المحاكمات الجزائية، وقانون الاجراء، وقانون التجارة البرية، واصول الفقه، والصك الجزائي، والصك الحقوقي، والنكاح والوصايا، والفرائض والديانات ، واحكام الاوقاف ، واخيراً قانون الاراضي الذي كان يركز بصورة خاصة على قانوني الارض والطابو اللذين اصدرتهما الحكومة العثمانية عامي ١٨٥٨ و ١٨٥٩، وبدأ تطبيقهما في العراق في عهد مدحت باشا^(٤) .

كانت الدراسة في " مدرسة الحقوق " تجري باللغة التركية ، وتعتمد على كتب الاختصاص التي ترد من استانبول، وهي نفس الكتب التي كان يعتمد عليها طلاب الحقوق هناك^(٥) . ومما يذكر ان والي بغداد استجاب لرغبة الطلاب في ان تجري الدراسة باللغة العربية ، وانه ابلغ ادارة المدرسة في اواخر العام ١٩١٣ بموافقته على ذلك ، لكن

(١) " الاهالي " ، العدد ٥١٥ ، ٢ ايلول ١٩٦٠ .

(٢) الدكتور كمال مظهر احمد ، الاطار الزمني لتاريخ العراق الحديث والمعاصر ، ص ٣٤ .

(٣) فيصل محمد الارحيم ، المصدر السابق ، ص ١٣٤ . حسب ساطع الحصري بلغ تعدادهم في العام ١٩١٣ نفسه (٢٤٤) طالباً فقط . ساطع الحصري ، مذكراتي في العراق ١٩٢١-١٩٤٢ ، الجزء الاول، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٦٧ ، ص ١١٦ .

(٤) عبد الرزاق الهلالي ، المصدر السابق ، ص ٢١٦ ؛ الدكتور جميل موسى النجار ، المصدر السابق ، ص ٣٨١ .

(٥) " الاهالي " ، العدد ٥١٥ ، ٢ ايلول ١٩٦٠ .

تعذر تطبيق القرار بسبب عدم توفر الامكانيات يومذاك لتعريب كتب الدراسة المقررة^(١) .

لقد كانت الامتحانات في " مدرسة الحقوق " تجري بصورة شفوية لمعظم مواد الدراسة بإشراف لجنة خاصة تتألف عادة من مدرس المادة المختص ، وعضوين او ثلاثة اعضاء تختارهم ادارة المدرسة من بين ذوي الاختصاص من كبار الموظفين والقضاة والذين اعتمدت المدرسة عليهم منذ الايام الاولى لتأسيسها^(٢) .

استمر الحال على هذا المنوال الى حين نشوب الحرب العالمية الاولى ، أي على مدى حوالي ست سنوات ، تحولت مدرسة الحقوق في غضون ذلك الى ظاهرة ثقافية وفكرية بارزة على الساحة بالنسبة لزمانها، وتخرج منها عدد غير قليل من الطلاب ليكونوا شريحة لها وزنها وتأثيرها في المجتمع منذ تلك المرحلة ، وباتجاه انطوى على ظواهر لم تكن معروفة من قبل ، وفي هذا السياق يمكن الحديث عن ميلاد بواكير الحركة الطلابية العراقية داخل اروقة " مدرسة الحقوق " تحديداً .

📖 " مدرسة الحقوق " وبواكير الحركة الطلابية العراقية :

تزامنت المرحلة المبكرة من تاريخ " مدرسة الحقوق " ببغداد مع تحولات كبيرة نتيجة انتصار انقلاب الاتحاديين عام ١٩٠٨، وانتهاء ما عرف بعهد الظلم^(٣) ، وفي البداية " قوبلت انباء حركة الاتحاديين وبعث الدستور بابتهاج في الولايات العربية التابعة للباب العالي، اذ اعتبر العرب الحركة نصراً لهم " على حد تعبير باحث اجنبي^(٤) . ولكن سرعان ما اسفر الاتحاديون عن وجههم الشوفيني، وتبنوا سياسة قومية متعصبة استهدفت تترك القوميات غير التركية الداخلة ضمن الامبراطورية العثمانية، مما اثار ردود فعل واسعة لدى ابناء تلك القوميات .

(١) الدكتور جميل موسى النجار ، المصدر السابق ، ص ٣٨١ - ٣٨٢ .

(٢) الدكتور حسن الدجيلي ، المصدر السابق ، ص ٢٨ .

(٣) يقصد به عهد السلطان عبد الحميد الثاني الذي تولى العرش منذ العام ١٨٧٦ .

(٤) لوتسكي، تاريخ الاقطار العربية الحديث ، ترجمة الدكتور غيفة البستاني ، دار التقدم ، موسكو ، ١٩٧١ ، ص ٣٩٧ .

ولم يكن العراق في ذلك استثناءً ، فلقد شهدت ساحته ظواهر جديدة تؤشر يقظة نوعية متميزة حتى لدى ابناء الطبقات الاجتماعية الدنيا ، بما في ذلك اول اضراب عمالي منظم قام به دباغو الاعظمية في أواخر العام ١٩١٢^(١) . وحتى الريف العراقي شهد في تلك المرحلة تحركاً نوعياً جديداً ، بلغ اوجه في العام ١٩١٣-١٩١٤ بسبب قرار اصدارته الحكومة الاتحادية يقضي ببيع الاراضي الاميرية للاجانب، وازاء ذلك امتنع الفلاحون عن دفع الضرائب، ولم تتوقف حركتهم الا بعد ان وجه الاتحاديون حملات تنكيلية ضدهم^(٢) .

اما بالنسبة للمتقنين ، فقد اتخذ الامر حتماً طابعاً جدياً اكبر بالنسبة لهم في تلك المرحلة ، وذلك لانهم كانوا يؤلفون يومذاك اكثر شرائح المجتمع المدني وعياً واستعداداً للتحرك ، وكان طلاب " مدرسة الحقوق " يحتلون ، دون شك ، موقعاً متميزاً في خضم ذلك التحرك الذي كان نوعياً بدوره. فان شعار الدراسة باللغة العربية ، وهو شعار قومي صرف ، ارتفع داخل اروقة تلك المدرسة في وقت مبكر قياساً بغيرها على صعيد الوطن العربي ، الشعار الذ كان يتوافق ، في الوقت ذاته، مع شعار " تعميم اللغة العربية في محاكم البلاد العربية " الذي رفعته في مطلع العام ١٩١٠ صحيفة " الايقاظ " البصرية لصاحبها سليمان فيضي^(٣) الذي تحول الى احد اشد انصار طلبة " مدرسة الحقوق " في نضالهم كما نبين ذلك لاحقاً .

تجاوز نشاط طلبة الحقوق ببغداد اطار المطالبة بان تكون دراستهم باللغة العربية، اذ سرعان ما اكتشفت السلطات المحلية في بغداد نشاطاً سرياً بين طلاب المدرسة^(٤) ، مما يعد نقطة بداية مهمة في الوعي الطلابي على صعيد العراق بأسره . ولقد تأثر هؤلاء

(١) للتفصيل عنه ينظر : الدكتور كمال مظهر احمد ، الطبقة العاملة العراقية ، التكون وابدائيات التحرك ، دار الرشيد للنشر ، وزارة الثقافة والاعلام ، بيروت ، ١٩٨١ ، ص ٣٤ .

(٢) لوتسكي ، المصدر السابق ، ص ٣٩٨ .

(٣) " مذكرات سليمان فيضي من رواد النهضة العربية في العراق " ، تحقيق وتقديم باسل سليمان فيضي ، الطبعة الرابعة ، شركة مطبعة الاديب البغدادية المحدودة ، بغداد ، ٢٠٠٠ ، ص ١٠٧-١٠٨ .

(٤) الدكتور جميل موس النجار ، المصدر السابق ، ص ٣٨٢ ؛ الدكتور ابراهيم خليل احمد ، تطور التعليم الوطني في العراق ، ص ٥٤ - ٥٥ .

الطلاب بصورة مباشرة بأفكار وطروحات " الحزب الحر المعتدل " البصري^(١) ، وكان فرعاً لحزب " الحرية والائتلاف " الذي تألف في استانبول بوصفه حزباً معارضاً للاتحاد والترقي، مما وجد له صدى واسعاً بين الزعماء العرب سواء في استانبول، او في الاقطار العربية نفسها وذلك بوصفه متنفساً للتصدي لسياسة الاتحاديين المتعصبة ، فانه اتخذ " موقفاً تقدمياً " من القضية القومية، وايد لا مركزية الامبراطورية العثمانية، وشعار " الاقطار العربية للعرب "^(٢) .

ولم يكن ذلك السبب الوحيد لتأثر طلاب " مدرسة الحقوق " ببغداد وغيرهم بأفكار " الحزب الحر المعتدل " ، فان السبب الاهم لذلك يكمن في ان الحزب الحر كان في الواقع حزباً مستقلاً " في وحدته وكيانه عن حزب استانبول ، تركز مبادئه^(٣) على انصاف العرب ، واسترجاع حقوقهم ، والمطالبة بما يعود على البلاد العربية بالخير ، ويقارع الاتحاديين، ويكيل لهم الصاع صاعين ، ويضع حداً لمظالمهم " حسب صياغة معتمدة^(٤) ، وكل ذلك كان يؤلف ، دون ريب ، اهم هدف للوطنيين العرب في تلك المرحلة دون استثناء .

ما سبق وغيره في نفس المضامين ، يؤلف حتماً السبب الأول والاهم الذي دفع الوالي الاتحادي المتعصب جمال باشا^(٥) الى التخطيط لغلق " مدرسة الحقوق " بعد توليه ولاية بغداد في السادس والعشرين من اب سنة ١٩١١ بمدة، وكانت حجتة في ذلك ضعف التدريس فيها ، غير انه في الحقيقة لم يكن يرغب في " ان يكون للعراق مكتب يتعلم فيه العراقيون الطرق القانونية "^(٦)، التي كان من شأنها ان تنبه اذهانهم الى المطالبة بحقوقهم

(١) تأسس " الحزب الحر المعتدل " البصري في السادس من اب سنة ١٩١١ ، وبقي يحتفظ بأسمه هذا على مدى اشهر عدة الى ان ابدل بـ " الحرية والائتلاف " في نهاية العام نفسه (تنظر : " مذكرات سليمان فيضي " ، ص ١١٩) .

(٢) لوتسكي ، المصدر السابق ، ص ٤٠٦ .

(٣) في النص ، مبادئه .

(٤) " مذكرات سليمان فيضي " ، ص ١٢٠ .

(٥) هو نفسه جمال باشا السفاح ، وقد بقي في منصبه والياً على بغداد لغاية السابع عشر من اب سنة ١٩١٢ (تنظر : " لغة العرب " (مجلة) ، بغداد ، الجزء الثالث ، رمضان ١٣٣٠ / ايلول ١٩١٢ ، ص ١٦٥) .

(٦) عبد الرزاق الهلالي ، المصدر السابق ، ص ٢١٦

القومية في المستقبل كما توقع جمال باشا ذلك اغلب الظن .

اثار قرار جمال باشا رد فعل واسعاً بين المثقفين ووجوه بغداد ، ولاسيما بين طلبة " مدرسة الحقوق انفسهم الذين مارسوا نشاطاً واسعاً مهماً وجديداً في جميع ابعاده ، سواء من حيث الاهداف التي اثاروها ، او اساليب العمل التي مارسوها . فقبل كل شيء الف طلاب المدرسة تنظيمياً خاصاً باسم " جمعية حقوق بغداد " للدفاع عن مستقبلهم ومدرستهم ، كما ارسلوا برقيات احتجاج الى المسؤولين في استانبول^(١) . وفي الواقع حدث في المدرسة اشبه ما يكون باضراب طلابي ، اذ اصبح الطلاب " في هياج شديد ، واستمرت هذه الحالة والفوضى وعدم الالتزام مدة غير قليلة " كما ورد نصاً على لسان احد طلاب المدرسة نفسها^(٢) .

والابلاغ من ذلك هو ان طلاب المدرسة اتخذوا قراراً يقضي بتأليف وفد طلابي يقابل الوالي جمال باشا ، يتألف من ثمانية طلاب ، اثنين من كل صف وشعبة الاحتياط ، لكن الوالي رفض استقبالهم بسلوب فظ ، وعلى اثر ذلك عقد طلاب الحقوق اجتماعاً في دار لطفي راقم^(٣) ، وهو من طلاب المدرسة ، حيث " امتلأت الدار بالطلاب وعلت فيها الضوضاء والخطب النارية " كما يقول محمود صبحي الدفتري وهو شاهد عيان^(٤) ، وقرر المجتمعون تخويل لجنة الثمانية اتخاذ ما يلزم للتعامل مع موقف الوالي .

استمرت اللجنة على عقد اجتماعاتها بصورة سرية ، وعلى ما يبدو ان الشرطة كانت تراقب نشاط طلاب الحقوق وتحركاتهم ، لذلك قررت اللجنة في اجتماع طويل لها، العمل من اجل اعضاء صفة قانونية على " جمعية حقوق بغداد " فوضعت لها نظاماً اولياً ، وقدمت طلباً خاصاً للوالي باسم اعضائها بوصفهم الهيئة المؤسسة للجمعية، وأجروا بواسطة المختار داراً لتكون مقراً لها . وجاء في مضمون الطلب ما يأتي، على حد رواية احد اعضاء اللجنة :

(١) الدكتور ابراهيم خليل احمد ، المصدر السابق ، ص ٥٤ - ٥٥ .

(٢) " الاهالي " ، العدد ٥١٦ ، ٥ ايلول ١٩٦٠ .

(٣) كانت الدار تقع خلف جامع السراي ، قرب القشلة وسط المدينة .

(٤) " الاهالي " ، العدد ٥١٦ ، ٥ ايلول ١٩٦٠ .

" نحن الموقعون ادناه ، قررنا تأسيس جمعية باسم جمعية الحقوق في بغداد، غايتها تأكيد حقوق الدراسة والمحافظة على كيان المدرسة وحقوقها العلمية والادارية . نقدم الى دولتكم في طيه منهاج الجمعية المذيل بختمها القانوني ، وقد اتخذنا الدار الواقعة في محلة الحيدرخانة والمرقمة برقم كذا ، مركزاً لجمعيتنا هذه . نرجو التفضل باجراء ما يلزم، لمنح الاجازة اللازمة في هذا الشأن . ولما كنا قدمنا عريضتنا هذه في اليوم كذا وساعة كذا ، نتشرف بابلاغ دولتكم باننا سوف نباشر باعمال الجمعية في خلال ثمان واربعين ساعة من تقديم هذه العريضة، كما يخولنا قانون الجمعيات في مادته الفلانية" (١) .

حمل الطلب الى الوالي جمال باشا اثنان من اعضاء لجنة الثمانية ، وقد استقبلهما هذه المرة وذيل الطلب بموافقته ، واشعر مديري الشرطة والمعارف بذلك ، مما يعد اول نصر طلابي من نوعه في تاريخ العراق الحديث ، احدث " رجة عنيفة في البلاد " على حد تعبير الدفتري في روايته الفريدة عن الموضوع (٢) .

ارسل طلاب الحقوق في الوقت نفسه سلسلة من برقيات الاحتجاج الى استانبول ، والى جهات اخرى ، بما في ذلك " الحزب الحر المعتدل " في البصرة . وقد سجل لنا معتمد الحزب سليمان فيضي ، الذي كان عضواً في مجلس المبعوثان ، معلومات قيمة بخصوص الموضوع ، تدل بدورها على تحرك طلابي ناضج تماماً في قياس الزمان والمكان ، اذ يقول ما نصه :

" تبني الحزب ، من ضمن اهدافه القومية المتعددة ، فكرة حماية التعليم في البلاد العربية، وصادف ان اعلنت الحكومة عزمها على اغلاق مدرسة الحقوق في بغداد ، ولم

(١) " الاهالي " ، العدد ٥١٦ ، ٥ ايلول ١٩٦٠ .

(٢) " الاهالي " ، العدد نفسه .

الفصل الأول
بدايات تكون وتحرك النخبة القانونية
ودور مدرسة الحقوق

يمض على تأسيسها عامان، فاستغاث طلابها ببرقية لازلت احتفظ بها، وبتوقيع محمد زكي احد الطلاب البصريين، فلما عرضت البرقية على الهيئة الادارية للحزب، امطر اقطابه استانبول ببرقيات احتجاج وتهديد^(١).

وفي سياق روايته المهمة ، ينقل لنا سليمان فيضي نص احدى البرقيات التي ارسلها " الحزب الحر المعتدل " في البصرة الى الباب العالي ، فيما يأتي مضمون هذه البرقية :

" اذا اصرت الحكومة على غلق المدرسة، فان الحزب سيدلل بهذا العمل على سوء نية الحكومة تجاه العرب والبلاد العربية ، اننا نطالب بشدة بابقاء المدرسة لتبرهن الحكومة على حسن نواياها نحو العرب ، ولكي تحتفظ بعلاقتها الطيبة معهم"^(٢).

اثمرت هذه الضغوط نجاحاً مشهوداً ، فلقد اضطر الوالي جمال باشا الى التراجع بعد ان تلقى توجيهات واضحة بصدد الغاء قرار غلق المدرسة من استانبول ، وقد طلب رئيس الوزراء منه ان يخبر " الحزب الحر المعتدل " في البصرة خصيصاً بتخلي الحكومة عن فكرة غلق " مدرسة الحقوق " ببغداد . ويروي لنا الاب انستاس ماري الكرمل على صفحات " لغة العرب " قصة تراجع جمال باشا بأسلوب زمانه على النحو الاتي :

" كان في نية حضرة والينا جمال بك ان يلغي مكتب الحقوق في بغداد بوسائط تهن هذه الضربة على اهل المدينة، لكن لما رأى في العرب من المدافعة التي لا تنكر، وانه يخلق هذا الالغاء سوء عقبي ، عدل عن فكره الأول ، واليوم يجري المكتب على مألوف عادته"^(٣).

(١) " مذكرات سليمان فيضي " ، ص ١٢٢ - ١٢٣ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ١٢٣ .

(٣) " لغة العرب " ، الجزء السابع ، عدد محرم ١٣٣٠هـ / كانون الثاني ١٩١٢ ، ص ٢٧٠ - ٢٧١ .

وبمناسبة الغاء قرار غلق " مدرسة الحقوق " ارسل محمد زكي بأسم طلاب المدرسة برقية الى " الحزب الحر المعتدل " (١) في الثامن والعشرين من كانون الأول ١٩١١ يدل نصها بدوره على اسلوب نوعي جديد للتعامل مع الحدث ، وفيما يأتي نص ترجمة البرقية :

" المحامي سليمان فيضي وهيئة الحزب الحر المعتدل
المحترمة. بأسم طلبة مدرستنا، والحقيقة باسم اهالي
العراق، اعرض شكرنا الوافر، واقدّم الثناء سيدي.
زكي " (٢) .

ومن الضروري ان نشير الى ان طالب الحقوق محمد زكي الذي ادى دوراً قيادياً متميزاً في حركة احتجاج طلبة " مدرسة الحقوق " كان من متخرجي متوسطة البصرة ، والتحق بالشعبة الخاصة التي التحقت بالمدرسة للطلبة الذين لم يحملوا شهادة الاعدادية كما اسلفنا، وبرز في العهد الملكي، اذ انتخب عن البصرة لاربع دورات انتخابية لمجلس النواب هي الدورات الثانية والرابعة والخامسة والسادسة، كما انتخب ايضاً رئيساً للمجلس (٣) . وعلى الغرار نفسه برز العديد من نشطاء الحركة نفسها على شتى صعد الحياة الفكرية والسياسية والادارية في العراق الملكي ، كما نلاحظ ذلك فيما بعد .

تتجسد ابعاد حركة احتجاج طلبة " مدرسة الحقوق " لا فقط من خلال تراجع السلطة بخصوص غلق مدرستهم ، بل وايضاً من خلال السياسة الجديدة التي تبناها الوالي جمال باشا في تعامله معهم ، فانه رغم تعصبه وغلطسته المعروفة عنه ، عرض على مؤسسي " جمعية حقوق بغداد " ان يكون هو الرئيس الفخري لجمعيتهم ، كما انه ابدى رغبته في زيارة المدرسة شخصياً ، وسجل لنا محمود صبحي الدفتري بهذا الصدد ما يأتي :

(١) نشر سليمان فيضي صورة البرقية ، وهي باللغة التركية ، في مذكراته .

(٢) " مذكرات سليمان فيضي " ، ص ١٢٣ .

(٣) ينظر : عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الطبعة السابعة ، دار الشؤون الثقافية ، الجزء العاشر ، بغداد ، ١٩٨٧ ، ص ٢٨٩ - ٢٩٧ .

" اراد الوالي جمال باشا^(١) ان يصلح ما بينه وبين الطلاب ، فطفق يجس نبض التلاميذ لمعرفة ما اذا كانت المدرسة ترحب باستقباله استقبالاً ودياً عند زيارته لها ، ولكننا تمسكنا بشدة في ان تكون الزيارة رسمية يقوم بها الوالي متى شاء بدون ان يتلقى من الطلاب ، او من ممثليهم أي خطبة ترحيبية ، وانتهى الامر عند هذا الحد " ^(٢) .

تحول الحقوقيون ، اذن ، الى شريحة مرموقة ومؤثرة في بدايات القرن العشرين بعد ان اثارت مهنتهم في بداية ظهورها في العراق قبل ذلك التاريخ بأقل من نصف قرن الاستياء بين الناس ، ويؤلف هذا الامر تحولاً مهماً في اطار الصراع بين القديم والجديد لصالح الاخير منهما^(٣) . ولم تتلأأ عملية التحول المهمة هذه الا بسبب نشوب الحرب العالمية الاولى ، اذ اغلقت " مدرسة الحقوق " على ائرها ابوابها ، بعد ان بلغ عدد المتخرجين منها الى ذلك الحين حوالي مائة وخمسين طالباً^(٤) ، منهم حسن رضا وعبد الوهاب شاکر وعبد العزيز الخياط ومحمد حسين البزركان وحمدی صدر الدين وقاسم ثروت ومحمود صبحي الدفتري وناجي الزهاوي وكمال الشامي ومحمود جلال وعبد الله صائب وعبد الرزاق الرويشدي وعبد المجيد آل جميل وعبد الحميد الشيخ علي ومحمد حسن كبة وعبد الله الشاوي ورؤوف الجادرجي ونوري القاضي ومحمد زكي وعطا الخطيب وغيرهم ممن تقلدوا وظائف مهمة في عهد تأسيس الدولة العراقية الحديثة^(٥) .

اما الطلاب الذين كانوا في الصفوف الاخيرة من " مدرسة الحقوق " واكملوا الدراسة فيما بعد فنذكر منهم ، على سبيل المثال ، ابراهيم كمال ومحمد علي محمود وابراهيم زهدي واحمد سامي وحسن سامي تاتار وعباس العزاوي ويوسف لوقا وابراهيم الواعظ ومحمد صدقي وتوفيق النائب وداود السعدي وحوكي عنبر وخلوص الناصري

(١) اضيف الاسم من قبلنا .

(٢) " الاهالي " ، العدد ٥١٦ ، ٥ ايلول ١٩٦٠ .

(٣) الدكتور كمال مظهر احمد ، الاطار الزمني لتاريخ العراق الحديث والمعاصر ، ص٣٤ .

(٤) عبد الرزاق الهلالي ، معجم العراق ، الجزء الأول ، بغداد ، ١٩٥٣ ، ص٢٣٥ - ٢٣٦ .

(٥) عبد الرزاق الهلالي ، تاريخ التعليم في العراق في العهد العثماني ، ص٢١٦ - ٢١٨ .

ومصطفى الخليل واحمد طه ومجدي النائب وعبد الجبار جميل وكامل سعيد واحمد نيازي وشوكت السعدي ومكي الاورفلي وعبد الجبار التكرلي وسليم معروف واحمد الراوي وعبد الرزاق القاضي ومصطفى العمري ومحمود خيرى النائب وخليل مردان وعبد القادر جميل وتوفيق فكرت وفهمي نصرت وحسين جاهد وعبد الوهاب افندي وغيرهم^(١)، ممن تحول جلهم الى اسماء معروفة على شتى الصعد السياسية والادارية والفكرية فيما بعد .

كانت " مدرسة الحقوق " اذن منطلقاً لحركة نوعية ، استفاقت الدولة العثمانية لمردودها الايجابي ، وحاولت لويها والقضاء عليها ، لكن هذه الحركة الرجعية اثارت ردود فعل في المجتمع العراقي متنوعة ، منها ما عبرت عنه صحافة ذلك الزمان حيث تحدثت صحيفة " صدى بابل " على لسان صاحب الامتياز المعلم داود صليوه في صفحتها الرابعة، مستتكرة فكرة الغاء مكتب الحقوق باسم " كل وطني لا يهمله الا تقدم وطنه بالمعارف والفنون والاداب "^(٢). كما نشرت في عدد آخر لائحة وردت اليها من الولاية ، فيها تبرير طويل مفصوح لفكرة الغاء مكتب الحقوق ، وتعليق للجريدة فيه شكر للنوايا ، وتوجس مما قد يحصل للمكتب ، من خلال تبرير اللائحة لضعف وتقهقر مكتب الحقوق ، وقول الجريدة " الا انه يشف لنا من خلال تلك السطور، ما يزيد في طنبور اشغاف الامة، نعمة تقهقر مكتب الحقوق شيئاً فشيئاً ، على حد قول القائل ، اول الغيث قطر، ثم ينهمل ، ولنا في ذلك رأي سنعرضه مع اولياء الامر " وهي اشارة واضحة للاعتراض في حدود ظروف ذلك الزمان . وقد تضمن هذا العدد من الجريدة ايضاً حديثاً عن " جمعية الحقوق " في بغداد وهدفها " تعميم المعارف " وهو ما استعرضناه سابقاً^(٣) .

وقبل ان ننهي هذا المبحث لابد لنا ان نشير ايضاً الى ان الحقوقيين العراقيين ولجوا ميدان الصحافة في وقت مبكر من تاريخ تكونهم كفئة فاعلة على الساحة الفكرية ، وان احدهم ، وهو معروف علي اصغر الذي اصبح يعرف فيما بعد بمعروف جياوك ، قد اصدر في بغداد صحيفة سياسية عربية- تركية اعتباراً من يوم الثامن عشر من كانون

(١) عبد الرزاق الهلالي ، تاريخ التعليم في العراق في العهد العثماني ، المصدر السابق ، ص ٢١٨ .

(٢) " صدى بابل " السنة الثانية ، العدد ٨٦ ، ١ ربيع الثاني ١٣٢٩ / ١٦ نيسان ١٩١١ .

(٣) " صدى بابل " ، السنة الثالثة ، العدد ١١١ ، ١١ ذي الحجة ١٣٢٩ / ٣ كانون الأول ١٩١١ .

الثاني عام ١٩١٢ بأسم " الحقوق " التي استمرت تصدر الى العدد الثلاثين بانتظام ثم توارت عن الانظار^(١) ، وكان معروف جياوك رجل قانون ، وادارياً ، ونائباً معروفاً في العهد الملكي ، عدّه احد الباحثين المختصين ضمن المعارضة البرلمانية في عهد الملك فيصل الاول^(٢) ، وله عدد من المؤلفات باللغات العربية والكردية والتركية ، مما يجعله من المنتمين الى النخبة القانونية المتميزين .

توقف نبض " مدرسة الحقوق " مع بدايات الحرب العالمية الاولى، وظل خريجوا المدرسة ومن قطعت الحرب فرصتهم ، اسماها لها مستقبل يبشر بدور لافتم ومهم على جميع الصعد الحياتية في قادم الايام .

📖 مدرسة الحقوق في عهدي الاحتلال والانتداب ١٩١٩-١٩٣٢ :

قررت سلطات الجيش العثماني غداة دخولها الحرب، استدعاء جميع طلاب الصف الرابع في " مدرسة الحقوق " المغلقة في بغداد لخدمة الاحتياط في معسكر ضباط الاحتياط في استانبول ، ولئلا يحرم هؤلاء من ثمرة دراستهم ، ولأنهم استدعوا للخدمة قبل موعد الامتحان النهائي بقليل، فقد وردت التعليمات البرقية من استانبول باعتبارهم متخرجين من " مدرسة الحقوق " (على طريقة الزحف) . ومن هؤلاء الطلاب حسن رضا، حمدي صدر الدين ، حمدي الاعظمي ، بهجة زينل ، جمال بابان ، نصره الفارسي ، محمد فائق ريزه لي ، عمر نظمي ، مزاحم الباججي ، عبد العزيز الخياط ، محمود جلال وغيرهم . وقد سنحت الفرصة لكثير من هؤلاء في استانبول وغيرها ، فأتموا دراستهم فيها وتخرجوا في آخر الامر^(٣) .

لقد خلق غلق " مدرسة الحقوق " في بغداد ، مسيس الحاجة الى رجال القانون

(١) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الصحافة العراقية ، ص ٧٠ ؛ فائق بطي ، الموسوعة الصحفية العراقية ، بغداد ، ١٩٧٦ ، ص ٢٨ .

(٢) علاء حسين الرهيمي ، المعارضة البرلمانية في العراق في عهد الملك فيصل الأول ، دراسة تحليلية، رسالة جامعية لنيل درجة دكتوراه فلسفة في التاريخ الحديث غير منشورة، كلية الاداب، جامعة الكوفة ، ١٩٩٦ ، ص ٦ و ٢١٨ .

(٣) احمد زكي الخياط ، تاريخ المحاماة في العراق ١٩٠٠ - ١٩٧٢ ، بغداد ، ١٩٧٣ ، ص ٤٢ .

وتنظيم الادارة المدنية لسلطة المحتل الانجليزي ، وكانت هذه الحاجة هي الدافع وراء التفكير باعادة فتح " مدرسة الحقوق " مرة اخرى بعد ان وجدت الادارة العسكرية ان تنظيم الادارة المدنية، ومنها الجهاز القضائي يحتاج الى رجل قانون ، بل رجال قانون ، لهم خبرة في هذا الميدان ، وكانت السلطة البريطانية قد استقدمت المستر ايدكارنهام كارتر ، الذي كان يرأس الادارة القضائية في السودان ، فوصل هذا الخبير الى بغداد ، وياشر عمله في شهر تموز ١٩١٧ كسكرتير للعدلية ، ولما وجد ان اعادة تنظيم الجهاز القضائي في العراق يتطلب توفر عدد كبير من القانونيين ، ارتأى ضرورة اعادة فتح " مدرسة الحقوق " وفق اسس جديدة. وهكذا، وبعد التشاور في هذا الامر مع نظارة المعارف ، تقرر الاعلان عن ذلك ، وفي يوم ٣١ تموز سنة ١٩١٩ اصدرت نظارة المعارف العمومية ، الاعلان الاتي نصه :

" تنوي الحكومة تأسيس وفتح " مدرسة الحقوق " في بغداد للمرة الثانية ، بعد انقضاء موسم الصيف وقصدها الاسمي من فتحها مساعدة الطلاب الذين لم يتمكنوا من اكمال دروسهم بسبب الحرب ، كي ينتهزوا فرصة لاحراز الشهادة ، وستفتح محتومة على صفين ، فيما اذا راجع عدد كاف من الطلاب للدخول في (الصف العالي) ، وهو يحتوي على الطلاب الذين اتموا عند نشوب الحرب مدة (سنتين على الاقل) ، قبل دخولهم الامتحان لاحراز الشهادة . والطلاب الذين يرومون الدخول في هذه المدرسة يجب ان يمتحنوا باللغة العربية، وفي دروس الحقوق التي درسوها في " مدرسة الحقوق " السابقة قبل دخولهم . وستكون الاجرة (١٥٠ روبية)، تدفع سلفاً على ثلاثة اقساط ، وسترتب ساعات الدروس، حسب الامكان، بصورة تسهل للطلاب الموظفين عند الحكومة وغيرها، الدوام فيها ، فعلى كل طالب من طلاب " مدرسة الحقوق " السابقة في بغداد ، و" مدرسة الحقوق " ، في الاستانة

الذين تعطلت دروسهم بسبب الحرب، ان يقدموا حالاً
اسماءهم، وعناوينهم ، ووظائفهم الى نظارة المعارف في
بغداد، فيما اذا كانوا راغبين في دخول المدرسة، وعليهم ان
يذكروا التفاصيل المقتضية عن المدة التي واطبوا فيها
بأحدى المدرستين المار ذكرهما، وان يأتوا بشهادة من
شخص ثالث يثبت صدق مدعياتهم، ويجب اعطاء الاسماء
للنظارة قبل اليوم الثاني عشر من اب ١٩١٩ . وقد تقرر
افتتاح المدرسة هذه السنة ، او تأجيل افتتاحها متوقف
على نسبة عدد الطلاب المراجعين ، وسيمعن النظر في امر
قبول الاشخاص ، في هذه السنة ، من الذين لم يكونوا قبل
الحرب منتسبين الى احدى المدرستين

ناظر المعارف العمومية

الميجر. ه. أي. بومن^(١)

وقد عزز هذا الاعلان اعلان اخر نشرته جريدة " الموصل " في عديدين من اعدادها
، تحت عنوان " مدرسة الحقوق " جاء فيه :

" تعلن دائرة المعارف ، انه ستفتتح عن قريب مدرسة لتعليم
الحقوق ، فيها يقدر الطلاب ان يكملوا الدروس التي باشروا
فيها في زمان الاتراك ، ويقبل ايضاً في هذه المدرسة
الطلبة الذين يرغبون في الابتداء بدرس
الحقوق "^(٢) .

ومن المفيد ان نشير الى ان " الموصل " نفسها نشرت الاعلان مرتين اخريين^(٣) ،
مما يؤشر حرص سلطات الاحتلال على تشجيع الطلاب للالتحاق بالمدرسة بسبب حاجة
مؤسساتها الى القضاة . ولما كانت الدراسة في هذه المدرسة قانونية ، فقد تقرر ان تكون

(١) مقتبس في : عبد الرزاق الهلالي ، معجم العراق ، الجزء الاول ، ص ٢٣٦ - ٢٣٧ .

(٢) " الموصل " (جريدة) ، الموصل ، العددان ١٠١ و ١٠٤ ، ٦ و ١٢ اب ١٩١٩ .

(٣) " الموصل " ، العددان ١٠٥ و ١٠٦ ، ١٥ و ١٨ اب ١٩١٩ .

(سكرتارية العدلية) مسؤولة عنها بدلاً من نظارة المعارف . ورغبة في البدء بتنظيم هذه المدرسة ، وسير التدريسات فيها ، عين لادارتها المستر هـ . فوريس رئيس محكمة استئناف بغداد بصورة فخرية^(١) .

وفي عدد آخر من جريدة " الموصل " وتحت عنوان اخبار بغداد ورد ما يلي :
" اعلن ان مدرسة الحقوق الجديدة ستفتح في تشرين الأول ١٩١٩ ، وسيجري الامتحان في محكمة البداية في ١٩ ايلول القادم "^(٢) .

وتحت عنوان جديد هو : " مدرسة الحقوق في بغداد " ، نشرت " الموصل " في عدد آخر تفصيلات افتتاح المدرسة ، آثرنا نقلها نصاً لأنها تصور ابعاد الموضوع :

" أقام حضرة ناظر العدلية بونهايم كارتر حفلة شائقة في دائرة العدلية لفتح مدرسة الحقوق، دعا اليها حضرة وكيل الحاكم الملكي العام، وحضرة المس بل الكريمة ، وكبار موظفي الانجليز ، ورؤساء المحاكم ، وعلماء بغداد ، واشرفها ، فألقى خطبة مهمة، اعرب فيها عن سروره من فتح المدرسة، وعن شكره لحضرة وكيل الحاكم الملكي العام الذي مهد له الطرق المؤدية لحصول هذه الغاية الجليلة، ثم قام حضرة وكيل الحاكم الملكي العام فتلا خطبة اعرب فيها عن امله الوطيد برقي العراق العاجل، وقرب بزوغ نجم تمدنه الافل من عصور، وتلاه حضرات جميل افندي الزهاوي، وعارف افندي آل سويدي ، ومكي افندي آل اورفلي ، فأجادوا وافادوا "^(٣) .

بين بونهايم كارتر بالمناسبة ان تقرير نظمات المدرسة قد تم بعد استشارة وجهاء

(١) عبد الرزاق الهلالي ، تاريخ التعليم في العراق في عهد الاحتلال البريطاني ١٩١٤ - ١٩١٨ ، ص ١٩٠-١٩١ .

(٢) " الموصل " ، العدد ١١١ ، ٢٩ اب ١٩١٩ .

(٣) " الموصل " ، العدد ١٤٤ ، ١٧ تشرين الثاني ١٩١٩ .

بغداد، وهم : موسى جليبي الباججي (اول مدير لها ايام العثمانيين) ، وداود سمرة وحسن الباججي وانطوان شماس. وُحِد اساتذة المدرسة عند افتتاحها ومن ثم بعد تطورها ، وهم نشأت السنوي (معاون المدير) ، عبد الوهاب النائب ، امجد الزهاوي ، داود سمرة ، سليمان فيضي ، انطوان شماس ، عارف السويدي ، خالد الشابندر ، وكان كاتب المدرسة محمد علي محمود الذي خلفه ابراهيم الواعظ ، بعد تخرجه في السنة الثانية .

وفي اليوم السادس من تموز ١٩٢٠ تخرجت الوجبة الاولى من المحامين ، وهم حسب درجاتهم: عبد الجبار آل جميل، محمد علي محمود، داود السعدي، مصطفى الخليل (وفي رواية اخرى مصطفى الجليلي)، احمد طه، مكي الاورفلي، عبد الجبار التكرلي ، سليم معروف (اوسليم اسحاق في رواية اخرى) ، محي الدين (او سيد محي الدين في رواية اخرى) ، توفيق فكرت ، فهمي نصرت ، حسين جاهد ، عبد الوهاب افندي (وفي رواية اخرى عبد الوهاب قاسم) ، احمد سامي ، حسين فهمي الباججي ، عبد الله المؤيد النقيب ، وتضيف رواية اخرى معروف علي اصغر ، فائق الالوسي ، صالح مراد (١) .

كما اعلنت نتائج طلاب الصف الأول ، حيث نجح الى الصف الثاني كل من حسن سامي تاتار (رئيس مكمة التمييز بعدئذ) ، ابراهيم الواعظ ، عباس العزاوي ، يوسف لوقا، كامل سعيد ، احمد نيازي ، شوكت السعدي ، خلوصي الناصري ، احمد الراوي (سفير العراق في لبنان بعدئذ)، عبد الرزاق القاضي ، حوكي عنبر ، مصطفى العمري ، محمود خيربي النائب ، خليل مردان وعبد القادر آل جميل (٢) .

هكذا عاودت مدرسة الحقوق نشاطها ، وتحولت من جديد الى اهم مصدر لتزويد صفوف النخبة القانونية في العراق بشباب يحملون شهادة التخصص في القانون . ففي مساء يوم الثامن عشر من تموز عام ١٩٢٠ قامت ادارة المدرسة حفل تخرج لوجبة من خريجي المدرسة ، حضره عدد كبير من المدعويين ، وعلى رأسهم السير بونهام كارتر حيث تداول الحديث المدير الانجليزي الحاكم بي أج بيل ، والطالب داود السعدي نيابة عن

(١) عبد الرزاق الهلالي ، معجم العراق ، ص ٢٣٩ . اما ما ذكرناه عن رواية اخرى فقد وردت في كتابه تاريخ التعليم في العراق في عهد الاحتلال البريطاني ، ص ١٩٦ .

(٢) عبد الرزاق الهلالي ، معجم العراق ، ص ٢٣٩ .

زملائه ، يضاف لهم ناظر العدلية ، والمستر فوريس رئيس محكمة استئناف بغداد ، ثم منحت للطلاب العشرين المتخرجين شهادة مدرسة الحقوق بعد اداء القسم (١) .

وعندما جاءت السنة الدراسية ١٩٢٠ - ١٩٢١ قررت نظارة العدلية تمديد مدة الدراسة في المدرسة ، وجعلها ثلاث سنوات ، مع اشتراطها ان يقبل فيها حاملي شهادة الدراسة الثانوية ، او الذين وصلوا الى الصف الحادي عشر من (المكتب السلطاني) في العهد العثماني . لكن قلة عدد امثال هؤلاء الطلاب جعل ادارة المدرسة ترتأي قبول الطلاب الذين لا يحملون شهادة الثانوية ، بعد اجراء امتحان قبول لهم ، وكذلك قبول الطلبة من المتخرجين في بعض المدارس الثانوية الاهلية كمدرسة الاليانس ومدرسة الترقى الجعفري العثماني ، ووفق ذلك تم قبول الطلاب الاتية اسماءهم للدخول في الصف الأول من هذه السنة الدراسية ١٩٢٠-١٩٢١ ، وهم : عبد الله الشواف ، كمال السنوي ، عطا امين ، احمد القشطيني ، عبد الرحمن سعيد الفلاحي، سعيد صالح سيد يحيى، يوسف الكبير، محمد توفيق النائب، مصطفى الانكورلي، فخري الطبقجلي ، كاظم الدجيلي ، يوسف جميل ، مجدي النائب، محمد رؤوف البحراني، محمد صدقي سليمان ، عبد العزيز السنوي ، عبد الهادي الظاهر ، عيسى طه، محمود خالص ، علي غالب العزاوي ، خير الدين السنوي، عوني النقشلي ، شفيق نوري السعيد ، نجيب الراوي ، جميل الوسواسي ، ابراهيم كمال ، محمد رؤوف، انور النقشلي، محمد صديق ، مصلح الدين ، رشيد رشدي ، سلمان الشواف ، احمد نجم الدين الراوي ، جميل السلام ، محمد جميل عبد الواحد ، علي محمود الشيخ علي ، عبد الرسول عبد الحسين الجلي ، عبد الحميد الكيلاني ، سلمان الشيخ داود ، احمد مختار بابان ، حسن غصبيه ، طالب مشتاق ، حقي الجبيجي (٢) .

وتواصل نشاط المدرسة ، حيث انهى طلاب الصف الثاني دراستهم في المدرسة في شهر حزيران سنة ١٩٢١ ، وتخرج منهم كل من : مصطفى العمري ، حسن سامي تاتار، يوسف لوقا، كامل سعيد، عبد القادر جميل، عباس العزاوي، خليل مردان ، ابراهيم

(١) عبد الرزاق الهلالي ، تاريخ التعليم في العراق في عهد الاحتلال البريطاني، ص ١٩٤- ١٩٦ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ١٩٦- ١٩٧ .

صالح ، شوكت السعدي ، ابراهيم الالوسي ، ابراهيم الواعظ .

وبسبب عدم وضوح الصورة في مسألة مستقبل المدرسة ونظامها المطلوب، واهمية استقرارها وثبات منهجها، فقد قررت نظارة العدلية، في مطلع السنة الثالثة، تمديد مدة الدراسة ، وجعلها اربع سنوات بدلاً من ثلاث ، اعتباراً من السنة الدراسية (١٩٢١-١٩٢٢)

وقد تقدم للدخول في المدرسة في تلك السنة كل من : منير القاضي، سلمان شينه، جورج يوسف ، طه الراوي ، عبد الرحمن خضر ، صالح جبر ، محمد حسن كبه، ياسين قدوري ، صادق البصام، واهان ماروك ، احمد الراوي ، ضياء يونس ، موسى الالوسي، احمد السعدي ، سعد جريو ، يوسف زلخه، عبد العزيز الشواف، محمد جواد، احمد زكي الخياط ، محمد الهاشمي ، جعفر حمندي ، حسن مجيد ، يوسف عز الدين ابراهيم ، عبد العزيز الفارسي ، كامل نازو ، فائق القشطيني ، بدر الدين السويدي، خليل امين ، محمود عزت عبد السلام ، هايك سيروب ، فائق الاعظمي ، يوسف ضياء ، عبد الجليل برتو ، صفاء الدين^(١) .

لقد واجهت سلطة المحتل الانجليزي صعوبة بالغة في ترتيب وتنظيم الجهاز القضائي في بادئ الامر ، وذلك لقلّة وجود اناس ممن درسوا القانون من العراقيين ، ولذلك اتخذت عدة وسائل للتغلب على هذه الصعوبات ، مما تطلب الاهتمام بتطوير مدرسة الحقوق والقضاء عموماً . وقد تحدثت المس بيل عن ذلك قائلة " وتتطوي الصعوبة الكبرى حينما يراد تزويد البلاد بالمحاكم الكافية ، في ايجاد حكام بريطانيين يجيدون العربية ، وحقوقيين مدربين من العرب ، وقد اتخذت الخطوة اللازمة لتدريب الحقوقيين ، من ابناء البلاد ، باعادة فتح " مدرسة الحقوق " في بغداد . فكانت المدرسة العالية الوحيدة فيما بين النهرين ، التي كان المدرسون فيها تدفع لهم رواتب محترمة ، ولذلك كانت تتمتع بشيء من حسن السمعة " .

وتضيف المس بيل الى ذلك قولها الذي يؤشر ، دون ريب ، العوامل التي فرضت على سلطات الاحتلال، ومن ثم الانتداب، الاهتمام بمدرسة الحقوق والقضاء باتجاه تطوير

(١) عبد الرزاق الهلالي ، تاريخ التعليم في العراق في عهد الاحتلال البريطاني ، ص ١٩٨ .

النخبة القانونية العراقية كماً ونوعاً بحكم الحاجة ، اذ تقول :

" ومع ان وسائل السكن والمدرسين المطلوبين ، كانا يحولان دون اعادة تأسيس المدرسة في الحال، على اسس ما قبل الحرب، فقد اتخذت اجراءات لمساعدة جميع الطلاب السابقين على اكمال دراستهم في سنة واحدة او سنتين. وقد انتهز هذه الفرصة حوالي خمسين طالباً . وهناك فرق اساس بين المدرسة الجديدة والمدرسة القديمة ، لاسيما وان هذا النوع من التعليم سيساعد ابناء البلاد على اشغال المناصب المهمة بتدريب انفسهم على اعمال المحاماة والوظائف العدلية . ولا تقتصر فائدة مدرسة الحقوق على اهميتها بالنسبة للمحاكم فقط ، لان الاشخاص الذين يتخرجون فيها سيكونون لائقين تمام اللياقة ايضاً للكثير من الوظائف الادارية " (١) .

وفعلاً باشر الطلاب الخمسين، الذين تحدثت عنهم المس بيل، دراستهم في المدرسة اتماماً لمرحلتهن الدراسية ، فمنهم من درس ستة شهور او سنة واحدة او اكثر واجتازوا الاختبار فتخرجوا جميعاً (٢) .

لقد وقع في هذه المرحلة حادثان اخران يدلان ، بدورهما ، على الاهتمام بالقضاء والقانون لضرورتهما من اجل تسيير امور البلاد بروح تنسجم مع متطلباتها، الأول منهما وصول " رجل حقوقي " من لندن في تشرين الأول ١٩٢١، هو ديفيد ستون ليتولى منصب السكرتير القضائي للمندوب السامي وليحل محل السر ادكار بونهام كارتر (٣) ، اما الثاني والاهم ، فقد كان قرار تعيين توفيق السويدي في تشرين الثاني من العام نفسه

(١) مقتبس في : احمد زكي الخياط ، تاريخ المحاماة في العراق ، ص ٤٣- ٤٤ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٤٤-٤٥ .

(٣) " العراق في رسائل المس بيل " ، ترجمة وتعليق جعفر الخياط، منشورات وزارة الاعلام، بغداد ، ١٩٧٧ ، ص ٣٦٨ .

مديراً لمدرسة الحقوق، ليكون بذلك اول عراقي يتولى هذا المنصب بعد الحرب العالمية الاولى، وكان اختياره في مكانه لان السويدي كان يتمتع بسمعة طيبة، كما كان مشاوراً للحكومة العراقية الفتية اصلاً^(١) .

لم تتوقف عملية تطوير " مدرسة الحقوق " بل تواصلت ولو ببطء ، ولكن بشكل مستمر يوصف بانه استجابة منطقية لحاجات فعلية، مما يعني، في الوقت نفسه، تواصل تطور النخبة القانونية العراقية كماً ونوعاً . ففي احدى المناسبات تحدث معاون مدير المدرسة " القانوني البارح نشأت بيك السنوي " حسب وصف احدى الصحف، عن " هالة المدرسة وتقدمها " . ويبلغ اهتمام المعنيين، بمن فيهم الصحفيين ، لشؤون طلبة الحقوق حد متابعة كل قضاياهم ، حتى ان عدداً منهم طالبوا " بأعادة امتحان الراسبين " كما فعل ذلك حسن سامي تاتار وداود السعدي مدير صحيفة " دجلة " البغدادية^(٢) .

تتحدث صور اخرى غير قليلة ، تعود ايضاً الى تلك السنوات ، وهي موثقة تبين المحاولات الجادة والسريعة في مضمار دعم عمل المدرسة، وتثبيت المنهج فيها . ولقد وردت شهادة ذات مغزى بهذا الخصوص على لسان سليمان فيضي الذي كان على اتصال مباشر بالحقوق والحقوقيين كما اسلفنا، فهو يشير في مذكراته الى انه لقلّة المحامين انذاك ، ارتأى فتح دورة خاصة يكمل فيها الدراسة اولئك الذين درسوا الحقوق في العهد العثماني ، ولم تتسع الفرصة امامهم للتخرج، فكلّم احد المسؤولين الانجليز الذي استحسن الامر ، ففتحت الدورة ، وحددت مدتها بسنة واحدة ، بينما كانت الدراسة في مدرسة الحقوق لمدة ثلاث سنوات^(٣) .

وفي سياق التطور ايضاً من الضروري ان نشير الى ان اللغة العربية تحولت الى لغة التدريس الوحيدة في مدرسة الحقوق في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الاولى مباشرة، مما يؤشر ، بطبيعة الحال ، التصاقاً اكبر بقضايا العراق والعراقيين ، كما ان ذلك يعد ، بحد ذاته ، استجابة لشعار طرح على الساحة قبل الحرب العالمية الاولى كما بينا ذلك في

(١) عبد الرزاق الهلالي ، تاريخ التعليم في العراق في عهد الاحتلال البريطاني ، ص ١٩٨- ١٩٩ .

(٢) " دجلة " (جريدة) ، بغداد ، العدد ٢٨ ، ٢٠ ذي القعدة ١٣٣٩ / ٢٦ تموز ١٩٢١ .

(٣) " مذكرات سليمان فيضي " ، ص ٢٧٠ .

حينه . ومن المهم ان نشير ايضاً الى ان جميع مدرسي الحقوق اصبحوا من العراقيين انفسهم ، ومن شأن تسجيل اسمائهم والمواد التي كانوا يدرسونها في بداية العهد الملكي ان يوضح لنا وزن ودور النخبة القانونية منذ ذلك الوقت بصورة افضل ، وفيما يأتي اسماء اعضاء الهيئة التدريسية في " مدرسة الحقوق " عام ١٩٢٣ ، مع ما كان يدرسه كل واحد منهم :

- ١ . عارف السويدي : المجلة .
- ٢ . نشأت السنوي : المجلة .
- ٣ . امجد الزهاوي : المجلة والوصايا .
- ٤ . سليمان فيضي : الحقوق الدستورية وصك الحقوق .
- ٥ . حكمت سليمان : المالية .
- ٦ . توفيق السويدي : حقوق الرومان .
- ٧ . رشيد عالي الكيلاني : الحقوق والمرافعات الجزائية .
- ٨ . عبد القادر السنوي : حقوق الدول الخاصة .
- ٩ . عبد الله ثنيان : حقوق الادارة .
- ١٠ . خالد الشابندر : صك الجزاء وقانون الاراضي .
- ١١ . حسين افنان : الاقتصاد السياسي^(١) .

كما تمت الاستعانة في البداية بالحقوقي المصري احمد حلمي بيك الذي كان يشغل منصب المعاون القانوني لوزارة العدلية ، والذي القى على طلبة الحقوق محاضرات في قانون العقوبات ومادة الاقتصاد ايضاً^(٢) .

واقضى هذا التحول المهم، والمطلوب في آن واحد تأليف كتب قانونية باللغة العربية، الامر الذي تحمس له العديد من اقطاب النخبة القانونية العراقية في بدايات تكونها

(١) " مذكرات سليمان فيضي " ، ص ٢٦٩ - ٢٧٠ .

(٢) " العراق " ، العدد ١٤٧ ، ٢٣ تشرين الثاني ١٩٢٠ .

وتطورها ، منهم رشيد عالي الكيلاني خريج مدرسة الحقوق واحد اعمدها الذي اتحف المكتبة العراقية بمؤلفات قيمة بمقياس الزمان والمكان، منها كتابه " مسالك قانون العقوبات " الذي نشره في العام ١٩٢٣. ومنهم ايضاً توفيق السويدي وسليمان فيضي ، فان الأول منهما ترجم كتاب شارل جيد في مبادئ الاقتصاد ، كما الف كتاباً في حقوق روما، وكان كلا الموضوعين من المواد المقررة في منهاج المدرسة الجديدة . اما سليمان فيضي فقد الف وترجم مجموعة من الكتب القانونية المهمة ، بما في ذلك كتاب " الحقوق الدستورية " الذي كان في الاصل عبارة عن محاضراته التي القاها على طلبة المدرسة ، وكان الكتاب يقع في اربع واربعين ومائة صفحة ، وباقرار المؤلف نفسه فان عطا امين احد طلابه في المدرسة، هو الذي اعانه في طبعه. ومن مؤلفات وتراجم فيضي المهمة الاخرى " شرح قانون حكام الصلح " بجزئين، وتعريب " القانون الاساسي الامريكي " و" القانون الاساسي الفرنسي " وقد توخى منهما ، وهذا امر في غاية الاهمية بالنسبة لموضوع رسالتنا ، اطلاع المثقفين العراقيين على قوانين اساسية للديمقراطيات الغربية ، ليتسنى لهم ابداء الرأي في اول دستور للدولة العراقية في مرحلة التأسيس^(١) .

تحولت " مدرسة الحقوق " اذن الى ظاهرة تعليمية قانونية وفكرية فريدة في بابها بالنسبة للعراق يؤمذاك ، فازداد الاقبال عليها من يوم الى اخر . ففي تلك السنوات انضم طلاب جدد الى " مدرسة الحقوق " بتلهف ، ولقد قدر للعديد منهم ان يؤدوا فيما بعد دوراً متميزاً في حياة العراق السياسية والادارية والفكرية ، منهم على سبيل الامثال ، سامي خونده ، فائق القشطيني ، محمد حسن كبة ، جعفر حمندي ، رشيد يحيى الهاشمي، مكي الجميل، عبد الرحمن خضر، ضياء يونس، سعد صالح، صالح جبر، صادق البصام، منير القاضي وغيرهم^(٢) . وفيما لو سبقنا الاحداث، ولمجرد الاستدلال فحسب، اذا أخذنا أسمين فقط من بين هؤلاء لتبيان دور المنتمين الى النخبة القانونية في الحياة السياسية والادارية، والى حد اقل الفكرية للعراق في العهد الملكي عموماً ، فنختار صالح جبر وسعد صالح

(١) " مذكرات سليمان فيضي " ، ص ٢٧٠ ؛ توفيق السويدي ، مذكراتي ، ص ٧٧- ٧٨ ؛ " موسوعة اعلام العرب "، منشورات بيت الحكمة، الجزء الأول، بغداد ، ٢٠٠٠ ، ص ١٨٣ ؛ " الموصل " ، العدد ٤١٠ ، ١٢ اغسطس ١٩٢١ .

(٢) " مذكرات سليمان فيضي " ، ص ٢٧١ .

الذين بدأت اولى خطواتهما العملية من داخل اسوار مدرسة الحقوق، ليتركوا بعد مغادرتها بمدة بصمات واضحة على الساحة العراقية سلباً، او ايجاباً ومن خندقين متداخلين في البداية، ومن ثم متناقضين في النهاية^(١).

📖 مدرسة الحقوق في عهد الانتداب . مسيرة الكلية وتطوراتها :

تطرقنا الى بعض الجوانب المهمة للمحاولات التي بذلت في بداية عهد الانتداب لتطوير " مدرسة الحقوق " والتي اتخذت مساراً افضل بعد تتويج الملك فيصل الاول ملكاً على العراق في الثالث والعشرين من اب ١٩٢١ ، فانه ، وكما كان متوقفاً ، اولى التعليم اهتماماً استثنائياً^(٢) ، فقد اكد على اهميته ، بما في ذلك التعليم الجامعي ، اكثر من مرة في خطبه ومواقفه طوال سنوات حكمه^(٣) . فلم تمر سوى اشهر قليلة على تتويجه ، حتى تألفت لجنة خاصة لتطوير " مدرسة الحقوق " ضمت كلا من بيل رئيس محكمة الاستئناف وتوفيق السويدي احد مدراء المدرسة وداود سمرة وانطون شماس ونشأت السنوي ومشاور العدلية ادوين دراور . ومن بين ما اخذته اللجنة بنظر الاعتبار قلة المتخرجين من المدارس الثانوية ، لذا اوصت بان يسمح لاعداد اناس تكون مؤهلاتهم بدرجة تمكنهم من ان يتابعوا الدروس ، ويفهموها بسهولة ، من دون ان تكن لديهم شهادات ثانوية ، وذلك باتباع مبدأ امتحان القبول ، اذ كان يطلب من المتقدم اداء امتحان في المواد التي تعادل درجتها المواد التي تدرس عادة في الصفوف الثانوية^(٤) .

وعندما عهدت ادارة المدرسة الى توفيق السويدي فقد بذل جهوداً حثيثة ، تواصللاً

(١) للتفصيل ينظر : علي كاشف الغطاء ، سعد صالح في مواقفه الوطنية ١٩٢٠ - ١٩٥٠ ، بغداد ، ١٩٨٩ ، ص ٣٥ - ٤٤ وغيرها ؛ مير بصري ، اعلام السياسة في العراق الحديث ، رياض الرئيس للكتب والنشر ، لندن ، ١٩٨٧ ، ص ٢٠٩ - ٢١٤ .

(٢) عن اهتمام الملك فيصل الأول بتطوير التعليم يمكن الرجوع الى : عبد المجيد كامل التكريتي ، الملك فيصل الأول ودوره في تأسيس الدولة العراقية الحديثة ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٩١ ، ص ٢٧٦ - ٢٧٩ .

(٣) ينظر : " فيصل بن الحسين في خطبه واقواله " ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤٥ ، ص ٢٣٦ ، ٢٥٨ ، ٣١٨ - ٣٢١ وغيرها .

(٤) الدكتور ابراهيم خليل احمد ، تطور التعليم الوطني في العراق ، ص ٢٠٨

مع جهود والده في حينها ، من اجل تطوير الدراسة فيها ، حيث اشترط في بداية عمله ان يستقل ادارتها ، وتم له ما اراد ، فعمل اولاً على اعداد مكان لائق لها ، واعادة تشكيلها، وترتيب صفوفها، ووضع اسس الفحص الخاص بقبول طلابها. وفي عهده ايضاً تم الاعتراف بشهادة طلبة المدرسة الجعفرية، وسمح لطلابها بالانتماء الى المدرسة ، خصوصاً بعد تدخل البلاط في الامر . ومن جملة الاصلاحات المهمة التي انجزها توفيق السويدي كان وضع اول نظام للمدرسة ، احتوى كلما يجب ان ينظم امورها من احكام ، حيث استبدل نظام العميد بالتعيين بنظام العميد بالانتخاب من قبل المدرسين . وقد انتخب عميداً لسنة واحدة رؤوف الجادرجي ، ثم اعقبه انتخاب السويدي نفسه للعمادة التي شغلها لغاية العام ١٩٢٩^(١) .

وفي سنة ١٩٢٢ صدر النظام الاساسي " لمدرسة الحقوق العراقية " الذي جعل مدة الدراسة فيها اربع سنوات. ومما يذكر ان وزارة العدلية كانت تستشير اساتذة ومدرسي المدرسة في كل أمر يتعلق بمؤسستهم باتجاه تطويرها ، من ذلك ، على سبيل المثال ، الكتاب الخاص الذي وزعته عليهم في اواخر نيسان عام ١٩٢٣ تسألهم فيه " اراءهم في ما يمكن ابداءه من الملاحظات " على تعليمات اقترحتها وزارة المعارف بهذا الخصوص^(٢) .

وفي السياق ذاته اقترحت وزارة العدلية في السابع عشر من كانون الثاني ١٩٢٤ ربط مدرسة الحقوق بوزارة المعارف ، ووافق مجلس الوزراء على الاقتراح بعد دراسته بتمعن ، وشرط ان تستمر المدرسة على السير وفق النظام السابق، ريثما تضع وزارة المعارف دراسة مفصلة حولها . وبهذه المناسبة قدم مفتش المعارف العام المستر سميث في الرابع من اذار ١٩٢٤ ملاحظاته حول واقع ومستقبل " مدرسة الحقوق " ، حيث تناول في مذكرة خاصة وضعها حول الموضوع، نقاطاً عديدة تتعلق بالمنهج والامتحان والاساتذة ، مؤكداً ضرورة تحقيق هدفين اساسيين من اجل ذلك ، اولهما : تعليم القوانين للذين يرغبون ان يكونوا محامين، وثانيهما : تعليم الاصول القانونية والادارية لموظفي

(١) توفيق السويدي ، مذكراتي ، ص ٧٤ - ٧٨ .

(٢) " العاصمة " (جريدة) ، بغداد ، العدد ١٧٢ ، ١٢ شوال ١٣٤١ / ١ ايار ١٩٢٣ .

الحكومة ، او الذين ينتظر توظيفهم في المستقبل ، لذلك اقترح ان يكون في المدرسة فرعان ، اولهما للعلوم القانونية ، والآخر للعلوم الادارية العامة. ودعا الى ضرورة انتقاء الاساتذة المؤهلين للمدرسة من قبل " لجنة مؤلفة من خيرة رجال المعارف ". وقد جرى جدل طويل ، ومكاتبات بين وزارتي الاوقاف والمعارف من اجل نقل مقر " مدرسة الحقوق " الى بنياية " جامعة آل البيت " ، مما استغرق عامين ونيف (من الثامن عشر من اب ١٩٢٧ حتى الثاني عشر من ايلول ١٩٢٩)^(١) .

لم تكن الدراسة في " مدرسة الحقوق " مجانية ، بل كان على كل طالب ان يدفع اجوراً قدرها مائة وخمسون روبية في السنة ، ومع هذا فقد كان الاقبال عليها كبيراً جداً ، على الرغم من عدم توفر ملاك دائم وثابت للمدرسة، وانما اقتصر الامر على المحاضرين فقط. لقد كانت هذه المسألة مثاراً لانتقادات لجنة الميزانية في المجلس النيابي التي اقترحت ان يوكل التدريس الى اساتذة ومعلمين غير موظفين في الحكومة ، كما دعا بعض النواب الى ضرورة الاستعانة بالاساتذة الغربيين، وفضل آخرون الاساتذة المصريين ، لكن الصعوبات المالية وغيرها والمحاذير الفكرية والسياسية حالت دون ذلك على الاقل في تلك المرحلة^(٢) .

مع ذلك واصلت المدرسة اداء دورها المتميز ، فلقد تجاوز عدد خريجيها لغاية العام الدراسي ١٩٢٧-١٩٢٨ المائتين^(٣) . وعلى وفق ما جاء في قائمة فريدة فان عددهم بلغ في غضون تلك السنوات مائتين وثلاثة عشر خريجاً ، زاول اثنان وستون منهم مهنة المحاماة بعد تخرجهم ، منهم، على سبيل المثال ، محمد علي محمود وعبد الجبار التكرلي وعبد القادر جميل وعباس العزاوي وابراهيم الواعظ وكمال السنوي وعبد الهادي الظاهر ونجيب الراوي وعلي محمود الشيخ علي وسلمان الشيخ داود ومنير القاضي وصادق البصام ومكي جميل^(٤) ، ولقد تحول جميع هؤلاء الى اعلام بارزة في العهد الملكي، فبينهم

(١) الدكتور ابراهيم خليل احمد ، تطور التعليم الوطني في العراق ، ص ٢٠٩ - ٢١١ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٢١١ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٢١١ .

(٤) د. ك. و. ، الوحدة الوثائقية : ملفات البلاط الملكي ، رقم الملف ١٨٧٢ / ٣١١ ، عنوان الملف ، كلية الحقوق .

من تقلد حقائب وزارية مهمة مثل محمد علي محمود ومخير القاضي ، وبينهم ايضاً من مثل العراق بوصفه دبلوماسياً افضل تمثيل مثل نجيب الراوي ، وبينهم كذلك من كرس حياته لخدمة الكلمة والفكر مثل المؤرخ المعروف عباس العزاوي الذي غالباً ما كان يشير باعتزاز الى كونه محامياً على الغلاف الأول من مؤلفاته القيمة^(١) التي تحولت الى موضوع اطروحة دكتوراه مستقلة^(٢) .

كما زاول تسعة وعشرون من هؤلاء الخريجين مهنة القضاء ، اذ عينوا حكماً في مختلف انحاء العراق ، منهم حسن سامي تاتار واحمد القشطيني واحمد مختار بابان ومحمود خالص وعبد الرحمن خضر وصالح جبر ومعروف جياوك^(٣) ومحمد حسن كبة وجعفر جمندي وذيبيان الغبان ومكي الاورفلي وغيرهم^(٤) ممن تحولوا ، بدورهم ، الى وجوه اجتماعية وسياسية بارزة في العهد الملكي ايضاً ، وربما يكفي ان نشير بهذا الصدد الى ان اثنين منهم تولوا منصب رئيس الوزراء في ذلك العهد هما صالح جبر واحمد مختار بابان .

اما الباقون من الخريجين فقد تولوا مناصب ادارية وتربوية مهمة ، فان خمسة عشر منهم عينوا كمدراء للنواحي او قائمقامين للاقضية ، وهما من الوظائف الادارية المهمة للغاية في ظروف تأسيس الدولة الحديثة ، وسيادة اللامركزية الموروثة من العهد العثماني، كما كان عليه الحال بالنسبة للعراق يومذاك، ودخل اثنان منهم سلك الشرطة، وعين طه الراوي مديراً للمطبوعات، فيما عين عدد منهم في وزارة المعارف، منهم احمد زكي الخياط الذي ورد اسمه في ثنايا البحث مراراً، كما عين ابراهيم الالوسي مدرساً لجامع المرجان، وعين عبد الله الشواف حاكماً في امانة العاصمة ، كما عين محمد جميل

(١) تنظر على سبيل المثال الاجزاء الثمانية من كتابه المصدر " تاريخ العراق بين احتلالين " ، بما في ذلك الجزء الثامن منه الذي وردت فيه معلومات مهمة عن " مدرسة الحقوق " تحديداً .

(٢) احمد ناجي نعمة الفتلاوي ، عباس العزاوي . حياته ، آثاره ، منهجه في كتابة تاريخ العراق ، اطروحة دكتوراه ، كلية التربية (ابن رشد) ، جامعة بغداد ، ١٩٩٤ .

(٣) ورد اسمه في القائمة كمعروف علي اصغر ، لكنه عرف بلقبه فيما بعد على نطاق واسع ، وقد اشغل مناصب عدة ، ودخل البرلمان نائباً ، وله عدد من المؤلفات .

(٤) د.ك.و. ، الوحدة الوثائقية : ملفات البلاط الملكي ، رقم الملف ١٨٧٢ / ٣١١ ، عنوان الملف ، كلية الحقوق .

عبد الواحد وعبد العزيز خلوصي مدعيين عامين ، فيما الحق عباس مظفر الحائز على درجة الامتياز ، بالبلاط الملكي ، كما توظف ميخائيل توتونجي ، الحائز على درجة امتياز ايضاً ، لدى شركة النفط ، وشاكر هلال ومخير حسين في الري ، وعبد الوهاب مصطفى وعباس الملاحسن وداود نوري في البرق والبريد ، ونظيف الشاوي في الدفاع ، وكرجي حسقيل في الطابو ، فضلاً عن التحاق عدد كبير منهم بوظائف قانونية في وزارة العدلية من امثال عطا امين ومحمد الهاشمي واحمد حامد الصراف وعارف جياوك شقيق معروف جياوك الانف الذكر ، او بوزارة المالية مثل محمد رؤوف البحراني ، ودخل اكثر من واحد منهم مجلسي النواب والاعيان بعد ذلك ، فيما اختار احدهم ، وهو حياوي سوداي الاشتغال بالتجارة^(١) .

ان هذه اللوحة ولاشك ترسم لنا من الان وبصورة معبرة شأنًا عظيمًا ، يبرز الدور الواضح ، بل المتميز في قياس الزمان والمكان ، للمنتمين الى النخبة القانونية الفتية في حياة العراق السياسية والادارية والفكرية في مرحلة حساسة من مراحل تاريخه المعاصر ، تزامنت مع نضال القوى الوطنية ضد الانتداب البريطاني .

وفي سياق البحث في نمو النخبة القانونية نشير الى ان عدد المحامين المسجلين لدى وزارة العدل بلغ في العام ١٩٣١ ، أي عشية الاستقلال ، ما يناهز الثلاثمائة محامي^(٢) ، وهو امر مثير للاهتمام ، يؤكد تنامي العدد ، وزيادة نوعية في عدد من ساهموا في بناء العراق في تلك المرحلة ، كل وفق اجتهاده ، ويؤكد ايضاً اهمية هذه المؤسسة " مدرسة الحقوق " الكلية فيما بعد ، ودورها الثقافي والفكري والسياسي .

لقد شهدت بدايات هذه المدرسة اجتهادات متعددة ، يختلط فيها الاصيل وضرورة الحاجة الماسة وآثار نقل التجارب والعنديات الخاصة ، ولكن مع مرور الزمن ، وزيادة الاقبال على المدرسة بدأت ادارتها تضع شروطاً وضوابط اكثر تشدداً لاختيار من يقبل للدراسة في الحقوق، ومن اجل التوضيح نسجل فيما يأتي اعلاناً من ادارة المدرسة بصدد

(١) د.ك.و.، الوحدة الوثائقية : ملفات البلاط الملكي ، الملف نفسه .

(٢) احمد زكي الخياط ، المصدر السابق ، ص ٧٧ .

شروط القبول فيها للعام الدراسي ١٩٢٣-١٩٢٤ :

" على الراغبين الدخول الى مدرسة الحقوق المستجعين للشروط المذكورة في المواد المحررة ادناه، ان يقدموا طلباتهم، ابتداءً من اول اب ١٩٢٣ حتى ظهر يوم ١٥ منه. اما غير التابعين لفحص الدخول فستقبل حتى يوم ٣٠ منه . ولا تقبل قطعاً اي مراجعة تقع بين هذين التاريخين ، وستعين ايام خاصة لفحص الدخول ، وتعلن في المدرسة . اما شروط القبول فهي :

اولاً . يقبل في مدرسة الحقوق من كان مستجمعاً الشروط والوصاف التالية :

- ١ . ان يكون في الثامنة عشرة من العمر على الاقل .
- ٢ . ان يكون حسن السلوك وغير محكوم عليه بجناية او جنحة مخلة بالشرف .
- ٣ . ان يكون سالماً من الامراض المعدية .
- ٤ . ان يكون حائزاً على شهادة مدرسة ثانوية او في مدرسة معترف بها رسمياً انها تعادلها بالدرجة والتحصيل .

ثانياً . اذا كان الراغب في الدخول ، غير متخرج من مدرسة ثانوية ذات عشرة صفوف على الاقل ، فيشترط عليه ان يؤدي فحصاً في الدروس الاتية :

- ١ . الصرف والنحو والانشاء العربي .
- ٢ . التاريخ ، تاريخ القرون الاولى والوسطى والاخيرة عامة ، وتاريخ الاسلام خاصة .
- ٣ . الجغرافية، جغرافية اوربا واسيا وامريكا وافريقيا واقيانوسيا والعراق وبلاد العرب خاصة .
- ٤ . أ. الرياضيات، الحساب، الكسر البسيط والكسر الاعتيادي، والنسبة والتناسب، والفائض وتفرعاته .
ب. الجبر العادي .
ج. الهندسة المسطحة والمجسمة .
- ٥ . الطبيعيات :

- أ. الكيمياء العضوية وغير العضوية .
- ب. الحكمة الطبيعية .
- ج. التاريخ الطبيعي ، الحيوان والنبات ، طبقات الارض ، معلومات ثانوية بسيطة .

ثالثاً. على الراغب في الدخول ان يقدم الاوراق التالية :

١. طلب مكتوب " استدعاء " .
٢. شهادة تلقيح ضد الجدري .
٣. شهادة سلامة البدن من الامراض المعدية .
٤. مضبطة حسن السلوك يصادق عليها مجلس الحارة .
٥. ورقة النفوس .
٦. شهادة التخرج من مدرسة ثانوية ، او ما يعادلها ومن المدارس المعترف بها رسمياً (ان يكون، كون الطالب مأذوناً من مدرسة ثانوية او مايعادلها بالدرجة والتحصيل ، يكون بوثائق رسمية حصراً) .

مدير مدرسة الحقوق " (١)

وفي وقت مبكر اثير موضوع توحيد الدورة الدراسية ومنهجها للمحاميين وموظفي الدولة ، ذلك لان تعليم هؤلاء الموظفين مهم ، فضلاً عن وزارتي العدلية والمعارف ، وسائر الوزارات ايضاً ، وعلى الاخص وزارة الداخلية . وفي هذا المجال اخذ بنظر الاعتبار حقيقة ان الذين يخرجون بشهادة الحقوق من " مدرسة الحقوق "، في الحال يحق لهم ان يمارسوا المحاماة ، ولذلك فان اعطاء تلك الشهادات بحسب الاهلية الحقيقية لاتهم حرفة المحاماة فقط " بل سكان هذه البلاد ايضاً " كما ورد في نص تقرير رسمي اكد، في الوقت نفسه ، على " ان الطريقة المتبعة في اكثر الممالك هي ان لا يعطى حق المحاماة الا للذين درسوا المعلومات العمومية والقانونية درساً طويلاً ، لانه ، كما لا يخفى، ان المحاماة الراقية هي من احسن الوسائل لصيانة الاموال والقانون والنظام " (٢) .

(١) عبد الرزاق الهلالي ، تاريخ التعليم في العراق في عهد الانتداب البريطاني ، ص ٢٥٦-٢٥٨ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٢٦٠ .

وبخصوص تطوير منهج " مدرسة الحقوق " وهو موضوع مهم من جميع الواجهه، اكد التقرير نفسه ضرورة ترتيب دورة دراسية لتعليم قسم من المحامين، وذلك بتأليف لجنة من رجال القانون والمعارف معاً تشرف على الدورة، وتأخذ بنظر الاعتبار " ان الاختصاص بالقانون يجب ان لا يكون الا بعد تحصيل المعلومات العمومية تحصيلاً متقناً، لان التاريخ قد اثبت خطر تعليم القانون اناساً معلوماتهم قاصرة " ، مع التمعن " في احتياجات الذين لا يحتاجون الى التوسع في العلوم القانونية " للتوظيف في وزارة الداخلية، او غيرها من الوزارات . اما منهج التعليم الجديد فيجب " ان يوضع بالمذاكرة مع الوزارات المختلفة التي يهملها تعليم الموظفين ، بحسب احتياجاتها "(1) .

ومن افضل ما في التقرير المذكور هو تأكيده على الامتحانات باتجاه تفضيل النوع على الكم ، فان امتحان القبول يجب ان يؤدي الى قبول " كل من يحتاج الى الدروس التي تلقى هناك ، ويستفيد منها حقيقة " ، فيما يكون التخرج " بامتحان تحريري يشتمل على اسئلة مختارة في جميع المواضيع التي تدرس في المدرسة " . واكد التقرير ايضاً على " ان الشهادات التي تعطى الى المتخرجين من الصفوف الخاصة بالوظائف ، يجب ان لا تكون عين الشهادات التي تعطى الى المتخرجين من الصفوف المعدة للتخصص في القانون في الحال الحاضر " .

والاهم من ذلك اكد التقرير في هذا السياق على امر في غاية الاهمية، تحول فعلاً الى اساس مهم لتطور النخبة القانونية، وازدياد وزنها الاجتماعي، وذلك بتأكيده ضرورة ان يكون المسؤولون عن امتحان التخرج من المدرسة اناساً " يقدروا عظم المسؤولية التي هي على عاتقهم، ويعطوا الشهادات الى من يتوثقون بلياقته ومقدرته، لا على صيانة الاموال فقط، بل على حفظ حياة الشخص الذي يوكل للدفاع عن نفسه ايضاً " ، وعموماً يجب ان يكون اساتذة المدرسة " قانونيين قديرين ، كما يجب ان يكونوا معلمين اكفاء ينتخبون من قبل لجنة مؤلفة من خيرة رجال المعارف والقانون " ذلك لكون مدرسة الحقوق " المدرسة العالية الوحيدة في هذه البلاد ، ولذلك تطلب شهادتها بشوق زائد " ، لذا يكون من " الخطر على التعليم العالي وعلى مهنة المحاماة في هذه البلاد، وعلى البلاد

(1) عبد الرزاق الهلالي ، تاريخ التعليم في العراق في عهد الانتداب البريطاني ، ص ٢٦٠-٢٦١ .

نفسها من وجهة عامة، لو أصبح لسبب احدى الاصول نيل تلك الشهادات سهلاً رخيصاً " ، فان الشهادات " يجب ان يطمح الى الحصول عليها لا لانها سهلة التناول ، بل لكونها صعبة التناول ". وهنا يجري التقرير مقارنة ذكية بين الطبيب والمحامي، فان كلاهما بحاجة ملحة الى " الدراسة الطويلة، والمهارة المكتسبة " ، فان الشهادات بحد ذاتها " لا تزود المرء بالمعلومات القانونية اللازمة، ولا تمكنه من ممارسة مهنة المحاماة " . وفي ضوء ذلك اقترح التقرير اخراج عدد من " غير اللائقين " من طلاب المدرسة ، بل وحتى من اسانذتها^(١) .

وهكذا افاض التقرير، كما غيره ، في عرض جوانب نظرية وعملية، تضع المدرسة في موقعها المناسب وفق منطق وظروف ذلك العهد ، وحاول ان يجمع احياناً في صحن واحد بين المثالية حسب ما يري تأييده والحاجة الماسة في واقع القطر. لقد كان هذا المخاض عسيراً وصعباً ، لكنه كان واقعياً ولازماً حسب منطق التطور والنمو ، حيث مهد ذلك ، وغير ذلك ، الطريق لوضع افضل النظم في اطار الممكن والمتاح للمدرسة .

📖 النظم التي صدرت لمدرسة الحقوق :

ظلت " مدرسة الحقوق " كما بينا سابقاً ، تتأرجح بين ارادات ذاتية ، ونظم تتسجم وما يمر به العراق آنذاك، في ظروف الاحتلال الانجليزي والانتداب، وتشكل الدولة العراقية الجديدة ، وظلت النظم التي صدرت تعدل بين الفينة والفينة الى ان تم وضع نظام ثابت للمدرسة ينبغي التوقف عند موضوعه لعلاقته المباشرة بطبيعة تكون النخبة القانونية العراقية .

في نهاية العام الدراسي ١٩٢٢-١٩٢٣ " انفكت رابطة مدرسة الحقوق من وزارة العدلية واودعت تحت اشراف وزارة المعارف "^(٢) ، وفي الرابع من اذار ١٩٢٤ اقر مجلس الوزراء ذلك نهائياً " على ان تنتظر في وضع منهاج وتدوير شؤون المدرسة

(١) عبد الرزاق الهلالي ، تاريخ التعليم في العراق في عهد الانتداب البريطاني ، ص ٢٦١ - ٢٦٢ .
(٢) " المحامي " (مجلة) ، بغداد ، السنة الاولى ، الجزء الخامس ، رجب ١٣٤٤ / شباط ١٩٢٦ ، ص ٣٩ .

المذكورة ^(١) . ولاكثر من سبب وجيه، بما في ذلك " تناقض الاجتهادات، وتعددتها " داخل المجلس تأخر اصدار النظام بصورة متكاملة ، وتقرر اعتماد تعليمات مؤقتة بهدف التوصل في النهاية الى " اتفاق واقعي بين مختلف الاراء على هذا الحل " بوصفه، وهذا هو الالهم في رأينا، تجربة ومحاولة تُراقب وتُتابع "ريثما يتم البت في الموضوع نهائياً" ^(٢) .

وهكذا بقيت هذه التعليمات معمولاً بها حتى العام ١٩٢٨ عندما اصبح توفيق السويدي وزيراً للمعارف في وزارة السعدون الثالثة ^(٣) . وكما هو معروف ينتمي السويدي الى الرواد من النخبة القانونية العراقية الحديثة ، فانه كان احد طلاب " مدرسة الحقوق " عند افتتاحها في العام ١٩٠٨ ، واتم دراسته القانونية في استانبول سنة ١٩١٢ ثم التحق بجامعة السوربون في باريس، وبعد الحرب اصبح استاذاً في معهد الحقوق بدمشق في عهد فيصل الأول ^(٤) ، لذا فانه كان ، دون ريب، " الشخصية القانونية اللامعة " في وزارة عبد المحسن السعدون حسب وصف الحسيني ^(٥) ، كما انه ، فضلاً عن كل ذلك، كان على ارتباط وثيق بمدرسة الحقوق نفسها في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الاولى، اذ درس فيها مادة القانون الروماني، وتولى ادارتها، كما اسلفنا، فكان لديه تصور واضح حول الموضوع، ويقدر مدى ضرورته، فألف لجنة خاصة لمتابعة الاجراءات التي اتخذت لوضع نظام ثابت للمدرسة، تألفت من كل من المستر سمث مفتش المعارف العام، وطه الهاشمي مدير المعارف العام، وساطع الحصري الاستاذ بدار المعلمين ، وحنا خياط

(١) عبد الرزاق الهلالي ، تاريخ التعليم في العراق في عهد الانتداب البريطاني ، ص ٢٦٣ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ١٠١ - ١٠٣ .

(٣) تألفت في الرابع عشر من كانون الثاني ١٩٢٨ وبقيت في الحكم حتى الثامن والعشرين من نيسان ١٩٢٩ ، ومن المفيد ان نشير الى ان السويدي كان مرشحاً لحقيبة الداخلية ، الا ان الملك فيصل الأول اعترض على ذلك لانه كان في حدود الخامسة والثلاثين من عمره ، وبعد اخذ ورد وافق الملك على ايداعه حقيبة المعارف ، ينظر : عبد الرزاق الحسيني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الثاني ، ص ١٤٧- ١٤٨ .

(٤) مير بصري ، المصدر السابق ، ص ١١٨ - ١١٩ .

(٥) عبد الرزاق الحسيني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الثاني ، ص ١٥٨ .

مدير الصحة العام ، وعبد القادر السنوي^(١) .

باشرت اللجنة اعمالها يوم الخامس من اذار سنة ١٩٢٨ ، وبعد انجاز اعمالها رفعت تقريراً بالموضوع الى وزير المعارف توفيق السويدي ضمنته توصياتها بخصوص اللائحة المقترحة . وفي ضوء ذلك رفع توفيق السويدي ، بوصفه وزيراً للمعارف ، مذكرة الى مجلس الوزراء بتاريخ الثالث من نيسان ، ورد فيها النص الاتي الذي يقر دور النخبة القانونية العراقية في شتى المجالات :

" لقد اخرجت هذه المدرسة ، خلال عشرين سنة مضت على تأسيسها ، طلاباً امتازوا في خدمات الدولة ، وفي الاعمال الحرة ، وفي اي عمل قاموا به ، واذا لوحظ ان (٩٠%) ممن يحملون الشهادة العالية في العراق قد تخرج من مدرسة الحقوق الحاضرة ، امكن تقدير منزلة هذه المؤسسة العلمية " مما يستوجب احلالها محلاً لائناً بتلك المنزلة الرفيعة ، وتمكينها من القيام بما اعدت له على وجه اتم من ذي قبل "^(٢) .

ولتحقيق ذلك ارتأت المذكرة " وضع نظام مستقر يؤمن للمدرسة^(٣) كياناً ثابتاً ، ويحدد واجباتها بصورة لا تدع مجالاً للشك " ، فدعت مجلس الوزراء للمصادقة على النظام المقترح لها ، مما يساعد " على اكتساب صفة مستقرة نستطيع بواسطتها ان نقطع شوطاً بعيداً في مضمار الرقي والتكامل "^(٤) .

(١) عبد الرزاق الهلالي ، تاريخ التعليم في العراق في عهد الانتداب البريطاني ، ص٢٦٨ ؛ الدكتور حسن الدجيلي ، تقدم التعليم العالي في العراق ، ص١٠١ .

(٢) عبد الرزاق الهلالي ، تاريخ التعليم في العراق في عهد الانتداب البريطاني ، ص٢٦٩ ؛ الدكتور حسن الدجيلي ، تقدم التعليم العالي في العراق ، ص١٠٢ .

(٣) في النص لها .

(٤) ينظر نص النظام في : " الحكومة العراقية ، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والانظمة الصادرة خلال سنة ١٩٢٨ " ، بغداد ، مطبعة وادي السلام ، ١٩٢٩ ، القسم الثاني ، الانظمة ، ص٣٠٧-٣١٩ ؛ د.ك.و. ، الوحدة الوثائقية : ملفات البلاط الملكي ، رقم الملف ١٨٧٣ / ٣١١ ، موضوع الملف : نظام كلية الحقوق ودقتر الهوية ، ص١٣ ؛ عبد الرزاق الهلالي ، تاريخ التعليم في العراق في عهد الانتداب البريطاني ، ص٢٦٩ - ٢٧٠ ؛ الدكتور حسن الدجيلي ، تقدم التعليم العالي في العراق ، ص١٠٣ .

ولم يمر سوى اسبوع واحد فقط على مذكرة توفيق السويدي عندما وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة يوم العاشر من نيسان عام ١٩٢٨ على اللائحة المقدمة بعد تعديلين طفيفين ، وعرضه على شخص الملك فيصل الأول كما اخبر سكرتير مجلس الوزراء وزير المعارف بذلك^(١) . وهكذا تم اقرار " نظام الحقوق "^(٢) الذي يعد تحولاً نوعياً مهماً في حياة المدرسة التي اصبحت تسمى كلية ، امتدت افرازاته وتأثيراته الايجابية الى كل ما يتعلق بالنخبة القانونية العراقية كماً ونوعاً ، خصوصاً وان النظام جاء متكاملأ الى حد كبير .

يتألف " نظام كلية الحقوق رقم ١٠ لسنة ١٩٢٨ " من ثمان واربعين مادة موزعة على ثمانية فصول وخاتمة، عالجت كل ما يتعلق بدارتها، والتدريسيين العاملين فيها، وموادها الدراسية، وحقوق طلابها وواجباتهم في سياق محروس يضمن استقلاليتها الى حد كبير، ويضفي على شخصيتها طابعاً معنوياً رفيعاً، مع مراعاة صفتها الجامعية ، مما يبدو واضحاً في المادتين الثالثة والرابعة من النظام اللتين نصتا على ان يكون " للكلية مجلس يتألف من المدرسين برئاسة رئيس الكلية " الذي ينصب بارادة ملكية ، بناء على اقتراح وزير المعارف، على ان تراعى في ذلك الاوصاف المبينة في المادة الثانية من هذا النظام ، ويعهد اليه تدريس بعض الدروس حسب اختصاصه "^(٣) .

يهما من هذا النظام التفصيلي فقط تلك الجوانب التي اسهمت في التطور النوعي للنخبة القانونية العراقية، وما جعلها منه على ارتباط اوثق بقضايا الناس ، وذلك في اطار الاستشهاد فحسب . ان المواد الخمس من الفصل الثاني منه تهدف اساساً الى وضع افضل الضوابط لاختيار من تعهد اليه مهمة التدريس في الكلية ، والذي يجب " ان يكون مجازاً من مدرسة عالية معترف بها، وذا اطلاع واختصاص واسعين في العلم الذي يعهد تدريسه اليه " ، وان يكون ايضاً " عارفاً بلغة اوربية عدا الدروس التي تستثنيتها وزارة المعارف من هذا الشرط بقرار خاص "^(٤) .

(١) د. ك. و، الوحدة الوثائقية : ملفات البلاط الملكي ، رقم الملف ١٨٧٣ / ٣١١ ، موضوع الملف : نظام كلية الحقوق ودقتر الهوية ، ص ١٤ .

(٢) د. ك. و، الوحدة الوثائقية : ملفات البلاط الملكي ، الملف نفسه ، ص ١٤ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ١٥- ١٦ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ١٧- ١٩ .

اما الفصل الرابع من النظام فقد حدد المواد التي تدرس في الكلية، مع التركيز، بطبيعة الحال، على الدروس القانونية المدنية والعقدية وما شابه، وهنا تحديداً تستوقف بعض المواد المقررة النظر فعلاً ، مثل علم الاجتماع والعلوم الاقتصادية والمالية والحقوق العامة^(١)، أي الموضوعات ذات الصلة المباشرة بحياة الناس اليومية. والأهم حتى من ذلك ، في نظرنا وبالنسبة لموضوعنا، ان احدى مواد الفصل الخامس المكرس لشروط قبول الطلبة سمحت لكل من يرغب من المثقفين " في الاستفادة من تدريسات الكلية " ان " يداوم مستمعاً " من دون حق " استحصال شهادة " الكلية على ان " يسجل اسمه في سجل خاص، مع ذكر الصف الذي يود حضور دروسه، والدروس التي يرغب في استماعها "^(٢) ، مما اعطى فرصة مواتية لمن يريد التواصل من الموظفين او المواطنين^(٣) .

مع كل ذلك يؤخذ على النظام مضمون مادته الرابعة والثلاثين التي وردت ضمن الفصل الثامن منه المكرس لموضوع " لجنة الانضباط والعقوبات " ، فانها حظرت على " الطالب والمستمع ان يشتغل بالسياسة ، او ينشر دعوة سياسية بالخطب او المنشورات او غيرها " ، لكنها حصرت الحظر " بداخل الكلية "^(٤) تحديداً . كما يلاحظ قدر واضح من المرونة في المواد المخصصة للعقوبات التي تبدأ بالانذار وتنتهي بالفصل، ونصت المادة السابعة والثلاثون منها على ان " لرئيس الكلية الحق في انفاذ عقوبة الانذار فقط "^(٥) . ولا نستبعد ان يكون ذلك من نتائج رد الفعل الواسع الذي احدثه قرار فصل عدد من الطلاب في شباط عام ١٩٢٨، أي قبل صدور النظام الجديد بمدة قليلة، بسبب المظاهرات الطلابية التي عمت بغداد على اثر زيارة الصهبيوني الفريد موند، وكان بين الطلاب

(١) د. ك. و، الوحدة الوثائقية : ملفات البلاط الملكي ، رقم الملف ١٨٧٣ / ٣١١ ، موضوع الملف : نظام كلية الحقوق ودقتر الهوية ، ص ٢١- ٢٢ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٢٤ .

(٣) لم يتسن لنا معرفة مدى استفادة المثقفين من هذا الامتياز .

(٤) د. ك. و، الوحدة الوثائقية : ملفات البلاط الملكي ، رقم الملف ١٨٧٣ / ٣١١ ، موضوع الملف : نظام كلية الحقوق ودقتر الهوية ، ص ٣٠ .

(٥) المصدر نفسه ، ص ٣١ .

المفصولين اثنان من كلية الحقوق هما كل من حسين جميل وعبد القادر اسماعيل^(١) .

لقد ادى النظام الجديد لكلية الحقوق دوراً واضحاً في نقل المدرسة الصانعة للنخبة القانونية في العراق الى مستوى متقدم وناضج ، وضمن لها اجواء الاستقرار والوضوح على شتى الصعد بما يجاري الزمان ، من دون التجاوز على طبيعة المكان ، ومن هذا المنطلق الغى النظام الجديد " جميع النظمات والاورام والتعليمات " الصادرة بشأن " مدرسة الحقوق " من العام ١٩٠٨ ولغاية اليوم الثاني من كانون الثاني سنة ١٩٢١ ، لكنه منح وزارة المعارف، في الوقت نفسه ، حق اصدار التعليمات التي من شأنها تسهيل تنفيذ النظام الجديد^(٢) الذي ذيل بتوقيع الملك فيصل الأول وعبد المحسن السعدون والوزراء ، ومنهم ، فضلاً عن توفيق السويدي ، وزير العدالة حكمت سليمان الذي كان بدوره على اتصال مباشر بتاريخ الكلية كما سبقت الاشارة الى ذلك اكثر من مرة .

لم تتوقف محاولات تطوير الكلية بصور " نظام كلية الحقوق رقم ١٠ لسنة ١٩٢٨ " ، ففي الحادي والثلاثين من اب سنة ١٩٣٠ وجه وزير المعارف عبد الحسين الجلبي في عهد اول وزارة شكلها نوري السعيد ، دعوة خاصة الى ستة من الاساتذة المعروفين ، وهم كل من رشيد عالي الكيلاني وحكمت سليمان وفاضل الجمالي وسامي شوكت وعبد الكريم الازري ونصرت الفارسي ، لاعادة النظر في منهج كلية الحقوق ونظامها . وللحقيقة التاريخية ان هذه اللجنة كانت ارفع لجنة شكلت حتى ذلك الحين لدراسة واقع " كلية الحقوق " ، والتي عقدت ثلاث جلسات دققت خلالها حالة الكلية ، وتذاكرت فيما يجب عمله من الخطط لتطويرها، وعرضت على السلطات المختصة بعض المقترحات بصدد ادارة الكلية ومنهجها العلمي وكفاءة مدرسيها^(٣) .

وفي سياق معالجة النقطة الاخيرة، أي ما يتعلق بكفاءة مدرسي كلية الحقوق، الفت

(١) للتفصيل عن رد الفعل الواسع الذي احدثه قرار فصل الطلاب ينظر : خيرى امين العمري ، حكايات سياسية من تاريخ العراق الحديث ، منشورات مكتبة آفاق عربية ، بغداد ، بلا ، ص١٧٦ - ١٩٠ .

(٢) ورد ذلك في نص المادتين الخامسة والاربعين والسادسة والاربعين من النظام الجديد .

(٣) الدكتور حسن الدجيلي ، تقدم التعليم العالي في العراق ، ص١٠٤ ؛ عبد الرزاق الهلالي ، تاريخ التعليم في العراق في عهد الانتداب البريطاني ، ص٢٧٠ .

لجنة خاصة لدراسة الموضوع ، والتي عقدت اجتماعاً بتاريخ التاسع والعشرين من اذار سنة ١٩٣٢ لاختيار اساتذة كلية الحقوق، فاخترت سبعة عشر شخصاً من خيرة اعلام الفكر والسياسة في العراق ليضطلعوا بمهمة التدريس في الكلية، وهم كل من حكمت سليمان لتدريس علم المالية، ونصرت الفارسي لتدريس حقوق الدول العامة واحوال الدبلوماسية وداود سمرة لتدريس اصول المرافعات الحقوقية، وحسن رضا لتدريس الاوقاف، ورشيد عالي الكيلاني لتدريس اصول المحاكم العقارية وقانون العقوبات، ونشأت السنوي لتدريس مجلة الاحكام العدلية في الصف الأول ، وابراهيم كمال لتدريس الحقوق الادارية، ومحمد علي محمود لتدريس حقوق الاراضي^(١)، وعارف السويدي لتدريس مجلة الاحكام العدلية في الصف الثاني، وناجي السويدي لتدريس الحقوق الدستورية، وعبد الاله حافظ لتدريس العلوم الاقتصادية، ومحمد حديد لتدريس الاحصاء ، وحمدى الاعظمي لتدريس الاحوال الشخصية، وانطوان شماس لتدريس الحقوق الادارية، وناجي الاصيل لتدريس التاريخ السياسي ، ويوسف الكبير لتدريس مقايسة القوانين ، واخيراً امجد الزهاوي لتدريس مجلة الاحكام العدلية في الصف الثالث^(٢) .

ومن المهم ان نشير بالمناسبة الى ان بعض هذه المواد كانت جديدة ، منها ما كان يتعلق بقضايا الاقتصاد السياسي والاحصاء والتاريخ السياسي والدبلوماسية، كما اضيف في الوقت نفسه شرط جديد الى شروط القبول في الكلية، وهو معرفة احدى اللغات الاوربية بمستوى معرفة اللغة الانجليزية المطلوبة في الامتحانات العامة للدراسة الثانوية، مع تأشير اللغات الفرنسية والالمانية والايطالية جنباً الى جنب اللغة الانجليزية^(٣) .

اما آخر اجراء اتخذ من اجل تطوير كلية الحقوق ضمن الاطار الزمني لدراستنا

(١) من المفيد ان نشير الى ان مشكلة الاراضي كانت تؤلف احدى اهم المشاكل التي عانى منها العراق طوال العهد الملكي ، بما في ذلك المرحلة الداخلة في نطاق دراستنا ، والتي صدرت في سنواتها سلسلة من القوانين استهدفت التخفيف من اثارها السلبية الاجتماعية والاقتصادية . للتفصيل عن ذلك يمكن الرجوع الى : عماد احمد الجواهري ، تاريخ مشكلة الاراضي في العراق ١٩١٤-١٩٣٢ ، منشورات وزارة الثقافة والفنون ، بغداد ، ١٩٧٨ ، ص ١٢١-٢٧٩ .

(٢) عبد الرزاق الهلالي ، تاريخ التعليم في العراق في عهد الانتداب البريطاني ، ص ٢٧٠-٢٧١ .

(٣) الدكتور ابراهيم خليل احمد ، تطور التعليم الوطني في العراق ، ص ٢٥٥ .

فقد ارتبط بعهد وزارة نوري السعيد الثانية^(١) عندما الف وزير المعارف عبد الحسين الجلبي في الثلاثين من اب عام ١٩٣٢ لجنة لتقويم وضع كلية الحقوق ، والتي وضعت تقريراً بعد جلسات ثلاث عقدتها سمته " تقرير لجنة اصلاح كلية الحقوق " ورفع وزير المعارف الى مجلس الوزراء بتاريخ الرابع عشر من ايلول العام نفسه . عالج التقرير بدوره وضع الادارة للكلية ومنهجها العلمي ، ومستوى التدريسيين فيها ، وقدم جملة من المقترحات المفيدة بهذا الصدد، من بينها التأكيد على الجانب التطبيقي بما يضمن " دراسة افضل للقوانين الادارية العراقية " ، وعلى الدراسات الاقتصادية والمالية ، واوصى بالغاء المادة المخصصة للقانون الروماني ما دام الموضوع يعالج " الحقوق الغربية التي لم تنهج البلاد في منهجها الحقوقي بموجبها ... علاوة على انه في متناول درس تاريخ الحقوق " الذي اقترحه التقرير فضلاً عن " التاريخ السياسي " بهدف " جعل المثقفين من ابناء البلاد واقفين على التطور السياسي والحقوقي والمالي " . كما اقترح ايضاً موضوعاً جديداً باسم الدبلوماسية " الغرض منه اعطاء الطالب المعلومات اللازمة لممارسة وظيفة خارجية ، سيما المعلومات المتعلقة بالعلاقات الخارجية بين الدولة العراقية ، والدول الاخرى المستندة الى الوثائق السياسية " .

تتجسد اهداف اعضاء اللجنة ، والقيمين على شؤون " كلية الحقوق " على ارفع المستويات، من خلال خاتمة التقرير التي تمت صياغتها بروح عصرية، إذ يقول نصها :

" وقد اكدت اللجنة في الزمن القصير المتاح لها ان اقتراحاتها قد شملت جميع وجوه الاصلاح الصحيح ، وان تنفيذ ما اقترحته سيكون خطوة اصلاحية ، ان لم تكن قطعية ، فانها تجريبية ، ستقطف ثمارها في السنة القادمة فيما اذا اعيد النظر في حالة الكلية في متسع من الوقت ، وتحت ضوء النتائج التي ستظهر حينئذ " (٢) .

(١) تألفت في التاسع والعشرين من تشرين لاول ١٩٣١ واستمرت في الحكم حتى الثامن والعشرين من تشرين الأول ١٩٣٢ .

(٢) ينظر نص التقرير في : عبد الرزاق الهلالي ، تاريخ التعليم في العراق في عهد الانتداب البريطاني ، ص ٢٧٢ - ٢٧٤ .

وافق مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ الثامن عشر من ايلول عام ١٩٣٢ على التقرير ليصبح بذلك " نظام كلية الحقوق رقم ٤١ لسنة ١٩٣٢ " (١)، وذلك قبيل انتهاء عهد الانتداب بأقل من شهر ، ليصبح اخر نظام للكلية صدر في اطار دراستنا الزمني. وكما هو واضح فان التقرير الاخير ينطوي ايضاً على التفات واضح للاحاطة بكل ما هو متاح وممكن من جوانب المعرفة، ومتطلبات الحياة العملية، والكفاءة في التعمق في العلوم الادارية ، مما كان يعد، في الوقت نفسه، استجابة منطقية لحال نضوج الدولة العراقية ، وهو امر متقدم ومتميز دون شك .

وفي محاولة الاحاطة بالعلوم والمعلومات، يدخل الحشد والتراكم في مضمون التقرير في خطين متوازيين ، غير متعارضين وان بديا متناقضين لاول وهلة، والتكرار والتراكم فيه يمثل توأماً في خط واضح يهدف الى تحقيق الغاية الواحدة حتى في حالات رفض بعض مما عُد في السابق صالحاً لسبب او آخر، مثل مادة القانون الروماني .

بحكم كل ذلك، وغير ذلك ترك التقرير الاخير بصمات واضحة على الوزن النوعي المتميز للنخبة القانونية العراقية ، ورسم لها مستقبلاً افضل في ضوء تنامي تطور الدولة العراقية ، وصراعها المستمر مع نفسها من اجل الوجود ، والفوز بالتقدم والتحرر من نير الانتداب ، ومع الحياة للبروز بشكل افضل واكثر تلبية واستجابة لمطالب الشعب المثابر الذي ظل ، ويظل يدافع عن حقه في كيان ودولة عصرية تقدمية تؤمن وجوده ، وتضمن حقوقه ، نابعة منه ، مدركاً مسؤوليته ، وما تحملته النخبة القانونية العراقية دوماً في جوانب اساسية من اعباء تلك العملية التاريخية المهمة، مما تجسد، من بين ما تجسد ، في نشاطات خاصة بطلبة الحقوق انفسهم .

📖 من النشاط الفكري والثقافي لطلبة الحقوق :

في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الاولى ظهر في صفوف طلبة الحقوق نوع خاص من النشاط الفكري والثقافي ، يعد ظاهرة جديدة على الساحة العراقية (٢) ، مما كان

(١) عبد الرزاق الهلالي ، تاريخ التعليم في العراق في عهد الانتداب البريطاني ، ص ٢٧٤ .

(٢) لم نعثر بين المصادر المتوفرة بين ايدينا على ما يؤشر نشاطاً من هذا النوع بين طلبة مدرسة الحقوق قبل الحرب العالمية الاولى .

يواكب ، في واقع الامر ، تطور مجمل الحركة الوطنية في البلاد . ففي وقت مبكر نظم اساتذة وطلبة " مدرسة الحقوق " اشبه ما يكون بندوات ولقاءات علمية كان يحضرها ، فضلاً عنهم ، عدد من المثقفين البارزين . ولقد اثيرت في تلك اللقاءات موضوعات مهمة بالنسبة لطبيعة المرحلة ومهامها . فبمبادرة من استاذ المدرسة والبرلماني العربي المعروف سليمان فيضي تحدث " ما يقارب الثمانية من الطلاب " عن الحقوق الاساسية " في اول لقاء معروف لدينا من هذا النوع نظمته المدرسة يوم الرابع عشر من كانون الثاني ١٩٢١ حضره " الطلبة والاساتذة وبعض الذوات المدعويين " . ومما له مغزاه ان جعبة الذين استعدوا للحديث عن الموضوع كانت طافحة بمعلومات واسعة وغنية ، لذا اختير عن طريق القرعة ثلاثة منهم فقط لالقاء محاضراتهم في لقاء ذلك اليوم ، وهم كل من رؤوف البحراني وجميل عبد الرزاق وعطا امين^(١) .

تحدث في لقاء ذلك اليوم الطالبان رؤوف البحراني وجميل عبد الرزاق بالتفصيل عن " تعريف الحقوق الاساسية وفائدتها وغايتها ومصادرها " ، وفي سياق ذلك تكلم الخطيبان بأسهاب عن القانون الاساسي " وتعريفه وكيفية تدوينه " وعن " المجلس التأسيسي وكيفية انعقاده " . ولا داعي للتأكيد على الاهمية الاستثنائية للموضوعين في مرحلة تأسيس الدولة ، ولكن علينا التأكيد ، بالمقابل ، على ان الموضوعين اثيرا من قبل النخبة القانونية قبل سنوات من ظهور المجلس التأسيسي والقانون الاساسي العراقيين ، اللذين جاء ميلادهما عبر مخاض سياسي وفكري عسير كما هو معروف لدى كل مطلع على صفحات تاريخ العراق المعاصر في تلك المرحلة . ولتوضيح الموضوع اكثر تحدث الطالبان عن القوانين الاساسية المدونة وغيرها ، وعن " صفتها والشروط التي يجب تتبعها " ، وعن كيفية تعديلها وتغييرها ، بعد سننها وتحريرها وسقوط احكامها ، وغير ذلك من المباحث " التي يحتاج اليه كل وطني يريد ان يعرف معنى الحقيقة " كما ورد نصاً على لسان صحيفة " العراق "^(٢) .

اما عطا امين فقد تحدث عن " العلوم التي اخترعها الانسان " ، مع التركيز بصورة خاصة على " موقف علم الحقوق بين سائر العلوم الاخرى " ، ومدى اهتمامه بالحقوق

(١) " العراق " ، العدد ١٩٢ ، ١٧ كانون الثاني ١٩٢١ .

(٢) " العراق " ، العدد نفسه .

الاساسية للناس . وعلى ما يبدو ان التجربة الاولى هذه كانت ناجحة ، حتى ان صحيفة " العراق " دعت ادارة المدرسة الى الاعتناء بعقد مثل هذه اللقاءات لانها تعود الجيل الجديد على " ارتجال الكلام وقدرة النطق بما تكنه الضمائر وتفكر فيه الادمغة " (١) وهما، دون ريب ، يدخلان ضمن ادوات تأثير النخبة في الجماهير .

وبعد اسبوع واحد فقط القى عباس العزاوي ، طالب الحقوق يومذاك ، محاضرة من على نفس المنبر عن " اختصاص المحاكم " ، عرج فيها على موضوع اصول المحاكمات الحقوقية فتوسع فيه توسعاً تاماً ، وحلل مباحثه تحليلاً دقيقاً ، مما جعل الحاضرين يهئونهم " حسب وصف " العراق " مرة اخرى (٢) ، التي كانت الصحيفة الوحيدة التي تصدر باللغة العربية في بغداد بصورة منتظمة يومذاك ، وكنت اكثر الصحف العراقية انتشاراً (٣) .

تحولت هذه الظاهرة النوعية الجديدة الى تقليد سارت عليه " مدرسة الحقوق " بصورة دورية في تلك المرحلة ، مما يؤشر نجاحها ، وزيادة الاقبال عليها . ففي لقاء مشابه ، مثلاً ، تحدث نجيب الراوي عن " مقدمات علم الحقوق " ، وعن ظهور المجتمع البشري ، ووظائف الدولة " وغير ذلك من الابحاث الهامة " ، فيما تحدث كاظم الدجيلي ، في اللقاء نفسه ، عن " السلطة التنفيذية " ، بما في ذلك عن " رأس الدولة والوزراء " وما يتعلق بذلك ، فاستحسن الحضور كلامه " وهتفوا له ، وانصرفوا شاكرين صنيع ادارة المدرسة " (٤) . وينصب تعليق صحيفة " العراق " على محاضرة ابراهيم الواعظ عن موضوع الاستئناف واهميته في الاتجاه ذاته ، اذ ذكرت ان " الفكرة الطيبة " التي بذرها الاساتذة " قد ورقت واينعت ، ولاشك انها ستنبت نباتاً حسناً ، وتثمر ثمرات طيبة في المستقبل " (٥) ، وهذا ما حدث فعلاً على ارض الواقع .

وهذا تحديداً هو الذي ادى ايضاً الى ايجاد علاقة جامعية وفكرية طيبة بين طلبة

(١) " العراق " ، العدد ١٩٢ ، ١٧ كانون الثاني ١٩٢١ .

(٢) " العراق " ، العدد ١٩٨ ، ٢٤ كانون الثاني ١٩٢١ .

(٣) ينظر : عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الصحافة العراقية ، ص ٧٤ - ٨٨ .

(٤) " العراق " ، العدد ٢٠٣ ، ٢٩ كانون الثاني ١٩٢١ .

(٥) " العراق " ، العدد ٢٢٣ ، ٢٢ شباط ١٩٢١ .

الحقوق واساتذتهم ، مما تحول الى ظاهرة فريدة في بابها على الساحة الثقافية ، تذكر بتراث السلف الصالح في عز ايام الازدهار الفكري العربي - الاسلامي . وللاستدلال فقط نورد بعض الامثلة القليلة عن ذلك تعود تواريخها الى مرحلة مبكرة نسبياً من بدايات مسار تكون النخبة القانونية العراقية . فعندما انتهت مدة اعارة خدمات القانوني المصري احمد حلمي بيك من قبل وزارة العدلية، اقام له طلبية الحقوق، الذين القى عليهم محاضرات في مادتي الاقتصاد والعقوبات القانونية على مدى سنة دراسية واحدة كما اسلفنا ، اقاموا له حفل وداع حضره اساتذة المدرسة وغيرهم ، بمن فيهم عدد من المصريين والسير بونهام كارتر . وبعد ان افتتح سليمان فيضي الحفل القى الطلبة خير الدين السنوي وعباس العزاوي وعطا امين كلمات بالمناسبة طافحة بمشاعر قومية نابغة من " ترابط وادي النيل بالرافدين " ، مما يجعل العراق ان " يرحب بالاستاذ احمد حلمي بيك^(١) ، وبكل عربي من تونس والحجاز واي قطر " كما ذكر السنوي. ثم تحدث العزاوي عن " مزايا المحتفى به ، وطريقة تدريسه ، واستفادة الطلاب من ذلك ، لينبري بعده

" حضره الاديب الرائع عطا افندي امين " الذي " القى خطبة رائعة بليغة، فيها اطراء ومديح وتذكار واعتذار، وترابط بين الوطن الواحد ، وتأكيد على ثقافة المصريين، ونباهة العراقيين ويقظتهم وحبهم للعلم ، وعواطف عن مصر وشعبها ، والنيل والعراق " كما ورد نصاً على لسان صحيفة " العراق " التي اولت كل ما يتعلق بمدرسة الحقوق والنخبة القانونية اهتماماً استثنائياً^(٢) .

وفي تعقيبه على كلمات الطلبة تحدث احمد حلمي بيك عن " مستقبل العراق وهمومه "، وعن خدماته في العراق، ولاسيما ترجمته لبعض القوانين، والقائه المحاضرات على طلبية الحقوق، مؤكداً " على مستوى العراقيين، ومستقبلهم المشرق"^(٣) .

وفي السياق ذاته ظهر بين الرواد من النخبة القانونية تقليد ينم عن الوعي المهني، وعن الحرص على مستقبل الدولة العراقية الفتية التي طالما حلموا بتأسيسها، وهو الاحتفاء بالحقوقيين البارزين من اساتذتهم ممن كانت تعهد اليهم حقائب وزارية. فعندما الف ياسين

(١) في النص : به .

(٢) " العراق " ، العدد ١٤٧ ، ٢٣ تشرين الثاني ١٩٢٠ .

(٣) " العراق " ، العدد نفسه .

الهاشمي اول وزارة له بتاريخ الثاني من اب سنة ١٩٢٤^(١) ، وعهد حقبة العدالة فيها الى رشيد عالي الكيلاني، اقام طلبة الحقوق في حديقة مود حفلاً كبيراً لاستاذهم المعروف حضره شخص رئيس الوزراء وعدد كبير من المسؤولين العراقيين والبريطانيين ، بمن فيهم نائب المندوب السامي وسكرتيرة المندوب للشؤون الشرقية المس بيل ، فضلاً عن عدد من رواد النخبة القانونية والادباء وغيرهم . القى في الحفل كل من منير القاضي وعبد الرحمن خضر ومصطفى عبد السلام ومحمد الهاشمي خطباً وقصائد " قولت بتصفيق الاستحسان (٢) "

وفي كلمة الشكر التي قدمها رشيد عالي الكيلاني رداً على ما ورد في الخطاب والقصائد التي القيت ، سجل ملاحظة مهمة بالنسبة لموضوع النخبة القانونية ، اذ قال :

" ان مستقبل البلاد منوط بمدرسة الحقوق^(٣) الوحيدة في العراق ، وان معاضدتها امر واجب على الجميع^(٤) .

وعلى الغرار نفسه ، اقام الحقوقيون حفلاً تكريمياً لاساتذتهم الذين عهدت اليهم حقائب وزارية في وزارة عبد المحسن السعدون الثانية التي الفت يوم السادس والعشرين من حزيران ١٩٢٥^(٥) ، وضمت ثلاثة من رواد النخبة القانونية ممن اضطلعوا بمهمة التدريس في " مدرسة الحقوق " في اوقات مختلفة ، وهم كل من رشيد عالي الكيلاني الذي عهدت اليه حقبة الداخلية ، وحكمت سليمان الذي عهدت اليه حقبة المعارف^(٦) ،

(١) كانت من الوزارات المهمة في مرحلة حساسة من تاريخ العراق المعاصر ، ضمت عدداً من ابرز الشخصيات من امثال عبد المحسن السعدون ومحمد رضا الشبيبي وابراهيم الحيدري ومزاحم الباجي ، وبقيت في الحكم حتى الحادي والعشرين من حزيران ١٩٢٥ . عنها ينظر : عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الاول ، ص ٢٤٤ - ٢٩٥ .

(٢) " المصباح " (جريدة) ، بغداد ، العدد ٦١ ، ١٦ تموز ١٩٢٥ .

(٣) في النص : منوط بهذه المدرسة .

(٤) " المصباح " ، العدد ٦١ ، ١٦ تموز ١٩٢٥ .

(٥) ايضاً من الوزارات المهمة التي تألفت في تلك المرحلة ، واستمرت في الحكم حتى الحادي والعشرين من تشرين الثاني ١٩٢٦ . عنها ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الثاني ، ص ٥ - ٨٤ .

(٦) شرع بدراسة الحقوق في استانبول ثم تركها بعد امد وجيز ، لكنه ظل ملازماً لها ولتاريخها ، تدريساً ورعاية . ينظر : مير بصري ، اعلام السياسة في العراق الحديث ، ص ١٨١ .

ورؤوف الجادرجي الذي عهدت اليه حقيبة المالية^(١). حضر الحفل فضلاً عن طلبة الحقوق ولساتذتهم والمحتفى بهم " جمع غير من علية القوم ووجهاء البلدة ، وعدد من الموظفين البريطانيين " ^(٢) .

تحدث في هذا الاحتفال كل من احمد الراوي " نيابة عن طلاب الصف الرابع " فالقى " خطبة بليغة " ^(٣) اكد فيها على " ان من الواجب على الامم الناهضة ان تكرم رجالها النابغين " . كما القى مصطفى علي " بالنيابة عن سائر طلاب الحقوق خطبة نفيسة ، بّين فيها ما للساتذة من علو الهمة والافتدار الفائق " . ويهمنا اكثر من هذا وذلك، ما ورد من " نقد لولة الامور " في قصيدة علي الخطيب من طلاب الصف الثاني، مما اثار الحماس والاستحسان في نفوس الجمهور الذي " قاطع قصيدته بالتصفيق " ^(٤) ، مما يؤشر ، دون ريب ، جراءة وصراحة في الطرح تميزت بهما النخبة القانونية العراقية بجدارة طوال مرحلة دراستنا .

وفي الواقع تجسد هذا الشيء ، بصورة او بأخرى ، في مواقف العديد من خريجي تلك الدورة المتميزة ، أي دورة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ التي كان منير القاضي الأول على زملائه فيها ، وحاز على معدل تسع وثمانين عن المواد التسع فيها المقررة ، بما في ذلك الطب العدلي الذي ادخل في تلك السنة ضمن مفردات منهج المدرسة . ونشير بالمناسبة الى عدد من متخرجي تلك الدورة فمن كان يحمل جلهم ، ان لم يكن كلهم ، الصفات التي اشترناها، وهم كل من طه الراوي وعبد الرحمن خضر ومحمد حسن كبه وصادق البصام واحمد الراوي واحمد زكي الخياط ومحمد الهاشمي وجعفر حمندي وفائق القشطيني وغيرهم ^(٥) .

(١) عن تشكيلة الوزارة السعودية الثانية ينظر : المصدر نفسه ، ص ٥ - ٦ .

(٢) " المصباح " ، العدد ٦١ ، ١٦ تموز ١٩٢٥ .

(٣) ننقل مثل هذه الاوصاف من الصحف اليومية التي تابعت مثل هذه الموضوعات لاننا لم نعثر على نصوص هذه الخطبة ، وغيرها حتى يتسنى لنا تقديم مضامينها في ضوء قراءة تحليلية لها .

(٤) " المصباح " ، العدد ٦١ ، ١٦ تموز ١٩٢٥ .

(٥) " المصباح " ، العدد ٦٢ ، ٢٣ تموز ١٩٢٥ .

ومن اجل توضيح ما نحن بصدد توضيحه هنا اكثر نستعين بسيرة موجزة للخريج الأول في تلك الدورة ، أي منير القاضي (١٨٩٥-١٩٦٥) الذي تحول بعد تخرجه من الحقوق بسرعة الى احد فقهاء القانون في العراق^(١) ، مارس والده خضر بن محمد مهنة القضاء في مدينة الحلة ، تخرج من الحقوق عام ١٩٢٥ كما اسلفنا ، ومن دار المعلمين العالية عام ١٩٢٧ ، عمل خطيباً في جامع الامام الاعظم ابي حنيفة النعمان بن ثابت ، ومدرساً لمادة اللغة العربية في المدرسة العسكرية ، ومفتشاً عاماً للاوقاف ، وقاضياً في محاكم العراق المدنية ، ومفتشاً عدلياً ، ومنذ العام ١٩٣٥ درس في كلية الحقوق ، وفي العام ١٩٤٠ اصبح عميداً لها ، ولمكانته العلمية الرفيعة انتخب عضواً في " المجمع العلمي العراقي " منذ تأسيسه في العام ١٩٤٧ ، وانتخب عام ١٩٤٩ رئيساً له واحتفظ بموقعه هذا على مدى حوالي عقد من الزمن ، كما اختير عضواً مراسلاً في "المجمع العلمي العربي " بدمشق . اما في المضمار السياسي الصرف فانه تولى حقيبة المعارف ورئاسة ديوان مجلس الوزراء في الخمسينيات . فضلاً عن كل ذلك كان له عدد من المؤلفات ، كرست في معظمها لقضايا قانونية ، بما في ذلك كتبه المقررة للتدريس في كلية الحقوق . ومن المهم بالنسبة لموضوعنا تحديداً ، ان نشير ايضاً الى انه تولى رئاسة تحرير مجلة " الحقوق " التي عرفت نفسها كونها " مجلة علمية حقوقية شهرية " ، وقد صدرت في بغداد في اربعين صفحة من القطع المتوسط^(٢) اعتباراً من العشرين من كانون الأول سنة ١٩٢٣ ، وعلى مدى سنة كاملة^(٣) . وكل ذلك يعني ، وبوضوح ، اننا امام شخصية قانونية وعلمية وسياسية متميزة ، كان على احتكاك مباشر بأوساط شتى من المجتمع العراقي ، يخاطبهم على اكثر من منبر بصورة مباشرة او غير مباشرة ، وهو انموذج واحد بين نماذج كثيرة اخرى من النمط نفسه ، كان العديد منهم اكثر منه اقداماً وجرأة لاسباب مختلفة لا مجال للتوقف عندها، وتجسد الحالتان دور وتأثير النخبة القانونية

(١) اصل اسرة منير القاضي من حماه بسوريا ، انتقلت منها الى مدينة عانة ومن ثم الى بغداد ، وهو نفسه من مواليد بغداد ، وكان اسمه في البداية مركب (احمد منير) على الطريقة العثمانية الشائعة في ذلك الوقت .

(٢) كان صاحبها ومديرها المسؤول عبد الرحمن فيضي التكريتي .

(٣) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء العاشر ، ص ٨- ٩ ، ٦٦ ، ٨٠ ؛ عبد الرزاق الحسني، تاريخ الصحافة العراقية ، ص ٤٣ ؛ " موسوعة اعلام العرب " ، الجزء الأول ، ص ٥٦٧ - ٥٦٨ .

العراقية ، ومستواها المتميز فعلاً ، وهذا هو ما يهمننا من الموضوع برمته .

جرى توزيع الشهادات على خريجي " مدرسة الحقوق " للعام ١٩٢٤-١٩٢٥ في كانون الثاني سنة ١٩٢٦ في احتفال مهيب حضره رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون والوزراء وعدد كبير من الضيوف ، وتحدث بالمناسبة كل من رؤوف الجادرجي مدير المدرسة ، والشاعر معروف الرصافي ، والخريج الأول على الدورة منير القاضي الذين اكدوا جميعاً على مدى اهمية ، وحاجة المجتمع الى الحقوقيين الاكفاء . وبعد " اداء يمين الاخلاص " وزعت الشهادات والجوائز على الطلبة، وقدم السعدون بنفسه الجائزة للخريج الأول منير القاضي (١) .

تحمس طلاب " مدرسة الحقوق " لمهنتهم ، وما سينتظروهم في المرحلة الجديدة من حياة شعبهم ، ونقصد بها مرحلة تأسيس الدولة العراقية، مما تجسد في ظواهر اخرى غير التي ذكرناها ، نرى من المفيد ان نشير الى واحدة منها بحكم مضمونها وزمانها . ففي اواسط شباط عام ١٩٢١ قدم عدد من طلبة المدرسة مسرحية اطلقوا عليها اسم " محكمة حقوقية " حاولوا من خلالها تطبيق اصول المحاكمات على قواعدها في ضوء معالجة واحدة من القضايا الشائعة في المجتمع العراقي ، تخص " بيع دار فيها الشفعة " . تألفت هيئة المحكمة في المسرحية من الطلاب مصطفى الفاروقي رئيساً ، وابراهيم الواعظ وحسن سامي عضوين وعبد الرزاق آل القاضي كاتباً ، وكل من عباس العزاوي وخلوصي الناصري واحمد نيازي ومحمود خيرى خصوماً في الدعوى . وفي تعليق صحفي كتبت "العراق " عن المسرحية ما نصه :

" ان من حضر مشهدهم كان يظن نفسه في محكمة حقيقية
لما يراه من تطبيقهم اصول المحاكمات على قواعدها ،
وتدقيق نظرهم في اوراق الدعوى كما يقتضيه القانون
المدني ، فكانوا موضع اعجاب الحاضرين " (٢) .

(١) " المحامي " ، الجزء الخامس ، شباط ١٩٢٦ ، ص ٤١ ؛ " المصباح " ، العدد ٨٥ ، ٢١ كانون الثاني ١٩٢٦ ؛ " الموصل " ، العدد ١١٠٧ ، ٢٤ كانون الثاني ١٩٢٦ .

(٢) " العراق " ، العدد ٢١٧ ، ١٥ شباط ١٩٢١ .

وبعد انتهاء المسرحية ، وهنا بيت القصيد ، القى الطالب عطا امين محاضرة عن " الدولة وماهيتها " ، وتوسع في الموضوع ، اذ تطرق الى جوانبه " الاجتماعية والقومية واللغوية والاخلاقية والفلسفية، وانهى حديثه... وسط استحسان السامعين ". ثم تلاه الطالب علي غالب " وخطب في مقابلة نظريات علماء السياسة والاجتماع في موضوعة الدولة، واستخلص منها الرأي الصائب، معزراً حديثه بأدلة كثيرة، واقوال مشاهير الفلاسفة في اسباب تأسيس الدولة والحكومة في الجمعية البشرية مما لا مزيد عليه، وختم خطابه وسط التصفيق العجاج والتهافت ^(١) .

حرص على تطور النخبة القانونية العراقية في تلك المرحلة ابرز المفكرين والادباء والصحفيين العراقيين ، وذلك من منطلق تقويمهم الصحيح لدورها المتميز في حياة المجتمع، ومن هؤلاء احد رواد الصحافة العراقية البارزين ابراهيم حلمي العمر (١٨٩٠-١٩٤٢)، فقد نشر العمر على صفحات جريدته " المفيد " ^(٢) التي " اندفعت في مسابرة الحركة الوطنية اندفاعاً مدهشاً " ^(٣) ، اكثر من مقالة تحدث فيها عن " حاجة البلاد الى حركة الحقوقيين ^(٤) العلمية والادبية والسياسية " ، فهم " دماغ الامة المفكر وقلبها النابض " ، ويستشهد في ذلك بأقوال الكاتب الفرنسي غوستاف لوبون ^(٥) ، ويدعو الحقوقيين الى اخذ العبرة من كلامه " واخذ دورهم في المجتمع " ، كما ينبههم الى ضرورة " محاسبة النفس، وعدم التقاعس والتقصير عن خدمة المبادئ " وعن " واجبهم العلمي والادبي والسياسي ازاء وطنهم " ، ويدعوهم باصرار الى " ترك الاثرة والكسل والجشع " ، والى " التوحد حتى يكون صوتهم مسموعاً لدى الهيئة الحاكمة " ، وفي كل ذلك يستشهد الكاتب

(١) " العراق " ، العدد نفسه .

(٢) صدر عددها الأول يوم الحادي عشر من نيسان سنة ١٩٢٢ ، وسحبت الحكومة امتيازها في الرابع والعشرين من كانون الثاني سنة ١٩٢٦ .

(٣) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الصحافة العراقية ، ص ٨٦ .

(٤) في النص : الى حركتهم .

(٥) غوستاف لوبون (١٨٤١-١٩٣١) ، عالم نفس واجتماع ومؤرخ فرنسي ، له عدد من المؤلفات ، منها " فلسفة التاريخ " ، وهو من المستشرقين الذين أنصفوا الحضارة العربية - الإسلامية ، وأشادوا بفضلها على الحضارة الأوروبية ، خصوصاً في كتابه " حضارة العرب " الذي ترجم الى اللغة العربية . تنظر : " الموسوعة العربية الميسرة " ، الجزء الثاني ، ص ١٥٦٩ .

بالبلاد الاخرى المتقدمة شرقية كانت، ام غربية حيث لرجال القانون " منزلتهم الشريفة والرفيعة، وصوتهم المحترم " فهم " الكل في الكل، وهم اهل الحل والعقد فيها "، مما يتطلب ان يكون هدف الحقوقيين العراقيين الامثل " خدمة البلاد لا اشخاصهم " وان " يكونوا حراس حريتها واستقلالها" و " حراساً قانونيين لقاعدة تقسيم الاعمال "(١) ، مما ينطوي على نقد واضح للمتهافتين منهم على المناصب والوظائف .

وفي سياق النقد الرصين الذي ينم عن متابعة حريصة لوضع ومستقبل النخبة القانونية ، نشير الى ان احدى الصحف انتقدت " حذف درس التاريخ السياسي من جدول العلوم التي تلقى في مدرسة الحقوق "، ونية تقليص مدة الدراسة فيها الى ثلاث سنوات (٢) . وقد اقترحت الجريدة نفسها قبل ذلك فتح ابواب دوائر الدولة امام الحقوقيين، وفتح دورات خاصة لهم ليقفوا على احوال المجتمع بصورة افضل ، ويتدربوا تدريباً حسناً على الادارة (٣) .

وكل ذلك جعل من " مدرسة الحقوق " ومن ثم " كلية الحقوق " مركز جذب للمتقنين العراقيين بغض النظر عن اعمارهم ومواقفهم ومناصبهم، اذ تحولت شهادة الحقوق الى عملة مرغوبة فيها لدى الجميع، حتى ان محمود رامز نائب المنتفك، ومحمود نديم الطبقجلي متصرف (محافظ) بغداد ، وجميل الراوي وكيل رئيس الامناء في البلاط الملكي ، وعدداً " من ادباء العراق المعروفين " رجعوا الى كرسي الدراسة في الحقوق وهم في مواقعهم الرفيعة تلك (٤) .

بالاضافة الى مدرسة، ومن ثم كلية الحقوق كانت هنالك مصادر اخرى لرفد صفوف النخبة القانونية العراقية بعناصر جديدة، فأناً عدداً من المنتمين اليها انها درستهم في تلك المرحلة خارج العراق، منهم القطب الديمقراطي المعروف حسين جميل (١٩٠٨-٢٠٠٢) الذي تخرج من كلية الحقوق بدمشق سنة ١٩٣٠، وذلك على اثر فصله،

(١) " المفيد " (جريدة) ، بغداد ، العددان ٢٥١ و ٢٦٣ ، ١٩ تشرين الثاني و ٣ كانون الاول ١٩٢٤ .

(٢) " الموصل " ، العدد ١٢٢٨ ، ٢٢ ايلول ١٩٢٦ .

(٣) " الموصل " ، العدد ٨٧٤ ، ١٥ ايلول ١٩٢٤ .

(٤) " الموصل " ، العدد ١٢٢٨ ، ٢٢ ايلول ١٩٢٦ .

مع زميله عبد القادر اسماعيل، من كلية الحقوق في بغداد مطلع العام ١٩٢٨^(١) بسبب المظاهرات الطلابية المعادية لزيارة الصهيوني الفريد موند كما سبقت الاشارة الى ذلك^(٢) .

وفي هذا المجال نود ان نشير الى ان اسم " جامعة آل البيت "^(٣) ارتبط بالقانون والحقوق ايضاً ، اذ كان من المقرر في بداية تأسيسها ان تتألف من ثلاث شعب هي الحقوق والهندسة والدين، مع العلم ان " مدرسة الحقوق " قد عادت الى الوجود قبل تأسيس الجامعة المذكورة بسنوات، كما ان مدرسة الهندسة كانت موجودة بدورها. وجرت محاولات لربط المدرستين بالجامعة ، وشكلت لجان خاصة لهذا الغرض اشترك فيها تربويون من امثال ساطع الحصري ، كما جرت اتصالات بين مجلس الوزراء ووزارات المعارف والاشغال والمواصلات والاقواف بوصفها الوزارات المعنية بالموضوع الذي تحمس له بصورة خاصة امين الجامعة فهمي المدرس. ولقد دار الجدل العقيم حول الموضوع على مدى اشهر، وفي سياق ممل دون نتيجة ، اذ تم اهماله اخيراً في مطلع العام ١٩٢٥^(٤) ، فيما نعتقد بانه كان من المفروض استغلال تلك الفرصة ، مع حماس الملك فيصل الأول لجامعة آل البيت ، وفي سياق نظرة استراتيجية تستهدف التنوع في دراسة القانون، وذلك عن طريق فتح قسم خاص في " جامعة آل البيت " يركز على قضايا الشرع واحكامه، الامر الذي كان يتحول، دون ريب، الى رافد اضافي لتغذية النخبة

(١) فؤاد حسن الوكيل ، جماعة الاهالي في العراق ١٩٣٢ - ١٩٣٧ ، دار الرشيد للنشر ، وزارة الثقافة والاعلام ، بغداد ، ١٩٧٩ ، ص ٧٠-٧١ .

(٢) نعود الى تفصيلات الموضوع ، ودور الحقوقيين فيه ضمن مباحث الفصل الثالث من الرسالة .

(٣) هي فكرة الملك فيصل الأول ، اراد بها سبق الزمن ، وفتح الفرص للعراقيين للوصول الى مدارج العلم ، ولخلق جيل جديد موحد وبعيد عن مهاوي التعصب والطائفية . ضاعت الفكرة ، بل اضيعت وسط ارادات مريضة متخلفة ارادت وأد هذه البادرة وادخالها في دوامة صراعات وروتين مقصود وملعون . ارادت ان يضم مداها مدرسة الحقوق التي سبقتها في الحياة ومدرسة الهندسة ، لكن ذلك تعذر بسبب ما قلناه وبقيت الشعبة الدينية البداية وحدها والتي وضع الحجر الاساس لها وللجامعة في اليوم الثالث عشر من شهر نيسان ١٩٢٢ ، وانتهت بقرار مجلس الوزراء في يوم الخميس ٢٤ من نيسان سنة ١٩٣٠ ، في وزارة نوري السعيد الاولى ، وبذلك ضاعت فرصة كبيرة امام المخلصين والمصلحين. ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الأول، ص ٨٠-٨١ ؛ الدكتور حسن الدجيلي، تقدم التعليم العالي في العراق، ص ١٠-١١ .

(٤) الدكتور حسن الدجيلي ، تقدم التعليم العالي في العراق ، ص ٣٧-٣٨ .

القانونية في مرحلة تأسيس الدولة .

مع ذلك تظل مدرسة، ومن ثم كلية الحقوق العراقية تؤلف منعطفاً نوعياً متميزاً، اغنت واقع المجتمع وانارته الى حد كبير ، ليؤدي خريجوها واساتذتها ومن تأثروا بهم دوراً حيوياً في تاريخ العراق الحديث والمعاصر ، وفي اهم وقائعه وظواهر تطوره تحديداً ، فقد اعطوا واغنوا وابدعوا في تحريك مجتمع شبه راكد ، وفي ظروف تهافت الطامعين عليه ، فان الحقوقيين كانوا يؤلفون لولب جيل جديد ، يرفدون الحياة الفكرية والثقافية والسياسية بدعامات اساسية ، ذات مردود ايجابي في كل مضمار حلت فيه الا ما ندر في سياق الاستثناء من القاعدة. فمنحت المؤسسة الرائدة تلك للمنتمين الى النخبة القانونية الوجه المطلوب لدورهم القادم ، ومهدت له ، ليتزامن ذلك مع التطور النوعي الجديد للمجتمع العراقي الذي غدا في امس الحاجة الى من هياتهم مدرسة الحقوق ومن ثم كلية الحقوق ودربتهم واخرجتهم ليساهموا بشكل فعال في رسم فسيفساء العراق في ذلك الدور الطافح بالمهمات الفكرية والسياسية .

📖 من ظواهر نشاط النخبة القانونية في المرحلة الاولى من عهد الاتحاديين

:

تطرقنا في مباحث الفصل الاول من الرسالة هذه الى مسار تكون النخبة القانونية العراقية وتطورها ، واستعرضنا في ثناياها اوجها شتى للنشاط الفكري والسياسي للمنتمين اليها في سياق ارتباطها المباشر بتأسيس مدرسة ، ومن ثم كلية الحقوق . وبحكم الواقع تجاوز نشاط هؤلاء اسوار تلك المؤسسة المهمة ، وامتد الى ميادين اخرى نحاول تحديد ابعاد اهم ظواهره المبكرة ضمن مباحث هذا الفصل .

وبدءاً نشير الى ان الاحرار في كل ارجاء الامبراطورية العثمانية ، بما في ذلك في العراق ، رحبوا بحرارة بانتصار ثورة الاتحاديين عام ١٩٠٨ ، وكانت النخبة القانونية تأتي على رأسهم في كل مكان ، كما انهم اسهموا في الاعداد لها وضمان انتصارها. يقول شاهد عيان بهذا الخصوص ، وهو قانوني في الوقت نفسه ، ما نصه :

" وقد ساهم في جمعية الاتحاد والترقي^(١) الاتراك والعرب والاكرد وانباء الاقوام الاخرى على حد سواء " وبالنسبة للعراقيين يشير تحديداً الى اسمي " الفريق هادي باشا العمري ومحمود شوكت باشا "^(٢) .

لكن الزمن القصير الذي اعقب ثورة الاتحاديين كان يؤلف فترة كافية لكشف هوية القائمين ، ومدى ما يريدون ، ومحاولاتهم البائسة لانقاذ الدولة العثمانية وبوسائل معادية للشعوب التي تنظوي تحت لواء هذه الامبراطورية ، واعمال قهر لم تختلف عما كان يجري قبل صعودهم للحكم ، فشلت كل دعاواهم التي رفعوها ، حسب رابطة العثمانية والدعوة الاسلامية والمساواة ، لانهم " اختطوا طيقاً مربعاً ومدمراً ، تمثل بالعمل على تنريك ودمج العناصر غير التركية بالعنصرية التركية اولاً ، وتطبيق هذه السياسة بمركزية قوية ... وتكروا بعد زمن قصير لكل ما قاموا به وسمحوا سابقاً^(٣) ، ليرتكبوا

(١) في النص : وقد ساهم فيها .

(٢) " مذكرات سليمان فيضي " ، ص٧٦ .

(٣) فيصل محمد الارحيم ، تطور العراق تحت حكم الاتحاديين ، ص٣٧ ، ٤١ .

بذلك " خطأً فاحشاً ، فقد تخلوا عن مبدأ المساواة والقوة جانباً ، ولجأوا الى سلطتهم بأساليب كانت احياناً استفزازية ، وتدل على الحمق " حسب صياغة باحث مرموق^(١) .

والسؤال الذي يمعن في بصيرة الاتحاديين يكشف السبب الالهم الاخر ، وهو فقدانهم للنظرة الاستراتيجية السليمة و " عدم فهمهم لنفسية الشعوب التي تنطوي تحت لوائهم ، ومنها شعب العراق الذي تولدت لديه مشاعر الخيبة والتشاؤم "^(٢) بسبب سياستهم وما اقترفوه من آثام .

خاض المثقفون^(٣) صراعاً واسعاً ومميراً مع الاتحاديين ، بعد ان ايدوا الانقلاب وفرحوا به، وسعوا في مجالاتهم المتعددة في حركة اشتدت يوماً بعد يوم للتصدي لزعماء هذه الحركة الذين تنكروا كما اسلفنا لشعاراتهم ومبادئهم ، بما في ذلك موقفهم من الاسلام الذي كان من شأنه ان يهز مشاعر اوساط واسعة من الرأي العام العراقي بغض النظر عن انتمائها الاجتماعي ، ومستوى وعيها وادراكها الفكري ، بما في ذلك المنتمين الى النخبة القانونية الذين تربوا عادة في اجواء دينية مؤثرة . وللتوضيح نشير الى شهادة احد اقطاب النخبة القانونية العراقية في العهد الملكي الذين يقول ما نصه عن ايام طفولته :

" كنت المس في احاديث الكبار في البيت ، جدي ووالدي وعمي ، انهم كانوا الى جانب السلطان عبد الحميد وضد الاتحاديين الذين اسقطوه ، آسفين لخلع حامي حمى الدولة الاسلامية في العالم ، وكنت اسمعهم يقولون عن السلطان الذين خلفه ، محمد رشاد ، انه ضعيف اتجاه الاتحاديين "^(٤) .

غذى كل ما سبق ذكره ، وغيره مشابه له او مقارب ، الصراع الفكري والسياسي

-
- (١) جورج انطونيوس ، يقظة العرب ، تاريخ حركة العرب القومية ، ترجمة الدكتور ناصر الدين الاسد والدكتور احسان عباس ، الطبعة الرابعة ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٧٤ ، ص ١٨١ .
 - (٢) فيصل محمد الارحيم ، المصدر السابق ، ص ٤٠ .
 - (٣) تكون المثقفون في ذلك العهد من خريجي الكتاتيب ، ومدرسة الحقوق ، والمدارس الرشدية العسكرية في العراق ، والكلية الحربية ، والمدارس الشاهانية في استانبول .
 - (٤) حسين جميل ، العراق . شهادة سياسية ١٩٠٨-١٩٣٠ ، دار اللام ، لندن ، ١٩٨٧ ، ص ٢٥ .

على الساحة العراقية باتجاه نقبيضٍ ومعادٍ لطرولات الاتحاديين الفكرية واعمالهم وتجلى هذا الصراع على صفحات الجرائد والمجلات ، وفي تكوين الجمعيات السرية والعلنية . ان الوقائع تؤشر ان دور المثقفين عموماً ، بما في ذلك النخبة القانونية ، ومداه كان محدوداً ، لكنه كان في حسابات الحقيقة والتسجيل ، ومن حيث النوع والفعل مهما ، فلقد سلكت النخبة القانونية العراقية ، والمثقفون عموماً ، والادق صفوتهم الواعية ، طرقاً متعددة وسط عالم شاق ومتخلف ، صعب عليها ان ترى ضوءاً في نهاية النفق المظلم ، ولانه لم يفهم مغزى الثورة الا القلائل ،ومن هؤلاء القلائل الذين رحبوا بثورة ١٩٠٨ ناجي السويدي (١٨٨٣-١٩٤٢) الذي كان من اهم رموز النخبة القانونية العراقية ، وتبوأ مناصب قضائية مرموقة في عهد الاتحاديين، بما في ذلك رئاسة محكمة التجارة في البصرة ، وعضوية محكمة الاستئناف في بغداد والموصل ، فضلاً عن مناصب ادارية حساسة من قبيل قائممقامية قضاء الكاظمية ، وقائمقامية قضاء النجف^(١) ، ومنذ البداية أيد الثورة و"وقف خطيباً مبشراً بعهد جديد"^(٢) كما فصل الشيء نفسه سليمان فيضي الذي مارس نشاطاً واسعاً في هذا المضمار في البصرة امتدت اصدائه الى بغداد ، بل وحتى الى استانبول ايضاً^(٣) .

وعموماً سلكت النخبة القانونية كل الطرق المشروعة للاعلان عن المكنون والمظنون والمضموم في الفترة الممتدة من بداية الثورة حتى نهايات حكم الاتحاديين وسقوطهم بعد الحرب العالمية الاولى. وكانت الصحافة ، كما ذكرنا، وسيلة مهمة وحيوية في اختراق سدود الرجعية المنيعه التي كانت تنتشر بواجهات جافة وجامدة وملبدة ، فقد كان الطريق الى مفاهيم التقدم والحرية والاستقلال شاقاً وصعباً هو الاخر ، وقد ادت في هذا السبيل دوراً كبيراً في هدم قلاع الافكار البالية في المجتمع، وفي تنوير الازهان، وفي هذه المعاني امر ملفت للنظر وملموس ومعبر ، تمثل باختيار اصحاب الصحف لاسماء

(١) مير بصري ، اعلام السياسة في العراق الحديث ، ص ١١٤ .

(٢) توفيق السويدي ، مذكراتي ، ص ١٥-١٦ .

(٣) للتفصيل تنظر : مذكرات سليمان فيضي " ، ص ٧٨-٨٧ ، ٩٥-١٠٠ وغيرها ؛ خولة طالب لفته الحميداوي ، سليمان فيضي ودوره السياسي والثقافي والاجتماعي في العراق ١٨٨٥-١٩٥١ ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب - جامعة البصرة ، ١٩٩٩ ، ص ٢٨-٥٤ .

ذات دلالة ، ومن ذلك هذه : الايقاظ ، تنوير الافكار ، النور ، شمس المعارف ، العلم ، القسطاس ، الحقوق ، الدستور ، صدى الدستور، النهضة ، الانقلاب^(١)، الحياة ، وغيرها، وكان للمنتمين الى النخبة القانونية دور واضح في اصدار او تحرير معظمها ، منهم على سبيل المثال ، سليمان فيضي ومعروف جياوك اللذين سبقتا الاشارة اليهما ، والمحامي والقاضي جمال بابان الذي اصدر جريدة " بانك كرد " (نداء الكرد) ببغداد ، والمحامي محمد بهجت الذي اصدر جريدتي "صائب " و " سبيل الرشاد " ببغداد ، والمحامي محمد صائب الذي اصدر جريدة " الرشاد " في البصرة، والمحامي عمر فوزي الذي اصدر جريدة " آتي " في البصرة ايضاً ، والمحامي يونس وهبي الذي اصدر جريدة " مكتب " في بغداد ، والمحامي داود نيازي الذي اصدر جريدة " الفيض " في البصرة^(٢) .

وبفضل هذه الصحف غزت مفردات جديدة الفكر السياسي العراقي بصورة غير مألوفة من قبل ، حين لم يكن لمعظم الناس " المام كاف وواضح بماهية المشروطة والحقوق المترتبة عليها قبل اعلانها في استتابل " ^(٣) وشهدت الصحافة ايضاً نقاش مفاهيم جديدة ، مثل الديمقراطية والاشتراكية، ومصطلحات المركزية واللامركزية ، والقومية والاستشراق والمستشرقين ، ونشطت حركة الترجمة، وصارت الحرية حاجة ماسة ، مع طرح قومي لافت للنظر^(٤) .

وللتدليل على دور الصحافة نذكر بعض الامثلة النيرة في هذا الصدد ، وفي البداية نتطلع الى جريدة " الايقاظ " ^(٥) التي اصدرها سليمان فيضي في البصرة ، وهو من ابرز المنتمين الى النخبة القانونية كما اسلفنا، وتحدث بلغتهم ، ونجد ان هدفها ينسجم مع عنوانها ونهجها الذي اختطه صاحبها ، فقد كتب مقالاً تحت عنوان " حقوق العباد ومحكمة

-
- (١) بمعنى الثورة كما درج الترك على ذلك .
 - (٢) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الصحافة العراقية ، ص ٣٥ ، ٦٧ ، ٧٢ ؛ " دليل الجرائد والمجلات العراقية " ، ص ١٧ ، ٤٧ ، ٩٢ ، ١١٥ ، ١٢٧ ، ١٤٠ ، ١٩٩ ، ٢٢٨ .
 - (٣) عبد الرزاق احمد النصيري ، المصدر السابق ، ص ١١١ .
 - (٤) المصدر نفسه ، ص ١٢٠ - ١٢٢ .
 - (٥) " الايقاظ " كانت اول جريدة صدرت في البصرة اعتباراً من اليوم الثاني من ايار سنة ١٩٠٩ ، وكانت جريدة سياسية تصدر باللغتين العربية والتركية . للتفصيل عنها يمكن الرجوع الى : مذكرات سليمان فيضي " ، ص ٨٣ - ٨٧ ، ١٠٢ - ١١٢ .

الحقوق في البصرة" (١)، شرح فيه واقع الجهاز الاداري والقضائي المزري والتجاوز على الناس ، وقارن بين الوضع قبل اعلان الدستور والثورة وبعدهما ، فان " الدعاوى كانت تحسم في زمن الاستبداد اكثر مما هي الآن بنسبة تسعة وتسعين بالمائة" (٢)، وجعل من البصرة دليلاً وانموذجاً في هذا المضمار، فقال عنها ساخراً " انها ليست ذات اهمية ، ولا هي مجاورة لدولتين اجنبيتين ولا هي مركز بحري" (٣) ولم يطلق صاحب "الايقاظ" هذه التهم جزافاً ، بل عززها بامثلة دامغة ، منها " تشكي المحابيس من بقائهم في سجن البصرة" (٤) سنين عديدة بدون ان تكمل لهم محاكمة ... وهذا مخالف للعدالة والانصاف ، فنلفت لذلك انظار معاون مدعي العمومي ومحكمة الجراء بان يعتنوا برؤية اوراق هؤلاء المسجونين ويربطوها بحكم او براءة طبق العدالة والقانون " . ومن المفيد ان نشير الى ان " الايقاظ " نشرت هذا التعليق في مكان بارز من صفحتها الاولى ، وبعنوان " المحابيس وتأخير محاكمتهم" (٥) .

وفي عدد اخر من صحيفته هذه يضيئ الحقوقى المعروف نفسه زوايا مظلمة حين يتحدث عن المرأة ودورها بالمجتمع لمناسبة اشتغال ثلاث عشرة امرأة بالمحاماة في باريس (٦)

أما العدد الاخير من " الايقاظ " ففيه حديث عن المحاكم والتعيينات فيها ودورها وما هو مطلوب منها (٧) .

وفي مضمار الفكر ، احد اهم وجهي موضوعنا، وفي سياق ربطه بالقانون طالبت " الايقاظ " بان

(١) " الايقاظ " (جريدة) ، البصرة ، العدد ٥٢ ، ٢٩ حزيران ١٩١٠ .

(٢) " الايقاظ " ، المصدر نفسه .

(٣) " الايقاظ " ، المصدر نفسه .

(٤) في النص :في السجن ، والمقصود به سجن البصرة تحديداً " .

(٥) " الايقاظ " ، العدد ٢٤ ، ٢٤ تشرين الثاني ١٩٠٩ .

(٦) " الايقاظ " ، العدد ٥٩ ، ٢٤ اب ١٩١٠ .

(٧) " الايقاظ " ، العدد ٦٣ ، ٢٩ ايلول ١٩١٠ .

" يكون كل فرد حراً في فكره وقوله وفعله بدائرة الشريعة والقانون، ومأذوناً على محافظة حقوقه الشخصية ومنافعه المالية بكل صورة يجيزها له القانون ، على ان لا يتجاوز احد على حق غيره ، ولا يتسبب بسلب راحة غيره ، ولا يعبت بحرية الاخرين . ولكل من افراد الامة حق في ان يتذرع بكل واسطة يبيحها له الشرع والنظام لمنع الجور الواقع ،ولنا بالقانون كافل وضامن يصون حقوقنا من كل غادر جائر يبغي بالامة جمعاء، او بفرد من افرادها غدرًا ، او ضرراً " . وفي السياق نفسه ارادت الصحيفة " ان يكون الغني والفقير ، والكبير والصغير ، والمسلم وغير المسلم في الحقوق الشخصية سواء لا فرق بينهما " (١) .

أراد قطب النخبة القانونية سليمان فيضي بمثل هذا الكلام ، وغيره ان يغرّس اسباب اليقظة في نفوس العراقيين، وينبهم الى ظلم الاتحاديين بحق العرب ولغتهم، الامر الذي قومه كأحد اهم عوامل تعثر نهضتهم ، فلقد قال بهذا الصدد ، وبصريح العبارة مثل هذا القول الذي كان من شأنه ان يهز مشاعر المثقفين العراقيين العلمانيين منهم والمتدينين على حد سواء :

" ومع ان اللغة العربية هي لغة الدين لسادتنا الاتراك العثمانيين فهم لا يدرسونها ، ولا يعطونها جزءاً من عنايتهم لا للتدين، ولا للسياسة. ولهذا الشأن القسم الاعظم من خلل البلاد، وتأخير رقيها من وجوه شتى " (٢) .

ومن هذا المنطلق نشرت " الايقاظ " مقالة مطولة في اربع حلقات تحمل عنوان " تعميم اللغة العربية في محاكم البلاد العربية " (٣) ، بينت فيها الحاجة الملحة الى مثل هذا

(١) " الايقاظ " ، العددان ١٤ و ١٥ ، ١ و ٨ اب ١٩٠٩ .

(٢) " الايقاظ " ، العدد ٦٣ ، ٢٩ ايلول ١٩٠٩ .

(٣) " الايقاظ " ، الأعداد ٣٠-٣٣ ، ١٢ و ١٩ و ٢٦ كانون الثاني و ٢ شباط ١٩١٠ .

الاجراء لا فقط لان " سكان البلاد العربية لا يعرفون سوى لغتهم الاصلية " ، بل ايضاً لكون العربية " اوسع اللغات واشرفها " كما اكدت بكبرياء طافح بالتحدي للاستبداد ، مع التأكيد عليه ثانية حين قالت " ان القصد من تعميم اللغة العربية هو اولاً المحافظة عليها لانها هي اشرف اللغات ، وأفضلها ، واعظم دليل لنا على ذلك هو القرآن الكريم ، وثانياً قضاء الامة العربية اشغالها ومصالحها بسهولة ، دون تكلف ولا مضرة " . وربطت

" الايقاظ " الموضوع ايضاً بالقانون والفكر والسياسة بصورة مباشرة حين اكدت :

" وبتعميم اللغة العربية في المحاكم والدوائر في البلاد العربية تنتشر القوانين والنظامات في اللغة المذكورة ، ويطلع عليها كل واحد من الوطنين ، فيعرف ماله من الحقوق المشروعة، وما عليه من الوظائف والواجبات والتكاليف الشرعية ، وبذلك تنتشر المدنية في جميع انحاء البلاد العربية، كما انتشرت في البلاد المصرية والسورية بواسطة تعميم تلك اللغة الفضلى التي هي لغة اباؤهم واجدادهم " (١) .

ساعد صاحب " الايقاظ " باسلوبه المباشر ، وغير المباشر الذكي بوصفه قانونياً مخضراً ، ساعد كثيراً على فضح سياسة الاتحاديين المتعصبة، للعراقيين. وهنا ايضاً نقتصر على عرض انموذج واحد يخص رده على تجني صحيفة " أقدام " التركية التي كانت تصدر في استانبول، وعرفت بمواقفها المتعصبة، والمتعالية تجاه العرب، مما تجلى في مقالة لها نشرتها في شباط ١٩١٠ ، فنشر فيضي في " الايقاظ " رداً قاسياً عليها يمثل هذا العنوان الذي يؤشر مضمونه دون عناء قراءته : " جريدة الاقدام الساقلة والعنصر العربي " ، تساءل فيها من صاحب الجريدة " كيف لم يراع فضل العرب ، لا رعاه الله ، على قبولها ونشرها وقد علم ان حضرة فخر الكائنات محمد المصطفى (ص) هو من العرب ، وان منهم الانبياء والاولياء والعلماء والاتقياء والاسخياء ... ولو أردنا احصاء فضائلهم لضاق بنا المقام ، وكلت الاقلام ... " (٢) .

(١) تنظر كذلك " مذكرات سليمان فيضي " ، ص ١٠٩-١١٠ .

(٢) " الايقاظ " ، العدد ٤٠ ، ٣٠ اذار ١٩١٠ .

ونلتفت الى جهة اخرى في سوح النضال من اجل الكلمة الحرة بحدود ذلك الزمان والمكان ، في مثل اخر لهذه الصحافة ، فقد صدرت في النجف مجلة " العلم " وصاحبها السيد هبة الدين الحسيني ، وهو من النخبة الدينية القريبة من الحق والحقوق والقضاء عن طريق الشرع الاسلامي ، ومن هذا المنطلق فسح الحسيني في مجلته المتميزة مجالاً رحباً للفكر التقدمي المقرون بزمه، يتحدث فيها رواد الكلمة الحرة من النخبة المثقفة ، وشكلت منبراً فكرياً بان اثره في انتفاضة النجف بعد ذلك ، تحدثت عن الاسلام والمسلمين وعن حقوقهم وسبب تخلفهم ، وقد توقفت بعد عددها التاسع من السنة الثانية في السابع عشر من شباط ١٩١٢ (١) .

اما المثل الثالث فهو المعلم داود صليوه وجريدته " صدى بابل " التي كانت سياسية وادبية يضاف لها تجارية بحسب ظروف ذلك الزمان، حيث اهتمت باخبار الناس، وحياتهم في العراق وعيشهم، ودفاعها المستميت عن مقاسات وقضايا حيوية تمس مصالح الجماهير وحقوقها المشروعة، ومحاولة في مرات كثيرة تحدي القيود والجمود والسلطات العثمانية ، وكانت ابواب الصحيفة مفتوحة في كل ذلك امام المنتمين الى النخبة القانونية ، وغيرهم على حد سواء (٢) .

ويمكن ان نضيف الى هؤلاء رواداً من النخبة القانونية العراقية ، عملوا في السياسة والصحافة ، واداروها وحرروا فيها في اتجاهات ايجابية لنقد الواقع الاجتماعي والسياسي ، ومنهم مزاحم الباجي الذي اصدر جريدة " النهضة " في ٣ تشرين الاول ١٩١٣ (٣) ، وكاظم الدجيلي الذي حرر في مجلة " العدالة " ، وكتب في " لغة العرب " ، و " الارشاد " ، وجريدتي " بغداد " و " الحقيقة " (٤) ، ومعروف علي اصغر جياوك المار ذكره ، والذي كتب في صحافة استانبول ، واصر بعد ذلك جريدة بأسم " الحقوق " عام

(١) الدكتور علاء حسين الرهيمي ، " العلم " النجفية من المجلات العراقية في مرحلة الريادة والتأسيس ، مركز دراسات الكوفة ، النجف الأشرف ، ٢٠٠٠ ، ص ٣-١٥ .

(٢) تنظر على سبيل المثال " صدى بابل " (جريدة) ، العددان ٨٦ و ١١١ ، ١٦ نيسان و ٣ كانون الأول ١٩١١ .

(٣) رفائيل بطي ، صحافة العراق ، الجزء الأول ، بغداد ، ١٩٨٥ ، ص ٥٣ .

(٤) مير بصري ، أعلام الأدب في العراق الحديث ، الجزء الأول ، ص ١٣٦ .

١٩١٢^(١) ، وجمال بابان الذي اصدر مجلة كردية تركية ، نصف شهرية بأسم " بانك كرد " (نداء الكرد) في ٨ شباط ١٩١٤ ، صدر منها خمسة اعداد كما اسلفنا ايضاً^(٢) . ورؤوف الجادرجي الذي اصدر جريدة " صدى الاسلام "^(٣) ، واسماعيل حقي بابان الذي عمل في جريدة " طنين " التركية^(٤) ، واستجابة للواقع المائل وحركة الاتحاديين وفعلهم فقد سلكت النخبة القانونية العراقية طريقاً يوازي الطريق الاخر ، ويعاضده والمتمثل بحشد القوى ، وتوحيد الفكر ، وتقريب المواقف من خلال التعلق والاستعانة بالتنظيم ، لتحقيق آمال الجماهير وللوصول الى طريق الوضوح والالتزام في معترك الحياة .ولتحقيق هذه الاهداف سعت النخبة القانونية العراقية في اطار تحرك الشرائح الاجتماعية المتقدمة الوعي ، في الفرصة التي اتاحتها السلطة الاتحادية ، ومن خلال الشرعية العلنية ، في الدعوة الى تأسيس فروع لجمعية الاتحاد والترقي والانضمام اليها ، ومن ذلك ان كاظم الدجيلي ، وهو من النخبة القانونية العراقية، كان من " السابقين الى تأسيس جمعية الاتحاد والترقي ومن خطبائها والحائنين على الدخول فيها "^(٥) .

وسرعان ما انضم اليها ساسون حسقييل ، وهو ايضاً من النخبة القانونية العراقية ، وقد استهدف هؤلاء من الانضمام هذا " انتشال الوطن العزيز من ورطة المفساد " كما اقر ذلك احد المنتميين الى النخبة القانونية^(٦) .

ولم يقف العمل الواعي عند هذا الحد ، ففي البصرة وهي ساحة رائدة في هذا المجال ، وسباقه في الحركة لتأسيس الجمعيات الثقافية ، نشهد تحركاً واسعاً بهذا الاتجاه . واذ رجعنا مرة اخرى الى مذكرات احد اقطاب النخبة القانونية لنقرأ بهذا الخصوص ما نصه :

(١) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الصحافة العراقية ، ص٧٠ ؛ مير بصري ، أعلام الكرد ، ص١٨٥ .

(٢) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الصحافة العراقية ، ص٣٥ ؛ مير بصري ، اعلام الكرد ، ص١٨٥ .

(٣) رفائيل بطي ، المصدر السابق ، ص٥٥ ؛ فائق بطي ، الموسوعة الصحفية العراقية ، بغداد ، ١٩٧٦ ، ص٣٩ .

(٤) عبد الرزاق احمد النصيري ، المصدر السابق ، ص١٠٥ .

(٥) المصدر نفسه ، ص١١٢ .

(٦) المصدر نفسه ، ص١١٣-١١٤ .

" على اثر اعلان الدستور واطلاق الحريات ، قويت لديّ الرغبة في العمل في خدمة الامة العربية عن طريق الصحافة والتعليم ، واثارة الوعي القومي بين الناس ، ولقد وجدت في البصرة ميداناً فسيحاً لها النشاط " (١) .

مهد هذا الواقع الطريق الى قيام " الجمعية العلمية الادبية " في البصرة التي اشترك في تأسيسها ، بعد انتصار الثورة بمدة وجيزة، كل من سليمان فيضي ومحمد امين عالي باش اعيان صاحب جريدة " التهذيب " (٢) والمتقف البصري يوسف ذياب ، وكان الهدف الذي قصدوه هو " تنوير اذهان الناس من خلال الندوات التي عقدت في بناية مدرسة تذكّار الحرية " . وكانت المدرسة نفسها تمثل حلقة حيوية في هذا المضمار ، فان الرواد انفسهم اسسوها في تشرين الثاني ١٩٠٨ عندما احسوا ان منطقتهم " تفتقر الى المدارس اللازمة ، وكان اهلها غافلين عن تعليم ابنائهم وتنقيفهم " ، فنبهوهم الى ذلك، وجمعوا منهم الاموال الضرورية لتأسيس اعدادية اهلية، يكون التدريس فيها باللغة العربية ، واصبح فيضي مديراً لها ، وتبرع المحامي عمر فوزي للتدريس فيها مجاناً ، وكان " اقبال الاهلين على ارسال اولادهم الى هذه المدرسة عظيماً " بالنسبة لزمانها، فلقد بلغ عدد طلابها في السنة الثانية من وجودها مائة وثلاثين طالباً ، قدر للعديد منهم ان يؤدوا دوراً ايجابياً في حياة العراق الثقافية والسياسية والادارية فيما بعد (٣) .

وكان هناك سعي اخر تمثل في تأسيس " جمعية الاخاء العربي العثماني " في استانبول ، واصبحت لها جريدة سميت بـ " الاخاء العربي " وحظيت باهتمام بعض مثقفي بغداد ونخبتها ، منهم قطب النخبة القانونية ناجي السويدي ، ذلك لان الجمعية المذكورة استهدفت ، من بين ما استهدفت ، المحافظة على الدستور " وتحسين اوضاع المقاطعات

(١) " مذكرات سليمان فيضي " ، ص ٧٩ .

(٢) " التهذيب " (جريدة) ادبية سياسية اسبوعية أنشأها في البصرة باللغتين العربية والتركية أمين عالي باش اعيان في الأول من حزيران ١٩٠٩ . ينظر : عبد الرزاق الحسني، تأريخ الصحافة العراقية، ص ٦٣ .

(٣) للتفصيل عن تأسيس " مدرسة تذكّار الحرية " ونشاطها واسماء مدرسيها وطلابها تنظر : " مذكرات سليمان فيضي " ، ص ٧٩-٨٣ .

العربية على اساس المساواة الحقيقية مع الاجناس الاخرى في الدولة ، ونشر التعليم باللغة العربية ، وتنمية الشعور بالمحافظة على العادات العربية واتباعها " (١) . لكن سرعان ما اغلقت هذه الجمعية اثر الانقلاب المضاد الذي دبره السلطان عبد الحميد الثاني في نيسان ١٩٠٩ بهدف القضاء على الاتحاديين (٢) .

وحسب التسلسل جاءت جمعية اخرى هي " المنتدى الادبي " ، التي كانت اقوى تأثيراً على مثقفي العراق من سابقتها ، حيث انضم اليها من رجال القانون كل من مزاحم الباجي وتوفيق السويدي الذي " يشكل هذا الانتساب اول عمل بارز له في حياته القومية " ، حسب اقراره (٣) ، وابراهيم ادهم الواعظ ، وهو مثل سابقه من النخبة القانونية العراقية ، والذي اشار باعتزاز الى " انضمامه اليها وانتخابه عضواً في هيئتها الادارية " (٤) . وقد استمر نشاط هذه الجمعية حتى العام ١٩١٥ ، وتطور حتى غدا واجهة لجمعية سرية تدعى " الشبيبة العربية " ، كانت تسعى لاستقلال الوطن العربي ، اما في بغداد فقد كان " نادي اتحاد الشبيبة " ابرز جمعية ثقافية فيها حيث تأسس في العام ١٩١٠ (٥) .

وفي مواجهة سياسة التتريك التي فرضها الاتحاديون جاء رد الفعل المقابل، متمثلاً " بالنادي الوطني العلمي " الذي تأسس عام ١٩١١ ، وقد اضيفت كلمة العلمي له لأزالة الشكوك والريب التي كانت تحوم حوله ، وقد كانت رغبة مؤسسة مزاحم الباجي ان يكون هذا النادي على غرار " المنتدى الادبي " الذي كان عضواً فيه ، وقد اشترك معه في التأسيس كل من بهجت زينل وهو من النخبة القانونية العراقية ، وحمدي الباجي ورزوق غنام ، مما استتبع ان يضم شمل كل من محمد رضا الشبيبي ومحمد باقر الشبيبي

(١) جورج انطونيوس ، المصدر السابق ، ص ١٧٧ .

(٢) عن " جمعية الأخاء العربي العثماني " ينظر أيضاً : عبد الجبار حسن الجبوري ، الأحزاب والجمعيات السياسية في القطر العراقي ١٩٠٨-١٩٥٨ ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٧٧ ، ص ٥-٦ .

(٣) توفيق السويدي ، مذكراتي ، ص ٢٣ .

(٤) عبد الرزاق احمد النصيري ، المصدر السابق ، ص ١٧٤ .

(٥) فيصل محمد الأرحيم ، المصدر السابق ، ص ٢٦٠ .

وعبد اللطيف الفلاحي ومحمود اديب وابراهيم صالح شكر وعبد الحميد الشالجي وتحسين العسكري وصبيح نجيب وابراهيم ادهم الواعظ وغيرهم. وفي خضم هذا النشاط كان هناك توجه لضم عدد من العسكريين العراقيين ،وصل عددهم الى الرقم (٤٢) ممن حملوا ارقاماً سرية ،وكان جلهم على ارتباط مباشر بالنخبة القانونية. كما ان هذه الحركة الواسعة تطلبت ضرورة وجود جريدة تنطق بأسم المنتمين اليها ،وتعبر عما يجيش في صدورهم ، وهذا ما حصل عندما اصدر مزاحم الباجي وابراهيم صالح العمر جريدة

" النهضة " التي كان لها دور مهم في نشر الوعي القومي ، وفي هذا الصدد تحول النادي الى انشط دعاء الحكم اللامركزي ، ودفعته توجهاته الى اقامة صلات مباشرة مع فصائل الحركة التقدمية في الاقطار العربية وفي استانبول ، ومن هذا المنطلق ايد النادي المؤتمر العربي الاول الذي انعقد في باريس في حزيران ١٩١٣ ، وارسل برقية خاصة للمؤتمر تأييداً له ،ذلك المؤتمر الذي مثل العراق فيه توفيق السويدي ، وزميل له ، حيث مثل في حركته هذه النخبة القانونية ونقل صوت العراقيين الى اخوانهم في الاقطار العربية .

ولقد بدأ المؤتمر العربي الاول اعماله في باريس يوم الثامن عشر من حزيران ١٩١٣ ، وانتهى يوم الثالث والعشرين من الشهر نفسه ، حيث عقد جلسات ثلاث في الجمعية الجغرافية في شارع سان جرمن ،وجاءت فكرة المؤتمر من نخبة من الشباب العربي في باريس، اما الامور التي نوقشت فيه فهي :

١. الحياة الوطنية ومناهضة الاحتلال .
٢. حقوق العرب في المملكة العثمانية .
٣. ضرورة الاصلاح على قاعدة اللامركزية .
٤. المهاجرة من سوريا واليهما .

ولقد تحدث الزهراوي عن المؤتمر قائلاً : " نطلب بصفقتنا عثمانيين ان نشترك بالادارة العامة، وان نعرض على الحكومة بصفقتنا عرباً مطالب خاصة بقوميتنا وحالاتنا . والقى توفيق السويدي خطابه في الجلسة الثالثة للمؤتمر " (١) .

(١) توفيق السويدي، مذكراتي ، ص٢٤-٣١ ؛ وجيه كوثراني، وثائق المؤتمر العربي الأول ١٩١٣ ، دار الحدائة ، بيروت ، ١٩٨٠ ، ص٤ ، ١٠ ، ١٨ .

وفي مسلسل هذا النشاط الحي، وهذه الحركة المتصاعدة، وبحكم مجموعة من العوامل الموضوعية ، اهمها نفوذ طالب النقيب وحيوية قطب النخبة القانونية سليمان فيضي ، تجاوزت "جمعية البصرة الاصلاحية" ، التي تأسست سنة ١٩١٣ ، "النادي الوطني العلمي" ، في مسعاها القومي وفي الدعوة الى اللامركزية، وفي صميم ذلك اتخذت سياسة اكثر عروبة، حتى انها حاولت ان تحذو حذو "الجمعية الاصلاحية" في بيروت و"حزب اللامركزية الادارية العثماني" الذي تأسس في القاهرة اواخر العام ١٩١٢ ، وكان هدفه الاساس ان يبين للاتحاديين مدى الحاجة الى اللامركزية الادارية في الدولة ، وان يعبئ الرأي العالم العربي لتأييد اللامركزية، وكان مؤسسوه ، في معظمهم ، من ذوي الخبرة والمكانة المرموقة الذين ادوا رسالتهم في الحياة العامة ، وكان "ثمة اتصال وثيق بين فروعها"^(١) والجمعيات السياسية العربية الاخرى في الشام والعراق" ، فضلاً عن "المنتدى الادبي" باستانبول ، وحسب شهادة معتبرة "لم تمض سنة حتى اصبحت لجنة حزب اللامركزية افضل من يمثل اهداف العرب وامانيهم من حيث دقة التنظيم وقوة التأثير"^(٢) مما يضيفي بعداً خاصاً على "جمعية البصرة الاصلاحية" التي بدأت "منذ اول تشكيلها بمطالبة الحكومة بالنظام اللامركزي مقتفية اثار الحزب اللامركزي في مصر" كما ورد نصاً في مذكرات معتمد الجمعية^(٣).

نشرت "جمعية البصرة الاصلاحية" منهاجها في اب ١٩١٣ ، وكان يتألف من سبع وعشرين مادة نشرتها صحيفة "الدستور" البصرية^(٤) ، الناطقة بأسم الجمعية ، في عددها الصادر يوم الثاني والعشرين من اب العام نفسه. ولاشك في ان المنتميين الى النخبة القانونية وفي المقدمة منهم شخص معتمد الجمعية سليمان فيضي، ادوا الدور الاول في صياغة مواد المنهاج التي يستوقف العديد منها النظر لما يتضمن من افكار تمثل تطوراً نوعياً في سياق الزمان والمكان ،منها ،على سبيل المثال ما ورد في مادته

(١) في النص : بين فروعها ، لأن جورج أنطونيوس يسمي الحزب جمعية أحياناً" .

(٢) جورج انطونيوس ، المصدر السابق ، ص١٨٥-١٨٦ .

(٣) "مذكرات سليمان فيضي" ، ص١٥٠ .

(٤) أسس "الدستور" عبد الله الزهير لتكون لسان حال الجمعية ، وبقيت تصدر بانتظام الى يوم احتلال الانجليز للبصرة . ينظر : عبد الرزاق الحسني ، تأريخ الصحافة العراقية ، ص٧٠ .

الثانية التي نصت على " عدم اعطاء امتيازات للاجانب في العراق " ، بل فرضت " مقاومة الاجانب وحماية الوطن من كيدهم " . ومع ان الهدف الاساس للمنهاج كان ضمان نوع من الحكم اللامركزي لولاية البصرة ، والاعتراف بالعربية " اللغة الرسمية لكل الدوائر والمحاكم " ولتدريس " العلوم والفنون " (المادتان الثامنة عشر والرابعة والعشرين)، إلا انه عالج ايضاً قضايا اخرى اقتصادية واجتماعية مهمة مثل مشكلة الارض (المادة الحادية عشرة) و" منع الدعارة بين النساء المسلمات " (المادة السابعة والعشرين) . ومن الضروري ان نشير ايضاً الى ان البريطانيين تابعوا موضوع تأسيس الجمعية ومنهاجها عن كثب ، مما انعكس في عدد من وثائق الخارجية البريطانية المعنونة الى شخص وزير الخارجية^(١) السير ادوارد غراي^(٢) .

وهكذا تحولت اللامركزية الى شعار سياسي، ومبدأ يؤمن به جميع المتقنين ، والنخبة القانونية في مقدمتهم ، وكانت هذه القناعات وراء إنضمام هؤلاء الى " الحزب الحر المعتدل "، ومن ثم الى " حزب الحرية والائتلاف "^(٣) . كما شهدت ابرز المدن العربية ، بما في ذلك بغداد والبصرة ، مظاهرات تأييد لشعار اللامركزية الذي كانت " الجمعية الاصلاحية " في بيروت من اشد دعائه^(٤) . ولما كان الاتحاديون يناهضون فكرة اللامركزية ، لذا فانهم اتخذوا الاجراءات اللازمة لاحتواء هذه الحركة ، مما طال العديد من المنتمين الى النخبة القانونية العراقية، منهم ناجي السويدي وسليمان فيضي ، كما تعرضت الصحافة الناطقة باسمهم الى شتى صنوف الضغط^(٥) ، حتى ان صاحب جريدة " اظهار الحق "^(٦) قاسم جلميران قتل في العام ١٩١٠ " بتحريض من الحكومة لانه كان

-
- (١) تنظر نصوص الوثائق في: " مذكرات سليمان فيضي "، ص١٦٣-١٦٧ (ملحق الفصل السادس) .
 - (٢) السير ادوارد غراي (١٨٦٢-١٩٣٣) من أشهر ساسة بريطانيا عشية الحرب العالمية الاولى وفي سنواتها ، وزير الخارجية ١٩٠٥-١٩١٦ ، عضو مجلس اللوردات .
 - (٣) عبد الرزاق احمد النصيري ، المصدر السابق ، ص١٨٧-١٨٨ ؛ عبد الجبار حسن الجبوري ، المصدر السابق ، ص٢٣-٢٤ .
 - (٤) جورج انطونيوس ، المصدر السابق ، ص١٩٠ .
 - (٥) " الأيقاظ " ، العدد ١٨ ، ٤ تشرين الأول ١٩٠٩ .
 - (٦) صدر عددها الأول في البصرة يوم الأول من حزيران سنة ١٩٠٩ ، وكانت باللغتين العربية والتركية ، توقفت عن الصدور بعد أقل من سنة . ينظر : " دليل الجرائد والمجلات العراقية " ، ص٣٣ .

يدعو الى اللامركزية «(١)» .

ومع اقتراب الحرب العالمية الاولى تمكن الاتحاديون من تحجيم الحركة الوطنية العراقية، بما في ذلك نشاط النخبة القانونية التي انخرط عدد من رموزها في النضال السري ، بما في ذلك في صفوف " جمعية العهد " السرية^(٢) التي اسسها عزيز علي المصري في استانبول قبيل نشوب الحرب بمدة وجيزة. ومع نشوب الحرب نفسها في اب ١٩١٤ تبدأ مرحلة جديدة في التاريخ البشري ، امتدت فيها اثار الحرب وافرازاتها على جميع الصعد الى كل ركن في العالم ، ويأتي العراق مرة اخرى في المقدمة من حيث التأثير بالانعطافة التاريخية الجديدة لاكثر من سبب وجيه ، من قبيل اطماع الدول الكبرى في امكاناته وموقعه السوقي في ظروف حرب عالمية كان سببها الاول والمباشر يكمن في رغبة بعض الاطراف الدولية الفاعلة في اعادة تقسيم المستعمرات ، ولان اراضي العراق تحولت الى ساحة حرب طاحنة منذ اليوم الثاني لدخول الباب العالي في الحرب الى جانب دول الوسط ، بحيث تركزت حوالي نصف القوات البريطانية العاملة في ميادين الشرق الاوسط داخل العراق حين اعلنت هدنة مودروس في الثلاثين من تشرين الاول سنة ١٩١٨^(٣) .

📖 تعثر النشاط الفكري والسياسي للنخبة القانونية العراقية في سنوات الحرب العالمية الاولى :

شهدت لسنوات القليلة التي حكم فيها الاتحاديون الدولة العثمانية تدهوراً تميزت به تلك الفترة على شتى الصعد، الداخلي منها والخارجي، ففي الداخل كانت الولايات تنمرد ، والفساد يعم ، والاستبداد يتصاعد ، والنقمة تتفاقم ، والحركات السرية المعارضة تزداد

(١) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الصحافة العراقية ، ص٦٣ .

(٢) " مذكرات سليمان فيضي " ، ص١٥٦-١٥٧ ، ١٧٨-١٧٩ .

(٣) للتفصيل عن العمليات العسكرية داخل الاراضي العراقية وافرازاتها في سنوات الحرب العالمية الاولى يمكن الرجوع الى : شكري محمود نديم ، حرب العراق ١٩١٤-١٩١٨ ، الطبعة الثانية ، بغداد ، ١٩٧٤ ؛ الدكتور كمال مظهر، كردستان في سنوات الحرب العالمية الاولى، ترجمة محمد الملا عبد الكريم المدرس ، منشورات المجمع العلمي الكردي ، بغداد، ١٩٧٧ .

وتنتشر من اجل الخلاص والتحرر، والقدرة على مسك الامور بدأت تتحلل وتتلاشى، وانعدم النظام وسرت الفوضى امام اطماع خارجية من الدول الكبرى التي كانت تترصد بالرجل المريض للاجهاز عليه واقتسام ممتلكاته، وفي خضم هذا الاريك وانعدام الافق الاستراتيجي ، واهتزاز البصيرة، دخلت الدولة العثمانية الحرب الى جانب دول الوسط ولاسيما المانيا التي علق الاتحاديون امالاً جساماً عليها^(١) ، وبذلك اصبحت اراضيها ميداناً وساحة حرب ، طاحنة كما قلنا، حشر فيها الناس حشراً من اجل اهداف لا صلة لها

لا يمكنون الانسان العراقي ولا بطموحه ، وهو موقف محير ، خلق انقسامات حادة امام ترسبات تاريخية مؤلمة، لسياسة تركية جائرة ومتناقضة ، اعتمدت وسائل كثيرة ، جديدة وقديمة، اثبتت بعدها عن القيم وما هو مطلوب من الدولة المسؤولة .

لقد سددت الحرب الضربة القاتلة للزراعة والتجارة ، وساد البلد جو مرعب من الغلاء والتردي الاجتماعي والقحط ، وحل هذا التدهور وطغى وبسبب جهل وتجاهل من يحكمون وفسادهم ، وبعدهم عن اي ارتباط مسؤول مع الجماهير ، ولذلك وضع العراق والعراقي امام وضع صعب ، وتعرض كل فرد للاضطهاد والبطش ، وهو يشعر ان لا ناقة له ولا جمل في هذه الحرب، وسرت ونمت هذه الموجة تحت علم وبصر السلطات العثمانية لادراكها ان الفئة المثقفة ، بما فيها النخبة القانونية هي في الغالب ضد سياساتها وضد التورط بالحرب ولذلك ضاعفت اجراءاتها ومطارداتها لكل من تشعر ان له سابقة معارضة ، ووفق ذلك النهج زادت المراقبة والمتابعة والنفي في سياق عام امتدت اثاره الى كل جزء عربي من الامبراطورية^(٢) .

لقد خلق هذا الوضع الجديد الكثير من القلق والتمزق الداخلي ، وسادت الحيرة والبلبلة الكثير من مثقفي العراق ونخبه بسبب قناعتهم بعدم جدوى التعاون مع الاتحاديين بسبب تصرفاتهم وسياساتهم وماضيهم، وما هو راسخ في قناعاتهم^(٣) ، ولهذا غلب التردد

(١) تحسين العسكري ، الثورة العربية الكبرى والثورة العراقية ، الجزء الاول ، مطبعة العهد ، بغداد، ١٩٣٦ ، ص٤٦ .

(٢) عبد الرزاق احمد النصيري ، المصدر السابق ، ص٢٢٤ - ٢٢٥ .

(٣) محسن ابو طيبخ ، المبادئ والرجال ، دمشق ، ١٩٣٨ ، ص٢٢-٢٣ .

والتذمر متقنين معروفين ،منهم الرصافي ومحمد رضا الشبيبي وفهمي المدرس وابراهيم حلمي العمر ، وكذلك جل المنتمين الى النخبة القانونية الذين خفت صوتهم الى حد كبير بعد ان تم سوق العديد منهم الى ساحات القتال^(١) ، وبعد غلق مدرسة الحقوق لأبوابها بسبب ظروف الحرب كما اسلفنا . مع ذلك حاول البعض من هؤلاء تفسير قيام الحرب ، وتحديد سببها ومسببها ، فاختلّفوا في ذلك ، لكن بعضهم ، وصلوا الى قناعة ان هذه الحرب هي حرب المصالح ، مع العلم ان جميع هؤلاء غدوا في ظروف الحرب محرومين عن ادوات التعبير وسبله ، فلم تبق في الساحة سوى الصحف الرسمية ، وشبه الرسمية التي بدأت تصدر بصورة غير منتظمة ، وتختفي بسرعة ، خصوصاً مع تقدم القوات البريطانية ، منها " مكتب " التي اصدرها في بغداد المحامي يونس وهبي آل القاضي، وكانت صحيفة ادبية عربية - تركية برز عددها الاول في اواخر العام ١٩١٤، و "صدى الاسلام" التي اصدرها في بغداد عطا الله آل الخطيب في اواسط العام ١٩١٥ باللغتين التركية والفارسية ، وكانت " من الصحف الموالية للسلطة الحاكمة ، تتفق عليها بسخاء ، وتستغلها لتأييد العثمانيين " كما يؤكد الحسني^(٢) ، و " دعوة الحق " التي انشأها في الموصل محمد الصفار في مطلع نيسان ١٩١٥ للغرض نفسه ، واضطرت مجلة " بانك كرد " (نداء الكرد) التي كان المجامي جمال بابان يصدرها في بغداد ، الى التوقف عن الصدور بسبب نشوب الحرب كما اسلفنا^(٣) .

لم تقف السلطات الاتحادية ، كما اسلفنا ، موقف المتفرج امام النخب المتقنة والمعارضين منهم ، واعتمدت لذلك وسائل عديدة، منها النفي ، وارسال البعض منهم الى محكمة " عالية " سيئة الصيت ، مما اثر على مواقف البعض ، وقد عبر واحد من رموز النخبة القانونية وهو كاظم الدجيلي عن محنة هذه النخب في تلك الايام بصورة دقيقة بقوله " انا لا اقدر على الخروج بعد ، ولست محبوساً ، ولكن الوقت اقتضى ذلك " وقال بعد ذلك " ان سوقه للخدمة العسكرية في البصرة حماه من شرهم المستطير "^(٤) كما انهم

(١) احمد زكي الخياط ، المصدر السابق ، ص ٤٢ .

(٢) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الصحافة العراقية ، ص ٧٢ .

(٣) للتفصيل ينظر: المصدر نفسه ، ص ٣٥ ، ٦٠ - ٦١ ، ٧٢ ؛ " دليل الجرائد والمجلات العراقية " ، ص ٥٣ ، ١٢٣ ، ١٤٤ وغيرها .

(٤) عبد الرزاق احمد النصيري ، ص ٢٢٤ ، ٢٢٦ - ٢٢٨ .

وضعوا البعض تحت المراقبة وكلفوا بأعمال شاقة ومهينة، فرشيد الهاشمي لغسل القتلى ، وبهجت زنيل في عمل قانوني في احد القطعات العسكرية .

ازداد الاضطهاد لكل الذين رفضوا هذه الحرب ، وعبروا عن مأساة الشعب بكلمات ذات دلالة ، فعلي الشرقي وصف الذين اشعلوا فتيلها بأنهم " عشاق الحطام " وجاء هجوم الشاعر ملا حمدون ، احد المثقفين الكرد على الدولة العمانية بسبب موقفها من الحرب بليغاً ، منتقداً في الوقت نفسه " الجهاد " الذي اعلنه الاتحاديون ، فاضحاً نفاقه حين قال " الجندمة تتجول كالكلاب الجائعة بحثاً عن جثث الشعب مستترة ، محتالة تحت جلبات الجهاد " (١) ، لقد فتح هذا الاضطهاد، وهذه السياسة الخرقاء ، اعين البريطانيين المترصين ، بهؤلاء الذين اضطر قسم منهم للهرب الى البصرة ونجد ، وقد حفظوا لهم مواقفهم .

خلق الغزو والغازي الجديدين ، واقعاً جديداً ، كما ذكرنا ، وخطيراً ، فرض على الواعين والمخلصين من النخب ان يتفكروا في امر البلاد وما ينبغي القيام به ، فهم الآن بين نارين، الحاكم المحتل الذي يدعي الدين، والغازي الجديد وهو كافر وحاقد في نظرهم.

فرض هذا الواقع المضطرم بالتردي والجهل والتخلف على النخب الثقافية والسياسية ان تتحرك ، واستجابة للواقع والوقائع فقد كان دور النخبة الدينية بارزاً ومتقدماً لاعتبارات كثيرة، ولان النخبة القانونية كانت في طور التكوين وما زالت تكبر يوماً بعد يوم وحسب ظروف موضوعية معروفة لا يمكن التجاوز عليها . ان النظرة هنا الى رجل الدين " المرجع " ، انما تنطلق من فرضية الحق والحقوق ، وامتلاك حق الافتاء والتشريع مما يجعله قريباً لرجل القانون الذي ذر قرنه وبدأ وجوده يزداد قيمة وقيماً ، ومن هذا الباب جاء دوره في النظرة للحرب والغازي القادم مبنياً على قاعدة فقهية معبرة عن ارادة ذاتية لا سلطان لاحد عليها ، تنطلق من فهم مدلول الاجنبي القادم وماذا يمثل ، وادراك معنى الوجود العثماني وفهمه بعين بصيرة (٢) . حاول الاتحاديون في بداية الحرب استغلال

(١) مقتبس في: الدكتور عز الدين مصطفى رسول، الواقعية في الادب الكردي، بيروت، بلا، ص٨٢.

(٢) هنري فوستر ، نشأة العراق الحديث ، ترجمة سليم طه التكريتي ، الجزء الاول ، بغداد ، ١٩٨٩ ، ص٩٤ ؛ محسن ابو طبيخ ، المصدر السابق ، ص٢١-٢٢؛ عبد الله فياض ، الثور العراقية الكبرى سنة ١٩٢٠ ، بغداد ، ١٩٦٣ ، ص١١١-١١٤ .

هذا الواقع الذي انجر معه شتى صنوف المثقفين بدرجات متفاوتة ممن حركتهم الدعوة الى الجهاد بأسم الرابطة الاسلامية ، فقامت في بغداد وغيرها مظاهرات خطب فيها المجددون من امثال الزهاوي والرصافي ومحمد حبيب العبيدي جنباً الى جنب المعممين يدعون معاً الى الجهاد ومقاومة الغزو^(١) .

وفي مجال اخر سعى الاتحاديون في حركة لافقة لمواجهة الاعلام البريطاني الذي اصدر في البصرة جريدة سخرها للدعاية لحملة، حين اصدرها جريدة بأسم " صدى الاسلام " في ٢٣ تموز ١٩١٥^(٢) ، وكان اختيار الاسم قد تم بعناية من اجل انجاح خطواتها التعبوية ، كما انبسطت ادارتها بمثقف بارز هو رؤوف الجادرجي ، وهو من رموز النخبة القانونية العراقية^(٣) ، والذي يصفه ريتشارد كوك بانه " ذو اراء تقدمية وتربية المانية "^(٤) .

ان نجاح " صدى الاسلام " كان مرده الى التقاف عدد من المثقفين واعمدة النخب، ومنها الدينية الذين التقوا من منابع شتى ومضامين داخلية مختلفة ، فالبعض وجد متنفساً لعقيدته الدينية ، واخرون وجدوها فرصة لدفع غائلة الاتحاديين عنهم ، وهم جميعاً اسرى البلبلة وعدم وضوح الرؤيا، التقوا في زاوية من زوايا الواقع المتردي، حيث بذلوا وكتبوا وهاجموا الوجود البريطاني بشدة وعنف ، من امثال محمد سعيد عبد الغني ومحمد حسن ابو المحاسن وخيري الهنداوي والزهاوي والرصافي وابراهيم حلمي العمر الذي عاد الى بغداد وكتب في " صدى الاسلام " بالرغم من ماضيه الذي غفر له بعد تعهده بالكتابة في جريدة " الشرق " التي اصدرها جمال باشا ، وكذلك محمد مهدي البصير ، هؤلاء دافعوا عن عقيدتهم الاسلامية بهدف " حفظ الديانة لا بدافع الخوف " كما ذكر البصير بعد ذلك^(٥) .

(١) عبد الرزاق احمد النصيري ، المصدر السابق ، ص ٢٢٩- ٢٣٠ .

(٢) هي غير " صدى الاسلام " التي سبق التنويه اليها .

(٣) رفائيل بطي، المصدر السابق، ص ٥٥؛ هادي طعمة، الاحتلال البريطاني والصحافة العراقية، دراسة في الحملة الدعائية البريطانية ١٩١٤-١٩٢١، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٨٤، ص ١٣٢. يذكر المؤلف انها صدرت في العاشر من تموز ١٩١٥؛ فائق بطي، المصدر السابق، ص ٣٩ .

(٤) مقتبس في : عبد الرزاق احمد النصيري ، المصدر السابق ، ص ٢٣٠ .

(٥) المصدر نفسه ، ص ٢٣٢ .

الفصل الثاني

النشاط الفكري والسياسي للنخبة القانونية العراقية

بين عامي ١٩٠٨-١٩٢٠

وخلاصة القول ان المنتمين الى النخبة القانونية لم يؤدوا طوال سنوات الحرب العالمية الاولى دوراً سياسياً ، او فكرياً ملموساً لاسباب التي ذكرناها^(١) ، وكان حالهم في ذلك حال بقية المثقفين العلمانيين العراقيين الذين " لم تظهر لديهم اي بادرة للعمل باتجاه استقلالي ، لأن الاتحاديين حاصروهم ، وضيقوا الخناق عليهم ، ولأنهم كانوا محصورين في المدن ، وتحت رقابة جواسيسهم^(٢) .

📖 موقف النخبة القانونية العراقية من الاحتلال البريطاني للعراق ١٩١٤ - ١٩٢٠ :

شكل الاحتلال البريطاني للعراق حدثاً تاريخياً مميزاً ، عبر عن وقائع جديدة وفرض اموراً ذات دلالة ومضمون خاص . فالعراق الذي ظل قروناً طويلة تحت نفوذ " استعماري " بدائي في اساليبه ونمط تفكيره القائم على نظام زراعي عشائري ، اصبح بعدئذ تحت كابوس استعماري حديث ، اساليب استغلاله متنوعة واشد دقة ووظأة، والسبب واضح يكمن في ان الاستعمار البريطاني يعتمد على كيان الرأسمالية العالمية الداخلة في مرحلة الامبريالية ابان الحرب العالمية الاولى ، بل وقبلها بمدة . والمقاربة التالية تفيد ان الاحتلال العثماني البدائي ظل معتمداً على الادارة اللامركزية - نظام الولايات - بشكلها المتخلف ، اما الاستعمار البريطاني في العراق فقد اتخذ النظام الاداري الذي يناسب طرق استغلاله المتمكنة ، اي نظام المركزية في الحكم ، فألغى نظام الولايات^(٣) .

زادت هذه الاجواء من البلبلة والحيرة ، لكنها في الوقت نفسه حفزت وايقظت الواعين الذين فاجأهم هذا الواقع الجديد بخطواته ومساعيه لاحكام سيطرة المحتل ، مما يتيح لنا ان نوضح من خلاله موقف العناصر المثقفة ونخبها القانونية ، في مدار هذا الطالع الجديد، وافرازاته التي خلقت لهم ولرموز الواقع الاجتماعي المائل التعقيد والحيرة،

(١) لم نعثر في المصادر المتوفرة لدينا على اي مؤشر عن دور لهم في احداث مهمة من قبيل معركة الشعبية في نيسان ١٩١٥ .

(٢) عبد الرزاق احمد النصيري ، المصدر السابق ، ص ٢٣٤ .

(٣) الدكتور محمد سلمان حسن ، طلائع الثورة العراقية ، العامل الاقتصادي في الثورة العراقية الاولى ، الطبعة الثانية ، بغداد ، ١٩٥٨ ، ص ٩ .

حيث لا سابقة لهم بذلك ، ولانهم مدعوون للمشاركة في ايجاد نظام جديد في العراق^(١) فرضه القادمون الجدد ومصالحهم .

ان عوامل كثيرة تفاعلت وتداخلت فيما بينها ، لتبرز الوهن والضعف والتردد والخوف في صفوف بعض النخب وبالذات الفئة المثقفة ، وفي خضمها النخبة القانونية العراقية ، وتشكيل علاقة مع المستعمر البريطاني ، واذا تركنا رد الفعل من سياسة الاتحاديين والخوف من المستقبل القادم والماضي لمن ارتبط مع العثمانيين ، فان البعض الذي ارتبط بالاحتلال اندفع تحت ستار الانبهار والصدفة والواقع الجديد كما عبر عنه المحامي عباس العزاوي ، وانهم اتصلوا بعالم غير العالم الذي مضى^(٢) . لكن الاحتلال ورسومه ايقظ الافكار كسوط شديد ، وولد جريان حركة فكرية لم تكن موجودة من قبل ، كما انه جعل المحتل البريطاني يدرك وزن هذه النخب الاجتماعية واهمية كسبها ، في التعيينات والمنح والعطاءات، ومن ذلك ما ذكرناه عن كاظم الدجيلي وتعيينه في الشرطة، ومحاولاتهم مع الوجوه الثقافية ، وحتى من النخب الدينية^(٣) ، بسبب ادراكهم ومعرفتهم الجيدة لدور رجال الدين في النجف وكربلاء في اثاره المقاومة بوجه الانجليز من قبل العشائر على الفرات ودجلة^(٤).

لقد بذل الانجليز محاولات كثيرة وفي اتجاهات شتى ، ووسائل متنوعة ، لمزيد من الكسب للوجوه البارزة التي انصاعت لهم ، وبررت التعاون معهم ، او الذين فرضت الظروف عليهم هذا التعاون ووجدوا فيه مزية ، وهو تقدير خاص بالمتقفين ، ومنهم بعض اركان النخبة القانونية العراقية، خصوصاً وان معظمهم كانوا معروفين بعدائهم الشديد لسياسة الاتحاديين المعادية للعرب وقضيتهم القومية ، وتضاعف عداؤهم اكثر بسبب كشف الاتحاديين لاوراقهم في هذا المضممار في سنوات الحرب العالمية الاولى ، وتحولت اعمال قطبهم جمال باشا السفاح في سوريا الى حديث العراقيين في كل مكان ،

(١) هنري فوستر ، المصدر السابق ، ص ٩١ .

(٢) عبد الرزاق احمد النصيري ، المصدر السابق ، ص ٢٣٨ .

(٣) مير بصري ، اعلام الادب في العراق الحديث ، الجزء الاول ، المصدر السابق ، ص ١٣٨ ؛

عبد الرزاق احمد النصيري ، المصدر السابق ، ص ٢٣٩ .

(٤) هنري فوستر ، المصدر السابق ، ص ٩٤ .

وهنا نعيد الى الازهان ان القانونيين العراقيين كانوا في مقدمة القوميين العرب الذين اصطدموا بسياسة هذا الاتحادي المتطرفة من خلال موقفه من " مدرسة الحقوق " كما سبق الحديث عن ذلك بشيء من التفصيل ضمن مباحث الفصل الاول من هذه الرسالة ، ثم ان احد ابرز ضحايا جمال باشا السفاح في سوريا ، واجراهم كان محمد المحمصاني " وهو من المتخرجين النابهين في مدرسة الحقوق بباريس " (١) . والاهم حتى من ذلك ما يذكره القومي النزعة، والنائب المعارض المعروف في العهد الملكي سعيد الحاج ثابت الذي كان على صلة قوية باقطاب النخبة القانونية (٢) ، واستمر يتبنى القضايا السورية بحماس (٣) ، عن علاقة مباشرة لعدد من المثقفين العراقيين البارزين باقطاب الحركة القومية في سوريا الذين فتك بهم الاتحاديون في سنوات الحرب تحديداً ، فلقد سجل لنا بهذا الخصوص الحقيقة الاتية المهمة والنادرة : " ثم لما شفق جمال لسفاح احرار سوريا ظهر بين اوراقهم ان لهم شعبة في الموصل " (٤) .

وتوضح شهادة اخرى ، ادلى بها ابراهيم عطار باشي (٥) لاحقاً ابعاد هذا الموضوع اكثر ، اذ ورد فيها الاتي نصه بصدد الموضوع نفسه :

**" وظهر جمال السفاح في سوريا يفتك برجالها الاحرار
عاملاً على قتل الفكر، ومحق العرب ليس في سوريا فقط،
بل في جميع البلاد العربية، واطلع بواسطة الكتب والسجلات
التي عثر عليها في سوريا (على اسماء) اكثر**

-
- (١) جورج انطونيوس، المصدر السابق ، ص ٢٨٠ .
 - (٢) علاء حسين عبد الامير الرهيمي ، المصدر السابق ، ص ١٢٩ - ١٣١ ، ١٥١ - ١٥٢ ، ١٥٤ ، ١٦٥ وغيرها .
 - (٣) المصدر نفسه ، ص ١٩٩ .
 - (٤) مقتبس في : " مذكرات سليمان فيضي " ، ص ١٥٩ .
 - (٥) ابراهيم احمد عطار باشي ١٨٧٧ - ١٩٥٠ ، في صدر شبابه درس العلوم الفقهية والشرعية على يد علماء الموصل ودرس اداب اللغة العربية ، وأسس في بيته مجلساً ادبياً كان يؤمه المشتغلون بالقضية الوطنية العراقية ، كان من دعاة فكرة الاستقلال عن الامبراطورية العثمانية ، لاسيما بعد الانقلاب العثماني ١٩٠٨ . ساعد على تأسيس الحركات الاستقلالية بعد الحرب العالمية الاولى ، وفي سنة ١٩١٨ اسس جمعية العلم ، وفي سنة ١٩١٩ اسس فرعاً لجمعية العهد في الموصل ، وكان من مؤسسي حزب الاستقلال في الموصل ، انتخب نائباً في المجلس النيابي سنة ١٩٣٠ .

الذين اشتغلوا بالنهضة ، وبالحزب الاصلاحى ، وقد اعلنت بعض صحف سوريا بانه اتضح من التحقيق ان الجمعية الاصلاحية لها فروع في حماه والموصل والبصرة ، وعلى هذا كتب السفاح الى سليمان نضيف^(١) ان يحقق عن الاشخاص الذين انتسبوا لهذه الجمعية وايدوها ، فأخذ سليمان نضيف يبحث عن هذا بواسطة الجواسيس والتقارير المقدمة الى الحكومة^(٢) .

وبعد اطلاع الاتحاديين على تلك المعلومات بدأوا يشددون من موقفهم تجاه المتقنين العراقيين ، وبدأ بعضهم يعاني من ذلك^(٣) ، منهم ثابت عبد النور الذي تحول بدوره الى احد اقطاب المعارضة البرلمانية في العراق في عهد الملك فيصل الاول ، وتعاون بقوة مع زملائه النواب المعارضين الذين كان المنتمون الى النخبة القانونية يؤلفون اكثرهم^(٤) كما نبين ذلك في الفصل القادم من الرسالة .

اثارت هذه المواقف الوطنيين كافة بغض النظر عن انتماءاتهم الاجتماعية ، وقناعاتهم الفكرية ، مما كان يقربهم ، في الوقت نفسه ، من اعداء الاتحاديين ، خصوصاً بعد اعلان الشريف حسين الثورة ضدهم ، وتعاونهم مع البريطانيين صراحة ، الامر الذي ادى ما نقله نجله فيصل اليه من معلومات بصدد فظائع جمال باشا السفاح في سوريا ، دوراً غير قليل فيه^(٥) ، ولعلاقة فيصل بالنخبة القانونية العراقية منذ ذلك الحين نعيد الى الازهان موقفه حين سمع نبأ تنفيذ السفاح لحكم الموت بحق الاحرار ، فقد قفز " واقفاً كمن اصابه مس مفاجئ ، وانتزع الكوفية من على رأسه ، وقذف بها على الارض ، وداسها بعنف ،

(١) كان يشغل يومذاك منصب الوالى في ولاية الموصل .

(٢) مقتبس في : " مذكرات سليمان فيضي " ، ص ١٦٠ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ١٥٩ - ١٦٢ .

(٤) علاء حسين عبد الامير الرهيمي ، المصدر السابق ، ص ١٢٩-١٣١ ، ١٥١ ، ١٧٤ ، ١٧٧ وغيرها .

(٥) الدكتور عبد المجيد كامل التكريتي ، المصدر السابق ، ص ١٦-١٨ .

وصاح : طاب الموت يا عرب «(١) .

في مثل هذه الاجواء ، وفي ضوء تقويم واقعي لمستوى الوعي الفكري والسياسي للمنتمين للفئة المثقفة حينذاك ، يبدو طبيعياً ان يجذب العديد منهم للبريطانيين بوصفهم من الد اعداء الاتحاديين، ومن حلفاء ثورة الشريف حسين. وعلينا ان نأخذ عنصرين اضافيين في هذا المجال بالنسبة للقانونيين، الاول منهما اعجابهم الشديد بالقضاء البريطاني ، وثانيهما حاجة المحتلين الجدد الى خدماتهم اكثر من غيرهم ، فضلاً عن ان الجميع كانوا يعانون من ضائقة اقتصادية خانقة جعلتهم بأمس الحاجة الى اي مورد يأتيهم من خلال التوظيف . مهد كل ذلك الطريق امام العديد من المنتمين الى النخبة القانونية العراقية للانخراط في الوظائف الجديدة التي هيأتها لهم سلطات الاحتلال . ومرة اخرى يصلح سليمان فيضي بوصفه افضل نموذج قانوني تتوفر عنه المعلومات الكافية التي من شأنها ان توضح لنا ما ذكرناه آنفاً بصورة واقعية . فبعد ان تحقق حلمه بالانعتاق من رقة الحكم الاتحادي لم ير غضاضة في التعاون مع البريطانيين الذين اتصلوا به بصورة مباشرة ، حتى اصبح لديه ملف " احتوى على مجموعة من رسائل حكام البصرة الانجليز له خلال تلك الفترة ، وتظهر الرسائل رجوعهم له بشأن العديد من الاعمال الثقافية والخيرية والادارية «(٢) . وكان فيضي ، مثل معظم زملائه الاخرين ، مرتاحاً من اقرار الانجليز اللغة العربية للتدريس وفي المحاكم والمعاملات الحكومية ، وما انجزوا من اعمال في مضمار التعليم والصحة كانت تمثل ، رغم تواضعها قفزة نوعية الى امام قياساً بما كان موجوداً في عهد الاتحاديين ، الامر الذي تجسد بوضوح في مضمون الرسائل التي اشرنا اليها «(٣) ، كما تجسد ايضاً في مقالاته التي نشرها في صحيفة " الاوقات البصرية " التي اصدرها " سليمان بك الزهير ، احد سرة البصرة " في مطلع العام ١٩١٥ بأيعاز من الانجليز «(٤) .

(١) مقتبس في : " جورج انطونيوس " ، المصدر السابق ، ص ٢٨٥ .

(٢) مقتبس في : " مذكرات سليمان فيضي " ، ص ٢٦٢ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٢٦٢ - ٢٦٣ .

(٤) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الصحافة العراقية ، ص ٧٤ .

تتوقف مقالات وخطب سليمان فيضي المنشورة في " الاوقات البصرية " النظر بوصفها تعبر عن توجهات المنتمين الى النخبة القانونية في تلك الحقبة الطافحة بالمتناقضات . وربما يكفي ان نقول ان احدى تلك المقالات التي نشرها فيضي في العدد الثامن والاربعين من " الاوقات البصرية " بتاريخ الثامن من كانون الثاني ١٩١٨ تحمل مثل هذا العنوان الذي يعبر عن الحاجة والضرورة حتى اليوم : " الى العلم ، الى العلم سارعوا ايها الابناء "(١) ، وكان هدفه المباشر من ذلك ان يستفيق الجميع من " سباتهم ، ويستيقظوا من غفلتهم ، وينقذوا انفسهم من الجهل فهو اكبر عار "(٢) ، كما عبر عن غبطته في مقالة اخرى له نشرتها " الاوقات البصرية " في عددها الثامن والخمسين بتاريخ التاسع عشر من كانون الثاني ١٩١٨ لان " المدرسة الاهلية في الزبير " لانها "تتقدم يوماً فيوماً" وتنتشر " العلوم والمعارف بين العرب " مع العلم ان مديرها كان انجليزياً .

من هنا لا يبدو غريباً قبول سليمان فيضي منصب حاكم بداءة البصرة في عهد الاحتلال ، وتعيين مزاحم الباجي قبله مترجماً في المحاكم البريطانية الصغرى براتب قدره (١٥٠) روبية^(٣) ، وبحكم امكاناته وقدراته نقل في غضون شهرين الى المحاكم الكبرى حيث باشر في موقعه الجديد في حزيران ١٩١٥ ، وقد سجلوه في تقاريرهم بانه مثقف وذكي جداً يعرف الانجليزية^(٤) ، وارتقى فيما بعد الى مستوى العمل في الدائرة السياسية مع بيرسي كوكس ، كما تم تعيين عبد الحسين الازري في الدجيل ، ورشيد عالي الكيلاني مديراً لاقواق الموصل بعد سقوطها بيد البريطانيين ، كما جرى استخدام سلمان الشيخ داود في دائرة السكرتير القضائي لسلطة الاحتلال^(٥) .

(١) جميع المقتبسات من مقالات سليمان فيضي في صحيفة " الاوقات البصرية " مقتبسة من الـ ص ٢٦٣ - ٢٦٤ من مذكراته .

(٢) ورد في النص بصيغة الامر : " استفيقوا من سباتكم ، وتيقظوا من غفلتكم ... " .

(٣) الروبية عملة هندية ادخلها البريطانيون في العراق ، وبقيت مستخدمة حتى العام ١٩٣١ ، وهي تعادل خمسة وسبعين فلساً .

(٤) توفيق السويدي ، وجوه عراقية عبر التاريخ ، رياض الريس للكتب والنشر ، لندن ، ١٩٨٧ ، ص ١١٦ ؛ مير بصري ، اعلام السياسة في العراق الحديث ، المصدر السابق ، ص ٢١٥ .

(٥) عبد الرزاق احمد النصيري ، المصدر السابق ، ص ٢٤٠ - ٢٤٥ .

ولم تتوقف سياسة الكسب هذه ، والسلطات البريطانية تحتفظ لكل واحد من هذه النخب ملفاً خاصاً ، بعد احتلال بغداد في الحادي عشر من اذار ١٩١٧ ، فقد بدأت قنوات الاتصال تمتد بين المسؤولين البريطانيين وابرز مثقفي المدينة ، وبسبب العلاقة القديمة بين السلطات المحتلة والاب انستاس الكرمللي بحسب رسائل كاظم الدجيلي له ، فقد بذل الكثير عن قناعة من اجل حشر المثقفين في هذا الميدان ، وطرق باب غرورهم حسب تصريح محمد مهدي البصير الذي يقول عن الكثير منهم "انهم طلاب شهرة اولاً ومال ثانياً" (١) ، مما يتوافق مع طبيعة الاشياء الا ما ندر، ولاننا لا نرى في ذلك مما بقناعتهم الفكرية في سياق حكم عادل يأخذ بنظر الاعتبار جميع ظروف الزمان والمكان التي تحدثنا عنها انفاً ، خصوصاً وان معظم هؤلاء ناضلوا ضد الانتداب البريطاني لاحقاً بدرجات متفاوتة . وينبغي ان نشير ايضاً الى ان من تجارب التاريخ يبدو واضحاً كيف ان المصلحة والتكتيك في حالات معينة ولحظات تاريخية حاسمة ودقيقة ، تجمعان بين الاضداد على صعيد واحد ، ومن ذلك ان خيوطاً عديدة جمعت مثلاً ، بين الساسة العراقيين والعرب والسوفيت كذلك على صعيد واحد مع المانيا النازية وايطاليا الفاشية ، بما في ذلك حتى شخص الملك فيصل الاول الذي اصبح على افضل علاقة مع الزعيم الفاشي المعروف ببنيتو موسوليني (٢) .

وحيث ندقق في اتجاهات حركة سلطة الاحتلال في السياق نفسه، نجد انها قد نجحت بحدود ذلك الزمان والمكان في زج الكثير من المثقفين في ميدان الصحافة بأساليبها في الترغيب قبل التهيب ، وبدافع الاعجاب بحضارة الغرب ايضاً ، وفي اطارهم اركان النخبة القانونية العراقية الغضة العود عدة وعدداً ، ووظفت افكارهم على وفق خططها الرامية الى تكريس الاحتلال ، الذي لم يدركه المثقفون الواعون في البداية جيداً ، ومن ذلك عدم ظهور صحف اهلية طيلة عامي ١٩١٧-١٩١٨ ، ولجوئهم الى استخدام اسماء مستعارة في النشر في الصحف التي لم تعترض الاحتلال وسابريته، مثل :

(١) المصدر نفسه ، ص ٢٤١ .

(٢) للتفصيل عن ذلك تنظر : علياء محمد حسين الزبيدي ، موقف الرأي العام العراقي من ايطاليا الفاشية ١٩٢٢ - ١٩٤٥ - دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير ، معهد القائد المؤسس ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٣ ، ص .

ابن العراق ، ابن قحطان ، ابن بابل وما شابه ذلك ، وهو يكشف دقة ما ذكرناه عنهم سابقاً وشرحناه، وتعطي رسالة محمد مهدي البصير الى الاب انستاس الكرمللي بعداً اعمق للموضوع ، وكشفاً لواحدة من واجهاته حين يقول : " يجب عليّ تمزيق كتابي السابقين الصريحي الامضاء وهذا يجب بمثل هذه الايام "(١) .

ان الحديث الموضوعي يقودنا الى ان نسجل واقعاً ملفتاً للنظر ، وهو ان نشاط المثقفين العراقيين والنخبة القانونية فيهم في صحافة الاحتلال فاق نشاطهم في صحافة الاتحاديين في سنوات الحرب العالمية الاولى، مع سقوط التبرير بانعدام الصحافة الوطنية، وثبات ارادتهم للسير في هذا الطريق ، اذ كانت جريدة " العرب " محط يراع محمد عبد الحسين وكاظم الدجيلي وعطا امين ورشيد الهاشمي وآخرين من الذين واصلوا النشر فيها ، ومما يذكر ان الجريدة عرفت نفسها من عددها الاول في اليوم الرابع من تموز ١٩١٧ الى آخر عدد لها صدر في نهاية ايار سنة ١٩٢٠ ، بكونها " عربية المبدأ والغرض "، وحسب تقويم المؤرخ عبد الرزاق الحسني ان " العرب" كانت " تبشر بالفكرة العربية ، وتذيع فضل البيت الهاشمي ، وتدعو لتأييده "(٢) ، مما كان يغري يومذاك المنتمين الى النخبة ، وفي المقدمة منهم رجال القانون .

مع ذلك ان الموقف المطلوب من سلطة الاحتلال البريطاني ، وتلك مسألة دقيقة ، لا بد فيها من الامعان والدقة والروية ، ولان الموقف العملي ، والتصرف الفعلي هو المعول عليه ، وتظل الكلمات بدونها باهتة لاطعم فيها ، فنشير الى حالات اخرى تتم عن ادراك مبكر للواقع الجديد من عدد قليل من اقطاب النخبة القانونية ، مثل ناجي السويدي الذي لم يعد الى بغداد من سوريا الا في منتصف العام ١٩١٩ (٣) ، كان يعارض الاحتلال وينادي بالاستقلال على وفق مفهومه واجتهاده ، اذ كان يسعى في رحاب " جمعية العهد " العراقية ، ومن خلالها للوصول الى هدفه المنشود بقناعة واضحة . ويلتقي معه في هذا المجال الى حد ما جعفر العسكري، الشخصية العراقية المرموقة والذي كان مولعاً بدراسة

(١) مقتبس في : عبد الرزاق احمد النصيري ، المصدر السابق ، ص ٢٤٥ .

(٢) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الصحافة العراقية ، ص ٧٥ - ٧٦ .

(٣) سعيد شخير سوادى الهاشمي ، ناجي السويدي ودوره في السياسة العراقية ١٩٢١-١٩٤٢ ، رسالة ماجستير ، كلية التربية (أبن رشد) ، جامعة بغداد ، ١٩٩٠ ، ص ٣٢ .

القانون ، والتحق فعلاً بمدرسة الحقوق في بغداد عام ١٩٢٢ ، لكن مشاغله الرسمية حالت دون اكمال دراسته فيها ، الا انه رجع الى حبه القديم عندما وافته الفرصة ، اذ استغل وجوده في لندن فدرس القانون في مدرسة غراي، وحصل منها على شهادة الحقوق ، مما جلب انظار الصحافة الاجنبية ، حتى ان صحيفة " ايفننك ستاندرد "، نشرت عنه مقالا بعنوان " جندي.. وسياسي.. وقانوني"، وذكرت " ديلي تلغراف " ان " العسكري اعتاد ان يقضي اوقات فراغه في مدرسة المحاماة ليطالع كتبها " ، مما جعله " على معرفة جيدة بالقانون " ، بما في ذلك القانون الروماني، واهله ليلقي محاضرة عن القضاء الانجليزي^(١) . ولقد رفع الاثنان مع مولود مخلص وعلي جودت الايوبي ، في حزيران عام ١٩١٩ مذكرة الى الحكومة البريطانية يطالبونها الاسراع في تأسيس حكومة وطنية في العراق ، منتقدين سلطات الاحتلال وتصرفاتها القمعية ضد ابناء العراق ، مبددين استعدادهم للتباحث في شأن العلاقات المستقبلية بين العراق وبريطانيا ، وهو ما حصل في دمشق ، فقد التقى ناجي السويدي وجعفر العسكري ونوري السعيد مع ارنولد ولسن الحاكم العام البريطاني في العراق وكالة ، الذي جاء يستكشف الوقائع بعد رفضه الاول للمذكرة التي قدمها هؤلاء العراقيون ، والتي تضمنت ايضاً لوماً له ولسياسته ، جاء ارنولد ولسن للقاء اصحاب المذكرة بعد تحرك الشارع العراقي وغضبه ، وحين طالبه العراقيون اصحاب المذكرة، خلال اللقاء، بتحقيق امال العراقيين، تلكاً ارنولد ولسن وقدم اعداراً واهية تمس الاهلية والكفاءة للعراقيين ، وفي الفوضى المنتشرة ، وحين اصر العراقيون المفاوضون على موقفهم، وابدوا استعدادهم لارسال ممثل كفوء عنهم الى بغداد للمساهمة في اقامة حكومة وطنية ،وافق ولسن على ذلك ، وفي ضوء هذا اللقاء اختار العراقيون في دمشق الممثل البارز للنخبة القانونية ناجي السويدي للذهاب الى بغداد^(٢) . وحين يكون الانسان مؤمناً بشيء ما فانه يسير في ضوء ذلك ، وعلى هذا وصل ناجي السويدي الى بغداد ،وبمعيته والده يوسف واخويه توفيق وعارف ،ويأشر في مساعيه مع مجموعة من الحكام والقادة الانجليز ، منهم ولسن والكولونيل بلفور حاكم بغداد ، وطرح

(١) للتفصيل عن ذلك ينظر : علاء جاسم محمد ، جعفر العسكري ودوره السياسي والعسكري في تاريخ العراق حتى عام ١٩٣٦ ، منشورات اليقظة العربية ، بغداد ، ١٩٨٧ ، ص ٢٧-٢٩ .

(٢) سعيد شخير سوادي الهاشمي ، المصدر السابق ، ص ٣٢ .

على هذا الاخير افكاره في ضرورة انشاء حكومة وطنية في العراق ، فامهلوه الى انتهاء مؤتمر الصلح في باريس ،وانه لا مجال لتحقيق افكاره قبل انتهاء هذا المؤتمر، وعرضوا عليه وظيفتين ،اختر منها منصب المشاور العسكري وبراتب كبير، وفي تصوره ويقينه ان قبوله هذا المنصب سيساهم في وضع الاسس لانشاء حكومة وطنية في العراق ، في ضوء محادثاته ورفاقه في دمشق ، غير ان الانجليز لهم خططهم وتصوراتهم، ووفق ذلك فقد اختلف مع الحاكم العسكري الانجليزي في مسألة وضع الترتيبات الادارية الجديدة لمدينة بغداد ، وقدم استقالته في الرابع عشر من تموز ١٩١٩ ، وعاد الى دمشق في اب ١٩١٩ ، مؤكداً لولسن كتابياً انه سيكون مستعداً للعودة في المستقبل اذا ظهرت الحاجة اليه .

لقد حكمت التربية السياسية هذا الرجل الذي لم يتراجع عن قناعاته وثقته في طريقه الذي اختاره ، وتابع من دمشق مشواره في اقناع السلطات البريطانية باستقلال العراق ،من خلال دوره في المؤتمر العراقي الذي انعقد في دمشق وانتخاب الامير عبد الله بن الحسين ملكاً على العراق ، اسوة بالمؤتمر السوري ،ومن خلال رسائله الى والده في العراق ، لم يتنازل عن هدفه والوسيلة لذلك في تحقيق الاستقلال للعراق من خلال المقابلات والمذكرات والتفاوض والاستفادة من حركة الجماهير في الضغط على الادارة البريطانية التي كان يبصرها ، ان بقاء المسؤولية على عاتقها سوف يتعبها كثيراً ،ويحرم العراقيين من الفوائد المطلوبة من الحكومة الوطنية^(١) .

اما توفيق السويدي فقد كان مجنداً وعاملاً في نطاق الجيش والادارة العثمانية ، حتى وصوله الى دمشق في تشرين الثاني ١٩١٨ ، ومن هناك سعى مع اخيه ناجي وغيره في حركته ومساعيه، وهو في افكاره لم يختلف عن الاخير، ان لم يكن دونه^(٢) ، فيما كان ساسون حسقييل ، وهو من وجوه النخبة القانونية العراقية الذين اصبح وزنهم ملموساً في المرحلة الجديدة ، يحسب ضمن دائرة الاحتلال البريطاني في مواقفه ، كذلك الحاكم (القاضي) داود سمرة الذي وصل بعد ذلك الى منصب نائب رئيس محكمة التمييز في

(١) سعيد شخير سوادي الهاشمي ، المصدر السابق ، ص٣٢-٣٣ .

(٢) توفيق السويدي ، مذكراتي ، ص٣٥ ، ٦٣ .

العراق ، ولم يختلف موقف الحاكم (القاضي) روبين بطاط ، وهؤلاء كانوا يمثلون وجوه اليهود العراقيين في اطار النخبة القانونية^(١) .

اما عباس العزاوي فقد كان جندياً كاتباً خلال الحرب العالمية الاولى ، وفي عام ١٩١٧ عين كاتباً في المحكمة الشرعية ، ولم يعرف له موقف سياسي معارض من الاحتلال^(٢) .

وكما اسلفنا كان كاظم الدجيلي مقتنعاً بالتعاون مع الانجليز يومذاك ، كذلك موقف رشيد عالي الكيلاني ، فهو ينتمي في حركته السياسية والوسائل التي كان يراها الى جيل السياسيين الذين تحدثنا عنهم سابقاً ، والذين لم نحصل لهم على موقف عملي مضاد للاحتلال البريطاني، وخطتهم كانت تقضي بفرضية الاقناع والحوار مع المحتل ، والتعاون معه على وفق ذلك في الظرف الجديد ، دون ان يغضوا الطرف عن مصلحة الوطن كما يرونها في كل الاحوال . ويظل موقف علي اصغر جياووك بارزا ، فقد شارك الحركة الوطنية في الكفاح السياسي، وكان له اصطفاً مع السيد يوسف السويدي، هذا الرجل الذي اودي بسبب مواقفه الوطنية ودوره البارز في معارضة الاحتلال^(٣) .

بعد كل ما ذكرناه يصح القول ان مواقف النخبة القانونية العراقية ظلت في حدود الغموض والتردد والضياع والاستعداد لقبول التعاون مع المحتل البريطاني وسلوك سياسة التعارض والتفاوض والحوار في نفس الوقت ، وحين شرحنا ودققنا في حياة وتصرف البعض من رموز النخبة القانونية العراقية الوليدة ، فان الباقيين منهم لم تكن لهم مواقف معروفة ، او كيانات اجتماعية او ثقافية بارزة في ذلك العهد المرتبط بالمكان والزمان، وفي ضوء مساوئ الاتحاديين والانبهار بتقدم الغرب بوعي غير ناضج .

ان هذه الراية غير الخفاقة لم تستطع حجب رؤية من تصدى لمقاومة المحتل من النخب الدينية والقانونية والثقافية، ورفضت في حدود ذلك الواقع الاستكانة للعدو الغازي ،

(١) " المصباح " ، العدد ٢٠ ، ٢١ آب ١٩٢٤ ؛ " مذكرات داود سمره " ، بغداد ، ١٩٥٣ ، ص٧٢-٧٣ ؛ مير بصري ، أعلام السياسة في العراق الحديث ، ص٧٦-٧٧ .

(٢) مير بصري ، أعلام الأدب في العراق الحديث ، ص٢٨٧ .

(٣) مير بصري ، أعلام الكرد ، ص١٨٥ .

وسلكت مختلف السبل العلنية والسرية في هذا الصدد .

لقد كانت الصدمة بالغة القوة ، حين شاهد العراقيون جيش الاحتلال الانجليزي الغازي يحاول فرض النظم والمبادئ الغربية والغربية عن مجتمع العراق واوضاعه الاجتماعية والفكرية ، والعمل على ابقاء العراق تحت السيطرة البريطانية المباشرة ، مما كان له الاثر الملموس في تقوية الحركة الوطنية في العراق واشتداد معارضة العراقيين لسياسة القيادة الاستعمارية والمطالبة بالاستقلال ، وقد ظهر ذلك على شكل تنظيمات سرية قادت خلال تلك الفترة تظاهرات وانتفاضات ادت الى نتائج ايجابية نوعاً ما ظهرت بعد ذلك في تبدل السياسة البريطانية وقيام حكم محلي بأيجاد حكومة مؤقتة ، وتصيب فيصل بن الحسين ملكاً على البلاد^(١) .

فرضت الارضية الاجتماعية واقعاً محدداً لطرق النضال واساليبه ، وبسبب المعاناة التي تركها الحكم العثماني والالم والخراب المادي والمعنوي للعراق ، فان سلوك الواعين من النخب الدينية والقانونية والثقافية كان له الدور القيادي في العمل الذي اکتوى به المحتلون الانجليز ، والطريق الاول والمختار تمثل في الجهد المبذول في عملية التنظيم والتراصف ، ومن ذلك قيام "جمعية النهضة الاسلامية" في النجف ، وهي برغم ارضيتها الدينية ، الا ان الاتجاه الوطني كان بارزاً فيها ، وقد استهدفت هذه الجمعية السرية التي تأسست في النجف عام ١٩١٨ ، الى تخليص العراق من السيطرة الاجنبية واستنفار المسلمين لضمان استقلال العراق مما كان يتوافق ، دون ريب ، مع طموحات المنتمين الى النخب الاخرى ، وفي المقدمة منهم ، رجال القانون ، اما ابرز اعضاء هذه الجمعية من العاملين والقادة فكانوا الشيخ محمد جواد الجزائري والسيد محمد علي بحر العلوم والشيخ محمد علي الدمشقي وعباس الخليلي وكاظم صبي وعباس علي الرماحي وعبد الرزاق عدوه وهو ممن سيغدو من اركان النخبة القانونية ، وغيرهم^(٢) ، وكانت اهدافها اقتحامية ، اذ نشرت دعوتها بين القبائل المحيطة بالنجف وبين ابناء المدينة من حملة

(١) عبد الله الفياض ، المصدر السابق ، ص١٢٥-١٣٠ ؛ الدكتور عبد الأمير هادي العكام ، الحركة الوطنية في العراق ١٩٢١-١٩٣٣ ، النجف الأشرف ، ١٩٧٥ ، ص٢٤ .

(٢) عبد الله الفياض ، المصدر السابق ، ص١٥٣ .

السلاح ، وقررت اغتيال حاكم النجف الكابتن مارشال كذريعة للقيام بثورة يمتد لهيبها الى جهات مختلفة ، وقد حصل هذا بالفعل وتعرضت المدينة واهلها لوقائع معروفة ومدونة قاسية زادت من حقد الوطنيين على حكومة الاحتلال^(١) .

وفي التسلسل التاريخي يأتي ذكر " جمعية العهد العراقي " وهي القسم العراقي من جمعية العهد التي اسسها عزيز علي المصري في الاستانة في الثامن والعشرين من تشرين الاول ١٩١٣ ، ثم انتقل مركزها الى دمشق ، حيث انقسمت الى قسمين " جمعية العهد السوري " و " جمعية العهد العراقي " والتي تألفت في اواخر سنة ١٩١٨ ، ويلاحظ ان غالبية الاعضاء فيها شخصيات اعتبارية ادت دوراً مهماً في الحياة السياسية في العراق فيما بعد ، امثال نوري السعيد ، وجعفر العسكري ، وجميل المدفعي وغيرهم ممن عرفوا بتعاطفهم مع الانجليز قبل الحرب العالمية الاولى وبعدها ، وكانت اتجاهاتهم واضحة تناقض سابقتها تماماً ، وتسعى الى تحقيق مطالبها عن طريق المفاوضات وتنظيم الاجتماعات ورفع النداءات الى المؤتمرات الدولية^(٢) ، مما كان يتوافق مع اسلوب وطبيعة عمل النخبة القانونية الى حد كبير .

ووفقاً للتسلسل الذي اعتمدها ، فقد الف المثقفون ، بمن فيهم رجال القانون في " جمعية حرس الاستقلال " التي تألفت في بغداد اواخر شباط عام ١٩١٩ ، اعمدتها واركانها برئاسة محمد الصدر وعضوية علي البزركان ومحمود رامز وجلال بابان ومحمد باقر الشبيبي ومحي الدين افندي وشاكر افندي ، وقد تضمن منهاجها الدعوة الى استقلال العراق التام، وتأليف حكومة دستورية ملكية تحت ملوكية احد انجال الملك حسين، وبذل الجهد للانضواء تحت لواء الوحدة العربية والتعاون مع الجمعيات الاخرى . وقد شكل الانتماء للجمعية هذه امراً بارزاً طبعها من خلال رجال الدين والمثقفين والشيوخ

(١) للتفاصيل ينظر : عبد الرزاق الحسني ، ثورة النجف بعد مقتل حاكمها الكابتن مارشال ، الطبعة الثانية ، بيروت ، ١٩٧٨ ، ص٧-٢٠ ، ٧٩-١٢٥ ، وعن " جمعية النهضة الاسلامية " تحديداً " تنظر : ص٣١-٣٥ .

(٢) للتفصيل عن " حزب العهد " وفرعه العراقي والمنتسبين اليه ، وعن نشاطاته قبل الحرب العالمية الاولى وفي سنواتها وبعد انتهائها ينظر: الدكتور فاروق صالح العمر، الأحزاب السياسية في العراق ١٩٢١-١٩٣٢ ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، بغداد، ص٢١-٣٥، ٤٣-٤٥ .

الذين انتموا اليها، حيث شكل ذوو الاتجاهات الوطنية القسم الاكبر من اعضائها، كما ساهم بنشاط فيها ممثلوا البرجوازية الوطنية^(١)، وقد كان لرجال القانون ونخبتهم في الجمعية وجود حي من خلال جلال بابان وناجي شوكت وحمدى الباجي وبهجت زينل^(٢).

كما ان ياس بعض العراقيين الشباب من اعتدال فرع العهد في بغداد دفعهم الى تشكيل جمعية سرية بأسم " جمعية الشبيبة العراقية "، وكان هؤلاء: جعفر حمندى وصادق حبه وسامى خونده وصادق الشهرىانى وعباس مهدي وقاسم العلوي وسعد صالح، خليطاً من الخريجين الشباب، وقد اتضح موقفهم من خلال الصورة التي عرضتها المخابرات البريطانية عنهم بوصفهم فرعاً " للشبيبة القومية " التي لها فروع في البصرة وبغداد والموصل وغيرها من المدن الكبيرة، وغايتها التخلص من الاشخاص الذين يفترض انهم معادون لاهدافها في الاستقلال والوحدة العربية. ان ظهور " الحرس " ببرنامجهم المتشدد وتركيبهم اللاطانفي الواضح شجع اعضاء " الشبيبة " على دمج جمعيتهم بـ " الحرس "^(٣).

لقد كانت مشكلة اختيار الطريق والوسيلة هي الازمة الحقيقية في هذه الجمعيات التي نهضت لتقاوم الاجنبي وتتصدى لخططه، وباستثناء " جمعية النهضة الاسلامية " سالفه الذكر فقد ظلت بقية الجمعيات والمنظمات في اطار المعارضة السلمية ودور الايقاظ والتوعية والثقافة التعبوية، وفي هذا الاتجاه ذاته، فقد قامت " جمعية حرس الاستقلال " بنشاط واسع بين مختلف اوساط المثقفين، مما جعلها تتمتع بمركز اقوى من " جمعية العهد "، وذلك بسبب جديتها ووجود لجنتها المركزية في العراق بعكس العهد الذي كان فرعاً يتبع المركز في الشام، والامر الذي زادها قوة وحيوية هو انضمام " جمعية الشبيبة العربية " السرية اليها كما اسلفنا، مما اعطاها معنى خاصاً في نظر

(١) المصدر نفسه، ص ٤٨-٥٥؛ عبد الرزاق الحسني، تأريخ الأحزاب السياسية العراقية، المصدر السابق، ص ١٨-٢٤؛ محمد مهدي البصير، تاريخ القضية العراقية، المصدر السابق، ص ٨٠.

(٢) عبد الرزاق الحسني، الثورة العراقية الكبرى، المصدر السابق، ص ٧٩-٨٠.

(٣) الدكتور وميض جمال عمر نظمي، ثورة ١٩٢٠، الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية " الاستقلالية " في العراق، الطبعة الثانية، بغداد، ١٩٨٥، ص ٣٣٥؛ محمد مهدي البصير، المصدر السابق، ص ٨٠.

الوطنيين وهم يسعون لوحدة الصف والتضامن^(١) .

اما الطريق الثاني الذي سلكته النخب الدينية والثقافية والاجتماعية فهو طريق الانتفاضة والتمرد والتظاهر ، حيث لم تخل زاوية من ارض العراق الا وتحول الغضب فيها من المحتل الجديد ، الى هبة عفوية ، او حركة احتجاج ، او تظاهر ، او تمرد ، فقد شهدت مناطق مختلفة من العراق حركات ذات طابع محلي ، لم تتجاوز حدود مناطقها ، وكان للنخب الدينية والقانونية والثقافية ، والجمعيات السياسية اثر ودور في قيامها وتوجيهها وتوجيهها . لقد شكلت هذه الانتفاضات رسالة مهمة للغازي البريطاني الذي سعى بقسوة لآخمادها والقضاء عليها ، والامر المحزن والملفت للنظر ، ان انعزال هذه الحركات وفوريته وانقطاع حبل الوحدة فيما بينها هو الذي ساعد الانجليز في القضاء عليها ، اضافة لخبث المحتل وسياسة فرق تسد واغراءات اسقطت الكثير في وهدة الخطأ والانحراف ، الامر الذي بدأ القانونيون يدركون كنهه بدورهم مع كل يوم جديد على الاحتلال .

لقد انتفضت الكوبان والعقرة والعمادية وسامراء والحلة والنجف وكربلاء والمننك ضد السلطات البريطانية، وقتل عدد من الضباط الانجليز وجنودهم ، ولم يجر ذلك بمعزل عن تأييد ، بل وحتى مشاركة بعض الرموز من رجال القانون ، كما سبق ان ذكرناه وكما يلاحظ ذلك بوضوح في الانتفاضة التي حدثت في السليمانية ، والتي تميزت بسعتها واهميتها ، وكانت بزعامة الشيخ محمود الزعيم الكردي المعروف الذي انتفض في ايار ١٩١٩ . لقد شملت هذه الانتفاضة المنطقة الممتدة من السليمانية حتى ضواحي كركوك وحبلة ورائية، وامتدت الى خارج حدود العراق وشكلت تهديداً جدياً للسلطة الانجليزية المحتلة ، التي استطاعت القضاء عليها ، من نفس المنطلق الذي ذكرناه سابقاً . يضاف لذلك ما حدث من عصيان وتمرد في دير الزور وتلعفر ومحاولات لتحرير الموصل وطرد الانجليز منها^(٢) .

(١) محمد مهدي البصير ، المصدر السابق ، ص ٨٠ ؛ الدكتور عبد الأمير هادي العكام ، المصدر السابق ، ص ٢٩-٣٠ ؛ الدكتور وميض جمال عمر نظمي ، المصدر السابق ، ص ٣٣٥ .

(٢) للتفصيل عن تلك الحركات ينظر: الدكتور كمال مظهر أحمد ، دور الشعب الكردي في ثورة العشرين العراقية ، بغداد ، ١٩٧٨ ، ص ٧٧-٩٦ .

اما الطريق الثالث للحركة الوطنية فهو القيام بالتظاهرات وتقديم الاحتجاجات ، وهو طريق اشترك فيه الكثير من الجمعيات السرية واركائها والذوات والنخب الاجتماعية والدينية والقانونية ، والامثلة على ذلك كثيرة منها في بغداد ، ذلك الاجتماع الكبير الذي عقد في جامع الحيدرخانة في مساء الرابع والعشرين من ايار ١٩٢٠ ، الذي افرز اولئك المندوبين الخمسة عشر الذين طالبوا السلطة المحتلة بالغاء الادارة العسكرية وانشاء حكومة وطنية حسب وعود الحلفاء^(١) ، وقد ضم هذا الوفد عدداً ممن ينتمون الى النخبة القانونية . وحسب الوقائع التاريخية فان قادة الاحتلال لم يسكتوا عن هذا النشاط ، كما لم يسكت هؤلاء عن مساعيهم ومطالبتهم بتأليف مؤتمر يمثل الشعب ويقرر مصيره ، ويضمن منح الحرية للمطبوعات ، ورفع الحواجز الموضوعة في طريق البريد والبرق بين انحاء القطر ، وبينه وبين الاقطار المجاورة. ولم تستجب السلطات البريطانية لهه المطالب بالرغم من تواضعها ، بسبب خوفها من ان تؤدي الى فتح الباب على مصراعيه لأمور اخطر على مصالحهم ووجودهم ، ولذلك كان رد الفعل التظاهر وانتشار هذه الحركة في جميع انحاء البلاد ، خصوصاً بعد اصدار العلامة محمد تقي الحائري منشوراً دعا فيه الناس الى التظاهر وارسال وفد الى العاصمة بغداد للمطالبة بحقوق العراق المشروعة في الاستقلال، وكان لهذه الدعوة اثر كبير، فقد عقدت اجتماعات وقامت مظاهرات ورفعت مذكرات وقدمت مطالب لا تختلف عن سابقتها، وجوبت بردود لم تختلف عما اتخذته سلطة الاحتلال في السابق ، بالرغم من ان الوفد ظل مثابراً على ما يريد ، وكان اخر عمل له انذاره السلطات البريطانية ببغداد بالثورة ما لم تسرع هي بمنح العراقيين حقوقهم المشروعة^(٢) .

وفي الموصل حيث كان لرجال القانون صوت مسموع، قامت المظاهرات وعقدت الاجتماعات، وقدم وفدها مذكرة الى السلطات المحتلة طالب فيها بإنشاء المجلس التأسيسي، وامور لم تختلف عن المطالب السابقة^(٣) .

لقد ثبت من خلال الوقائع الماثلة ان المحتل الانجليزي ، وهو يحمل عقلية مبطنة

(١) محمد مهدي البصير ، المصدر السابق ، ص ٨٣ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٨٧ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٨٧-٨٨ .

بافكار وعقد وغرور ، يريد للعراق مصيراً مماثلاً لما طبقوه في مستعمراتهم الاخرى ، والمثل الهندي كان حاضراً وقوياً ، وامام هذا الجبروت والطغيان، ثبت لكل القوى الوطنية العراقية ان الوسائل السلمية والتظاهر والاحتجاج والتمرد المعزول عن قاعدته ومرتكزاته، لن يوصلهم الى حقوقهم، وبقيت امامهم الوسيلة الاخيرة والتي لا بد منها، الا وهي الثورة، وذلك ما حصل .

📖 دور النخبة القانونية العراقية في ثورة العشرين :

شكلت ثورة ١٩٢٠ احداثاً تاريخياً كبيراً وخطيراً ومثيراً في ارض الرافدين ، لم تكن وليدة ساعتها ولم يندلع لهيبها نتيجة صدفة محضة او حادث عرضي ، وانما كانت لها مقدمات واسباب ، واعقبها نتائج بارزة فرضت نفسها على مساحة تاريخ العراق ، وهي حصيلة تجارب العراقيين في سوح النضال طوال تاريخهم الحديث ، بما في ذلك نضال وتجارب النخبة القانونية العراقية الحديثة منذ تكونها ، وبدايات بروزها على الساحة السياسية والفكرية .

لقد خلق دخول البريطانيين غزاة الى العراق واحتلالهم ارضه صدمة ، تركت اثرها شيئاً فشيئاً في عقل وكيان كل وطني عراقي، قوم غرباء دخلوا بخلفيات ذهنية وثقافية وسياسية غريبة لم يألفها العراقيون وهم في حالهم المعروف في ذلك الوقت ، يكابدون الارث العثماني التركي ، فزادوا وهي صيغة كل محتل اجنبي ، عامدين او جاهلين ، عوامل الاصطراع حدة وضراماً ، و اضافوا لنيران الفرقة والخلاف حطباً ووقوداً . جاءوا دون ان يدعهم داعٍ من اهل العراق ، ودون ان يرضى بهم راضٍ من اهله " فهم بنظر الاسلاميين غريبون كفاراً نجحوا في ما كانوا يخططون له من قديم الزمان ، وهو الاطاحة بالخلافة الاسلامية ، وهم بنظر العربيين الاحرار محتلون ناهبون لخيرات بلادهم ، وهم بنظر العربيين رفاقهم القدامى ناكثون للعهد، خاذلون للقضية العربية ، وهم بنظر الاكراد سبب تمزيق اوصال بلادهم قطعاً ، وتقسيمها بين دول

المنطقة" (١) ، ولم يدرك كنه ذلك احد مثل رجال القانون والدين ممن كان يصعب وضع خط فاصل بين افكارهما ومواقفهما في ظروف العراق يومذاك .

جاء رد الفعل الثوري في العراق على الاحتلال الانجليزي بمثل هذه السرعة بعد استفاد الطرق الاخرى ، والبعض منها كان تمهيداً للثورة بحسب المقدمات والنتائج ، وبزخم فاق ما حدث في العديد من اصقاع الشرق الاوسط وغيرها في تلك المرحلة التاريخية ، مع العلم ان الانجليز جاءوا الى العراق في فترة بلغ فيها استياء الشعب من الحكم العثماني المتخلف اوجه ، بحيث بدأ قطاع واسع منه يتمنى تبديله بأشراف اوروبي متقدم ، وكان القانونيون من امثال سليمان فيضي وآل السويدي وناجي شوكت وجياوك وغيرهم يأتون في الطليعة منه بحكم احتكاكهم واطلاعهم، بل وحتى تقاؤل بعضهم ، ومنهم القانوني النشط سليمان فيضي الذي جاء وصفه في الوثائق البريطانية التي تعود الى تلك المرحلة بـ " المتودد والصادق" لينقلب على الانجليز بسرعة وحسب الوثائق نفسها (٢) .

ان السؤال والتساؤل المطلوبين يتجه اساساً صوب اهم العوامل الكامنة التي دفعت فئات كبيرة من الاوساط الاجتماعية العليا، والجماهير الكادحة الاقل وعياً نسبياً ، للوقوف في خندق واحد بوجه الانجليز وقتالهم بمثل ذلك الحماس المنتقد ، ليتساوى في ذلك ، اي في الحماس ، القانوني ورجل الدين ، كما العشائري والمدني الا ما ندر .

لقد كان لهذا النهوض العظيم والتحول الثوري اسبابه التي زرعتها المحتل والتي تتمثل في العوامل الاقتصادية والادارية والاجتماعية والثقافية ، اضافة الى نكول الانجليز والحلفاء عن وعودهم في اعطاء العرب ، ثم العراقيين حريتهم واستقلالهم ووجدتهم ، من دون ان ننسى اسباباً قد تتقدم على كل ما ذكرناه ، وتلك ما يتعلق بكرامة العراقي وعقيدته الدينية، وهذه مسألة لها الاولوية تاريخياً وواقعياً ، تخترق الحواجز الطبقيّة والفئويّة ليتأثر بها الجميع بغض النظر عن قناعاتهم الفكرية ، ومشاعرهم الاجتماعية. لهذه الاسباب

(١) أدِيث وائي. ايف. بينروز ، العراق . دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية ١٩١٥-١٩٢٥ ، الجزء الأول ، ترجمة عبد المجيد حسيب القيسي ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ١٩٨٩ ، ص٢٩ .

(٢) عن ذلك تنظر : " مذكرات سليمان فيضي " ، ص٢٥٥-٢٥٨ .

نهض العراقيون لمحاربة الانجليز والتصدي لهم ، ومحاولة طردهم عن ارض الرافدين ، فكانت ثورة العشرين^(١) .

ان المتابعة الواعية لاحداث الثورة وهذا الغليان الذي غمر البلاد كلها ، تدلنا على حقائق بارزة افرزتها هذه الحركة، لا سبيل الى تجاهلها وهي :

الحقيقة الاولى وتتجسد في غلبة الجانب المعنوي ، و بروز العقيدة الدينية والوطنية والاحساس بالكرامة ، ودور الفئة المثقفة المتجسدة في مواقف النخبة الدينية ، والى حد اقل في مواقف النخبة القانونية ايضاً وباتجاه وطني شامل استهدف اسقاط وقائع الطائفية والتفرقة التي كان يسرها المحتلون من اترك وانجليز ، بالدعوة للوحدة ورسم ذلك عملياً في الواقع المائل ، من خلال اللقاءات واحياء المناسبات الدينية والموايد والتشاور سواء تم ذلك في النجف او كربلاء او بغداد او مدن العراق الاخرى ، من دون الالتفات الى محاولات المحتل لاثارة الطائفية والفتنة .

اما **الحقيقة الثانية** فانها تتمثل في الدور المتميز لقبائل الفرات الاوسط في الثورة وما تحملته من خسائر كبيرة في الانفس والاموال ، وهو الامر الذي ايقظ سلطات الاحتلال وجعلها تحسب لهذه القبائل وغيرها الحساب في مستقبل الايام وتخطط لها في محاولات كسبها واغرائها. وفي اطار البحث نود ان نشير الى ان هؤلاء الرؤساء ، واولادهم لم يكونوا بعيدين عن الفكر القانوني والاداري كلياً ، وذلك بحكم الوشائج القوية التي كانت تربطهم باقطاب الحوزة العلمية اولاً ، وكذلك من خلال دراسة ابنائهم في المدرسة الخاصة باولاد العشائر في استانبول ثانياً ، فما ان تم تاسيس " مكتب العشائر " في استانبول حتى توجه للدراسة فيه في حزيران ١٨٩٢ عدد من شيوخ عشائر شمر وربيعة والدليم وغيرها^(٣) . كما ان شيوخاً معروفين " تبرعوا من مالهم الخاص " لتشييد المدارس في بغداد ، او في مناطق قصية مثل ابو الخصيب^(٤) .

(١) نديم عيسى ، الفكر السياسي لثورة العشرين ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ١٩٩٢ ، ص١٨-٣٠؛ أديث وائي. أيف. بينروز ، المصدر السابق ، الجزء الأول ، ص٢٩ .

(٢) المحامي عباس العزاوي ، تاريخ العراق بين أحتلالين، الجزء الثامن ، بغداد ، ١٩٥٦ ، ص١١٩ .

(٣) عن ذلك ينظر : الدكتور جميل موسى النجار ، التعليم في العراق في العهد العثماني الأخير ، المصدر السابق ، ص١٣٦-١٣٧ ؛ مقابلة مع الاستاذ فؤاد عارف بتاريخ ٢٠٠٢/٣/٢١ .

اما الحقيقة الثالثة فترتبط بنتائج الثورة التي دفعت الانجليز الى البحث عن مخرج لهم من " الورطة العراقية " ، فكان تأسيس المملكة العراقية بالشكل الذي اسست به بوصف ذلك المخرج الملائم في نظر الانجليز .

اما الحقيقة الرابعة فقد تمثلت فيما افرزته هذه الثورة من نتائج سياسية واجتماعية بالغة الاهمية ، كان لها ابلغ الاثر في " مستقبل العراق السياسي " ، وفي " تركيب بنيته الاجتماعية " (١).

والسؤال المطروح هنا والملح هو من هي القوى الاجتماعية التي كان لها دور واضح وبارز في هذه الثورة ؟ ومن هي التنظيمات والنخب التي سعت في هذا السبيل ؟. لقد كان واضحاً دور النخب التي اشرنا الى فعاليتها وحركتها ، ومن ذلك دور المثقفين ، في فتاوى المراجع الدينية والخطباء والشعراء الذين سعروا نار الثورة واثاروا الجماهير وحماسهم وامدوهم بالامل والمستقبل ، ولم يغيب عن الساحة الصحفيون الذين بدأوا يشدون من ازر الثوار ، حيث كانت مجلة " اللسان " اول صحيفة دعت الى الثورة ونشرت مفاهيمها ، وكانت " تنادي بالحرية والسيادة والاستقلال " (٢) . وقد عالجت منذ صدورها القضايا الوطنية والقومية ، وظلت اوسع انتشاراً لقيامها بمعالجة القضية العربية والاهتمام بها ، تتضافر لها بجدارة جريدة " الفرات " التي اصدرها محمد باقر الشبيبي بعد توسع الثورة ، وكانت لسان حال الثورة والثوار ، وسجل لها الدور المهم والحيوي في توحيد الصفوف ونبذ الفرقة ، وحشد القوى امام المحتل الغازي . ومن المهم ان نشير هنا ، وفي اطار بحثنا المحدد الى ان " الفرات " كانت تتحدث فعلاً بلغة النخبة القانونية والدينية اكثر من غيرها ، فاستهزأت صراحة مما سمته بعدل الانجليز ، وقالت ما نصه بهذا الخصوص:

" وهب ان في رجال السياسة ، او الادارة ، او الجنديّة
نفوساً جبلت على الوحشية ، فهي تميل الى العبث بالقوانين

(١) اديث وائي. أيف. بينروز، المصدر السابق، ص ٢٩-٣٠ ؛ حسين جميل، العراق. شهادة سياسية ، المصدر السابق ، ص ٥٥ ؛ فيليب ويلارد ايرلاند ، العراق. دراسة في تطوره السياسي ، دار الكشف ، بيروت - لبنان ، ١٩٤٩ ، ص ٢١٢-٢١٣ .

(٢) نديم عيسى ، المصدر السابق ، ص ٤٧ .

الحرّة العامّة، فمن الصّلف ان تدعي المدنيّة مع ذلك»^(١).

وقالت " الفرات " في العدد نفسه ما نصه ايضاً :

" شاهدنا قوماً ليسوا من البشر ، افسدوا البلاد واضطهدوا
العباد ، وسحقوا القوانين العامّة، وهتكوا حرمة الشرائع
الموضوعة ، وهدموا دعائم النظام الاجتماعي ... قلب
صفحات التاريخ القديم والحديث فلا تجد سوى الانجليز
افسدوا النظام ، واسقطوا حقوق الانسان ، فلا حرية ولا
طمأنينة ، ونزعوا الملكية وهي من حقوق الانسان المقدسة
لانها من لوازم الحرية والمساواة ، نعم فهم كما اسقطوا
حقوق الانسان المدنيّة اسقطوا حقوقه السياسيّة فعاد
ولا حق له ، محروماً من كل مميزاته ، محروماً من
عموميّاته وذاتيّاته»^(٢).

وفي السياق ذاته نرى من الضروري ان نشير الى ان " الفرات " احالت المحتلين،
وبلغة القانون تحديداً ، الى محكمة التاريخ بهذا الاسلوب البليغ :

" هون عليك يا ممثل الدولة الانجليزية ، ان الامة التي
ناصبتهما العداة ، وحكمت فيها السيف ، وارقت دماءها ،
وازهقت ارواحها عداة محضاً ، وتحكماً صرفاً ، بلا خوف
من الحق ، ولا وجل من العدل ، ستقف واياك امام محكمة
التاريخ ليعلم من هو المجرم ، الذي اتلف النفوس، وجنى
على البشريّة بلا رحمة ولا عطف ، فالويل لمن صبغ الارض
بدماء الابرياء»^(٣).

(١) " الفرات " (جريدة) ، النجف ، العدد الرابع ، ١٣ ذي الحجة ١٣٣٨ / ٢٨ آب ١٩٢٠ .

(٢) المصدر نفسه. وللتفصيل عن الموضوع عموماً يمكن الرجوع الى : الدكتور كمال مظهر احمد ،
من تاريخ صحافة ثورة العشرين، - " صفحات من تاريخ العراق المعاصر . دراسات تحليلية " ،
منشورات البديسي ، بغداد ، ١٩٨٧ ، ص ٥٧-٨٣ .

(٣) " الفرات " ، العدد الخامس ، ٢ محرم ١٣٣٩ / ١٥ ايلول ١٩٢٠ .

وفي ظل هذه الاجواء الثورية الملتهبة اصدر محمد عبد الحسين جريدة " الاستقلال " النجفية في الاول من تشرين الاول عام ١٩٢٠ والتي ادت دوراً بارزاً في تنمية الروح الثورية لدى الجماهير ، وكان للنخبة دور مهم في اصدارها ومضامينها ، فقد نال محمد عبد الحسين اجازة الحقوق ومارس المحاماة^(١) .

اما في بغداد فقد اصدر عبد الغفور البدري صحيفة " الاستقلال " في يوم الثامن والعشرين من ايلول ١٩٢٠ لتكون لسان حال الثورة هناك ، حيث كانت مساهمتها كبيرة في الدعوة الى استقلال العراق وضرورة التآخي والتكاتف بين ابناء الشعب ، ونشر مفاهيم الثورة والسيادة ، واهمية الانتباه الى دسائس المحتل وسلطته^(٢) .

ان تحرك المثقفين بمختلف شرائحهم وتصانيفهم ، جاء بعد ان عجز القلم وحده والاساليب الاخرى التي تطرقنا اليها سابقاً ، عن تحقيق ما كانوا يرنون اليه في ظل الاحتلال ، وفرض الواقع المتعسف عليهم ان يستبدلوا الطريق ، ولذلك تشعب نشاطهم بين اذكاء الوعي الوطني والحماس الثوري ، وعرض صورة المحتل البريطاني بكل وقائعه وجرائمه ، وكان المجال الثقافي والنشاط المدرسي واحداً من وسائل الاستنهاض ، وهو ما كان بعض رموز النخبة القانونية والمثقفين طرفاً فيه ، ومنهم طه الراوي وناجي القشطيني وعبد المجيد زيدان . يضاف لهذه الوسائل المناسبات الدينية والموالد وهي كانت فرصة ثمينة لبث الروح الثورية وافكار الوحدة والتلاحم ، وفي هذا المعنى السامي كتبت جريدة " الاستقلال " النجفية لسان حال الثورة فيما بعد ما نصه :

" من كان يظن ان شاباً كعيسى افندي^(٣) يثير في الشعب
روحاً أدبية قلما ارانا التاريخ نظيرها ببضع ابيات من الشعر
... من كان يظن ان صوت البغداديين يتردد صداه في
جميع انحاء العراق ويثير الشعب العراقي للمطالبة بحقوقه
المشروعة^(٤) .

(١) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الصحافة العراقية ، المصدر السابق ، ص ٨٢-٨٣ ؛ مير بصري ، تاريخ الأدب في العراق الحديث ، الجزء الثاني ، المصدر السابق ، ص ٣٧١ .

(٢) نديم عيسى ، المصدر السابق ، ص ٤٩ .

(٣) المقصود عيسى عبد القادر .

(٤) مقتبس في : عبد الرزاق أحمد النصيري ، المصدر السابق ، ص ٢٧١ .

لقد وُلِدَ هذا التراكم الايجابي ، تلك الروح الثورية التي تكشفت عن وحدة العراقيين في الشعور والموقف على اختلاف فسيفسائهم ، مذهبياً وقومياً ، وفي تلك الروح القومية وتعبيرهم عن الروح العربية المتوثبة التي كانت تغري القانونيين بصورة خاصة ، مما لم يدع مجالاً لدعاة التفرقة للعمل في حدود ذلك الزمان والمكان ، وغدت تعبر عن حلم كبير من احلام جميع فصائل النخب العراقية ، وفي المقدمة منها النخبة القانونية دون ريب ، مما نلاحظ جوانب مهمة منها في نشاط المنتمين اليها في مرحلة تأسيس الدولة العراقية الحديثة . لقد كانت هذه الروح المتقدمة تترافق مع عمق انساني ، تؤطره دعوة صريحة الى المساواة التي تؤلف روح القانون العادل وميزة رجاله ، وقد تصدرت ذلك فتوى المرجع محمد تقي الحائري التي صدرت يوم التاسع والعشرين من ايار ١٩٢٠ "دعا فيها الشعب العراقي الى رص الصفوف ووحدة الموقف والكلمة وعدم التعرض للمواطنين من الاديان الاخرى" (١) .

هذا الموقف المنسجم مع تراث العراقيين وعمقهم الحضاري يقابله ما ذكرته جريدة " الاستقلال " ، حين وصفت هجوماً بريطانياً على قرية (الحمزة) بما يليق بدولة الحرية المزعومة التي وعدت العراقيين بالحرية ، حيث " لم يتورع المهاجمون من قتل الاطفال والعجزة في القرية " (٢) .

وخلال التطرق لمواقف المثقفين والواعين والنخبة منهم ، نستطيع ان نحدد بوضوح انهم لم يكونوا جبهة واحدة في مسار الاحداث، فالسلطة البريطانية المحتلة قامت باختراق صفوفهم، حين اغرت البعض واخافت البعض الاخر من المترددين والضعفاء. ان الحقيقة تؤكد ان هؤلاء كم غير منسجم ، وقاعدتهم الاجتماعية متنافرة ، فهم جاءوا من منابع شتى وتربوا في محيط يختلف الواحد فيه عن الاخر ، ومن محيط هؤلاء رحب مثقفون بارزون بالحكومة المؤقتة ممن لم تشهد الساحة الوطنية اي دور لهم في ثورة الشعب وقواه الطليعية ، من الذين اعتبروا مجيئها بمثابة " تسكين للتأثرين " ، ومن هؤلاء يوسف غنيمه وخيري الهنداوي الذي رجع من منفاه ، وشكري الفضلي ومزاحم الباجي (٣) ،

(١) عبد الرزاق أحمد النصيري ، المصدر السابق ، ص ٢٧٣-٢٧٤ .

(٢) " الاستقلال " (جريدة) ، النجف ، العدد الثاني ، ٢٠ محرم ١٣٣٩ / ٣ تشرين اول ١٩٢٠ .

(٣) نديم عيسى ، المصدر السابق ، ص ٢٧٩ .

والاخير المعروف بتذبذبه هو واحد من رموز النخبة القانونية العراقية، ففي خطبة التوديع التي القاها بمناسبة مغادرة ولسن ، الد اعداء الثورة والعراق ، تحدث عن اسفه البالغ ان " تؤدي حماقات بعض الافراد " من العرب الى ازعاج الامة البريطانية في مهمتها المشرفة ، ثم يحكم ويقرر " ان الثورة الحالية التي تقوم بها بعض القبائل البدوية ، ليست ثورة وطنية حقة تتشد الاستقلال " وان هذه الاعمال ارتكبت بسبب احلام لا يمكن تحقيقها من جهة ، ولمصالح شخصية من جهة اخرى ، ثم يحاول تشويه الثورة بقوله ليست الحركة الحالية حركة عربية خالصة ، وانما هي حركة يختلط بها عنصر

اجنبي (!!) ، ويتأسف لان هذا الاجنبي ، وهو يقصد المراجع الدينية في النجف وكربلاء وسامراء ، كان ناحجاً في استغلال الشهرة والثروة والدماء العربية لمنفعته الخاصة من اجل اضعاف مركزية بريطانيا العظمى في اماكن مهمة من العالم. ثم يخاطب ممثل السلطة المحتلة ، ويطمئن ان مثل هذه الحركة لا تمثل شعور الناس بأجمعهم ، والدليل على كلامه هذا ، ان الاسر المنتفذة في بغداد لا تعطف على حركة عملت على تخريب بلادها " (١) .

وهنا تأتي شهادة التزكية من ولسن هذا ، وهو يروي قصة الحفلة الوداعية هذه مزهواً ، عن صديقيه عبد اللطيف باشا المنديل، ومزاحم الباجي اللذين كانا ابرز المتكلمين خلال هذه الحفلة ، حيث وصف هو هذا الاخير نفسه يومذاك ، بكونه "وطنياً متطرفاً" ، وأحد مؤسسي الحركة العربية العامة منذ ١٩٠٦ (٢) . وهكذا التقى رأي احد ابرز وجه قانوني عراقي يومذاك مع رأي احد ابرز تجار البصرة دون ان يكون للاول منهما اي تبرير اجتماعي وفكري سوى ما نراه من تذبذب البورجوازي الصغير ، فيما كان للثاني تبريراته المقبولة بشكل او بآخر بوصفه احد كبار الكومبرادور (٣) العراقيين يومذاك .

(١) ارنولد ولسن ، الثورة العراقية ، بغداد، ١٩٧١ ، ص١٥٧-١٥٨ ؛ عبد الرزاق احمد النصيري ، المصدر السابق ، ص٢٨١ .

(٢) ارنولد ولسن ، المصدر السابق ، ص١٥٧ .

(٣) الكومبرادور كلمة اسبانية الأصل ، تطلق على التجار الوسطاء عادة ممن ترتبط مصالحهم في البلدان المتخلفة مع مصالح الدول الرأسمالية ، الأمر الذي يدفعهم الى تبني مواقف فكرية وسياسية لا تتصب في مصلحة الوطن كقاعدة عامة .

اما سليمان فيضي ، وخلال البحث في مذكراته ، عن حياته الحافلة ، فإنه لم يترك اثراً بارزاً وواضحاً يؤشر وقوفه مع ثورة العشرين ، لكن مصادر اخرى تفيد ان ويلسن دعا الى تشكيل هيئة من النواب السابقين في مجلس المبعوثان من العراقيين ، وان انصار يوسف السويدي وهم يمثلون الامة ، دعوا الى عقد اجتماع لبعض النواب السابقين وهم : طالب النقيب وسليمان فيضي وعبد المجيد الشاوي ، لغرض احباط محاولات ويلسن لشق الصفوف وفرض ما يريد ، ولم يكن سليمان فيضي مع هذا المسعى وايد اجتماع الهيئة هذه ، كما انه اجتمع مع جعفر ابو التمن وحسن رضا وعبد الله ثنيان وحذرهم من ان نجاح الثورة المسلحة لم يكن مضموناً ، وان فشلها سوف يؤدي الى اوخم العواقب ، وجادلهم بان الهيئة التي اقترحها ويلسن هي افضل فرصة للوطنيين لتوحيد صفوفهم ، ومجابهة البريطانيين بمطالبهم ، وفي حالة رفض البريطانيين لهذه المطالب فأنهم سينفضحون ، وتصبح الثورة اكثر فعالية ، الا ان الجانبين لم ينجحا في التوصل الى اتفاق^(١) . كما ان سليمان فيضي حضر ، بعد ذلك حفل التوديع الذي اقيم يوم التاسع عشر من ايلول ١٩٢٠ لمناسبة سفر ويلسن الذي اقامه طالب النقيب ، وشكر الاخير على الفرصة التي اتاحها للعراقيين ليظهروا " فيها شكرهم للمسافر الكريم " على حد رواية صحيفة " العراق " ^(٢) ، ومع اننا لا نستبعد ذلك بحكم علاقة فيضي الوطيدة بطالب النقيب ، الا اننا لم نعثر على ما يؤيد هذا الامر في مذكراته التي ضمنها كل شاردة وواردة ، وازداد نجله الى الطبعة الاخيرة منها كل ما فات والده ، بما في ذلك بعض الامور التي لا تتصب في صالحه^(٣) .

واذا اقتربنا من الموضوع اكثر، وبالا اعتماد على مواقف مجموعة اخرى من ابرز ممثلي النخبة القانونية يومذاك من وقائع الثورة نقول ان توفيق السويدي ، مثلاً ، لم يشر لا في مذكراته ، ولا في ما كتبه في حياته ، الى دور معين له في ثورة العشرين ، فلقد

(١) الدكتور وميض جمال عمر نظمي ، المصدر السابق ، ص ٣٦٩-٣٧٠ .

(٢) مقتبس في : عبد الرزاق احمد النصيري ، المصدر السابق ، ص ٢٨١ .

(٣) تنظر على سبيل المثال الصفحات ٢٥٥-٢٥٨ من الطبعة الرابعة من " مذكرات سليمان فيضي " ، وتتنظر كذلك الصفحات ٢٦٧-٣١٠ عن نشاط صاحب المذكرات في تلك المرحلة والذي نأتي على جانب منه في المباحث اللاحقة من الرسالة .

بقي في الشام حتى انتهاء الثورة وعاد بعد نهايتها وتشكيل الحكومة العراقية الجديدة ، كما انه لم يتعرض للثورة ورجالها فيما كتب. اما اخوه ناجي فقد مرت سيرته، فانه بقي بعد عودته الى الشام من العراق حتى نهاية الثورة وتشكيل الحكومة المؤقتة برئاسة عبد الرحمن النقيب .فيما لم نعثر على ما يدل على ان رشيد عالي الكيلاني قد تبنى موقفاً بارزاً ومحدداً من ثورة العشرين . ينطبق القول نفسه على جعفر العسكري الذي كان خارج العراق ايام ثورة العشرين^(١). ويختلف الامر بالنسبة لسعد صالح نوعاً ما ، فقد كان له دور نضالي ضد الاحتلال البريطاني، حيث كان منتبهاً الى " حزب حرس الاستقلال " ، وطاردته حكومة الاحتلال حتى التجأ الى الكويت واتصل بالوطني محمد جعفر ابو التمن، وله شعر كثير في هذه المناسبة . اما يوسف السويدي فقد كان له دور وطني معروف في الاشتراك في الثورة والمساهمة بقدر شيخوخته ورفضه الانصياع لنصيحة ولديه في الكف عن معارضة الانجليز^(٢) ، وكما ذكرنا سابقاً فقد وقف علي اصغر جياوك مع يوسف السويدي وتضرر كثيراً بسبب ذلك ، اما بهجت زينل فقد كان منتبهاً الى منظمة " حرس الاستقلال " وكان له دور معروف في هذا الصدد^(٣) . فيما كان جعفر حمندي من الشباب الذين يأسوا من اعتدال فرع " جمعية العهد " في بغداد مما دفعهم واقعهم الى تشكيل جمعية سرية بأسم " جمعية الشبيبة العراقية " وضمت : جعفر حمندي وصادق حبه وسامي خونده وصادق الشهرباني وعباس مهدي وقاسم العلوي وسعد صالح، وكانوا خليطاً من الخريجين السنة والشبيبة الشباب ، ومن الحقوقيين وغيرهم، وقد اتضح تطرفهم في التقرير التالي للمخابرات البريطانية " اخبرعارف حكمت جابون، احد الوكلاء بان هناك جمعية سرية يظهر انها فرع للشبيبة القومية ولها فروع في

(١) عن ذلك يمكن الرجوع الى : توفيق السويدي ، وجوه عراقية عبر التاريخ ، ص ١٠ ، ٤٤ ، ٥٢-٥١ ، ١٠٦ ؛ مير بصري ، أعلام السياسة في العراق الحديث ، ص ٨٦ ، ١١٨ ، ١٤٦ ؛ أنور علي الحبوبي ، دور المثقفين في ثورة العشرين ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب - جامعة بغداد ، ١٩٨٩ ، ص ١٤٠-١٤١ ؛ أبراهيم الوائلي ، ثورة العشرين في الشعر العراقي ، بغداد ، ١٩٦٨ ، ص ٤٢-٤٤ .

(٢) مير بصري ، أعلام السياسة في العراق الحديث ، المصدر السابق ، ص ١٠٥ ؛ الدكتور وميض جمال عمر نظمي ، المصدر السابق ، ص ٣٣٥ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٣٣٥ ؛ عبد الرزاق احمد النصيري ، المصدر السابق ، ص ٢٦٤ .

البصرة بغداد والموصل وغيرها من المدن الكبيرة ، وغايتها التخلص من الاشخاص الذين يفترض انهم معادون لاهدافها في الاستقلال والوحدة العربية " (١) ، فيما اوصى ثابت عبد النور " جمعية العهد " وهو في باريس، ان تبذل ما بوسعها من اجل تهدئة الثورة (٢) .

اما عن موقف " ابن الاسرة البغدادية " ، واستاذ مدرسة الحقوق عام ١٩٠٩ ، والسياسي المخضرم لاحقاً حمدي الباججي (١٨٨٦-١٩٤٨) فقد قيل ما نصه: كان عربي النزعة، اشترك في تأسيس " النادي العلمي الوطني " (١٩١٢)، وانتمى الى " جمعية العهد السرية " ، وقام ببث مبادئها . ولما نشبت الثورة العراقية سنة ١٩٢٠ ، كان له فيها مساعٍ محمودة (٣) على الرغم من ان وضعه الصحي يومذاك حال دون ان يساهم في احداث الثورة بنشاط كما تقر وثيقة بريطانية ذلك، مما يؤشر مراقبة سلطات الاحتلال لتحركاته بسبب ميوله . وان الوثيقة نفسها تابعت مواقف مثقفين آخرين (٤) ، مما يؤشر متابعة سلطات الاحتلال لمواقف المثقفين ، بمن فيهم اولئك الذين ينتمون الى النخبة القانونية .

وفي السياق نفسه نرى من الضروري ان نشير الى ان معظم المثقفين الذين لم يؤمنوا بأسلوب الكفاح المسلح لاكثر من سبب ذاتي ، او موضوعي ينم عن قناعة فكرية ترى " ان خير وسيلة للنجاح هي تتبع العلوم ، والتحلي بمكارم الاخلاق ، وتنشيط الزراعة والصناعة " كما ورد نصاً في مجلة "دار السلام" (٥) . انهم لم يفصحوا عن موقف معادٍ لثورة العشرين ، وهذا بحد ذاته لا يخلو من مغزى جدير بالتمعن في اكثر من مضمار ، خصوصاً عند تقويم الثورة نفسها ، مما لا يدخل في صلب موضوعنا .

(١) الدكتور وميض جمال عمر نظمي ، المصدر السابق ، ص ٣٣٥ .

(٢) عبد الرزاق احمد النصيري ، المصدر السابق ، ص ٢٨١ .

(٣) مير بصري ، اعلام السياسة في العراق الحديث ، المصدر السابق ، ص ٢٠٢ .

(٤) عبد الرزاق احمد النصيري ، المصدر السابق ، ص ٢٨٠ .

(٥) " دار السلام " (مجلة) ، بغداد ، العدد ١٩ من المجلد الثالث ، ١٩ أيلول ١٩٢٠ ، ص ٣٠١ . وفي عدد آخر لها ربطت المجلة هذا الموقف بالآية التي يقول نصها " وعباد الرحمن الذين يمشون على الأرض هونا ، وإذا خاطبهم الجاهلون قالون سلاما " ، وبالحكم العربية (ينظر : العدد ٢٢ من المجلد الثالث ، ٣١ تشرين الأول ١٩٢٠ ، ص ٣٤٧) .

وللتوضيح اكثر نشير الى ان مجلة " دار السلام " ^(١) التي قال عنها احد ابرز مؤرخي الصحافة العراقية بتلميح مبطن " اصدرتها حكومة الاحتلال البريطانية في بغداد ، وعهدت الى الاب انستاس ماري الكرمللي امر ادارتها ، والى ليف من الكتاب والباحثين امر تحريرها لقاء اجور مغرية كانت تقدمها اليهم " ^(٢) والتي كتب فيها عدد من المنتمين الى النخبة القانونية ، منهم المحامي عباس العزاوي ، مع العلم انها لم تنشر في جميع اعدادها الاثني والعشرين التي يتزامن صدورها مع الثورة (نهاية ايار - نهاية تشرين الاول سنة ١٩٢٠) ، كلمة واحدة تمس الثورة والثوار بصورة مباشرة او غير مباشرة ، سوى اعلان صغير يخص القضاء على الثورة والتي سمتها فتنة ^(٣) ، والذي اعلنت فيه ايضاً ايمانها بالاسلوب السلمي لتطوير الوطن ^(٤) ، بينما نرى في الاعداد نفسها معلومات قيمة عن لغة العرب وحضارتهم ومآثرهم ، وسبل تطوره ^(٥) ، بل فيها اكثر من مادة غير متوقعة بالنسبة لتلك الايام ، منها التغني بنهر الفرات في قصيدة مطولة ^(٦) . وكما لا يخفى لم يرتبط اسم بالثورة مثلما ارتبط بها اسم الفرات ، ومنها ايضاً خبر احتفاء اهل الشام بالوطني المعروف محمد رضا الشيببي ^(٧) ، وهو شقيق احد ابرز المنقذين العراقيين الذين اشتركوا بحماس منقطع النظير في الثورة ، ونقصد به رئيس تحرير صحيفة " الفرات " النجفية الشاعر محمد باقر الشيببي الذي لم يقارع احد مثله عتاة الاحتلال بقوة لغته مطلقاً ، مع العلم ان الاخوين محمد رضا ومحمد باقر اشتركا في

(١) صدر عددها الأول يوم السادس من تشرين الأول ١٩١٨ ، واستمرت في الصدور ثلاث سنوات ، ثم أحتجبت بعد ان صدر العدد الحادي عشر من مجدها الرابع يوم الأحد الموافق للتاسع والعشرين من ايار سنة ١٩٢١ .

(٢) عبد الرزاق الحسني ، تأريخ الصحافة العراقية ، المصدر السابق ، ص ٣٦ . ومما يذكر أن أعداد " دار السلام " تجاوزت الأرقام التي ذكرها الحسني وغيره الى حد كبير (ينظر كذلك : " دليل الجرائد والمجلات العراقية ١٨٦٩-١٩٧٨ " ، ص ٣٦٣) .

(٣) عبد الرزاق أحمد النصيري ، المصدر السابق ، ص ٢٨٢ .

(٤) " دار السلام " ، العدد ١٩ من المجلد الثالث ، ١٩ أيلول ١٩٢٠ ، ص ٣٠٠-٣٠١ .

(٥) " دار السلام " ، الأعداد ١١-٢٢ من المجلد الثالث ، ٣٠ ايار و ١٥ و ٢٧ حزيران و ١١ و ٢٥ تموز و ٨ و ٢٢ آب و ٥ و ١٩ أيلول و ٣ و ١٧ و ٣١ تشرين الأول ١٩٢٠ .

(٦) " دار السلام " ، العدد ١١ من المجلد الثالث ، ٣٠ ايار ١٩٢٠ ، ص ١٦٩-١٧١ .

(٧) " دار السلام " ، العدد ١٥ من المجلد الثالث ، ٢٥ تموز ١٩٢٠ ، ص ٢٣٩ .

تحرير العدد الاول من " دار السلام "(١).

وبعد ذلك كله نستطيع القول ان دور النخبة القانونية العراقية ، بسبب حداثها وعددها الذي كان ، محدوداً وغامضاً ومثيراً بالنسبة للبعض ، وذلك عائد لاسباب كثيرة يختلط فيها الذاتي والموضوعي ، وقد يطغى الاول احياناً لاعتبارات الظروف والواقع والتدافع والتربية السياسية التي تحدثنا عنها ، دون ان يعني ذلك قطعاً ان معظم هؤلاء كانوا اقل وطنية واخلاقاً من غيرهم في سياق قناعاتهم ، التي اصطدمت بالقوة التي فصلت حلمهم عن الواقع الذي يحيوه والوقائع الماثلة ، وفي ضوء افرازات المخاض الثوري الذي اتسمت به مرحلة ما بعد زوال العهد العثماني وتأسيس الدولة العراقية الحديثة التي تحقق بها حلم كبير من احلام المثقفين عموماً ، وللمنتميين الى النخب خصوصاً ، مما فرض قدراً من الاستقطاب في الموقف والتفكير .

(١) فاهم نعمة أدريس الياسري ، مجلة لغة العرب . دراسة فكرية - سياسية ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨٩ ، ص ٧٣ .

توطئة:

نحن على اعتاب عهد جديد ،ووقائع بدأت تلملم نقاط الضوء لحدث عتيد تمثل ببروز كيان سياسي قطري اطلق عليه اسم الحكومة المؤقتة ثم المملكة العراقية ، في ظل الانتداب الذي ابتدعه المحتلون الجدد .

في هذا الظرف وحدوده في الزمان والمكان ، تتضح امام النخبة القانونية رحاب جديدة، تعطىها الدور المناسب والمتعاضم في المساهمة الفكرية والسياسية في مسؤوليات الحياة في العراق الجديد ، خصوصاً تشكيل الحكومة المؤقتة ،وترشيح فيصل بن الحسين واعتماده ملكاً دستورياً ، وعودة مدرسة الحقوق الى الحياة لتمد الواقع الحي بمزيد من رجال القانون ليشكلوا الضمانة في الكيان الجديد الذي بدأ يدرج ، ويتعالى دورهم في انتشارهم في ارجاء ارض الرافدين ومساهماتهم السياسية والادارية والفكرية الهامة ، والرئيسة في تطورات الحياة الداخلية .

ان هذا العهد الذي بدأ تحت لواء الاحتلال والمندوب السامي ، راح يخط وفق حسابات متقابلة من المحتل وجماهير الشعب لصورة المستقبل ، بحسب ظرف، وواقع محددين ، ويتأثير التربية السياسية للقادة السياسيين والوطنيين ، وبحسب الامكانيات والقابليات التي نمت وتساعدت في كل المجالات لترسم حدود هذا الكيان الجديد والتهيئة لأمكانية صعوده في مسارات مهمة تشكلت ونمت في الادارة الحكومية ، وما حدث فيها من تنوع ، وفي المجال التشريعي النظري والعملي ، بالرغم من النواقص والاختفاء والعثرات ومحاولة سلطات الانتداب فرض ما تريد .

وبحكم الواقع اتسمت هذه الحقبة الجديدة من تاريخ العراق بحبوية خاصة ، لا بد من الامعان فيها ، والتبصر في مساراتها ، واكتشاف وابرار الجانب الايجابي ،وسط ضباب وظلامية المحتل وتعرضه الدائم لمسارات الوطنيين وتصديه لهم ، ولان ما حصل كثير لتشييد هذا الكيان ، وبالذات من النخبة القانونية العراقية في البدايات وما بعد ذلك .

موقف النخبة القانونية العراقية من تأسيس الكيان العراقي وترشيح الامير فيصل بن الحسين ملكاً على العراق :

بعد صمت البنادق في ثورة العشرين ، وفرض المحتل لسلطته وارادته ، فان المشاعر والاحاسيس والعواطف الوطنية العراقية لم تتوقف هي الاخرى ، بل ظل مجرى الكفاح الوطني مستمراً في حركة حافظت على جوهر رغبات الشعب العراقي في التطلع الى الحرية والكرامة والاستقلال الناجز ، وقيام حكم وطني معبر عنه ، لقد خلقت هذه الثورة واقعاً جديداً امام المحتل الانجليزي، الذي كان يرى في العراق " الموقع الاستراتيجي الاعلى في الشرق لقوس المواصلات البرية البريطانية "(١). وان القابعين في لندن قد " هياؤاً له واعدوا سياسة ووقائع ترمي الى احداث دولة واحدة ، او عدة دول تكون جزءاً من سلسلة من الدول الصديقة الكائنة ما بين اوربا والهند، وان تدار دفعة هذه الدولة او الدول بحسب رغبات سكان العراق ، لكنها مقرونة بشرط من شروطهم المعروفة والكثيرة ، وهي اتفاق الرغبات هذه مع الارشاد البريطاني الدقيق المقترن اساساً مع السيطرة البريطانية "(٢).

لقد كان قيام دولة العراق نتيجة لانهايار الامبراطورية العثمانية ، ولكنها لم تكن بالضرورة نتيجة محتمة ، فمع ان زوال الامبراطورية العثمانية ، كان امراً لا بد منه ، ولكنه لم يكن بحد ذاته سبباً ملزماً لقيام دولة جديدة في العراق، فقد كانت هناك عدة بدائل للتصرف بالاقاليم التي خلفها العثمانيون ، ولكن وقائع تنافس الدول الكبرى في حينه هو الذي قرر، الى حد كبير، نوع هذا التصرف وطبيعته، ولم يكن الامر بالنسبة لهذه الدول امر تحقيق السيادة او الاستقلال لتلك الاقطار ، بقدر ما كان امر اقتسام مناطق نفوذ في تلك الاقطار بينها ، بل انهم في الواقع كانوا قد سبق لهم وحتى قبل انهايار الامبراطورية العثمانية ان اتفقوا ، وبدرجات متفاوتة، على اقتسام البعض من اجزائها(٣).

لقد كانت هذه الصورة ماثلة في عقل اللورد كرزن وكيل وزير الخارجية

(١) فيليب ويلارد ايرلاند ، المصدر السابق ، ص ١٣٣ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ١٣٣- ١٣٤ .

(٣) اديث وائي. ايف . بينروز ، المصدر السابق ، الجزء الاول ، ص ٤٧ .

البريطاني ، وظل موافقاً على اتباع هذه السياسة منذ مدة طويلة ، ففي اواخر ١٩١٧ واولئ
١٩١٨ كان قد استحث تأسيس مثل هذه الدول ، وخاصة في ايران والعراق اللذين وجد في
احتلالهما الاوج الطبيعي لثلاثة قرون من النشاط البريطاني في الشرق الاوسط^(١).

ولكن ثورة العشرين اسقطت هذه الفرضيات التي كانت وراءها حكومة الهند
البريطانية، وخلقت وضعاً جديداً ومثيراً، ولان جميع النخب الدينية والقانونية والاجتماعية
ويمختلف مستوياتها ونسوجها اتخذت مواقف متقاربة ، يتلخص غالبها في الدعوة الى
استقلال العراق وحرية في اطار ملكية دستورية يكون في قمته احد اولاد الشريف حسين
امير مكة لما له من اعتبارات متعددة، فالكل يطالب باستقلال العراق وهو يعرف تاريخياً ما
هو العراق، اذ لا يعثر في ادبيات الاحزاب العراقية والمنظمات والجمعيات السياسية، بل
وحتى الافراد ، على من تعرض الى حدود العراق ومن اين تبدأ ؟ والى اين تنتهي ، فالكل
يحمل في ضميره العراق التاريخي ، وما كان سائداً في العهد العثماني من كون العراق
يتكون من الولايات الثلاث بغداد والموصل والبصرة ، مما ظل في اليقين ، والذي كما اسلفنا
لم يرض الانجليزي وفاجأوا العراقيين بالحكم المركزي والحاكم البريطاني المتسلط. لقد كان
الهدف المشترك للوطنيين العراقيين هو اقامة ادارة وطنية، الا انه لم يتحقق اتفاق عام بشأن
طبيعتها وعلاقتها ببريطانيا^(٢) التي فرضت مقدمات ثورة العشرين عليها اسباب اعادة النظر
في سياستها في العراق ، ففي السابع عشر من حزيران ١٩٢٠ وافق مجلس الوزراء على
ارسال برقية الى كوكس تعلمه بان النية قد عقدت على تأسيس دولة قادرة على البقاء في
العراق وليس صيغة تمويهية لمحبة بريطانية^(٣).

وفي سبيل تحديد دور هذه النخب الدينية والسياسية والثقافية والقانونية في تحديد
مسار العراق المستقبل لابد ان نشير اولاً الى " جمعية العهد " وما قامت به من جهود من

(١) فيليب ويلارد ايرلاند ، المصدر السابق ، ص ١٣٤ .

(٢) الدكتور كاظم نعمة ، الملك فيصل الاول والانجليز والاستقلال ، الدار العربية للموسوعات ،
بيروت ، ١٩٨٨ ، ص ٤٧ .

(٣) مقتبس في : المصدر نفسه ، ص ٤٩ .

خلال المنتمين اليها ، ففي المؤتمر الذي عقد في السابع من اذار ١٩٢٠ في دمشق وحضره ممثلون للعراقيين ، بمن فيهم عدد من رجال القانون ، بالاضافة الى اخرين وصلوا من بغداد ، اقر بيان يعلن استقلال العراق وتنصيب عبد الله ملكاً عليه ، والاتحاد بين العراق وسوريا على اساس فدرالي (١) .

اما الحضور لهذا المؤتمر، فمن دمشق حضر الفريق جعفرالعسكري (من النخبتين العسكرية والقانونية العراقية في آن واحد)، العقيد سعيد الشихلي ، المقدم تحسين علي، المقدم اسماعيل نامق ، المقدم سامي الاورفلي ، النقيب فرج عمارة (عسكريون) ، ناجي السويدي ، توفيق السويدي ، يونس وهبي ، حمدي صدر الدين ، احمد رفيق ، نوري القاضي (وهؤلاء محامون ومن النخبة القانونية العراقية) ، رشيد الهاشمي ، صبيح نجيب، محمد رضا الشبيبي ، محمود اديب ، وجميعهم ادباء تربطهم اوثق الوشائج السياسية والفكرية برجال القانون ،وعزت الكاظمي (اداري سابق) ، عبد اللطيف الفلاحي ، توفيق الهاشمي ، محمد بسام (تجار صغار) ، ومن الموصل العقيد علي جودت ، العقيد عبد الله الدليمي ، العقيد جميل المدفعي (عسكريون) ، مكي الشريتي ، ابراهيم كمال ، ثابت عبد النور (محامون ومن النخبة القانونية العراقية) ، اسعد صاحب ، الحاج محمد خيربي (تاجران صغيران) . اما اعضاء المؤتمر الاخرون الذين لم يستطيعوا الحضور فمنهم نوري السعيد ، المقدم اسماعيل الصفار ، العقيد رشيد الخوجة ، وفائق عبد الله .

لقد كان للنخبة القانونية العراقية ، اذن ، الموقع المهم والمؤثر في هذا المؤتمر وفي " جمعية العهد " وفي حركته وتقدمه برغم رفض بريطانيا لقرارات هذا المؤتمر (٢) .

اما الطرف الاخر الذي كان له دور وطني مؤثر في رسم ابعاد مستقبل العراق فكان " حزب حرس الاستقلال " الذي بذل مع القومييين الاسلاميين في بغداد في تلاحم الصفوف مع المرجع الحائري والجزائري وبحر العلوم والشبيبي والشهرستاني في جمع مهم بين رجال الدين الاصلاحيين والقوميين ومن تصدى للعمل من اجل الوطن في تلك المرحلة في سياق الارتباط مع الريف ، وادامة الصلة به (٣) .

(١) الدكتور وميض جمال عمر نظمي، المصدر السابق ، ص ١٧١ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ١٧١ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٣٥٣ .

وفي خطوة تم الترتيب لها جيداً والاعداد المسبق على وفق اجراء مرحلي قرره اول مندوب سام بريطاني في العراق ، السياسي المحنك السيربيروسي كوكس ، تم تأسيس مجلس للدولة يكون واجهة للسلطة المحتلة في ممارساتها وتصرفاتها ، وشكلاً من اشكال حكومة مؤقتة اسندت رئاستها الى عبد الرحمن النقيب ،نقيب اشراف بغداد ،ومن الوجوه الاجتماعية التقليدية المعرفة ، وضم طالب النقيب ، وهو ممن عرف بطموحه ، وباعتماده الكبير على القانوني سليمان فيضي في عز ايام الاتحاديين والاحتلال البريطاني^(١) ، وجعفر العسكري الذي انيطت به مهمة تنظيم الجيش العراقي وهو لما يزل ، كما انه معروف بولائه ودعوته للبيت الهاشمي^(٢) .

لقد انصب تفكير كوكس على تأليف حكومة مؤقتة تكون جسراً بينه وبين الشعب العراقي، تأخذ على عاتقها مسؤولية تعبيد الطريق لاقامة الحكم المقرر، دون ان يمس ذلك جوهر سياسته المرسومة ، حيث تقوم باجراءات الغرض منها تهدئة الوضع في البلاد ، ومن ذلك العفو العام ، واعادة الضباط العراقيين في سورية^(٣) .

وفي غمرة ذلك فقد استدعت الحكومة البريطانية الامير فيصل وفاوضته بعد نكسته في سورية واتفقت معه على ترتيبات صعوده عرش العراق على وفق صيغة بريطانية للانتداب، وافق عليها تشرشل وزير المستعمرات البريطانية، واعد اياه ان تصوغ حكومته النظام المذكور في معاهدة ترضي العراقيين من جهة ، وتقنع عصبة الامم بان بريطانيا لا تزال عند تعهداتها الانتدابية من جهة اخرى^(٤) .

وجاء مؤتمر القاهرة الذي انعقد بتاريخ الثاني عشر من اذار برئاسة تشرشل ، وحضور بيرسي كوكس والقائد العام للجيش البريطاني في العراق والمستشار البريطاني لوزارة الاشغال والمستشار البريطاني لوزارة المالية، فضلاً عن المس بيل السكرتيرة

(١) خولة طالب لفتة الحميداوي ، المصدر السابق ، ص ٢٨ - ٦٦ وغيرها .

(٢) الدكتور كاظم نعمة ، المصدر السابق ، ص ٤٩ .

(٣) عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، الجزء الاول، الطبعة السابعة ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ١٩٨٩ ، ص ١٩١ .

(٤) عبد الرزاق الحسني ، احداث عاصرتها ، الجزء الثاني ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ١٩٩٩ ، ص ١٤ .

الشرقية في دار المندوب السامي، وساسون حسيقل وزير المالية، وجعفر العسكري وزير الدفاع في الحكومة المؤقتة ، وهذان هما من رموز النخبة القانونية العراقية دون ان يكون لهما اي تأثير فاعل وملموس في اعمال المؤتمر الذي تمت فيه مناقشة قضيتين بخصوص العراق هما السياسة العسكرية والعمل على تخفيض الالتزامات وانقاص الانفاق والمسألة السياسية ، اما القضية الثانية فقد كانت ترشيح حاكم على العراق وكيفية انجاز تعيينه . ولان ترشيح فيصل كان قد اخذ به فان المناقشة انصرفت الى الجوانب الاجرائية الممهدة لاعتلائه العرش، وكان الرأي لدى المؤتمر ان فيصلاً اكثر صلاحية من بقية المرشحين ، ومن بين ابناء الشريف حسين^(١) ، الموضوع الذي تحمس له جعفر العسكري وساسون حسيقل في تعبير غير مدروس عن رغبة النخبة القانونية، التي كانت تميل ايضاً الى كون فيصلاً مقبولاً دينياً من الطائفتين الاسلاميتين في العراق ، الشيعة لانه هاشمي من اولاد الامام الحسن بن علي ، ومن السنة بوصفه سنياً ، ومن سدة الكعبة ، كما انه مقبول ايضاً من القوميتين الاساسيتين في العراق : العرب لاسباب تقدم ذكرها ، والحديث عنها ، ومن الكرد لاسباب دينية ، وهي امور لم يكن بوسع البريطانيين ايضاً ان يأخذوها بنظر الاعتبار^(٢) .

وحين نتلفت اكثر الى دور النخبة القانونية العراقية وموقفها ومساعدتها من ترشيح الامير فيصل بن الحسين لعرش العراق يمكن القول ان هنالك اسباباً متعددة كانت وراء تأييد ترشيحه من قبل النخب السياسية والقانونية والاجتماعية ، فلكل واحد من اركان هؤلاء كانت له اسبابه ، منذ ايام عضويته في مجلس المبعوثان ، ثم دوره المتميز في الثورة العربية في الحجاز ، ثم بوصفه سليل الاسر الهاشمية الشريفة ، فضلاً عن المكانة التي حظي بها اثر توليه عرش سوريا في العام ١٩٢٠، هذا من جهة ، وهناك البعض الذي ادرك الموقف البريطاني المساند لفيصل ، وكان لذلك اثره ، حيث غدا منذ البداية ان وجود فيصل في العرش العراقي مرهون بالموقف البريطاني ، من دون ان ننسى جاذبية شخصيته وسحرها، الامر الذي دعا الكثير من اركان النخب، وبالذات الثقافية الى الالتفاف

(١) حسين جميل ، العراق شهادة سياسية ، ص٦٢ - ٦٣ ؛ الدكتور كاظم نعمة، المصدر السابق ، ص٦٠ .

(٢) حسين جميل ، العراق شهادة سياسية ، ص٥٩ - ٦٠ .

حواله^(١).

ان النظرة الموضوعية للحشد الكبير من الوطنيين والسياسيين ، وفي مقدمتهم اركان النخبة القانونية العراقية ، الذين التقوا حول الامير فيصل بن الحسين وساندوا ترشيحه ، تؤكد لنا ان هؤلاء الذين التقوا من مآرب شتى ، ومنطلقات عامة وذاتية ، يمكن ان نحدددهم في خطين متوازيين هما :

١. الخط الاول من الوطنيين الذين قاوموا الدولة العثمانية ثم وقفوا ضد الاحتلال البريطاني ، كل من منطلقه وقدرته وثقافته ، ومستوى تربيته السياسية ، وبعد ان ادركوا الواقع والوقائع ، ودرجة تطور المجتمع العراقي ، الذي اقنع هؤلاء ، وبريطانيا في اوج قوتها ، ان طريق خذ وطالب ، والكفاح على مراحل وفي اطار متدرج مدروس هو الطريق الاسلام ، مما كان يتوافق الى حد كبير مع مزاج القانونيين عموماً .
٢. اما الخط الثاني فكان يخص الذين ارتبطوا بالواقع الجديد من منطلقات متعددة ايضاً ، فهؤلاء ايقنوا ان جودهم في السلطة وقيادة المجتمع يعتمد الى حد كبير على الطرف الذي هيأة زوال الاتحاديين عن الساحة ، وحلول مقصد جديد يفيض عليهم .

هؤلاء هم الذين احتفوا بفيصل واحاطوه ، واعتمد عليهم واعتمدوا عليه ، وكان نشاطهم في الحملة الدعائية له واسلوب عملهم ولدقناعة لدى الاخرين الذين تحركوا بالاتجاه المضادة لفيصل ، بان فوزه بات حقيقة واقعة ، الامر الذي دفعهم للتراجع عن مواقفهم . وللتدليل على ذلك فان سليمان فيضي ، تتصل عن تأييد صديقه طالب النقيب ، حين ابصر الثوار والشعب واقطاب الحكومة المؤقتة كلهم اجمعوا على تأييد فيصل على حد تعبيره هو^(٢). وفي السياق ذاته اخبر مزاحم الباجي، وهو من النخبة القانونية العراقية، ايضاً ، الشيخ خزعل ، الذي كلفه بالدعاية له لعرش العراق، ان مهمته عسيرة، ومن اصعب الامور، بل " تكاد تكون من رابع المستحيالات"^(٣). ومما يستوقف النظر هنا،

(١) عبد الرزاق احمد النصيري ، المصدر السابق ، ص ٣٠٠- ٣٠١ .

(٢) " مذكرات سليمان فيضي " ، ص ٢٩٧ .

(٣) مقتبس في : عبد الرزاق احمد النصيري ، المصدر السابق ، ص ٣٠٢ .

وبالنسبة لموضوعنا تحديداً هو ان جميع المرشحين لعرش العراق كانوا يحسبون لموقف المنتمين الى النخبة القانونية حساباً خاصاً ، فان طالب النقيب شخصياً كان يرنو الى ان " تبت له الدعاية " في " الاوساط القضائية " حتى يصوت بجانبه " الحكام والمحامون وطلاب الحقوق وموظفو وزارة العدلية " على حد تعبيره بالحرف الواحد^(١).

لقد ردعت هؤلاء مواقف مثقفين بارزين مختلفي المشارب ، منهم محمد مهدي البصير شاعر ثورة العشرين الذي بايع فيصلاً خطياً ، كذلك محمد رضا الشيبلي الذي سجل تفائله في موقفه ، حيث اكد ان العقلاء والمفكرين يتفائلون خيراً ، وخاصة أولئك الابطال الذين اشتروا استقلال العراق بدمائهم واموالهم^(٢).

وخير انموذج نسوقه في هذا المضمار ، بوصفه قانونياً بارزاً ونشطاً ، هو ناجي السويدي الذي ادى هو ، ووالده القاضي المعروف يوسف السويدي ، واشقاؤه جميعاً دوراً ملموساً ومؤثراً في احداث العراق المصيرية في تلك المرحلة^(٣) ، وكانوا جميعاً يميلون الى فيصل ويؤيدونه منذ ايام الثورة العربية . وقد دعا ناجي السويدي مع عدد من رفاقه الى عقد اجتماع عام في بغداد يوم السابع عشر من حزيران ١٩٢١ ، حضره ما يقرب من خمسمائة شخص ، من اجل استقبال الامير فيصل ، كما انهم اقترحوا ايقاف وزراء الحكومة المؤقتة عن العمل ، واحلال مسؤولين بريطانيين محلهم في المدة التي يعرض فيها اسم فيصل للترشيح ، لقطع الطريق امام منافسة الاخرين من التحرك بالاتجاه المضاد له . ولم يختلف موقف النخبوي القانوني والصحفي محمد الهاشمي عن ذلك ، فلقد ادلى بدلوه ، مع غيره ، في مضمار الحملة الصحفية المؤيدة لترشيح فيصل^(٤).

ومنذ ان وطأت اقدام فيصل ارض العراق ازدادت روابط اقطاب النخبة القانونية به ، واتخذت العلاقة بين الطرفين منحى جديداً ، فلقد رافقه منذ ان غادر جدة في الثاني

(١) مقتبس في : " مذكرات سليمان فيضي " ، ص ٢٩٧ .

(٢) مقتبس في : عبد الرزاق احمد النصيري ، المصدر السابق ، ص ٣٠١ - ٣٠٢ .

(٣) عن دور يوسف السويدي في تلك المرحلة يمكن الرجوع الى : حسين جميل ، العراق . شهادة سياسية ، ص ٥١ - ٥٢ ، ١٧١ ؛ " موسوعة اعلام العرب " ، الجزء الاول ، ص ٦١٧ - ٦١٨ .

(٤) عبد الرزاق احمد النصيري ، المصدر السابق ، ص ٣٠١ - ٣٠٣ .

من حزيران ١٩٢١ قاصداً البصرة يوسف السويدي^(١)، وعندما وصل البصرة يوم الثالث والعشرين من الشهر نفسه استقبل فيها " استقبالاً منقطع النظير " على وفق صياغة شاهد عيان قانوني^(٢)؛ وكان عطا امين، الذي طالما ورد اسمه سابقاً بوصفه قانونياً نشطاً ، ضمن الوفد الذي استقبل هناك المرشح لعرش العراق، اما المحامي البارز محمد زكي فقد تحدث نيابة عن اللجنة التي اعدت لاستقباله في ثغر العراق البصرة. وعلى الغرار نفسه انضوى اركان النخبة القانونية ، من امثال ثابت عبد النور ورشيد الهاشمي وكاظم الدجيلي وعبد الرزاق عدوه ومكي الشريتي وسلمان الشيخ دواد تحت شعار الحملة المؤيدة لترشيح فيصل وانتخابه ، وكتبوا في الصحف مقالات نوعية ، قياساً بغيرها ، تتحدث بحماس وتفاؤل عن الموضوع ، وعن توقعاتهم بالنسبة لمستقبل العراق في ظل فيصل^(٣) .

ومع اننا لا نستبعد ظهور قانونيين عراقيين ليبراليين كانوا يميلون الى شعار الجمهورية الخافت الذي رفع في تلك المرحلة الا ان ذلك لم يتحول في صفوفهم الى حركة معارضة لترشيح الامير فيصل قطعاً ، وحتى القانوني المعروف علي محمود الشيخ علي (١٩٠١-١٩٦٨) الذي " ولع بالسياسة ، واشتغل في معارضة السياسة البريطانية منذ سنة ١٩١٩ " ^(٤) لم يعترض على ترشيح فيصل على الرغم من انه اتهم بانه عمل في شباط ١٩٢١ في وزارة الداخلية مع فيلبي في الدائرة التي كانت تضم اضبارات الدعاية التي كان ينشرها هذا الاخير ضد ترشيح الامير فيصل . وينطبق القول نفسه على صحيفة " دجلة " التي عرفت نفسها ، منذ ان صدر عددها الاول في عز ايام الحملة لصالح ترشيح الامير فيصل^(٥) ، بكونها " جريدة يومية عربية سياسية اجتماعية حرة لصاحبها ومديرها المسؤول المحامي داود السعدي " ^(٦) ، " فانها غيرت لهجتها بعد صدور اربعة "

(١) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الاول ، ص ٤٧- ٥٠ .

(٢) " مذكرات سليمان فيضي " ، ٣٠٢ .

(٣) للتفصيل عن الموضوع يمكن الرجوع الى : عبد الزراق احمد النصيري ، المصدر السابق ، ص ٣٠١-٣٠٥ .

(٤) " موسوعة اعلام العرب " الجزء الاول ، ص ٣٨٢ .

(٥) صدر عددها الاول يوم الخامس والعشرين من حزيران سنة ١٩٢١ .

(٦) مقتبس في : عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الصحافة العراقية ، ص ٨٤ .

اعداد منها فقط ، فقد دعت للامير فيصل وخاطبته في عددها الخاص ، قائلة " ان لدى الشعب حركة ترمي الى تتويج سموك وتسليمك صولجان المملكة " ، بل ان صاحبها اعلن في عددها التاسع براءته من الدعوة للجمهورية ، فكتب ما نصه بهذا الخصوص :

" يقولون ان " دجلة " ترمي الى فكرة جمهورية ، واخرى انها ترمي الى تتويج عراقي على العراق ، واخذوا يرموننا باننا ننوي مقاومة الامير فيصل ، اننا نبرأ الى الله ما يلصقه بنا المفترون ، فاننا نريد ملكاً يتبوأ عرش العراق ، وفي الوقت نفسه نريد ان يكون الملك مقيداً بقيود" (١) .

وفي مقالات اخرى للصحيفة اكد القانوني نفسه ايمانه المطلق بالملكية المقيدة، فهو القائل قبل التتويج وفي مقال افتتاحي لصحيفة " دجلة " يحمل عنوان " نحن والقانون " ، ما نصه " اننا منذ الان نعلن انا نرى ان كل ملك يتوج في العراق بغير رأي الامة فهو ملك غير مشروع" (٢) ، وهو القائل ايضاً " لا نريد ان يكون الملك مقيداً بقيود يكون وضعها في صالح البلاد ، نريد ان نقيده قبل ان يستبد بالشعب" (٣) ، وكل ذلك يسجل للنخبة القانونية ، ومواقفها المتميزة في تلك المرحلة دون ريب ، كما انه يسجل ايضاً للملك فيصل الذي تحمل لغة " دجلة " وامثالها ، فان الصحيفة لم تتعرض للضغط بعد التتويج ، وتوقفت عن الصدور ، دون تعطيل ، بعد ان صدر اخر عدد لها يوم السادس والعشرين من تشرين الاول عام ١٩٢٢ (٤) . ولاشك في ان سياسة الملك فيصل الاول، ومرونته المعروفة في اطار الممكن ، تدخلان ضمن اسباب كسبه لمعظم رموز النخبة القانونية في عهده ممن اثبتوا وجوداً ملموساً على الساحة بالنسبة لجميع الاحداث المصيرية التي شهدتها العراق في ذلك العهد ، بما في ذلك اقامة مؤسسات الدولة الحديثة .

(١) " دجلة " ، (جريدة) ، بغداد ، العدد ٩ ، ٤ تموز ١٩٢١ .

(٢) مقتبس في : حسين جميل ، العراق . شهادة سياسية ، ص ٦٦ .

(٣) مقتبس في : عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الصحافة العراقية ، ص ٨٥ .

(٤) فائق بطي ، الموسوعة الصحفية العراقية ، ص ٥٧- ٥٨ .

📖 دور النخبة القانونية العراقية في مؤسسات الدولة العراقية الجديدة :

جاء الاعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة في الخامس والعشرين من تشرين الاول ١٩٢٠ ايذاناً ببدء بروز كيان عراقي جديد ، وممارسة دولته الوليدة لمسؤولياتها في ظل اوضاع احتلال مضطربة ، وانتداب معلن ، وامال معلقة ، وجمر ما زال يترقب تحت الرماد .

ثم تلا ذلك تنصيب الامير فيصل بن الحسين ملكاً على العراق، وتتويجه في الثالث والعشرين من شهر اب ١٩٢١ ، مما كان يعني ولادة جديدة لعراق جديد ، ومسؤوليات يتحملها ابناؤه في سياق هذا الكيان ، والتزامات تتطلبها الحياة ومستجداتها .

وبدءاً نشير الى ان النخبة القانونية تحمست كثيراً لترشيح فيصل لاشغال التاج العراقي كما مر بنا في المبحث السابق ، فكان المنتمون اليها على اطلاع كافٍ على تاريخ الرجل ، ودوره في الثورة العربية، وفي سوريا ومؤتمر الصلح في باريس ، كما ان العديد منهم كانوا على اتصال مباشر قبل ان يرشح لموقعه الجديد . ثم ان فيصلاً تعهد في خطبه التي القاها قبل التتويج ان يعمل من اجل " تأسيس الحكومة على القوانين المنظمة ، والشرائع الدستورية التي يتمشى عليها العالم المتمدن اليوم " كما اكد ضرورة فصل السلطات ، وكون الامة مصدرها ، فهي التي " تضع قوانينها ، وتأخذ منها حقها من السلطة، وتعطي للمحاكم السلطة التي تحق له ، كما انها تمنح الحكومة كلها السلطة التي تلزمها " كما ورد في نص خطابه الذي القاها يوم التاسع من تموز سنة ١٩٢١ في المدرسة الجعفرية الاهلية ببغداد^(١) .

ومن الضروري ان نشير الى ان المحامين ارادوا ان يقيموا للامير فيصل احتفالاً خاصاً لمناسبة ترشيحه لعرش العراق ، قدم له ناجي السويدي^(٢) اقتراح المحامين بهذا الخصوص بعد وصوله الى بغداد ، الا انه رفض ذلك باسلوب ذكي حين قال ما نصه في

(١) " فيصل بن الحسين في خطبه وأقواله " ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤٥ ، ص ٢٣٦-٢٤١ .

(٢) ورد في المصدر المحامي ناجي أفندي .

خطابه المذكور انفاً :

" وواجه كلامي الى حضرة المحامي ناجي افندي ، واقول
ارجو اعفائي من حضور الحفلة التي يريد ان يقيمها
المحامون، لان تلك الحفلة ستكون كالتبشير ، وانا لا اود
ان اكون واسطة للتبشير ، اعطوا للامة ملئ حريتها لتعمل
بما تراه رشيداً " (١).

ان مثل هذا الاسلوب في التعامل قرب فيصل الاول من المنتمين الى النخبة القانونية العراقية اكثر فاكثراً، حتى ان احد ابرز المنتمين اليها يومذاك، ونقصد به سليمان فيضي تحديداً ، اقام حفلاً كبيراً يوم الثاني من تموز سنة ١٩٢١ لمناسبة وصول الامير فيصل الاول الى بغداد، وترشيحه لعرش العراق، دعا اليه حوالي مائة وعشرين شخصية من مختلف انحاء العراق، وكان العديد منهم من رجال القانون والصحافة والفكر والادارة المعروفين من امثال ناجي السويدي وعبد الله الدملوجي ومحمد حسن كبة وحنا خياط ورفائيل بطي وجعفر العسكري ونوري السعيد وعلي جودت الايوبي وسامي شوكت واحمد الشيخ داود وعبد الحسين الجلي ومكي الشربتي وكاظم الدجيلي ومعروف الرصافي ويوسف غنيمه وعلي آل بزركان وعبد اللطيف ثنيان وعبد اللطيف الفلاحى ورزوق غنام وداود السعدي وابراهيم حلمي العمر وامين علي باش اعيان والشيخ سالم الخيون وغيرهم (٢) . كما دعا رئيس الوزراء عبد الرحمن النقيب العديد من وجوه النخبة القانونية لحضور مراسم تتويج الملك فيصل الاول يوم الثالث والعشرين من اب ١٩٢١ (٣) .

ضم الكيان الجديد العراقيين ممن كانوا موظفين من ايام الحكم العثماني الاخيرة، او ممن عملوا وتوظفوا في زمن الاحتلال البريطاني، اضافة الى الذين استلموا مهامهم بعد قيام هذا الكيان الجديد. وكان جل هؤلاء يتوفرون على مستويات ثقافية شتى، يطل من

(١) " فيصل بن الحسين في خطبه وأقواله " ، ص ٢٤٠ . ومما يذكر أن الموضوع أثار جدلاً على صفحات " دجلة " (تنظر : " دجلة " (جريدة) ، بغداد ، العددان ١٤ و ١٧ ، او ١٣ تموز ١٩٢١).

(٢) " مذكرات سليمان فيضي " ، ص ٣٠٢-٣٠٤ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٣٠٥ .

بينهم رواد النخبة القانونية العراقية ، الذين ازداد عددهم ودورهم اهمية وضرورة ، من خريجي مدرستي استانبول وبغداد، مع قلة قليلة من مدارس اجنبية اخرى . ان حديثنا عن دور هؤلاء في مؤسسات الدولة العراقية الوليدة السياسي والفكري والاداري انما ينحصر بحسب هذا الفصل بين وزارة عبد الرحمن النقيب الاولى ووزارة عبد المحسن السعدون الثانية ، وهي فترة شهدت سطوع نجم رجال القانون واخذهم لدورهم في مواقع مهمة وحساسة في السلطة التنفيذية ، ضمت رئاسة الوزارة التي بلغها جعفر العسكري مرة ، اضافة الى شغله موقع وزير الدفاع في وزارات عبد الرحمن النقيب الاولى والثانية والثالثة^(١) وجهوده المسجلة له في تأسيس وتشكيل جيش العراق ورعايته ، من دون ان ننسى مشاركته في مؤتمر القاهرة التاريخي المار ذكره لتقرير مصير عرش العراق مع رفيقه ورجل القانون المهم وممثل البرجوازية اليهودية ساسون حسقيل الذي استوزر مرات خمس في وزارات النقيب الاولى والثانية والثالثة، ووزارتي عبد المحسن السعدون الاولى وياسين الهاشمي الاولى^(٢) ، حيث كان دوره الفني والسياسي مهماً في تلك الفترة من حياة العراق السياسية والمالية ، ينضم اليهما رجل القانون المعروف ناجي السويدي الذي استوزر في وزارات عبد الرحمن النقيب الثانية ، لوزارة العدلية ، وعبد المحسن السعدون الاولى للعدلية بعد ان استلم فيها وزارة الداخلية اولاً ، واخيراً وزارة العدلية في وزارة عبد المحسن السعدون الثانية^(٣) . اما نوري السعيد وهو الذي درس القانون سنين ثلاث^(٤)، فيظل دوره في هذه الفترة وفي كل الفترات مهماً واسباباً ، لكن بدايته في نطاق وزارة الداخلية ثم رئاسة اركان الجيش ثم وزارة الدفاع ، انما هي مقدمة لعمل ودور قادم وتدريب يأتي موقعه ملفتاً للنظر ككاتب عن بغداد في المجلس التأسيسي^(٥) ووزير الدفاع في آن واحد في وزارتي السعدون الاولى ، وجعفر العسكري الاولى^(٦) .

(١) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء الأول ، ص ١٢ ، ٥٨ ، ١١٥ ، ١٧١ وغيرها .

(٢) المصدر نفسه ، ص ١٢ ، ٥٨ ، ١١٥ ، ١٣٦ ، ٢٢٦ وغيرها .

(٣) المصدر نفسه ، الجزء الأول ، ص ٥٨ ، ١٣٦ ، الجزء الثاني ، ص ٥ .

(٤) " الحكومة العراقية . وزارة الداخلية، مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي " ، الجزء الاول، بغداد، بلا ، ص ٣٣٣ لسنة (١٩٢٤م-١٣٤٣ هـ) .

(٥) المصدر نفسه ، الجزء الثاني ، ص ١٣٣٥ .

(٦) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الأول ، ص ١٣٦-١٧١ .

ولم يقتصر الامر على هؤلاء الذين كانوا على اتصال مباشر بشخص الملك فيصل الاول ، اذ كان هناك اخرون من رموز النخبة القانونية العراقية صعداً الى السلطة التنفيذية في ذلك العهد ، فقد استوزر في وزارة ياسين الهاشمي الاولى وزيران هما رشيد عالي الكيلاني الذي تسلم حقيبة العدالة ، ومزاحم امين الباجي الذي تسلم حقيبة الاشغال والمواصلات ، ثم شغل وزارة العدالة بالوكالة بعد استقالة رشيد عالي الكيلاني الذي استوزر ايضاً وزيراً للداخلية في وزارة عبد المحسن السعدون الثانية^(١) . ولقد برز في الوزارة الاخيرة وجه قانوني جديد هو رؤوف الجادرجي الذي عرفناه جيداً في صحيفة "صدى الاسلام" المار ذكرها ، وقد عهدت اليه حقيبة المالية^(٢) .

تقلد القانونيون في المرحلة نفسها مناصب ادارية حساسة لها اهميتها الاستثنائية في ظرف تأسيس الدولة الحديثة في مجتمع يعاني من مشكلات غير قليلة ، نجم قسم غير قليل منها من ظروف سيادة العلاقات العشائرية التي تتناقض مع كل انواع الحكم المركزي . فبعد قيام النظام الملكي ولغاية العام ١٩٢٥ تقلد ناجي شوكت ، على سبيل المثال ، مناصب معاون متصرف (محاظ) لواء (محافظة) بغداد ثم وكيلاً له حتى العاشر من ايار عام ١٩٢٢ ، وفي الثامن عشر من ايلول العام نفسه اصبح متصرفاً للواء الكوت بالوكالة ومن ثم متصرفاً اصيلاً له من اذار ١٩٢٣ ، كما اصبح متصرفاً للواء الحلة على مدى عام ونيق لينقل متصرفاً الى لواء بغداد في الثاني والعشرين ايار ١٩٢٤ ولغاية اواسط العام ١٩٢٦ ، وفي منصبه الاخير عمل ايضاً وكيلاً لامين العاصمة بالوكالة لبعض الوقت^(٣) . ولاشك في اهمية هذه المناصب ، خصوصاً منصب المتصرف الذي "يؤدي عادة الى وزارة الداخلية لدقة الاطلاع على اسلوب الادارة"^(٤) . الامر الذي حدث فعلاً بالنسبة لناجي شوكت كما نلاحظ ذلك لاحقاً ، ومن جميع الاوجه كان ناجي شوكت جديراً

(١) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء الاول، ص٢٢٦ ، الجزء الثاني ، ص ٥ .

(٢) المصدر نفسه ، الجزء الثاني ، ص ٥ .

(٣) "أوراق ناجي شوكت" . رسائل ووثائق ، دراسة في تاريخ العراق الحديث والمعاصر ، تقديم وتحقيق الدكتور محمد انيس والدكتور محمد حسين الزبيدي ، بغداد ، ١٩٧٧ ، ص ١٠ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ١١ .

بالمناصب التي عين فيها ، وكانت الجهات المسؤولة العليا متمسكة به^(١) ، مع العلم انه لم يكن من انصار الملك فيصل الاول ، او من المقربين اليه، فقد ذكر بهذا الخصوص ما نصه :

" انني بدأت حياتي السياسية ولي ميول جمهورية ، وان فيصل يعلم عني ذلك ، كما انني لم ابايع فيصل عام ١٩٢١ ، ولم احضر حفل تتويجه "^(٢) .

اما الانموذج الثاني الذي نسوقه في هذا السياق فهو عبد العزيز القصاب الذي ينتمي الى اسرة ارتبط العديد من افرادها بالفقه والقانون^(٣) ، وتخرج هو نفسه من المدرسة الملكية الشاهانية سنة ١٩٠٥ بعد ان درس فيها على مدى ثلاث سنوات على ايدي " علماء ممتازين مشهورين في استنبول " مواد اصول الفقه والتفسير والمجلة الخاصة بالقانون العثماني وغيرها^(٤) ، وقد تقلد بدوره مناصب ادارية مهمة في عهد تأسيس الدولة العراقية بعد ان برز في هذا المضمار منذ اواخر العهد العثماني^(٥) ، مولياً القضاء اهتماماً استثنائياً في عمله اليومي^(٦) . ودشن عمله الاداري في العهد الجديد منذ شباط ١٩٢١ قائمقاماً وحاكماً لقضاء الكوت مع منحه " حق تطبيق القوانين والانظمة العثمانية المختصة بادارة القضاء " الى حين صدور القوانين العراقية الخاصة بادارة البلاد، وكان ينظر ، بوصفه حاكماً ، في " الامور الحقوقية والجزائية والعشائرية " دون ان يسمح بتدخل حاكم اللواء المجير جيفرسن في شؤونه^(٧) . ومنذ اواخر العام ١٩٢١ ولغاية العام ١٩٢٥ اصبح القصاب متصرفاً لالوية الموصل (مرتين) وكربلاء والمنتفك وجمعيتها من الالوية المهمة ذات خصوصيات مؤثرة ، شهدت في تلك السنوات احداثاً في

-
- (١) ناجي شوكت ، المصدر السابق ، ص ٦٠-٦١ .
 - (٢) " أوراق ناجي شوكت " ، ص ١٣ .
 - (٣) عبد العزيز القصاب ، من ذكرياتي ، منشورات عويدات ، بيروت ، ١٩٦٢ ، ص ٨-٩ ، ٤٩ .
 - (٤) المصدر نفسه ، ص ٢٢-٢٣ ، ٣١-٣٣ .
 - (٥) بدأت حياته الوظيفية في ديوان ولاية بغداد منذ اواخر العام ١٩٠٥ ، ثم تدرج وأصبح قائمقاماً في سامراء والساوة والصويرة وغيرها .
 - (٦) عبد العزيز القصاب ، المصدر السابق ، ص ٨٠-٨١ .
 - (٧) المصدر نفسه ، ص ٢٠٨-٢١٢ .

غاية الاهمية ، منها تقرير مصير ولاية الموصل^(١) ، ومؤتمر كربلاء الشهير في نيسان ١٩٢٢ ، لمناسبة هجوم الاخوان الوهابيين على المنتفك^(٢) ، وفتاوى علماء النجف الاشرف بصدد تحريم انتخابات المجلس التأسيسي^(٣) وغير ذلك من الامور والقضايا التي اثبت القصاب جدارة ادارية في اسلوب تعامله معها^(٤) .

ومما يذكر ورود اسم المتصرفين المذكورين، ناجي شوكت وعبد العزيز القصاب، في " سجل كبار موظفي الدولة " ، فضلاً عن اسم قانوني ثالث بوصفه متصرفاً للحلة ، هو محمود الطبقلي^(٥) .

ادى المنتمون الى النخبة القانونية دوراً اكبر من ذلك ، بحكم الواقع والمنطقة ، في ميدان القضاء في تلك المرحلة ، خصوصاً بعد ان اتخذت الحكومة " عدة قرارات مهمة لأظهار التبدل الذي حصل في البلاد ، وكان ابدال الحكام السياسيين البريطانيين في الالوية ، وفي الاقضية بحكام عراقيين في مقدمة هذه القرارات " ، مما ادى الى نقل " معظم الوظائف من الايدي الاجنبية الى الايدي العراقية " . فأصبح " من واجب كل وطني ان يسهم في خدمة بلاده عن هذا الطريق " حسب صياغة قطب قانوني بارز^(٦) .

ولم تؤد بعض الاجراءات القانونية والادارية التي اتخذت في بداية مرحلة تأسيس الدولة العراقية الحديثة دوراً قليلاً في تشجيع امثال هؤلاء للانخراط في مؤسسات القضاء، من ذلك بيان تعديل المحاكم الذي صدر في الرابع عشر من ايار ١٩٢١، والذي تم بموجبه

(١) نعود الى تفصيلات الموضوع ودور عبد العزيز القصاب بوصفه متصرفاً" للواء الموصل أثناء الصراع على الولاية ، فيما بعد .

(٢) عن هجوم الوهابيين على القبائل العراقية في الحادي عشر من آذار سنة ١٩٢٢ ، وعن مؤتمر كربلاء في ٩-١٢ نيسان العام نفسه. يمكن الرجوع الى : عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الأول ، ص ٨٠-٩٧ .

(٣) علاء حسين عبد الامير الرهيمي ، المصدر السابق ، ص ٧٠ .

(٤) عبد العزيز القصاب ، المصدر السابق ، ص ٢١٢-٢١٦ ، ٢٢١-٢٢٩ ، ٢٤١-٢٥٢ وغيرها ؛ عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الأول ، ص ٩٣-٩٤ .

(٥) " الحكومة العراقية . سجل كبار موظفي الدولة للعام ١٩٢٥ " ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، بغداد ، ١٩٢٥ ، ص ١١-١٩ ؛ مقابلة مع الاستاذ عبد الحميد الرشودي بتاريخ ٦ / ١ / ٢٠٠٣ .

(٦) ناجي شوكت ، المصدر السابق ، ص ٥٩ ، ٦١ .

اول تعديل لبيان المحاكم الذي اصدرته سلطات الاحتلال سنة ١٩١٧ . والمهم في التعديل انه اخذ الوضع الجديد بنظر الاعتبار حين نص على ان يطبق نظام المحاكم هذه المرة على جميع انحاء العراق، مع تشكيل محاكم جديدة اقتضتها الضرورة، فضلاً عن توسيع عددها واختصاصاتها. ولم يمر سوى يوم واحد على صدور بيان التعديل حين اصدر وزير العدالة حسن الباجي^(١) اول نظام ثابت للمحاكم ، انطوى على حذف بعض المصطلحات وتبديل غيرها فيما يخص المحاكم ورسومها ، ونظام المحامين الذي بدلت فيه مادة منح اجازة العمل بالمحاكم للمحامين من قبل رئيس محكمة التمييز بان اقتصر شرط المنح على حصول المحامي على اجازة اشتغال عمومية، او خصوصية في اي محكمة، كما شمل التعديل الغاء مجموعة من القوانين ، وتحديد او توسيع صلاحيات المحاكم الجعفرية في ضوء الحاجة والتجربة^(٢) .

وعرج الملك فيصل الاول في اول خطاب القاه بعد تنويعه على موضوعات تهم القانونيين ، وتخص مهنتهم بصورة مباشرة ، من قبيل ضرورة توفير اسباب الراحة والسعادة والامن ، وتشبيد اركان الدولة على المبادئ القويمية، وضمن " دائرة السلم والنظام "، و"سن " قوانين عدلية " تمنع " كل تعرض بالدين والجنس واللغة ، وتكفل التساوي في المعاملات التجارية مع كافة البلاد الاجنبية "^(٣) .

استمرت محاولات التطوير والتغيير في نصوص القوانين ، وتحول الامر الى مهمة اخذتها مناهج الوزارات التي تعاقبت على الحكم بنظر الاعتبار. وخير انموذج نسوقه بهذا الصدد هو مناهج وزارة ياسين الهاشمي الاولى التي تألفت يوم الثاني من اب سنة ١٩٢٤ ، والتي تولى رشيد عالي الكيلاني فيها حقبة العدالة، فقد ثبتت الوزارة في مناهجها الموجز الذي اذاعته بعد تشكيلها بستة ايام، الاتي نصه بخصوص العدل والقانون:

(١) من المفيد أن نشير الى حقيقة فانت صاحب المصدر ، وهي ان الاستاذ حسن الباجي وهو من النخبة القانونية العراقية ، قد أعتذر عن الأضطلاع بهذه المسؤولية ، وقد تولى حقبة العدالة بعد ذلك السيد مصطفى الأوسي . ينظر : عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الأول ، ص ١٢ .

(٢) عن ذلك يمكن الرجوع الى : صلاح عبد الهادي حليحل ، ص ١٦٤-١٦٦ .

(٣) ينظر نص الخطاب في : عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الأول ، ص ٦٦-٦٨ .

" احضار اللوائح القانونية لتقوم مقام بعض القوانين
والنظمات المرعية الان ، والتي ليست ملائمة لحاجات
المملكة ولعادات الشعب " (١) .

وعندما نشرت الوزارة نفسها في الثاني عشر من كانون الاول من السنة نفسها بياناً
عن منهاجها المذكور (٢) فانها اولت قضايا القانون ووزارة العدلية اهتماماً خاصاً ، مؤكداً
ضرورة " تحكيم القانون في جميع الاعمال ، واشتراط الكفاءة والمقدرة حتماً في التوظيف
والترقية ، وثبتت عدد من المستخدمين في ملاك دائم بقوانين تسن لهذه
المقاصد " .

اما بصدد وزارة العدلية فان البيان سجل الملاحظات المهمة الاتية التي تؤشر تحولاً
نوعياً في الفكر القانوني ، واسلوب التعامل معه ، وسبل تطبيقه :

" اصلاح القوانين المتبعة ... وفقاً لحاجة البلاد ، بناء على
التطور الاخير ، وانهاء الصعوبة في تطبيق القوانين لما طرأ
عليها من التغيير وألحق بها من الزيول ، واصلاح المحاكم
" والتوفيق بين طرق المرافعات الشرعية والمدينة في
المحاكم العراقية ، وتهيأة القوانين والانظمة التي يتطلبها
اصلاح القضاء واقامة العدل ، كقانون الاحوال الشخصية،
وقانون تأسيس المحاكم ، وقانون الحكام ، وقانون نقابة
المحاميين، وتأسيس النيابة العامة ، وتنظيم صلات العدلية
بالشرطة في باب تحقيق الجرائم على وجه يضمن تكاتف
الفريقين وتعاضدهما اثناء قيامهما بالواجب، وتنظيم دوائر
لتسجيل (الطابو) وتنسيق اعمالها، واصلاح لغة القوانين
التي تصدرها الحكومة وجعلها سهلة الفهم " .

(١) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الأول ، ص ٢٤٧ .

(٢) ينظر نص البيان في : " العالم العربي " (جريدة)، بغداد ، العدد ٢٢٣ ، ١٢ كانون الأول ١٩٢٤ ؛
" العراق " ، (جريدة) ، بغداد ، العدد ١٤٠٠ ، ١٢ كانون الأول ١٩٢٤ .

ان الكلمات والمعاني والمضامين التي وردت في هذا المنهاج لما يثير الاستحسان في ظل دولة ناشئة ونخب حقوقية وسياسية ما زالت في غالبها وليدة وجديدة، لكنها معركة على كل حال تستوجب التقدير في حدود الزمان والمكان . لكن هذا الطموح يصطدم بمحاولات الدولة المنتدبة بريطانيا ، وفرضها لما تريد هي على وفق اساليبها ومصالحها، وذلك ما تبين في الملحق العدلي من المعاهدة العراقية الانجليزية التي قدمتها وزارة جعفر العسكري في الثاني والعشرين من نيسان ١٩٢٤ الى المجلس التأسيسي والاتفاقيات المتفرعة عنها طبقاً للمادة التاسعة من المعاهدة المذكورة ، لقد ضمت هذه الاتفاقية العدلية مواداً ست مع تفاصيل كثيرة وفروع تتمثل فيها ارادة سلطة الانتداب في تمييز البريطاني والاجنبي في التعامل ودعاوى المحاكم ، وفي التشاور مع المندوب السامي في كل شأن يتعلق بهذا الامر^(١) .

وفي مجال الصيرورة الفكرية والمستوى الذي بلغه القانون ومضمونه ، جاء نشر القانون الاساسي (الدستور) في السابع عشر من اذار ١٩٢٥ ، ليضيف في الباب الخامس للقضاء وللسلطة القضائية تصانيف جديدة، واعمدت ارتكاز لنقاط الضوء في المجتمع العراقي . فالباب الخامس الذي يبدأ من المادة الثامنة والستين ، وحتى المادة التاسعة والثمانين يشتمل على نقاط جوهرية هي :

- ١ . تعيين الحكام وكيفية عزلهم واهليتهم ودرجاتهم .
- ٢ . تقسيم المحاكم الى مدنية ودينية وخصوصية .
- ٣ . كيفية تأسيس المحاكم واقسامها واختصاصاتها ومكان انعقادها وتنفيذ احكامها ، وصيانتها .
- ٤ . تحديد علنيتها وسريتها ، والاول هو المرجح دائماً .
- ٥ . الذات المعنوية والشخصية لها ، وعليها حق التقاضي عدا ما يدخل في اختصاص المحاكم الدينية والمخصوصة .
- ٦ . تحديد اختصاص المحاكم المدنية والتجارية والجزائية والامور الحقوقية ، الا في

(١) ينظر نص الملحق في : عبد الرزاق الحسني ، العراق في ظل المعاهدات ، الطبعة الخامسة ، دار الكتب ، بيروت ، ١٩٨٢ ، ص ٨٢-٨٥ .

- مواد الاحوال الشخصية للاجانب ، حيث تعين بقانون خاص .
- ٧ . تقسيم المحاكم الدينية الى محاكم شرعية ، والى المجالس الروحانية الطائفية .
- ٨ . المحاكم الشرعية تنظر في احوال المسلمين الشخصية وواقفهم ، وموقف المذهب المطلوب ، ويكون من مذهب اكثرية السكان في المحل الذي يعين له .
- ٩ . المجالس الروحانية تبحث في امور الانسان الخاصة ، من نكاح وصادق وطلاق وتصديق الوصايات ، وتحديد الشكليات المطلوبة .
- ١٠ . هنالك نص بديع لمحاكمة الوزراء في محكمة عليا ، وحكام محكمة التمييز المتهمين بجرائم سياسية ، وما يتعلق بوظائفهم ، وللتب بتفسير القوانين ومطابقتها للقانون الاساسي، وهنالك نصوص شكلية في كيفية البت بذلك ، والانعقاد ، وعدد الحكام الذين ينتخبهم مجلس الاعيان اربعة من بين اعضائه واربعة من كبار الحكام وتتعد برئاسة مجلس الاعيان .
- ١١ . هنالك مواد حول تفسير القوانين وانطباقها ودقتها ، وكيفية الانعقاد والاعلانية المطلوبة لاخذ القرار .
- ١٢ . تؤلف محاكم محاكمة افراد القوات المسلحة ، والفصل في قضايا العشائر بحسب عاداتهم بقانون خاص ، وللنظر في الاختلافات المتعلقة بالتصرف في الاراضي .
- ١٣ . المحاكم الخصوصية لها ترتيب خاص يعين بقوانين خاصة^(١) .
- ان فرضية الواقع المعاش اوجبت حياتياً صيرورة جديدة للقانون ووقائعه ورجاله من خلال تصاعد وتائرته ، وتعاضمه بسبب تملك رجال القانون لزاما كثير من الامور ، وتكاثر عددهم وتنوع مهامهم من خلال تطور مدرسة الحقوق وثباتها ، وشهادة مواليدها التي لم تنقطع ، ودور هؤلاء في مجال تطبيق القانون ونمو مؤسساته في كل ارجاء العراق ، والمشاركة الفعلية لا فقط في بناء الدولة ، بل وايضاً في حل مشاكلها ، ومشاكل المواطن، وفي مقدمة اولويات هذا النمو هذه الغرسة الجديدة (وزارة العدلية) التي ساهمت منذ تأسيسها بقدر كبير في رسم حدود دولة القانون ، والمواطن وما له وما عليه،

(١) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الأول ، ص ٣٤٨-٣٥٠ .

والاشراف على شؤون البلاد القضائية . اما الشخص الاول المسؤول فيها فهو الوزير ، والمسؤول عن اعمالها وحسن القيام بالواجب، فالاوامر والقرارات تصدر بأسمه وتنفذ تحت اشرافه ومراقبته . وللوزارة "مستشار" وظيفته استشارية لا اجرائية ، وهو يبدي رأيه في المسائل التي يحيلها اليه الوزير، وله ان يقترح ما يراه مناسباً لتأمين حسن تمشية شؤون الوزارة ، وله ان يطلب الايضاحات اللازمة من المديرين ورؤساء الدوائر التابعين للوزارة، وان يطلع على المخابرات والسجلات لمتعلقة بذلك، اما بصفته مستشاراً قضائياً فله ان يبدي اراءه القانونية حول اللوائح التي تهيئها الوزارة ، والمسائل القانونية الاخرى التي يطلب منه بيان رأيه فيها^(١) . وفيما يلي جرد لمن تولى العمل والمسؤولية في

صفحة واحدة من صفحات الوزارة التي تزامنت مع عهد الوزارة الهاشمية الاولى (١٢ اب ١٩٢٤-٢١ حزيران ١٩٢٥) ، والتي مثلت حالة نضج لما سبقتها من صفحات، ومقدمة لما تلتها من اخرى ، وجميعهم رجال قانون ، ومن نخبته اساساً ، بدءاً بشخص الوزير رشيد عالي الكيلاني ومدراء الوزارة العامين محمود خالص ، وعبد الرزاق الظاهر ومصطفى علي ،ومروراً بديوان التدوين القانوني الذي تألف من محمد نوري القاضي رئيساً والحاج حمدي الاعظمي مدوناً وجبرائيل البنا مميّزاً للتدوين ، ثم ديوان التفتيش العدلي الذي تألف من عارف السويدي رئيساً مع ثلاثة مفتشين هم كل من عبد الملك الخضير ومحمود خالص ومعروف جياوك ، اما المدعي العام في الوزارة فكان حمدي صدر الدين ، وفي الموصل كان عبد الرزاق الازري^(٢) .

واذا انتقلنا الى محكمة التمييز التي تحولت منذ تأسيسها الى احد ابرز الاسماء في تاريخ الدولة العراقية، فانها كانت تتألف من الكسندر^(٣) رئيساً، وداود سمره نائباً للرئيس، اما الأعضاء الخمسة فكانوا انطوان شماس وحسن رضا وصالح الباجي وصديق مظهر وعبد العزيز المطير^(٤) .

ثم تتسلسل الاسماء لحكام محاكم الاستئناف ، ولحقوق الاراضي والبداءة والجزاء

(١) " الدليل الرسمي العراقي لسنة ١٩٣٦ " ، ص ٣٨٤-٣٩٤ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٣٨٨-٣٨٩ .

(٣) لم نتوفى الى معرفة اسمه الكامل .

(٤) " الدليل الرسمي العراقي لسنة ١٩٣٦ " ، ص ٣٨٩ .

الفصل الثالث

موقع النخبة القانونية في اهم الاحداث العراقية من العام ١٩٢٠ حتى العام ١٩٢٥

والصلح، فضلاً عن مجلسي التمييز الشرعي السني والجعفري، والمحكمة الشرعية السنية والجعفرية، ودائرة الاجراء والكتاب العدول، ومدراء اموال القاصين، وحكام التحقيق في بغداد والالوية (المحافظات) ، حيث يصل العدد الى تسع وتسعين^(١) ، وهو عدد مقبول بل جيد قياساً لهذه المستويات النوعية ، وفي السنين الاولى لتشكيل الكيان الجديد .

لقد ضمت هذه الاسماء كيانات قانونية بارزة وصاعدة ، كان لها في مستقبل الايام والعراق مواقع مهمة ومشهودة ، ونورد هنا نخبة من هذا الاسماء واخامه ضمت حكماً سوف نستعرض اسماءهم من اجل ابراز دور النخبة القانونية العراقية التي كان ، وصار لها الشأن الرفيع في تحديد معالم العراق من وجهة حساسة ومفيدة وخطيرة، وهم كل من: حسن سامي تاتار نائب رئيس محكمة بداءة بغداد ، وعبد العزيز الخياط حاكم محكمة جزاء بغداد ، وعلاء الدين النائب حاكم محكمة جزاء بغداد ايضاً ، جميل عبد الوهاب حاكم محكمة صلح بغداد ، وامجد الزهاوي رئيس مجلس التمييز الشرعي السني، وعلي الشرقي رئيس مجلس التمييز الشرعي الجعفري ، ومحمد صادق الصدر عضو مجلس التمييز الشرعي الجعفري ، وعبد الرحمن خضر نائب رئيس دائرة الاجراء، وناظم الزهاوي مدير اموال القاصرين في بغداد، وجميل الاورفلي حاكم محكمة صلح الكاظمية، وفخري الطبقجلي حاكم محكمة صلح الكرادة، وعبد الحميد كبه حاكم محكمة صلح الفلوجة ، واحمد مختار بابان حاكم محكمة جزاء البصرة ، ومحمد شفيق العاني حاكم محكمة صلح القرنة ، ومصطفى القرداغي حاكم محكمة صلح زاخو ، وعبد الله السنوي حاكم محكمة صلح الهندية ، ومحمد خلوصي الناصري حاكم محكمة صلح المسيب ، ومحمد حسن كبة حاكم محكمة كربلاء المنفردة، وضياء الدين بحر العلوم قاضي محكمة النجف الشرعية ، وعبود الشالجي حاكم محكمة صلح ابو صخير والشامية ، واسماعيل الغانم حاكم ، عضو محكمة بداءة بعقوبة ، ومحمد محمود القشطيني حاكم محكمة صلح مندلي^(٢) .

وفي ختام هذا المبحث يظل دور رجال القانون ونخبته متميزاً كما قلنا، ولان هذه

(١) " الدليل الرسمي العراقي لسنة ١٩٣٦ " ، ص٣٨٩-٣٩٢ .

(٢) المصدر نفسه ، ص٣٨٩-٣٩٢ .

الاسماء ، وهي امثلة قليلة من عدد كبير يتزايد يوماً بعد يوم ، قد اصبحت لهم بمواقع مهمة في الدولة العراقية ، وتولوا مناصب عليا في كل مراكز الدولة واجهزتها ، وللمثل فقط يتحدث سجل كبار موظفي ورموز الدولة سنة ١٩٢٥ ويبين من بين ثناياه ان اثنين منهم كانا في البلاط الملكي ، هما داود الحيدري في المراسم ، وخيري العمري مديراً للتشريفات^(١) . وفي السنة نفسها كان ينتمي خمسة وزراء من اصل ثمانية وزراء في الحكم^(٢) الى النخبة القانونية وهم كل من رشيد عالي الكيلاني زيراً للداخلية ، وحكمت سليمان وزيراً للمعارف^(٣) ، وناجي السويدي وزيراً للعدلية، ورؤوف الجادرجي وزيراً للمالية، واخيراً حمدي الباجي وزيراً للاوقاف^(٤) .

وحسب السجل نفسه فإن ثلاثة من متصرفي (محافظي) الالوية العراقية كانوا في العام ١٩٢٥ من اقطاب النخبة القانونية ، وهم كل من ناجي شوكت في بغداد ، وعبد العزيز القصاب في الموصل ، ومحمود الطبقجلي في الحلة^(٥) ، كما ان نسبة من اعضاء السلطة التشريعية - مجلس الامة او البرلمان^(٦) كانوا من اقطاب النخبة القانونية البارزين. وكل ذلك يؤشر، دون ريب، دوراً متميزاً للمنتمين الى تلك النخبة في مؤسسات الدولة العراقية في مرحلة التأسيس، الامر الذي تجسداً ايضاً في ظواهر اخرى فكرية بالاساس.

📖 ظواهر اخرى من النشاط الفكري والمهني للنخبة القانونية العراقية
١٩٢٠-١٩٢٥ :

تظل الفترة التي يبحث فيها هذا الفصل مهمة واساسية في مجال تشييد الكيان الجديد، وفي هذه الحدود، واستمراراً لما بحثناه من دور للنخبة القانونية العراقية في مواقع

-
- (١) " الحكومة العراقية . سجل كبار موظفي الدولة للعام ١٩٢٥ " ، ص ١ .
 - (٢) المقصود وزارة عبد المحسن السعدون الثانية التي تألفت يوم السادس والعشرين من حزيران سنة ١٩٢٥ ، وبقيت في الحكم لغاية يوم الواحد والعشرين من تشرين الثاني سنة ١٩٢٦ .
 - (٣) اصبح وزيراً للداخلية بعد ان انتخب رشيد عالي الكيلاني رئيساً لمجلس النواب .
 - (٤) " الحكومة العراقية . سجل موظفي الدولة للعام ١٩٢٥ " ، ص ٤ .
 - (٥) المصدر نفسه ، ص ١١-١٩ .
 - (٦) نعود الى تفصيلات ذلك في مبحث لاحق .

المسؤولية المباشرة ، هنالك مواقع اخرى مهمة وحيوية ساهمت فيها هذه النخبة في اغناء دورها ، واغناء الواقع السياسي والقانوني العراقي في الكلمة والحرف ، وفي حلقات فكرية عبرت عن حركة المجتمع والسلطة ، في رسم ابعاد الحياة المطلوبة في الاجتهاد ، وفتح الباب هذا لكل مبدع او مدعي من اجل ان يعمل ويتابع فرص الاخرين الذين سبقوا، لقد غدا الميدان فسيحاً لكنه ليس سهلاً ، اقترنت فيه الكلمة بالواقع السياسي والاجتماعي في معالجات عانت من العسر والعنت والمضايقة والواقع المائل بكل ظروفه واحواله ، وكان هذا بحد ذاته كفاحاً وسجالاً في آن واحد .

ان المتتبع للحركة السياسية والفكرية ، يلاحظ هذا الجهد المبذول من قبل النخبة القانونية العراقية في متابعة تطورات الحياة السياسية في العراق والفكرية في العالم ، وفي هذا الصدد والاطار نشير الى الدور البارز للمنتمين الى النخبة القانونية في مضمار الصحافة المهم للغاية ، لانها (الصحافة) كانت تمثل يومذاك الاداة الرئيسة للتعبير عن الرأي العام العراقي ، كما انها عاشت مرحلة انتعاش متميزة ، اذ يكفي ان نشير الى ان مجموع ما صدر من المجالات الادبية والسياسية والفنية في العراق بلغ ثلاثاً وسبعين مجلة منذ ان وضعت الحرب العالمية الاولى اوزارها وحتى نهاية العام ١٩٣٣ ، فيما بلغ عدد الصحف السياسية التي صدرت في غضون المدة نفسها سبعاً وخمسين صحيفة ، وغير السياسية ستاً وثمانين صحيفة^(١) ، كان معظمها تتطرق الى شؤون البلاد السياسية والاجتماعية وبصورة غير مباشرة ، او حتى مباشرة بغطاء ادبي ، وبلغت حصة الممتدة بين العام ١٩٢٠ ونهاية العام ١٩٢٥ لوحدها ثمان وخمسين صحيفة عربية وكردية سياسية وادبية ، واحدى وثلاثين مجلة ايضاً عربية وكردية سياسية وادبية^(٢) . ولقد اشترك المنتمون الى النخبة القانونية في اصدار القسم الاعظم من تلك المجالات والصحف سواء بالكتابة فيها، او بتحمل مسؤولية اصدارها كما سبق وان نوهنا الى بعض جوانب ذلك . ومما يذكر ان عدداً من المجالات التي صدرت في تلك الحقبة كانت مهنية،

(١) حددت الاقام في ضوء احصاءات المؤرخ الحسني بصدد الموضوع . ينظر : عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الصحافة العراقية ، ص٣٦-٥٦ ، ٧٧-١٠٢ ، ١٠٤-١٢٧ .

(٢) " دليل الجرائد والمجلات العراقية " ، ص٦٦٦-٦٦٧ ، ٦٧٦ .

مثل مجلة " دار المعلمين " التي عرفت نفسها بكونها مجلة "تبحث في العلم والادب والتاريخ والاقتصاد ، تصدرها نظارة المعارف في بغداد مرة في الشهر، ويقوم بتحريرها معلموا دار المعلمين^(١) وطلابها"^(٢) ، وصدر عددها الاول في مطلع تشرين الاول ١٩٢١ ، واحتجبت في بدء سنتها الثالثة^(٣) .

وهنا اذا انتقلنا من التعميم الى التخصيص نبدأ بمجلة " العدلية " التي صدر عددها الاول يوم الاول من ايلول سنة ١٩٢٠ ، واستمرت تصدر اكثر من سنتين باشراف سليمان فيضي وكاظم الدجيلي ، وكانت مجلة شهرية^(٤) .

يرتبط ظهور مجلة " العدلية " موضوعياً بسعي سلطات الاحتلال الى ترسيم معالم البلاد وفرض هيمنتها ، وصيغتها التي تريد في الاتجاهات كافة ، ومنها الجانب القضائي ، فهي قد ورثت نظاماً عثمانياً وفقهاً اسلامياً صاغته عقول وآفاق كانت ترتبط بظروف ذلك الزمان وحدوده ، ولم يكن بوسعها ان تستسلم للظروف التي حلت والفوضى التي سادت ، فكان لها ان فرضت نظاماً قضائياً تحدثنا عنه ، لكن موجبات الظروف والاحوال تتطلب حاجة اعلامية وثقافية ، تنشر فيها سلطة الانتداب قراراتها واحكامها ، اضافة الى خلق جو ثقافي وفكري يكون مجالاً لها لكسب الواقع الثائر المتمرد ، وتمير صيغها من خلال ابناء البلد من مثقفين وقانونيين يستجيبون لواقع الحال المائل ، وكانت النبتة هذه المرة مجلة " العدلية " التي ظهرت عشية تأليف الحكومة المؤقتة برئاسة عبد الرحمن النقيب .

وقد ثبتت " العدلية " في عددها الاول انها ستصدر مرتين في الشهر ، وسيكون هدفها نشر احكام النقض والابرام التي تصدرها محكمة الاستئناف مع البحث في الامور

(١) المقصود دار المعلمين الابتدائية ببغداد .

(٢) مقتبس في : عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الصحافة العراقية ، ص ٣٨ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٣٨-٣٩ .

(٤) عرفت المجلة نفسها بكونها نصف شهرية ، الامر الذي اشير اليه في المصادر الخاصة بالصحافة العراقية ايضاً (في الص ٣٨ من تاريخ الصحافة العراقية للحسني ، وفي الص ٤٣٩ من " دليل الجرائد والمجلات العراقية ١٨٦٩-١٩٧٨ " لزاهدة ابراهيم ، إلا ان الاعداد التي اطلعنا عليها من المجلة نفسها تبين بأنها صدرت في الشهر مرة واحدة ، كما يلاحظ ذلك بوضوح من خلال الهوامش القادمة من هذا المبحث .

القانونية ايضاً . انها حقاً ورغم كل شيء، مجلة نادرة ولها موقع خاص فكري وعملي . ومن ذلك ان مقدمة العدد الاول منها مثيرة حقاً ، انها تتحدث عن واقع مثالي مطلوب وتمنى حين تؤكد ان خير البلاد هي التي تجري فيها الاحكام القانونية ،وتؤسس فيها المحاكم المدنية على نظام يجعل الناس في الحقوق سواء ، ويتيسر للمرء الاطلاع على دستورها اذا شاء ، لكي لا تبقى حجة للذين ينكرون حقيقته او ينتقدونه . ثم يشير المقال الى تشكيل المحاكم ، ومعنى تسلسلها من المحكمة الابتدائية الى الاستئناف ، فالتمييز ، ثم الى نشر هذه القرارات واهمية ذلك للاستتارة ومعرفة الصواب من الخطأ ، والنهل لمزيد من العلوم والمعرفة للفائدة العامة، لرجال القانون وطلاب الحقوق ، وهي حين تحدثت عن محكمة التمييز ذكرت ان محكمة الاستئناف هي التي تقوم مقامها في الوقت الحاضر^(١) .

وقد نشرت المجلة ثمان وعشرين قضية تمييزية في هذا العدد ، ذكرت لكل قضية رقم الدرج او الدوسية ، كما قالت ، ثم اسم المميز - المدعى عليه ، ثم المميز عليه ، وقامت بشرح معنى الدوسيه والدرج والفايل^(٢) في هامش المجلة وفي هذا العدد الذي انتهى مع بروز اسم كاظم الدجيلي ومساهمته في التحرير .

اما الاعداد الثاني والثالث والرابع من المجلة فقد كانت مهنية صرفة ، اذ لم تنشر سوى عدد الدعاوى المرفوعة الى المحاكم والقرارات التمييزية الصادرة بشأن غيرها^(٣) .

وجاء العدد الخامس من المجلة وفيه شيء جديد برز تحت عنوان " الواجبات القانونية " ودعوة الى علماء القانون والمنسويين اليه للمناقشة والحوار في الامور القانونية والحقوقية معاً ، من اجل الفائدة المرجوة وهي الوصول الى الرأي الصائب والطريقة المثلى والحق المشروع ، تلك الامور التي يمكن ان يستفيد منها اهل هذا القطر خاصتهم وعامتهم، ثم يشرح مقصده حين يقول ان بعض المسائل القانونية محتاجة الى اعادة نظر

(١) " العدلية " (مجلة) ، نظارة العدلية ، بغداد ، العدد الأول ، ١ ايلول ١٩٢٠ .

(٢) " العدلية " ، العدد نفسه ، ص ٩ .

(٣) " العدلية " ، العدد الثاني ، ١ تشرين الأول ١٩٢٠ ؛ العدد الثالث ، ١ تشرين الثاني ١٩٢٠ ؛ العدد الرابع ، ١ كانون الأول ١٩٢٠ .

وابدأ الرأي فيها ، نظراً الى اهميتها ، وان غرض كاتب المقال من عرضه لوجهة نظره ان يبدي اهل الرأي ما عندهم لتتجلى لنا الحقيقة الناصعة المنشودة، ويكرر كلامه ويتردد واضح لانسان يريد سنداً له ، فهو يريد ان يتلقى اي اعتراض او انتقاد ، وبعد ذلك يطرح فكرته القانونية حول لائحة الاسباب الموجبة فيما يتعلق بانكار التواقيع والختم الموضوعة في السندات المبرزة للمحاكم ، وهنا لابد ان نقول ان سلطة الاحتلال ورثت وضعاً قانونياً ، خلفته السنين الطويلة للحكم العثماني، وفيه الكثير مما لا ينسجم مع الوقائع الجديدة، ومما لا تريده سلطات الاحتلال، ومن هذا الباب تريد هذه السلطات تغيير هذه الوقائع، وتريد ايضاً ان يساهم ابناء البلد بذلك في محاولات لكسبهم ووضعهم في طريقها، ولان خاتمة هذا الكلام تكشف الهدف من هذه المقالة . ولأن المواد المذكورة هي عبارة عن اساس للقانون الذي كلف به صاحب المقال ، والذي وقع بأسم سليمان فيضي^(١) ، وهو ما يبرر الحديث الطويل الذي نقلناه عنه في هذه المقدمة ، ولانها لم ترد في مذكراته مطلقاً . ويختتم العدد بتفسير كلمة الراشي ومعناها الرهش ، ويبدو ان المحرر وهو معروف لم يوفق في التفسير الذي اشترك فيه معه الاب انستاس الكرمللي ، ثم يجيئ الختام المسك بالاعلان عن مطبوعات قانونية لسليمان فيضي، وهي الحقوق الدستورية وشرح قانون حكام الصلح^(٢) .

ونطالع العدد السادس ، وفيه ما يثير فقد تقلصت القضايا والدعاوى والقرارات الى ثمان ، ويبدو ان بادرة سليمان فيضي قد وجدت صدى لها في صفحات من الحقوق ومقالة لروبين بطاط ، فيها توطئة تتضمن ثناء على بادرة سليمان فيضي ونهجه ثم يشرح في مقالته مسألة فتح الاعتماد ، مما يعد موضوعاً جديداً لزمانه تماماً^(٣) .

وفي مكان اخر من هذا العدد هناك مقالة اخرى للمحامي معروف علي اصغر

(١) ورد في النص سلمان فيضي ، ويحتمل الامر تفسيرين ، فاما هو خطأ مطبعي ، خصوصاً وان صاحب المقال اشار مراراً الى اسمه الصريح على صفحات المجلة نفسها ، او انه كان من اجل الترميم ، وهو اضعف التفسيرين .

(٢) " العدالة " ، العدد الخامس ، ١ كانون الثاني ١٩٢١ ، ص ١٤٨ .

(٣) " العدالة " ، العدد نفسه ، ص ١٧٩ .

(جياوك) يعلق فيها على مقالة سليمان فيضي حول لائحة الاسباب الموجبة^(١) ، و هذا امر ايجابي لسلطة الاحتلال والانتداب التي نجحت في استدراج هذه النخبة المثقفة للاستفادة منها ومحاولة توظيفها .

وفي سلسلة التنويع لعناوين ما ينشر في مجلة " العدلية "برز باب جديد تنشر تحت لوائه القوانين المؤقتة والاورام التي اصدرتها السلطة العسكرية ، او وزارة العدلية ، منذ افتتاح المحاكم المدنية في بغداد والى الزمان المائل ، ومع هذا الباب الجديد هامش كتبه كاظم الدجيلي يؤكد ضرورته ، ويؤشر ما ينشر فيه ، ويعزو ذلك الى طلبات قراء المجلة ليستفيدوا من مطالعتها ، وانها استجابة لهم وللنفع العام ولذلك ستنشر في كل عدد قادم من المجلة بضع كلمات مما طلبوه مع " تعديل عباراتها على الاسلوب العربي الفصيح بحيث يفهمها العامة وتقبله الخاصة ، مع ذكر الاصل في الحاشية المعدل منها ليعرف سقمها من صحتها "^(٢) .

ثم تتقل المجلة بعد ذلك بيانات قائد الجيوش البريطانية (ويليم رين مارشال) حول المحاكم وتشكيلها ودرجاتها واختصاصاتها في ٢٠٠ فقرة ،مع هوامش كثيرة واعلانات مكررة لكتب سليمان فيضي .

وفي العدد السابع يظل عدد الدعاوى والقرارات والقضايا في حدود اثني عشر فقط ، مع استمرار نشر المقالات والردود ، حيث تابع رويين بطاط ،الذي ذكر مركزه الوظيفي الان وهو العضو في محكمة البداة المدنية في بغداد ،نشر موضوعه تحت عنوان " صفحات من الحقوق "^(٣) . ثم تتابع المجلة اصدارات قائد جيش الاحتلال وتكملة ما نشر سابقاً ،مع جدول لهذه البيانات .

ويجئ العدد الثامن الذي لم ترد فيه القضايا والدعاوى والقرارات ،وليضيف مشاركاً جديداً في المجلة هو المحامي مكي الاورفلي ، الذي كان عنوان مقاله الحقوقية " حول الاموال المنقولة وغير المنقولة وما يتعلق بها من الاحكام "^(٤) ، كما ضم العدد

(١) " العدلية " ، العدد السادس ، ١ شباط ١٩٢١ ، ص ١٨٤ .

(٢) " العدلية " ، العدد نفسه ، ص ١٨٦ .

(٣) " العدلية " ، العدد السابع ، ١ آذار ١٩٢١ ، ص ٢١٥ .

(٤) " العدلية " ، العدد الثامن ، ١ نيسان ١٩٢١ ، ص ٢٤٥ .

عرضاً لما سبق من الرسوم ، ثم صدور نظامات واوامر العدلية رقم ، السنة ١٩٢١ حول تحديد الايام التي تعطل فيها المحاكم للمسلمين والمسيحيين واليهود ، ووقع الامر هذا وزير العدلية مصطفى الالوسي^(١) ، ولم تخل نهاية العدد الثامن من الدعوة لاقتناء كتاب سليمان فيضي الذي شرح فيه قانون حكام الصلح .

وفي العدد التاسع من المجلة ظل العدد اثنا عشر ثابتاً للقضايا والدعاوى والقرارات مع مقالة جديدة قانونية حول الخصومة القانونية في الحقوق المدنية العثمانية والغربية للحقوقي روبين بطاط الحاكم في الدرجة الاولى في محكمة البداء^(٢) .

اما العدد العاشر من المجلة فقد وصل عدد القضايا والدعاوى والقرارات فيه الى الرقم السادس عشر مع استمرار توقف نشر بيانات الاحتلال والانتداب، لكن روبين بطاط اكمل مقالته حول دعوى ابطال تصرف المدين باسم الدائن^(٣) . وتستمر " العدلية " على هذا المنوال في العددين الحادي عشر والثاني عشر بالنسبة لنشر القضايا والدعاوى والقرارات^(٤) ، وخلوها عن اي مقال ، مع تكرار الاعلانات عن كتاب سليمان فيضي^(٥) .

تعد " العدلية " في الواقع اضافة نوعية في تاريخ الصحافة العراقية عموماً ، وفي مضمار الاصدارات القانونية خصوصاً ، وهي ذات وقع خاص ، كان يعبر عن مجمل الظروف التي كان العراق يمر بها ، دون ان ينفي ذلك حقيقة انها كانت تمثل ، في الوقت نفسه ، صورة من صور ما كان يريده المحتل من اقناع العراقيين بوجوده من خلال مجهوده ، واشراكهم في مساعيه .

تعد مجلة " الحقوق " نقطة ضوء اخرى، وخطوة الى امام في هذا المسار، واسمها يمثل وجهاً اخر لاسم مجلة " العدلية " بوصفها يمثلان طرفي معادلة واحدة، ولقد عرفت نفسها بكونها " مجلة علمية حقوقية شهرية " ، وكان صدورهما يمثل، بحد ذاته ، استجابة

(١) " العدلية " ، العدد نفسه ، ص ٢٥٥ .

(٢) " العدلية " ، العدد التاسع ، ١ آيار ١٩٢١ ، ص ٢٨٣ .

(٣) " العدلية " ، العدد العاشر ، ١ حزيران ١٩٢١ ، ص ٣١٤ .

(٤) لم يتسن لنا الاطلاع سوى على الاعداد الأثني عشر الاولى من مجلة " العدلية " .

(٥) " العدلية " ، العددان الحادي عشر والثاني عشر ، ١ تموز و ١ آب ١٩٢١ .

الى حاجة ماسة غمرت النخبة القانونية العراقية ، وجعلتها في سعي حثيث لاثبات دورها التشريعي والقانوني والسياسي ، وقدرتها التي اخترنتها عقول وصدور اركانها لابرار ذلك . من هنا يمكن القول ان صدور المجلة جاء ليسد فراغاً في اطار ذلك الزمان والمكان وليعبر عن المكنون والمضموم ، لكنها ، مع ذلك ، لم تستمر طويلاً برغم الحاجة اليها وصيتها الذي بلغته .

لقد كان صاحب الامتياز والمدير المسؤول لمجلة " العدالة " عبد الرحمن فيضي التكريتي^(١) ، اما مدير تحريرها فكان من اركان النخبة العراقية القانونية واعلامها ، وهو منير القاضي الذي لفت الانظار اليه بعد صدور هذه المجلة ، اذ كان ما يزال طالباً في مدرسة الحقوق في بغداد كما سبقت الاشارة الى ذلك سابقاً .

لقد صدر العدد الاول من مجلة " الحقوق " يوم العشرين من كانون الاول عام ١٩٢٣ ، واحتجبت بعد ان صدر عددها الثامن والاخير في تموز سنة ١٩٢٤ ، مما يعني انها عاشت لمدة سبعة اشهر فقط^(٢) .

نشرت " الحقوق " مقالات مهمة عالجت قضايا مطلوبة في زمانها ، فضلاً عن مقررات تمييزية واجوبة عن استفسارات. فقد افتتح توفيق السويدي مدير مدرسة الحقوق، العدد الاول من هذه المجلة بمقالة متسلسلة عن امور اقتصادية كانت تهم الناس ، اذ بدأها بموضوع الاجرة والاجراء (او الميامون)، قدم فيه عرضاً نظرياً وعملياً^(٣) . ثم تحدث امجد الزهاوي ، مدرس المجلة واحكام الوقف في مدرسة الحقوق، عن حكمة التشريع وضروراته لحياة الانسان " وفق ما قرره رب العالمين له " وعلى اساس منحه العقل واسباب التصرف^(٤) . وبعد ذلك ، وفي العدد نفسه تأتينا صفحة اخرى واتجاه اخر ينزل فيه للميدان واحد من اركان ورموز النخبة القانونية العراقية، ومدرس الحقوق العقابية في

(١)

(٢) ورد لدى الحسنی (الصفحة ٤٣) وفي الدليل (الصفحة ٣٥٥) وفي الموسوعة الصحفية العراقية لفائق بطي (الصفحة ٦٧) بأنها توقفت بعد سنة من صدور عددها الأول .

(٣) " الحقوق " (مجلة) ، بغداد ، العدد الأول ، ٢٠ كانون الأول ١٩٢٣ ، ص ٩-٥ .

(٤) " الحقوق " ، العدد نفسه ، ص ١٠-١١ .

" مدرسة الحقوق " ، ذلكم هو رشيد عالي الكيلاني الذي اختار التساؤل عن كيفية ظهور العقاب والغاية منه ، شارحاً لهذا الموضوع الحساس ومبرراً^(١) .

اما المحامي المؤرخ المعروف فيما بعد عباس العزاوي فقد اختار الحديث عن "المقررات التمييزية " ، اي عن " مقررات النقض والابرام " مع التركيز على مكانتها ومجمل تاريخها ، عاملاً على وضع مقارنات بينها وبين الفتاوى ، مقدماً شرحاً طويلاً تاريخياً عن الضرورة والحاجة الى صدور مجلة عدلية تنتشر مقررات المحاكم . وبالمناسبة يشير الى صدور مجلة " العادلة " الانفة الذكر ، ويتحدث عن توقفها^(٢) ويستعرض مضامين اعدادها^(٣) .

اما المقالة الخامسة في العدد الاول من مجلة " الحقوق " فكانت منبثقة من وقائع حقيقية يعيشها المجتمع ، حين يتحدث طه الراوي ، وهو من رموز النخبة القانونية العراقية وممن يشهد له بالدور الثقافي ، عن مقياس الثقة بالمحاكم^(٤) . ثم يتحدث بعد ذلك منير القاضي عن مرور الزمان الشرعي ومرور الزمان النظامي في مقالة سادسة^(٥) . ثم يأتي الحديث عن حقوق الانسان ، وهي موضوع خطير اجتماعياً وفكرياً وسياسياً دون شك^(٦) ينهل من القرآن الكريم ، ويستشق في مقاله عقب الحرية ومعناها ، وحلاوة الامن وهو يستكمل ارادة الانسان في عيش كريم يستقبح عبث القوة بالحق وانتهاك حرمة العدل والمساواة . بعد ذلك تختتم المجلة باب المقالات لتفتح ابواباً اخر ، منها المقررات التمييزية والاستثنائية . ثم الباب الاخير الذي يحرره منير القاضي ايضاً ، ويجيب فيه على الاسئلة القانونية المثارة^(٧) ، لينتهي بذلك مضمون العدد الاول من مجلة " الحقوق " التي سجلت به صفحة فكرية في غاية الاهمية للنخبة القانونية العراقية ، حسب جميع المقاييس ، وبغض النظر حتى عن الزمان والمكان .

(١) " الحقوق " ، العدد الأول ، ٢٠ كانون الأول ١٩٢٣ ، ص ١٢-١٦ .

(٢) تقتصر المقالة في معالجتها لهذا الجانب من الموضوع بالدقة .

(٣) " الحقوق " ، العدد الاول ، ٢٠ كانون الاول ١٩٢٣ ، ص ١٦-٢٦ .

(٤) " الحقوق " ، العدد نفسه ، ص ٢٧-٣٠ .

(٥) " الحقوق " ، العدد نفسه ، ص ٣٠-٣٢ .

(٦) " الحقوق " ، العدد نفسه ، ص ٣٢-٣٣ .

(٧) " الحقوق " ، العدد نفسه ، ص ٣٣-٤٠ .

وفي العدد الثاني من المجلة يظل المستوى عالياً ، فلقد حشدت هيئة تحريرها زخماً للمعرفة ورجالها من النخبة القانونية العراقية . ففي المقالة الاولى يواصل امجد الزهاوي تكملة ما كتبه في العدد الاول عن حكمة التشريع معزماً حديثه بالافاضة والنهل من القرآن والواقع^(١) . اما المقالة الثانية فهي حديث عن الشريعة الاسلامية والقوانين العقابية لرشيد عالي الكيلاني ، يشرح فيه مقاصد الشريعة ولماذا العقاب ومدلوله وهدفه^(٢) . ثم تنتقل المجلة الى الواقع وما جريات الدولة ، فيتحدث عبد الله ثنيان ، مدرس الحقوق الدستورية والادارية في "مدرسة الحقوق" ، عن الموظفين الاداريين ، من هم ؟ وما هي مهماتهم ؟ وضرورتهم وحاجة الدولة لهم^(٣) ، وهو ، كما لا يخفى موضوع مهم في مرحلة تأسيس الدولة . اما توفيق السويدي فانه يواصل حديثه عن الاجرة والاجراء في سرد تاريخي وعرض وقائع^(٤) ، يعقب ذلك مقالة عباس العزاوي المحامي عن الصكوك الشرعية وتاريخها ، يعرض فيها ماهية الصكوك وتطورات مفهومها وكيف تتداول^(٥) . اما طه الراوي فانه خصص موضوعه هذه المرة للجريمة واسبابها وكيفية القيام بعلاجها^(٦) . ويبرز هنا اسم جديد يتحدث عن الشروط القانونية لتنظيم مقاولات الوسيط (العميل) وهي احدى الوقائع الماثلة في المجتمع العراقي ، يسلم الضوء عليها المحامي علي محمود آل الشيخ علي^(٧) . ويتحدث الطالب حالياً ، الاستاذ في قابل الايام منير القاضي عن قانون الاراضي، مستلزماته وتطبيقاته وحدوده^(٨) ، وهو ايضاً موضوع في غاية الاهمية ، خصوصاً وان مشكلة الارض الزراعية كانت واحدة من اهم مشكلات المجتمع ذات المرود الاقتصادي والسياسي في آن واحد ، والتي بلغت احدى ذروتها في

(١) " الحقوق " ، العدد الثاني ، ٢٥ كانون الثاني ١٩٢٤ ، ص ٤٢-٤٣ .

(٢) " الحقوق " ، العدد نفسه ، ص ٤٣-٤٥ .

(٣) " الحقوق " ، العدد نفسه ، ص ٤٥-٤٨ .

(٤) " الحقوق " ، العدد نفسه ، ص ٤٩-٥٣ .

(٥) " الحقوق " ، العدد نفسه ، ص ٥٤-٦٣ .

(٦) " الحقوق " ، العدد نفسه ، ص ٦٣-٦٦ .

(٧) " الحقوق " ، العدد نفسه ، ص ٦٦-٧١ .

(٨) " الحقوق " ، العدد نفسه ، ص ٧١-٧٧ .

تلك المرحلة تحديداً^(١).

اما المقالة الاخيرة في العدد الجديد من مجلة " الحقوق " فهي لوجه حقوقي جديد يرسم قلمه الحديث عن مرور الزمان ، ماذا يعني ؟ وما هي حدوده واثره ، وهو المحامي ابراهيم ناجي^(٢). بعد ذلك ، وعلى غرار العدد الاول ، تأتي بوابة المقررات التمييزية والاستثنائية ، حقوقية وشرعية وجزائية ، ثم يتولى ابراهيم ناجي ومنير القاضي جواب الاسئلة القانونية^(٣).

ويجيئ العدد الثالث يحمل ثقل القلم ومشاركة رموز النخبة القانونية العراقية فيه ، حيث يواصل رشيد عالي الكيلاني حديثه عن " الشريعة الاسلامية والقوانين العقابية " ^(٤). ويبرز في المقالة الثانية علم جديد من رموز الثقافة ونخبها في العراق ، حيث يتساءل عارف السويدي مدرس المجلة في " مدرسة الحقوق " عن " جواز قبول طلب المدعي باجراء التحقيق على السندات المبرزة بداءة واستئنافاً بعد عجزه عن اراءة المقياس " ^(٥) تليه المقالة المتسلسلة عن الاجور لتوفيق السويدي ، والحديث هنا عن معنى ارتفاعها واثر ذلك اجتماعياً وطبقياً^(٦) ، ثم يعود المحامي ابراهيم ناجي لاكمال حديثه عن مرور الزمان واحواله وماذا يفعل في الواقع والوقائع^(٧).

ويطل علينا في هذا العدد من " الحقوق " لون جديد من المقالات يتحدث فيه عبد الله الشواف عن الاستئناف، ويعرض صفحة من اصول المحاكمات الحقوقية^(٨). اما عباس العزاوي فيبدأ سلسلة مقالات عن " اعتلال القوانين عندنا " ، ويبحث في كيفية اصلاحها ، ويعود المحامي علي محمود الشيخ علي ليواصل الحديث عن الشروط القانونية لتنظيم مقابلة الوسيط

(١) عن ذلك ينظر : عماد احمد الجواهري ، تاريخ مشكلة الاراض في العراق ، المصدر السابق ، ص ١٨٧ - ١٩٧ وغيرها .

(٢) " الحقوق " ، العدد الثاني ، ٢٥ كانون الثاني ١٩٥٤ ، ص ٧٧-٨٣ .

(٣) " الحقوق " ، العدد الثاني ، ٢٥ كانون الثاني ١٩٢٤ ، ص ٨٤-٩١ .

(٤) " الحقوق " ، العدد الثالث ، ٢٦ شباط ١٩٢٤ ، ص ٩٤-٩٧ .

(٥) " الحقوق " ، العدد نفسه ، ص ٩٧-١٠٠ .

(٦) " الحقوق " ، العدد نفسه ، ص ١٠٠-١٠٥ .

(٧) " الحقوق " ، العدد نفسه ، ص ١٠٥-١١٦ .

(٨) " الحقوق " ، العدد نفسه ، ص ١١٦-١٢٢ .

(العميل) حديثه السابق^(١) . وتختتم المقالات هذه بحديث طه الراوي عن المجرمين وحببتهم، وبنقاش التبريرات^(٢) . وفي نهاية هذا العدد من المجلة هناك بابان للاجوبة القانونية ، يشارك فيهما هذه المرة كل من عبد الله ثنيان وعبد الرحمن خضر ومدير القاضي ، ثم باب المقررات التمييزية^(٣) .

وضم العدد الرابع مجموعة مكملة لسلسلة المقالات السابقة ،فرشيد عالي الكيلاني يواصل حديثه عن الشريعة الاسلامية وغناها في مجال القوانين العقابية^(٤) ، كما يواصل امجد الزهاوي حديثه عن حكمة التشريع ووجهة نظر الاسلام الواسعة في ذلك^(٥) .

ويلي ذلك حديث عباس العزاوي المحامي عن القوانين وطرق اصلاحها ، ويعرض نماذج لذلك ويوثق^(٦) ، يليه توفيق السويدي وحديثه المتوالي عن نظرية الاجرة وحسابه بنسبة مقدار رأس المال المخصص للعمل^(٧) ، يليه حديث عبد الله ثنيان مدرس الحقوق الادارية عن الادارة والموظفين الاداريين ودورهم^(٨) ، ثم يتحدث عبد الله الشواف عن الاستئناف ، ويعرض صفحة من المحاكمات الحقيقية^(٩) ، وبعد ذلك يعود الحديث مرة اخرى عن حقوق الانسان ، من خلال القرآن وفضل ذلك على البشر للحافظ ضياء^(١٠) . وهي تنمة لحديثه في العدد الأول ، وفي نفس المضاامين المتقدمة في هذه المقالة ، وفي اجواء يتصاعد فيها النضال الوطني ضد الانتداب والمعاهدة ، وهي تنهل من القرآن والتراث الخالد ، وهو بالتأكيد موضوع مهم ومثير . وفي ختام المقالات ، وهو

(١) " الحقوق " ، العدد الثالث ، ٢٦ شباط ١٩٢٤ ، ص١٢٣-١٢٦ .

(٢) " الحقوق " ، العدد نفسه ، ص١٣٢-١٣٥ .

(٣) " الحقوق " ، العدد نفسه ، ص١٣٥-١٤٤ .

(٤) " الحقوق " ، العدد الرابع ، ٣٠ اذار ١٩٢٤ ، ص١٤٦-١٥٠ .

(٥) " الحقوق " ، العدد نفسه ، ص١٥٠-١٥١ .

(٦) " الحقوق " ، العدد نفسه ، ص١٥٢-١٦١ .

(٧) " الحقوق " ، العدد نفسه ، ص١٦٢-١٦٧ .

(٨) " الحقوق " ، العدد نفسه ، ص١٦٧-١٧٠ .

(٩) " الحقوق " ، العدد نفسه ، ص١٧٠-١٧٦ .

(١٠) " الحقوق " ، العدد نفسه ، ص١٧٦-١٧٩ .

الثامن ، حديث عن الربا وواقعه وحكمه ولماذا حرم لكاتب جديد في المجلة من النخبة القانونية هو احمد الراوي^(١). ثم يلي ذلك المقررات التمييزية ، وبعدها الاجوبة القانونية لأحمد الراوي وعبد الرحمن خضر^(٢) .

وفي نهاية نيسان يطل العدد الخامس من مجلة " الحقوق " ، وفيه تشهد المجلة بعض التراجع ، ، إذ أن معظم الموضوعات هي تكملة لأحاديث سابقة ، إضافة لقلّة المعروف ، ففي البداية يواصل رشيد عالي الكيلاني للمرة الرابعة حديثه عن الشريعة الإسلامية والقوانين العقابية ، ويستفيض في ذلك^(٣) . أما الموضوع الثاني فهو متابعة اعتلال القوانين وطرق اصلاحها والوسائل التي تتبع في هذا الصدد ، وهذا هو القسم الثالث من البحث لعباس العزاوي^(٤). ثم يتطرق توفيق السويدي لموضوع الأجرة والاجراء ويشرح نظرية قابلية العمل للأثمار^(٥) . أما الموضوع الرابع فيتعلق بمرور الزمان ، وماذا يترك من أثر كتبه المحامي ابراهيم ناجي ، وهو الموضوع الجديد في العدد^(٦) فيما يتابع علي محمود الشيخ علي موضوع تنظيم مقاوله الوسيط (العميل) والشروط القانونية لذلك ، ويضيف هذا المحامي نفسه ملاحظاته حول التجارة ، وهي المقالة الأخيرة التي يتبعها المقررات التمييزية والاستثنائية ، ثم الأسئلة القانونية التي يجيب عنها في هذا العدد عبد الستار البنده نيجي^(٧) .

وتظهر في العدد السادس من مجلة " الحقوق " مواضيع جديدة ، وبأتجاهات هي الأخرى جديدة . ففي البداية هناك حديث عن الطب القانوني ، وشرح ما يعنيه ، أهميته للقضاء في محاولات الوصول للحقائق في أمور الأشكالات والجرائم ، وهو موضوع جديد ومهم بدوره ، كتبه حنا خياط مدير الصحة العام وأستاذ الطب القانوني في مدرسة

(١) " الحقوق " ، العدد الرابع ، ٣٠ اذار ١٩٢٤ ، ص١٧٩-١٨٤ .

(٢) " الحقوق " ، العدد نفسه ، ص١٨٥-١٩٦ .

(٣) " الحقوق " ، العدد الخامس ، ٣٠ نيسان ١٩٢٤ ، ص١٩٨-٢٠٣ .

(٤) " الحقوق " ، العدد نفسه ، ص٢٠٣-٢٠٦ .

(٥) " الحقوق " ، العدد نفسه ، ص٢٠٧-٢١١ .

(٦) " الحقوق " ، العدد نفسه ، ص٢١٢-٢٢٥ .

(٧) " الحقوق " ، العدد نفسه ، ص٢٣٥-٢٤٣ .

الحقوق في سلسلة مقالات استمر نشرها حتى العدد الثامن والأخير من المجلة^(١) .

ويثير المحامي عباس العزاوي مرة أخرى موضوعاً مهماً في مجاله على صفحات " الحقوق " ، فيتواصل مع أعتلال القوانين عندنا وطرق اصلاحها^(٢) . ويتوقف عبد الرحمن خضر بصورة خاصة عند (المادة ١٢٦) من " قانون العقوبات البغدادي " ، ومتى يسوغ تطبيقها^(٣) ، مما يعد خطوة الى امام في سياق التركيز والتعمق . ويقدم رفيق العصامي في هذا العدد شيئاً جديداً ، ومفيداً عبارة عن ترجمة اعدّها لقانون تركي فيه شرح للتصرف بالأموال غير المنقولة^(٤) . وتختتم هذه المقالات بوجائب الوسيط تجاه موكله وهو بداية مسلسل كتبه علي محمود الشيخ علي^(٥) . وفي الختام تأتي المقررات التمييزية والاستئنافية ، بوصفها باباً ثابتاً من ابواب المجلة^(٦) .

يعد العدد السابع من مجلة " الحقوق " تواملاً لعددها الثامن ، فهو يضم الحلقة الثانية من مقالة الدكتور حنا خياط عن الطب القانوني ، فيما يواصل المحامي عباس العزاوي الحديث عن اختلال القوانين ، وعن طرق اصلاحها^(٧) ، وهكذا يكون وضع المحامي أمجد الزهاوي وهو يتحدث عن الحكمة في التشريع معززاً بالقرآن والتأريخ^(٨) ، فيما يعود علي محمود الشيخ علي ليتابع موضوع وجائب الوسيط تجاه موكله^(٩) ، وتختتم المجلة مواضيعها بالحديث عن الفراغ ، ثم المقررات التمييزية والاستئنافية^(١٠) .

تعود المجلة في عددها الثامن والأخير الى نهجها السابق في تقديم ما هو جديد

(١) " الحقوق " ، العدد السادس ، ٣٠ مايس ١٩٢٤ ، ص٢٤٦-٢٥٨ ؛ العدد السابع ، ٧ حزيران ١٩٢٤ ، ص٢٤٩-٣١٢ ؛ العدد الثامن ، ٧ تموز ١٩٢٤ ، ص٣٤٢-٣٥٧ .

(٢) " الحقوق " ، العدد السادس ، ٣٠ مايس ١٩٢٤ ، ص٢٥٨-٢٦٣ .

(٣) " الحقوق " ، العدد نفسه ، ص٢٦٤-٢٧٠ .

(٤) " الحقوق " ، العدد نفسه ، ص٢٧١-٢٨٠ .

(٥) " الحقوق " ، العدد نفسه ، ص٢٨٠-٢٨٦ .

(٦) " الحقوق " ، العدد نفسه ، ص٢٨٦-٢٩٢ .

(٧) " الحقوق " ، العدد السابع ، ٧ حزيران ١٩٢٤ ، ص٢٩٤-٣١٨ .

(٨) " الحقوق " ، العدد نفسه ، ص٣١٩ .

(٩) " الحقوق " ، العدد نفسه ، ص٣٢٠-٣٢٤ .

(١٠) " الحقوق " ، العدد نفسه ، ص٣٢٤-٣٣٢ .

ومطلوب الى جانب عرض جديدة لمقالات سابقة ، فبعد إستكمال مقالة الدكتور حنا خياط عن الطب القانوني ، ولستعراض الحوادث القانونية تتحدث " الحقوق " هذه المرة عن الجهاز التناسلي للأنثى ، والأشكال القانونية في الوقائع المعروضة^(١) ، وبعد ذلك تقدم درساً مالياً ثم تحتم مقالاتها بالحديث عن أقسام الفراغ لخير الدين السنوي المحامي^(٢) ، ثم ترد المقررات التمييزية والاستثنائية، وبعدها الاسئلة القانونية^(٣) .

إن هذه الأشراقات العلمية والثقافية لمجلة " الحقوق " ، وهي تتطلق في مثل تلك الظروف تستعدي عليها وقائع الزمان والمكان ، وضيق اليد ، ودواهي تطيح بها لتظل ذكرى طيبة ، وصفحة مشرقة في تاريخ النشاط المهني والعلمي والفكري للنخبة القانونية العراقية ، ولتمثل حالة فريدة في قياس الزمان والمكان والمقارنة ، كما أن التجربة نفسها مهدت الطريق لتجربة أخرى تحمل بدورها اسماً مهنياً هو " المحامي " ، إذ لم يطل الوقت حتى صدرت هذه الحزمة الثقافية وهي ترفع لواء القانون وتدعو له، وتقوي من ركائزه ، لقد كان فتحاً طيباً توالي هذه الطيبات ، مما يعد اطلالة جديدة ، فلقد كانت " المحامي " مجلة حقوقية اجتماعية شهرية ، مديرها المسؤول المحامي فائق القشطيني ، اما رئيس تحريرها فكان الذي تعرفنا عليه عن قرب من خلال صفحات مجلة " الحقوق " ، وأشار الى اسمه على غلاف المجلة الجديدة بوصفه خريج كلية الحقوق العراقية .

صدر الجزء الأول من مجلة " المحامي " في بغداد في تشرين الأول عام ١٩٢٥^(٤) . وجاءت فاتحة الجزء الأول من المجلة ، التي كتبها رئيس التحرير ، تعبر عن الهم الذي حمله الحقوقيون في ذلك الزمان بسبب خلو عالمهم من مجلة تكون مجالاً للمناجاة ، ورسولاً من رسل الأدب بين الحقوقيين ، يدلون اليها برأيهم ويتقارعون الحجة على مائدتها ، ويؤكد أن " المحامي " جاءت لتحل محل " الحقوق " مع نقد مبطن للأخيرة لأسباب ذاتية أكثر من أن تكون أسباباً موضوعية. وفي المقالة نفسها توجه رئيس التحرير

(١) " الحقوق " ، العدد الثامن ، ٧ تموز ١٩٢٤ ، ص ٣٤٢-٣٥٧ .

(٢) " الحقوق " ، العدد نفسه ، ص ٣٥٨-٣٧٩ .

(٣) " الحقوق " ، العدد نفسه ، ص ٣٨٠-٣٨٨ .

(٤) لم تشر مجلة " المحامي " في اعدادها الى أيام صدورها ، وأكتفت بذكر الشهر فقط .

الى " أرباب الحقوق وهم كثر في هذه الديار " طالباً منهم معاونته في مشروعه هذا ، ومؤكداً لهم أنه انبرى لسلوك هذا الطريق الوعر كما سماه ، بسبب انصراف اهل الحقوق عنه ، ولأن قصدهم " خدمة الأمة وأفادة هذا الوطن الناحل النحيف " . وبعد هذه المقدمة فأن باب المقالات المفيدة تبدأ على صفحات الوليد الجديد بمقالة مترجمة لرئيس التحرير عبد الرحمن خضر حول الفحص الحقوقي لدى الجرف (الالمان) ، كتبها معلم الماني كان من أساتذة دار الفنون في استانبول ، والمقالة تتضمن عرضاً وملاحظات نقدية في سياق المقارنة والمفاضلة^(١) .

هنالك مقالة مترجمة عن الإنجليزية تتحدث عن مجلس النواب البريطاني قام بها محمد سعيد ، جمع فيها ، إضافة للتاريخ والتدرج ، سلطاته وكيف وصل إليها ، وقد كان لهذا النشر معاني عديدة، فيها الأثارة والعبرة والفائدة ، وتوضيحاً لتاريخ مؤسسة تشريعية رائدة^(٢) ، مما تزامن مع ظهور أول مجلس للأمة في تاريخ العراق^(٣) .

ثم تأتي مقالة حول الحرب والسلام الدولي ، كتبها فائق القشطيني^(٤) ، مما كان يعد بدوره موضوعاً جديداً يسترعي الانتباه ، خصوصاً وأن الناس كانوا لا يزالون يعانون من آثار أول حرب عالمية في التاريخ .

وهذه مقالة نظرية تتسائل عن مدى إمكانية تبني " دستور حقوقي بين الأمم " ، وهو بحث مترجم بدوره^(٥) ، كتب رئيس تحرير المجلة مقدمة له^(٦) .

ويكفي " المحامي " فخراً أنها أثارت في أول عد لها قضية فكرية سياسية خطيرة هزت المجتمع المصري، وترددت أصداؤها بن المجددين المنتمين الى النخبة في أكثر من

(١) " المحامي " (مجلة) ، بغداد ، الجزء الأول ، تشرين الأول ١٩٢٥ ، ص ٤-٨ . وردت في المجلة في كافة اعدادها كلمة الجزء بدل العدد .

(٢) " المحامي " ، العدد نفسه ، ص ٩-١٣ .

(٣) افتتح مجلس الامة ، او البرلمان العراقي لأول مرة يوم السادس عشر من تموز ١٩٢٥ .

(٤) " المحامي " ، الجزء الأول ، تشرين الأول ١٩٢٥ ، ص ١٤-٢٥ .

(٥) ذكرت المجلة ان المقالة مقتبسة من كتاب " الحقوق الأساسية " لمؤلفه عميد كلية حقوق بوردون . دوكي ، والمطبوع سنة ١٩٢٠ .

(٦) " المحامي " ، العدد الأول ، تشرين الأول ١٩٢٥ ، ص ٢٦- .

من مكان على صعيدي الوطن العربي والعالم الإسلامي ، ونقصد بها قضية كتاب " الإسلام وأصول الحكم " ^(١) للكاتب الإسلامي المجدد والمصلح الاجتماعي المصري الشيخ علي عبد الرازق (١٨٨٨-١٩٦٦) الذي دعا الى اصلاح النظم التربوية والتعليمية، بما في ذلك طريقة التعليم في الأزهر ^(٢) ، وكان من تلامذة الشيخ محمد عبده (١٨٤٥-١٩٠٥) ، والمتأثرين بآرائه بقوة ، كما أنه كان على إطلاع كافٍ على واقع التقدم في الغرب وأسبابه ، فلقد سافر الى بريطانيا قبيل مشوب الحرب العالمية الاولى لدراسة الأقتصاد والعلوم السياسية وفي جامعة اكسفورد . ومن الضروري أن نشير ، بالنسبة لموضوعنا ، الى أن علي عبد الرازق دعا بصورة خاصة الى " أستقلال الفكر ، وحرية العقل في العلم " ، والى " إبطال البدع والخرافات والتقاليد والعادات التي افسدت العقائد والأخلاق " ، وأكد في مضمار التربية والتعليم " ضرورة اتخصص في العلوم والفنون المختلفة " ، وفي ذلك طالب بتدريس العلوم العصرية في الأزهر، ولاسيما الرياضيات والطبيعات التي رأى فيها " محور الثروة والقوة والعزة " ^(٣) ، الأمور التي كانت المجتمعات الإسلامية ، بما فيها المجتمع العراقي ، بأمس الحاجة إليها .

أثارت آراء الشيخ علي عبد الرازق هذه الأوساط المحافظة بقوة ، بما في ذلك العديد من علماء الأزهر والبلاط وشخص الملك أحمد فؤاد الذي وجه كتاب " الإسلام وأصول الحكم " سهماً نافذاً اليه على حد تعبيره المتخصص الأول في الموضوع محمد عماره ^(٤) ، لذا عزل الشيخ من هيئة العلماء ، وأبعد عن وظيفة القضاء بعد أن أثار كتابه الشهير " الإسلام وأصول الحكم عاصفة هوجاء " لم يسبق لها مثيل مما جعل للكتاب موقفاً متميزاً " في موكب الفكر المصري والعربي والإسلامي الحديث " ^(٥) الى الحد الذي قيل عنه ما نصه :

(١) " الإسلام وأصول الحكم لعلي عبد الرازق " ، دراسة ووثائق بقلم محمد عماره ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٧٢ .

(٢) الدكتور عبد الستار الراوي ، علي عبد الرازق ، - " موسوعة أعلام العرب " ، من إصدارات بيت الحكمة ، الجزء الأول ، بغداد ، ٢٠٠٠ ، ص ٣٧٦ .

(٣) الدكتور عبد الستار الراوي ، المصدر السابق ، ص ٣٧٦ .

(٤) " الإسلام وأصول الحكم لعلي عبد الرازق " ، ص ٥ .

(٥) المصدر نفسه ، ص ٦ .

" منذ أن عرفت الطباعة طريقها الى بلادنا^(١) لم يحدث أن أخرجت المطبعة كتاباً أثار من الضجة واللغظ والمعارك والصراعات مثلما أثار هذا الكتاب^(٢) .

ومما يسجل للنخبة القانونية العراقية ولمجلة " المحامي " الناطقة بأسمهما انها نقلت الى المثقفين العراقيين ، وفي المقدمة منهم القانونيين صورة واضحة عن تلك المعركة الفكرية الخطيرة في وقت وقوعها عام ١٩٢٥ على ضفاف النيل ، وفي عددها الأول تحديداً الذي قدمت فيه خلاصة لكتاب " الأسلام وأصول الحكم " ، وتحدثت فيه (في العدد) أيضاً عن محاكمة صاحبه الشيخ علي عبد الرازق " امام محكمة أدبية " ، وعن الحكم الذي صدر بحقه ، وترفق " المحامي " عن ذلك بتعليق بديع وجرىء حين تؤنب " هيئة المحكمة المحترمة التي لا بد أن تكون من الأفاضل " ، ثم تنتقد حكمها الصادر بحق صاحب الكتاب ، وتطالب اعضاء المحكمة " بوضع رد علمي واف ينفع العلم والدين الأسلامي أكثر مما فعلوه " كما " يصون كرامة الحرية في الشرق^(٣) . إن مثل هذا الموقف، ومثل هذا الكلام يؤشر، دون ريب، نقطة ضوء مهمة في التاريخ الفكري والسياسي للنخبة القانونية في العراق الذي كان مجتمعه يعاني يومذاك الأمرين ، بدوره ، من التوقع والتزمت الفكري الذي ساد بعض اوساطه المؤثرة^(٤) .

يلي ذلك في الجزء نفسه من " المحامي " حديث عن الطب القانوني ، مع إنموذج من تقرير طبي في مجال الأسقاط كتبه الدكتور حنا خياط^(٥) ، مما يؤشر استمرار " المحامي " على نهج " العدلية " في عرض قضايا نوعية جديدة تهم القضاء وتطوره باتجاه جديد .

(١) المقصود الى مصر .

(٢) استهل محمد عماره مقدمة كتابه " الأسلام واصول الحكم لعلي عبد الرازق " بهذه العبارة .

(٣) " المحامي " ، الجزء الأول ، تشرين الأول ١٩٢٥ ، ص ٣١-٣٢ .

(٤) ينظر الملحق : نص المقالة التي نشرتها مجلة " المحامي " في عددها الأول بعنوان (الحركة الفكرية) (الأسلام وأصول الحكم ، ومحاكمة مؤلفه الشيخ علي عبد الرازق ، أمام محكمة أدبية) .

(٥) " المحامي " ، الجزء نفسه ، ص ٣٣-٣٧ .

في المجلة عرض لكتاب محمد سعيد الجليلي " خواطر ويوميات " (١) تحت باب التقريظ والانتقاد وفيه اهداء الى رشيد عالي الكيلاني لا فقط بوصفه من اقطاب النخبة القانونية ، بل ايضاً لكونه رئيساً لمجلس النواب مما يعني الجمع بين طرفي المعادلة جمعاً موضوعياً واقعياً (٢) .

وهناك ركن خاص للأشياء والآراء في هذه المجلة وقد جاء حافلاً بكل ما يهم النخبة القانونية :

أ. كلية الحقوق - مدرسة الحقوق - كم الداخليين ؟ وكم الخارجيين ؟ فقد بلغ خريجو كلية الحقوق هذه السنة ٣٦ ، وأنتظم ثمانية منهم في سلك المحامين ، ولم يدخلها سوى ١٠ تلاميذ ، وينتهي الخبر بتبنيه مهم من المجلة وملفت للنظر هو : فكروا في المستقبل .

ب. افتتح مجلس الأمة العراقي يوم ١٥ تموز ١٩٢٥ وكان اجتماعه غير اعتيادي ، حيث انتخب رشيد عالي الكيلاني رئيساً له ، فكان أول رئيس لأول مجلس نيابي في العراق .

ج. حديث عن صدور نظام لنقابة المحامين العراقيين .

د. في مصر ، إرسال بعثات لأعداد مدرسين لمدرسة الحقوق الملكية .

هـ. في تركيا ، حديث عما سيعرض على مجلس الأمة من قوانين .

و. حديث عن مؤتمر السجون الدولي .

وهناك باب للقرارات والأحكام ، محكمة إستئناف العراق ، القرارات الحقوقية الأستئنافية ، ثم القرارات الجزائية التمييزية .

(١) الكتاب يحوي مقالات شيقة وخواطر لطيفة وحكميات وضعها في اربعة اقسام ، هي الحسرات واليوميات وسينما العواطف والدمعات ، وخاتمة في خواطر الاجتماع ، وردت فيه حكميات تحت عنوان سوانح في الاجتماع ، نورد بعضاً منها : لا حياة بلا مبدأ ، وافضل الغايات خدمة الامة . ليس من الحكمة الركون الى الهدوء عند هضم الحقوق . الوطني الصميمي والمصلح القدير يزداد نشاطاً كلما كثرت في سبيله العقبات . من أعظم ميزات النبل في الرجل ارتياحه لمنتقديه . ينظر: " المحامي " ، العدد نفسه ، ص ٣٨-٣٩ .

(٢) " المحامي " ، الجزء الأول ، تشرين الأول ١٩٢٥ ، ص ٣٨-٣٩ .

وقد حفل هذا العدد بهوامش كلها تدور في إطار القانون ، كانت من أبرزها لسعد زغلول وهو يسجل رأيه في التشريع^(١) .

أما الجزء الثاني من السنة الأولى فكان متنوعاً بدوره ، فيه اتجاهات فكرية متقدمة ضمت ما يلي :

- حديث عن النيابة العامة ، نقل فيه خطاب النائب نعيم زلخه ، رئيس المحاكم المدنية في لواء ديالى سابقاً ، في مجلس النواب ، عند المذاكرة في النيابة العامة^(٢) .
- مقالة حول مقارنة الشرائع وتخص السندات المتداولة بين التجار ، وهي القسم الأول بقلم أحمد السعدي^(٣) .
- خلق قانون دعاوي العشائر اشكالات متعددة ، وأفرزات وتناقضات تحدث عنها عبد الرحمن خضر والذي وقع الحديث بحروف تدل عليه^(٤) .

وفي خطوة فكرية متقدمة ونابهة كتب فائق القشطيني مقالته حول الملكية الفردية والمشاركة وأيهما أفضل ، مع تفاصيل ذكرها واضحة وعرض لمتطلبات الأثنين^(٥) ، حيث أشار الى الفردية ونظمها ثم قارنها بالشيوعية مهاجماً لها وللنظم التي ينعته بالمشاركة ، مفضلاً الفردية وداعياً لها ، وإثارة هكذا مواضيع فيها تنبيه للأذهان ، برغم كل ما يحمله الدفاع والهجوم .

ومن أجل فهم ما يجري في عالم الغرب المتقدم ، ورفع مستوى الحقوقي العراقي جاءت المقالة المكملة لها سبق في العدد الماضي في الحديث عن الفحص الحقوقي عند الجرمن^(٦) ، يعرض فيه للوسائل التي تصل بالطالب في المستويات الجامعية الى درجة الدكتوراه وذلك موضوع مثير ومحفز ، والعراق لا يمتلك في حينه إلا مدرسة الحقوق .

(١) " المحامي " ، الجزء الأول ، تشرين الأول ١٩٢٥ ، ص ٣٠ .

(٢) " المحامي " ، الجزء الثاني ، تشرين الثاني ١٩٢٥ ، ص ٥٣-٥٧ .

(٣) " المحامي " ، الجزء نفسه ، ص ٥٨-٦٥ .

(٤) " المحامي " ، الجزء نفسه ، ص ٦٦-٦٨ .

(٥) " المحامي " ، الجزء نفسه ، ص ٦٩-٧٤ .

(٦) " المحامي " ، الجزء نفسه ، ص ٧٥-٧٧ .

وعلى نفس النهج الذي اختطته المجلة ، جاءت المقالة الأخيرة حول المحاماة في إنجلترا ، وهي تنقل دروساً وتجارب خارجية تعرض لأهمية المحاماة ، وخصوصياتها ، ومن ينالها ، وكيفية الوصول إليها ، ومن يتمتع بها ، وهي تتهل من معين ثر وصل الى حدود الزي الذي صورته في اول صفحاتها وفي إطار هذا المقال ، للمحامين في إنجلترا^(١) .

وفي هذا الجزء فتحت نوافذ جديدة لحاجات ووقائع حياتية ، وذلك ظاهر فيما يلي :

١ . نالك باب للسؤال والأقتراح .

٢ . ناك باب القوانين والنظامات الحديثة ، وفيه فتح جديد وغرسة طيبة لكفاح استمر في كل الاتجاهات ، لسنين عديدة ، من أجل ترسيخ معالم القانون في المجتمع العراقي ، وتعزيز رجاله وتوفير سلاح مهم لهم في عملية النهوض ، وذلك بصدور نظام نقابة المحامين وقيام المجلة بنشره .

وهناك باب التقرير والانتقاد لكتب ومجلات أهديت أو صدرت ، وهي رحاب للفكر وفرصة لذوي الرأي .

وفي باب الأحصاء نشرت المجلة جدولاً للدعاوى التي اقيمت من ابتداء سنة ١٩٢٤ لغاية شهر حزيران ١٩٢٥ ، ثم نشر احصاء لعدد المحاكم ، وهي خطوة متقدمة في التنظيم تدل على وعي قضائي وتشير الى الآفاق البعيدة التي وصلتها المحاكم ولذلك معنى كبير .

وهناك باب جديد ارتسمت فيه احكام محكمة استئناف العراق وقرارات حقوقية وجزائية واخرى تخص مجلس التمييز الشرعي^(٢) .

(١) " المحامي " ، الجزء الثاني ، تشرين الثاني ١٩٢٥ ، ص٧٨-٨٢ .

(٢) " المحامي " ، الجزء نفسه ، ص٩٧-١٠٨ .

لقد شكّل هذا الجزء ، بما نشر فيه من جهد ملموس ومثير ومعبر ، خطوة هامة فتحت آفاقاً جديدة في المستوى والمشاركة والنقل المبدع والنقد البناء ، وصعوداً الى آفاق جديدة ومفيدة .

أما الجزء الثالث من السنة الاولى للمجلة فقد ضم مواضيع متنوعة نعرض لها فيما يلي :

١. في مقالة لعبد الرحمن خضر معنونة (سوانح في القضاء) طالب ببناء صرح حقوقي على أحسن الأسس ، وأشار الى وقائع تنفيذية وعملية في تجربة قضائية وليدة وجديدة ، محذراً من توحيد سلطتي الإدارة والقضاء ، هذا التوحيد الذي يهدد كيان العدل ويمهد سبيل الاستبداد ، داعياً الى نظرية فصل السلطات ، ومقارناً بين الوضع قبل صدور القانون الأساسي وبعده وحدود ذلك، مبيناً خطر قانون دعاوى العشائر الجزائرية والمدنية ، وخطورة ايداع رجال الإدارة سلطات واسعة بموجبه ، مؤكداً أن ذلك يتعارض مع فصل السلطات ، وأمن المواطن^(١) .

ومن منطلق أن العراق وتركيا ورثا تراثاً قانونياً عثمانياً وبسبب قرب العهد من ذلك في العراق فقد جاءت مقالة المحامي يوسف ضياء حول الشكل الجديد للمحاكم التركية تغذي الطموح بالتواصل مع الحياة والانفتاح على الفكر القانوني الجديد ، على هدى التنوير والتطوير والفائدة ، من خلال المقارنة والمعارنة ، حيث أشار الكاتب الى قانون الغاء المحاكم الشرعية وتعديل قانون تشكيلات المحاكم الذي أصدرته جمهورية تركيا بتاريخ ٤ رمضان ١٣٤٢ هـ ، في خطوة إصلاحية قضائية بارزة ومحاولة جادة للتخلص من قوانين القرون الوسطى ، لقد كانت هذه المقالة خطوة جريئة في النشر ، مطلوبة على كل حال من الجيل القانوني الجديد في ظروف العراق آنذاك^(٢) .

وبعد صدور نظام نقابة المحامين في العراق ، والذي نشرته هذه المجلة في جزءها الماضي الثاني، جاءت المقالة الجديدة التي تكمل ما نشر في الجزء الثاني، حول المحاماة في إنجلترا، وهو يحتوي على درجات المحامين وقانونهم في ذلك البلد، وحقوقهم

(١) " المحامي " ، الجزء الثالث ، كانون الأول ١٩٢٥ ، ص ١٠٩-١١٨ .

(٢) " المحامي " ، الجزء نفسه ، ص ١١٩-١٢٢ .

وامتيازاتهم وشعارهم ، وفي ذلك مقارنة مفيدة ، ودعوة للاستفادة وفتح الأعين على تجارب الآخرين من الذين تقدموا في هذا المجال^(١) .

ويواصل الدكتور حنا خياط في بحثه الجديد مقالته حول الطب القانوني ، وهي سلسلة يلقي فيها الضوء هنا على وقائع القتل وترتيب الأمور قانونياً وفق ذلك وما هو مطلوب^(٢) .

وحين تطل علينا باب القوانين والنظم الحديثة في هذا الجزء ، ننظر بأعجاب وتقدير الى جهد المجلة في التتوير وخلق الفرص لذلك ، فقد نشرت المجلة في ظل هذا الباب قانون المحاماة التركي الذي أصدرته جمهورية تركيا في شعبان ١٣٤٢هـ ، بمناسبة صدور نظام نقابة المحامين العراقية ، ويظل الهدف كما قلنا الفائدة والمقايسة بين النصوص ، وهو مهم لتوطيد التجربة المهنية ثم السياسية في العراق ، وذلك ما قام به المحامي يوسف ضياء^(٣) .

وبسبب الجدة في قيام الدولة العراقية وتجربتها فإن جهد المجلة في هذا الصدد يستحق الثناء ، فقد ذكرت خبراً مثيراً وله معاني مهمة على صعيد الدولة العراقية التي بدأت تخوض الغمار في كل الاتجاهات ، فقد نشر القانون الخاص بالجمعيات السياسية في مصر ، ذلك القانون الذي أصدره فؤاد الأول وهاج الرأي العام ، وهي لفتة للأثرة والتنبيه لقضية مهمة ، فقد طرح القانون أهمية التنظيم ، وفي ذلك معنى ، ثم أشار في حالة الأشكالات والمخالفات ، الى أن قرارات الحل تكون من مجلس الوزراء بعد التبليغ بالأنداز بعدم القيام بالمخالفات ، صغيرة كانت أم كبيرة . إن هذا النشر وهو يطرح موقف وسط بين حق وزارة الداخلية في الحل ، كما هو معمول به في العراق في ذلك الوقت ، وحق القضاء في تقرير الموقف وهو المطلب الأسمى ، إنما يثير ويحفز لمعركة فكرية وقانونية وسياسية في إطار الكيان العراقي الجديد^(٤) .

(١) " المحامي " ، الجزء الثالث ، كانون الأول ١٩٢٥ ، ص ١٢٣-١٢٨ .

(٢) " المحامي " ، الجزء نفسه ، ص ١٢٩-١٣٣ .

(٣) " المحامي " ، الجزء نفسه ، ص ١٣٤-١٣٨ .

(٤) " المحامي " ، الجزء نفسه ، ص ١٣٩-١٤١ .

وفي باب السؤال والأقتراح ترد أمور حياتية مفيدة ، منها ، تساؤل عن القانون الأساسي البريطاني ، وهل لبريطانيا قانون أساسي ؟ ثم يرد الجواب وفيه تسلسل تاريخي عن نشوء القانون في بريطانيا، وتكون العادات وصعودها ورسوخها وثباتها، حين تتحول الى سنة ونهج ، يحفز مجراه في المجتمع ، ويمتدُّ حكماً وحقماً تلتزم به الدولة ، وتنفذه الى المدى الذي تفرد منه هذه العادة وبقائها ، ويشير رئيس التحرير في هذا الصدد الى أوليات " ماكنز كارتر" (١) . وفي الجزء نفسه باب تنشر فيه القرارات والأحكام (٢) .

ويضم الجزء الرابع من السنة الأولى من مجلة " المحامي " مواضيع هامة وحيوية تخص رجال القانون ونخبته، بل كل المثقفين ، لما حوته من اتجاهات جديدة وعريضة ، نعرض لها فيما يلي :

● في البداية والمقالة الاولى يتحدث المحامي يوسف ضياء عن حقوق الحكام وواجباتهم ، والموضوع نقدي يتعرض للماضي والحاضر المتمثل في الوضع القائم في اعتماد الصيغ غير السليمة في التعيين والتدرج وعدم مراعاة خريجي الحقوق ، في مقارنة جدية مع المثل المطلوب وهو لائحة قانون الحكام التركية الجديدة ، وانصاف الحاكم والحكام ودرجاتهم ، والمقالة متسلسلة غنية بالشواهد والعبير (٣) .

وتعود السوانح ويعود عبد الرحمن خضر ليقدم شواهد جديدة في القضاء تعطي للقانون وأفاقه معاني جديدة في الريادة ، في سوابق فكرية وواقعية ، لها بعد تربوي مهم في حياة العراق الجديد، والمثل ملك مصر في حادثة خطيرة تمثلت بقيامه بجل البرلمان ، وتجاوز الحكومة لفترة الشهرين المطلوب دستورياً إجراء الانتخابات خلالهما ، مما أدى الى قيام رئيس المجلس المنحل بدعوة النواب الى الاجتماع في فندق كوننتال ، واتخاذهم قراراً باسقاط الوزارة ، بسبب عدم قيامها بأجراء الانتخابات في الفترة المحددة دستورياً ، مؤكداً بأن حل مجلس النواب غير مستكمل للشروط القانونية، بسبب ما وقع، مقتبساً هذا الموقف من الشارع الفرنسي ، والموضوع المنشور يعرض للتجارب القريبة

(١) " المحامي " ، الجزء الثالث ، كانون الأول ١٩٢٥ ، ص١٤٢-١٤٧ .

(٢) " المحامي " ، الجزء نفسه ، ص١٤٨-١٦٠ .

(٣) " المحامي " ، الجزء الرابع ، كانون الثاني ١٩٢٦ ، ص١٦٥-١٧١ .

والمثيرة من أجل ترسيخ روح القانون والمبادرة والأجتهاد ، ووضع التجربة البرلمانية العراقية في إطار سليم من التبصر والفعل^(١) .

وبعد ذلك تساؤل عن علاقة القانون بالصحافة ؟ مقالة نشرت في صحيفة " المفيد " في ٣ كانون الثاني ١٩٢٦ ، ويتوقيع خالد ، تدخل تحت عنوان الحقوق العقابية ، وهو بالمناسبة تعليق على مناقشة تمت في البرلمان لتعديل المادة ٢٣ من قانون المطبوعات ، وقد رفض هذا التعديل ، والمسألة تخص الرقابة على الصحف والطبع ومسائل الحرية الصحفية عموماً^(٢) .

وهذه مقالة أخرى بأتجاه آخر مفيد وحيوي ، في الحقوق التجارية ، عمدت فيه الى المقارنة بين القانونين العثماني والانجليزي في السندات المتداولة بين التجار ، وقد كتب المقالة أحمد السعدي^(٣) .

وتحت عنوان الاستعمار الدولي ، يواصل فائق القشطيني مقالته ياستعراض تاريخي لما يسمى بالفتح والاستعمار والأسماء الوهمية له ، وهو عرض لمفاهيم ووقائع^(٤) .

وتحت باب القوانين والنظامات الحديثة كانت هناك واقعة تاريخية مهمة في تاريخ العراق ، متمثلة بصدور الأرادة الملكية رقم ٦٨٠ بتشكيل محكمة التمييز ، موقعة من الملك فيصل الأول ، وعبد المحسن السعدون رئيس الوزراء وناجي السويدي وزير العدلية ، مع تعليق " المحامي " الملفت للنظر والنباهة ، أن الأرادة الملكية أبدلت اسم محكمة إستئناف العراق بمحكمة التمييز لا غير ، وهو أمر غير صحيح وسليم^(٥) .

وتحت هذا الباب تحدثت المجلة عن صدور قانون الجنسية الفلسطينية وفيه تحديد من هم الفلسطينيون؟ والجواب عليه حصر بالذين يحملون الشهادة العثمانية، وهي الأصل،

(١) " المحامي " ، الجزء الرابع ، كانون الثاني ١٩٢٦ ، ص١٧٢-١٧٦ .

(٢) " المحامي " ، الجزء نفسه ، ص١٧٧-١٨٢ .

(٣) " المحامي " ، الجزء نفسه ، ص١٨٣-١٩١ .

(٤) " المحامي " ، الجزء نفسه ، ص١٩٢-١٩٧ .

(٥) " المحامي " ، الجزء نفسه ، ص١٩٨ .

وفيه تأكيد على الفلسطينيين كذلك حصراً ولا اعتراف بالشهادات الصادرة من المجالس الطائفية التي لم تستخرج من السجلات حسب الأصول ، ولذلك فأن من يريد ان يتجنس بالجنسية الفلسطينية عليه ان يثبت انه كان مقيماً عادةً في فلسطين في اليوم الاول من شهر آب ١٩٢٥ . والعثمانية هنا وهناك مثيرة والقضية دخلت مدارج التاريخ ، والنشر هنا مفيد لتعزيز الأواصر (١) .

وداخل بوابة التساؤل والأقتراحات ، هناك اسئلة أجيب عليها ، وفي نهاية البوابة فقرات قانونية ثقافية لغوستاف لوبون (٢) .

وتتسع بوابة القرارات والأحكام لأمر قانونية وحياتية ، منها إستدراك حول المعارضة بين الحبس والغرامة ونشر لقرارات التمييز الشرعي .

وفي سلسلة المجلة كتب عبد الرحمن خضر عن الصكوك العقابية ، وجاء مسك الختام لهذا الجزء ، إعلان عن صدور مجلتي ، الأولى " المعرض " للمحامي نوري الأورفلي مديرها ، أما منشئها فهو عزت الأعظمي، والثانية هي مجلة " المعلمين " لهاشم السعدي، وهما نقطتا ضوء في مسيرة الثقافة (٣) .

ويطرح الجزء الخامس من السنة الاولى مواضيع هامة وبأتجاهات معرفية وحقوقية متعددة نوضحها فيما يلي :

في العلم المالي القى عبد الرحمن خضر ضوءاً معرفياً حول النقاش الذي جرى في مجلس الأمة حول أول ميزانية قدمت له ، وفي المقالة التي إستعرضت قواعد وأسس الميزانيات بشكل عام ، طرحت شكلية الميزانية العراقية وما جرى من نقاش حولها في المجلس ، وكيف صيغت ، والفوائد التي توختها المجلة من هذا النشر والقواعد القانونية لهذه الميزانية الأولى ، وهي تجربة جديدة ، في مجلس جديد ولذلك جاء العنوان " عام الميزانيات " ولأنها ستكون مثلاً للمستقبل، بسبب الطريقة التي إتبعها المجلس في

(١) " المحامي " ، الجزء الرابع ، كانون الثاني ١٩٢٦ ، ص ١٩٩-٢٠٠ .

(٢) " المحامي " ، الجزء نفسه ، ص ٢٠١-٢٠٣ .

(٣) " المحامي " ، الجزء نفسه ، ص ٢٠٤-٢١٨ .

مذاكراته^(١) .

لقد جاءت الحرب العالمية الأولى وويلاتها ونتائجها ، بوليد دولي جديد ومنظمة أسمها عصبة الأمم ، شكلت وفق صيغة أبتدعها المنتصرون في الحرب ، وأضفوا عليها هالة حقوقية وفرضيات ، جعلت التطلع لها ومحاوله الانضمام اليها هدفاً مركزياً للكثير من الدول والامم .

ولغرض التعريف بنظامها ودستورها وعهدها واهدافها فإن المجلة تولت التعريف بذلك في صدر صفحاتها^(٢) .

ويعود فائق القشطيني ليوصل حديثه المتسلسل حول الأستعمار الدولي وشكليته القانونية والمضامين الحقوقية التي يستند اليها والأدعاءات، مما يعد كشفاً واقعياً ومنطقياً ، ملقياً بحزمة ضوء على النوايا والأهداف الحقيقية^(٣) .

وفي إطار الحقوق العقابية ، نشرت المجلة " المحامي " رد وزارة العدلية على المقال المدرج في الجزء الرابع من مجلة " المحامي " ، الذي وقعه " خالد " حول القوانين العامة التي تلغي ما خالفها من قوانين خاصة . كتب الرد المدون القانوني عبد الرحمن الفلاحي ، مؤكداً أن الأجتهد مفتوح وأن الفكرة التي ذكرها خالد ليست مطلقة . وقد نشرت الرد صحيفة " المفيد " . وفي العدد نفسه يرد " خالد " هذا ويؤكد رأيه ويصر عليه وفق أجتهداه بصراحة تضمن احتجاجاً على كم الأفواه ، وقد نشرت الرد هذا أيضاً صحيفة " الأستقلال " التي تنقل المسائل القانونية المثيرة^(٤) .

ويطل علينا شاعر العراق معروف الرصافي متحدثاً بأسم وزير المعارف في الحفل الذي اقامته " كلية الحقوق " العراقية ، في الخامس عشر من كانون الثاني سنة ١٩٢٥ لتوزيع الشهادات على خريجها في العام الدراسي ١٩٢٤-١٩٢٥ . قدم فيه التهنئة وحث الطلاب على نهل العلم . وقد نشرت المجلة هذه الكلمة وتهنئة رئيس التحرير ،

(١) " المحامي " ، الجزء الخامس ، شباط ١٩٢٦ ، ص ٢٢١-٢٢٧ .

(٢) " المحامي " ، الجزء نفسه ، ص ٢٢٨-٢٣٨ .

(٣) " المحامي " ، الجزء نفسه ، ص ٢٣٩-٢٤٦ .

(٤) " المحامي " ، الجزء نفسه ، ص ٢٤٧-٢٥٤ .

وأوردت بعد ذلك خطاب رئيس مجلس كلية الحقوق العراقية رؤوف الجادرجي في هذه المناسبة المذكورة مصوراً تحت عنوان " كلية الحقوق وتدرجها في الرقي " سرد فيه تاريخ هذه الغرسة الطيبة والأدوار التي مرت بها ، وما قدمته من خدمات ورجال تسلقوا مدارج الرقي، وسيكونون من أهم عوامل النهوض بالوطن الى مستواه الرفيع . ذاكراً أسماء الذين نالوا شهادة الحقوق ، ومهنناً لهم ، وفيهم من تسنم مراكز مهمة في دولة العراق الوليدة^(١) .

وتظل مجلة " المحامي " في مستواها النوعي الرائق وفي تفردا بالتصدي لكل الظواهر السلبية من منطلق قانوني وبياني جاد ، ووفق هذا النهج ، فقد كتب صاحب مجلة " مرآة العراق " المحتجبة محمد ناجي الصالح رسالة الى رئيس تحرير مجلة " المحامي " ، نشرتها المجلة في عددها هذا ، يتساءل فيها ، هل من يود إصدار صحيفة أدبية أن يستدعى الى مديرية المطبوعات ، لمنحه الرخصة المطلوبة ؟ ويجب رئيس التحرير بشكل مثير ووفق هدى القانون بقول واضح ، ان لا وجود للأجازة في القانون المرعي للصحف السياسية ، فضلاً عن الأدبية ، ولأن ذلك يخالف المادة (١٢) من القانون الأساسي العراقي ، وقانون المطبوعات ، وقانون المطابع ، أما هذه العادة ، (ويسمي بحذر عملية الاستدعاء أو الجلب بالعادة) ، المتبعة فلا نعم وجهاً لقانونيتها . لقد أصدر رئيس التحرير حكمه وقرر ، واضعاً نصب عينيه القانون ، محرضاً في الوقت نفسه ومنتقداً حالة مرضية قائمة^(٢) .

لقد تفردت هذه المجلة في تنويع أبوابها وعرضها لقضايا وأمور تمس شعاف القانون أو القوانين المطلوبة ، في مستوى نوعي متميز ، وبما أن القانون الأساسي العراقي لم ينشر بعد فقد بادرت المجلة في باب أنباء وآراء الى ابراز الكثير من شكليات المعرفة القانونية التي تحفظ كيان الدولة الجديد ، وتبين تفاصيل الكثير من الأمور التي تتطلبها الحياة ، وبما يخص الملك ومن حوله وبضمن ذلك قانون الوراثة ثم شروط تعيين الحكام وأهليتهم ، الى شعار الدولة وأوضاع الحكم ، الى قانون يبين كيفية تأسيس المحاكم

(١) " المحامي " ، الجزء الخامس ، شباط ١٩٢٦ ، ص ٢٥٥-٢٦٢ .

(٢) " المحامي " ، الجزء نفسه ، ص ٢٦٢ .

الخصوصية ، الى أمور متنوعة ، لكن فيها تنبيه جيد ولفت نظر لمتطلبات قانونية هامة . الى جانب ذلك تورد المجلة في عددها هذا بلاغات وزارة العدلية ، كما ان هنالك قرارات وأحكام في بابها المعروف ، كما أن المجلة نشرت نصوصاً حول الصكوك العقابية^(١) .

ونصل الى الجزء السادس الذي يضم قضايا ثقافية قانونية فيها التنوع والفائدة والعبرة والتوجيه ، نعرض لها فيما يلي :

يوصل المحامي يوسف ضياء مسلسله المتخصص في مجاله، حول حقوق الحكام ومتطلباتهم وواجباتهم ، وكيف يتم بناء جهاز قضائي يتمتع بمستوى من الترتيب الإداري والمالي تنبني عليه العدالة ومفهومها في خدمة المواطن وضرب المثل في الشفافية بين خريجي حقوق بغداد والقادمين من جامعات خارجية، ثم مسألة المحامين وتعيينهم وقدمهم، مع المثل الذي ضربه وقايسه في حديثه هذا في الجزء الرابع السابق والذي يتواصل ، في هدف لا بد أن تفيق وزارة العدلية لتأخذ به ولنكون في مصافي الدول المتقدمة كما هو المطلوب^(٢) .

وهنا يعود القشطيني ليوصل حديثه حول الاستعمار في حلقة ثالثة يستعرض فيها أحداث سابقة ، وشواهد تاريخية ، على واقع الاحتلال هنا وهناك في العالم الفسيح ، ونوع الحكم الذي يقيمه المحتلون في الأرض التي يحتلونها ، والأهداف الشكلية التي يتسترون بها ، مرة بأسم الدين وأخرى تتم وفق اتفاقات دولية تتبرقع بالحرية وضرورتها وكون الشعوب متخلفة في هذا المجال وواجب الأداريين السهر على تحضرم وتقديمهم ، يشير في هذه المقالة الى نوع الحكام الذين يقيمهم الأجنبي والحكم الذي يفرضونه مباشراً كان أو بشكلية أخرى^(٣) .

ثم يقدم لنا المحامي ابراهيم ناجي مناقشة قانونية حول تناقض الأحكام ويقدم لنا نماذج من خلال حكم وحكم آخر^(٤) .

(١) " المحامي " ، الجزء الخامس ، شباط ١٩٢٦ ، ص ٢٦٣-٢٧٠ .

(٢) " المحامي " ، الجزء السادس ، آذار ١٩٢٦ ، ص ٢٧١-٢٨٢ .

(٣) " المحامي " ، الجزء نفسه ، ص ٢٨٣-٢٩٦ .

(٤) " المحامي " ، الجزء نفسه ، ص ٢٩٧-٢٩٩ .

ثم يأتي الحديث عن ضمانة القضاء للكاتب (ق) ، ولأن من أهم القضايا التي يجب تمحيصها والنظر إليها نظرة معمّنة ملؤها الأهمية والأهتمام هو أكفال رجال القضاء أكفالأً تماماً كاملاً وبمعنى أشمل صيانة القضاء من الأتحلال وضمانته وأن الضمانة المطلوبة والمحتّم وجودها مسلوبة من رجال قضااتنا الذين يمثلون القانون وبيوزعون العدل بين طبقات الشعب ، فهم أهم عامل في هذا المجتمع إذ هم الذين مسلطون على رقاب الناس وأموالهم ، وقد أجمع على هذه الضمانة الكاملة العالم أجمع فقوانينه مؤيدة لها . القضاة هنا معرضون للعزل والتحويل ، كما أن الضابطة العدلية التي هي القوة المنفذة لقرارات القضاء واحكامه ، نجدها مستقلة لدينا عن القضاء ولا قانون خاص يربطهما . المقالة تثير قضايا واقعية وشكلية قائمة وتتطلب لها الحل ، والأثارة هنا مفيدة من أجل التقويم والأفضل ووزارة العدلية في مقبّل عمرها و جديد تجربتها^(١) .

ويعود أحمد السعدي يثير حواراً حول الضرائب ، ماهيتها ، المقياس الذي تقاس به ، فهي الحصة التي يطالب بها الفرد لقاء قيام الدولة بما تقتضيه الخدمات العامة وهي واجبة على كل فرد من رعايا الدولة ، ويقول أن الآراء اتفقت على أدائها لكنها اختلفت في صورة التوزيع بحسب اختلاف الناس في معنى المساواة والعدالة التي يريدون التقرب منها . فمنهم من قال أنها تؤخذ بنسبة المنافع المشتركة التي يستفيدها أفراد الشعب من خدمات الدولة ، وقال آخرون أن أخذ الضريبة ناشىء من كون الدولة كائن حي والأفراد أعضائه ولذلك لا بد أن تؤخذ الضريبة بنسبة مقدرة الأفراد، لا بنسبة أستفادتهم وفي ذلك تفاصيل كثيرة ، ومنهم من دعا الى توحيد الضرائب ومنهم من يرى تعددها ، ثم تعرض الكاتب لرأي الأشتراكيين وأنهم في مقدمة القائلين بوجوب توحيد الضرائب ، وأنهم أقترحوا أخذ ضريبة التمتع أو ضريبة الأفراد ، يزداد مقدارها بأزدياد مبلغ الثروة ، وغايتهم من ذلك توزيع ثروة العالم على غير النظام المتبع الآن كما يشير الكاتب وينحاز الى موقف يخالف فيها هؤلاء ويرى ان هذه الضريبة بعيدة عن العدالة كل البعد ، لأن كثيراً من الناس يستفيدون من خدمات الدولة أستفادة خاصة ، فالعدل يقضي بتحميلهم قسطاً من النفقات مقابل تلك الأستفادة الخاصة ، خلافاً لما تقتضيه هذه النظرية ، ثم يقرر أن هذه النظرية المذكورة يتعذر تطبيقها لأسباب أهمها :

(١) " المحامي " ، الجزء السادس ، آذار ٦٥٠٠ ، ص ٣٠٠-٣٠٤ .

١. أن تطبيقها يتطلب تبديل النظام الذي جرى عليه العالم في توزيع الثروة وذلك مستحيل كما يقول لأن تغيير النظام ليس في مقدور شخص أو جماعة وإنما يتبع نفسية الشعب وتطوراته .

٢. أن تطبيق النظام الاشتراكي يتطلب نظاماً إدارياً أكثر ألقاناً مما بلغه البشر الى يومنا هذا ، ويحتاج أيضاً الى أشخاص أكثر أمانة وأخلاقاً ممن وجدوا على وجه البسيطة ، ثم يتعرض للعالم الامريكي هنري جورج الذي يقول بوجود الأكتفاء يأخذ ضريبة واحدة تستوفى عن الأرض ويقرر أن هذه الضريبة قاصرة ويناقشها بكل أبعادها وانها لا تتفق مع قاعدة العدل ، لأنها تضع ألقال الضريبة على بعض الأشخاص ولا تحمل الآخرين شيئاً رغم استفادتهم من خدمات الدولة والمنافع المشتركة ، ويرى أخيراً أن الألقاء بأمكان توحيد الضريبة لا ينطبق على الوقائع المشاهدة ، وأن غاية ما يقوله أن تعدد الضرائب نتيجة لأزمة لتعدد ألقياجات الدولة وألقلاف منابع الثروة والأيراد، والكاتب هنا في صورته الضبابية وبحته هذا لا يعطي الفكر صورته المشرقة والحقيقية، وهو يتسلح حين يهاجم الاشتراكية بسلاح خارجي مبتسر ، والمهم في رأينا أن مثل هذه المقالات تثير خواطر كثيرة ، وتدفع برغم ذلك الكثير الى الألقاباء للفكر الجديد والمتقدم، وتخلق تياراً ايجابياً على كل حال ، والفضل في هذا لهذه المجلة الرائدة^(١) . ثم هنالك القرارات الحقوقية في بابها مع نماذج منشورة لللكوك العقابية .

ويطل علينا الجزء السابع من مجلة " المحامي " ، وهي في دور البحث الجاد في كل شأن تبصيري في مسألة القانون ورعايته وحطيته، ليحتمي به الناس سناً وأملاً وتطلعاً ، والمجلة هنا تدخل عالم اللقوق الدولية الخاصة ، وتتعرض للوضع اللقوقي للمدارس الألقببية ، يقدم الكاتب فرضية مفادها أن هذا الموضوع حق عام موجود لكنه مقيد بسلامة الدولة المعنية ، ومحدد بمصالحها الوطنية ، وعندما يعود الكاتب الى وضع العراق المائل فإنه يؤكد أن المدارس الألقببية موجودة ، وأن المعاهدة العراقية البريطانية أيدت الغاء الألقبببازات ، مناقشاً هذا الوضع وحقوقه ومداه، داعياً الى عدم الألقترسال في

(١) " المحامي " ، الجزء السادس ، آذار ٦٥٠٠ ، ص ٣٠٥-٣١٠ .

الوضع القديم ، وفي النشر الغاء ضوء كاشف على واقع مائل لابد من الامعان فيه^(١) .

وفي إطار الحقوق العامة هناك عنوان مثير وملفت للنظر ، وفيه تساؤل محدد ،
أهناك إجازة ؟ والموضوع يدور حول إجازة الصحف والمجلات وهل هناك شكلية قانونية لها
، وقد سبق ان تعرضنا الى ذلك في الجزئين الرابع والخامس في حوار بين مواطن حجت
جريدته ، يتساءل والصحافة وهذه المجلة ووزارة العدل كانوا ميدانه ، والحديث يشير الى
المادة الثانية عشرة من القانون الاساسي العراقي " للعراقيين حرية ابداء الرأي والنشر
والاجتماع وتأليف الجمعيات والانضمام اليها " - والمادة الثانية من قانون المطبوعات
العراقي " على من يريد أن ينشر جريدة أو رسالة يومية أو موقوته ، أن يقدم بياناً موقعاً
عليه بتوقيعه وتوقيع المدير المسؤول الى وزارة الداخلية في الأستانة أو الى الولاية
والمصرفين في الملحقات ويأخذ وصلاً مقابل البيان " . ويبدو من الفقرة الأخيرة أن لا محل
لطلب الإجازة بتاتا - والدليل تعطيل إذا لم يستكمل البيان. لقد كانت هذه الكلمة فرصة
جديدة لهذه المجلة كي تدعم موقفها السابق الذي سطرته وكما أسلفنا، وذلك مهم في تلك
الظروف والواقع القائم والغرض صيانة الحرية من الأهواء والبديل لا حرية^(٢) .

وتظل المجلة رائدة في مجال الحوار والمقارنات بهدف التنوير والتثوير ، ورسم معالم
جديدة سياسية من خلال هذا الزخم الثقافي ، في حياة العراق والعراقيين ، وفي هذا الصدد
جاءت مداخلة احمد السعدي في مقارنة بين الشرائع الانجليزية والعثمانية في أحكام السندات
التجارية ، تكلمة لما نشر في الجزء الرابع ، متحدثاً عن حوالة البوليسية ، والمقارنة هنا تقدم
معالم جديدة لهذا الواقع التجاري ، صورة للماضي ولما يتطلبه الحاضر والمستقبل^(٣) .

وفي التسلسل والترتيب تواصل هذه المجلة " المحامي " وهي تحامي عن الحق
وتدافع عنه في التنبيه الى مسألة سبق ان تطرقت اليها في الجزء الثالث ، والمسألة تتعلق
بمزج سلطة التحقيق والأدعاء بشخص واحد، والمداخلة هنا بعنوان يعكس صيغة المقارنة

(١) " المحامي " ، الجزء السابع ، نيسان ١٩٢٦ ، ص ٣٢٧-٣٣٠ .

(٢) " المحامي " ، الجزء نفسه ، ص ٣٣١-٣٣٣ .

(٣) " المحامي " ، الجزء نفسه ، ص ٣٣٤-٣٣٩ .

التي أتبعناها سابقاً ، وهو الشرطة عندنا وعندهم ، عندنا ، حين يتحكم هذا المسؤول ويفعل ما يحلو له من دون وازع ضمير أو قانون ، وعندهم من يعرض للشرطي والتزامه بالقوانين وحفاظه على حرمة الناس وأموالهم وذمارهم^(١) كما يقول صاحب المداخلة .

بعد ذلك تنشر المجلة في مسلسل مفيد الأسباب الموجبة لقانون المحاكمات العقابية العراقي ، متناولة الوضع الاستثنائي السابق لسن القوانين وقت الحرب ، وظروف الأحتلال ومنح سلطات واسعة للحاكم العام ، ولذلك لايد من جديد ، لقد اتخذ القانون منهجاً وسطاً في منهجه حيث انقسم الى كتابين ، الأول يبحث في الأحكام العامة والمواد المشتركة في جميع القضايا ، وفي الحالات والصفحات التي تعتري جميع أدوار القضية ، والثاني يبحث في المحاكمات التي تتوقف على التحقيق القضائي ، وجعلناه كما يقول الكاتب في مقدمة الكتاب الثاني ، ثم ترد التفاصيل في حدود هذه المجلة وجزءها السابع في تسلسل سوف يتبع^(٢) .

وتتطلق المجلة الى مجال حضاري وعلمي حين تنشر احصاءاً للجرائم في العراق لسنتي ١٩٢٤ و١٩٢٥ ، كما تنشر احصاءاً لدعاوى المحاكم المدنية والشرعية^(٣) . وللمزيد من تعزيز الأواصر الثقافية فقد نشرت في باب التفريط والأنتقاد ، هدية داود سمره نائب رئيس محكمة تمييز العراق كتابه " شرح قانون الإجراء " الذي جاء بعد كتابه الأول " شرح أصول المرافعات الحقوقية " الذي عاونه في اخراجه عبد الله الشواف مع ورود كتابين هديتين آخرين للمجلة ، هما الدولة الأموية في قرطبة لأنيس النصولي ، وفلسفة التربية لهрман هارل هورن^(٤) . ويتبع ذلك باب القرارات والأحكام ، وحديث عن الصكوك العقابية في نموذج من محضر الكشف^(٥) .

ويحل علينا الآن الجزء الثامن من " المحامي " وما زالت المجلة تحت السير الى أمام في جرأة ومحاولات للأستفادة من الآخرين ، حيث جاءت المقالة الأفتتاحية المتسلسلة

(١) " المحامي " ، الجزء السابع ، نيسان ١٩٢٦ ، ص ١٨٣-١٩١ .

(٢) " المحامي " ، الجزء نفسه ، ص ١٩٢-١٩٧ .

(٣) " المحامي " ، الجزء نفسه ، ص ٣٥٢-٣٥٨ .

(٤) " المحامي " ، الجزء نفسه ، ص ٣٥٨-٣٥٩ .

(٥) " المحامي " ، الجزء نفسه ، ص ٣٦٠-٣٧١ .

التي كتبها المحامي يوسف ضياء عن تركيا ، تحدثت فيه عن قانون تسريع المحاكمات وظروف ذلك ، وأهمية ما يرد من القوانين التي تصدر في تركيا بسبب أن القوانين المرعية عندنا لم تنزل مطبقة عندهم مع ما أدخلوه من التعديلات والتغيير فيها ، ولأن منطلقات هذه القوانين كانت واحدة في ظل الدولة العثمانية . ثم تسترسل المقالة منتقدة واقع النظام القانوني العراقي وتؤكد ان التغيير لم يكن من نصيبها عشر معشار ذلك ، داعية في جرأة واضحة لا بد حتماً أن تعرضها الى مصاعب أكيدة ، حين أشارت الى الغاء المحاكم الشرعية في تركيا، وتأليفها على طراز مناسب لنهضتها ، مع الإشارة الى التغييرات الجذرية التي حصلت في تركيا والتي تلائم العصر أو الذي أثبت الزمان ضرورتها^(١) .

وعلى حدود الحقوق التجارية ، تحدث عبد الجليل برتو وهو من النخبة القانونية في البصرة ، عن مرور الزمان التجاري " " المادة ٤٦ " من قانون التجارة ، و " المادة ٢٨ " من ذيله .

وحول هذا الموضوع يشير الى أن كافة علماء الحقوق متفقون على العلة التي من أجلها وضعت الحقوق التجارية ، وأعتبرت قسماً مستقلاً بنفسها ، مع اجماع على سبب واحد هو كثرة العادات المتعارفة بين التجار وتنوعها وما تقتضيه سلامة المعاملات التجارية ومستندهم أسس ثلاث تعد أسس التجارة وعليها بني القانون التجاري وهي : الاعتبار والأمنية والسرعة ، ثم يحدد مرور الزمان على أنه منع سماع الدعوى بعد ان تترك مدة معلومة ، وهي من القواعد الثابتة على خلاف القياس ، حيث أن الحق لا يسقط بمرور الزمان مهما طال العهد عليه^(٢) .

ونعود مرة أخرى الى المقالة المتسلسلة ، حقوق الحكام وواجباتهم ، وهي تنمة لما نشر في الجزئين الرابع والسادس ، حيث تحدث المحامي يوسف ضياء ، عن تقديرهم ومكافآتهم ، وعن العقوبات التي تنزل بهم والمقررة في هذه الشكلية القانونية ، والتي تبدأ

(١) " المحامي " ، الجزء الثامن ، مايس ١٩٢٦ ، ص ٣٧٢-٣٧٧ .

(٢) " المحامي " ، الجزء نفسه ، ص ٣٧٨-٣٨٨ .

من الأخطار ، ثم التوبيخ ، الى تقيص مدة القدم ، الى تنزيل الدرجة ، الى الأسقاط من الحاكمية^(١) .

وتنتقل مجلة " المحامي " في جزءها الثامن في لوحة بيانية قانونية الى مدرج آخر متنوع ، وهذه المرة يستمر التسلسل حول الأسباب الموجبة لقانون المحاكمات العقابية العراقي ، وهو تنمة لما سبق ، وفيه فصول في المحاكمات والأستئناف والتمييز وإعادة المحاكمة^(٢) .

ويقدم لنا فائق القشطيني مداخلة فكرية حول تنازع المذاهب الملكية وأطوارها ، ويتحدث عن هذه الأطوار ويذكر منها الملكية العامة ، والملكية العائلية ثم العشيرية التي هي نتاج الدور الثاني وفيها حق التصرف للفرد والرقبة لرئيس القبيلة، ثم يتحدث عن الدور الفردي وله شروط، في الأحضار وحرية التصرف والقدم. ثم ينبري بوجهه نظر ملفتة حين يتحدث عن الدور الرجعي الذي بدأه منذ ١٨٧١ في فرنسا الشيوعيون والفوضيون والأشتراكيون، ودفعهم بأنهم ينكرون ملكية الفرد ، وأن دعواهم يجعل الحكومة كشركة تعاون تدير أمور المجتمع ، ثم يجدد ذلك أنها أفكار سابقة في التاريخ بدأت من الملكية العامة والتسلسل وصولاً الى ماركس ، وتحديد معاني صراع الطبقات والفوضيين ، وحرية التصرف ، وما ذهب اليه ماركس لا يخرج عن دائرة الخيال . ثم ينتقد اشتراكية الحكومة ، ويؤكد ضرورة وجود الحكومة ، فالفرد والحكومة شخصان متضامنان وأن الأسس الإسلامية تؤيد ذلك ويضرب المثل في فرض الزكاة وإطعام المساكين وإنشاء مراجع خيرية ومعاهد طبية للمرضى والبؤساء ، ويظن أن ذلك يكفي ، من دون التعرض للملكية الفردية ، وحرية التصرف والحفاظ على المواريث ، انه ينقل مخلفات الفكر الرأسمالي في مراحلها الدنيا ، لكنه على كل حال يفتح باباً واسعاً للرأي والرأي الآخر ، ويثير زوبعة ، لكنها ليست في فنجان^(٣) .

وفي باب المقارنات وفتح الباب واسعاً للتجارب الانسانية سجلت " المحامي " جهداً

(١) " المحامي " ، الجزء الثامن ، مايس ١٩٢٦ ، ص ٣٨٨-٣٩٠ .

(٢) " المحامي " ، الجزء نفسه ، ص ٣٩١-٣٩٨ .

(٣) " المحامي " ، الجزء نفسه ، ص ٣٩٩-٤١٠ .

طبياً وهي تتعرض للتجارب الأوربية في دولها وفي مجال التشريع بالذات ، وقد أختارت في هذا العدد دولة " سويسرا " بكيانها وتركيبتها السكانية ، وكيف وفق المشرعون فيها لبناء كيان تشريعي راسخ^(١) . وبعد أن نشرت القرارات الحقوقية في باب القرارات والأحكام ، حفلت صفحة من صفحاتها بنشر نقاط الرئيس الأمريكي ولسن الأربعة عشر من دون تعليق ، فماذا أرادت المجلة بذلك ؟ وهل هو تذكير الناس بفراغ هذه الوعود على أرضها الواقع ؟ أم هو تحفيز الناس كي لا ينسوا نكول الحلفاء عن وعودهم بما فيهم صاحب هذه النقاط . وربما هذه كلها وأمور حرصت هذه المجلة على إدامة الصلة بها في خضم تيارات فكرية وسياسية يقظة^(٢) .

ويبدو أن المجلة بدأت تتعرض لمصاعب جدية راحت تأخذ بخناقها وذلك ظاهر في مستوى النشر ومضمونه وكميته في الجزء التاسع الجديد الذي سوف نتفحص ما يضم فيما يلي : حيث يواصل القشطيني مقالته في بوابة الحقوق الدولية ، حول الأستعمار الدولي ، سائحاً في عالم غريب عن الانسانية يرتوي من ظمأ المحرومين ، وتتفتح عقده لخلق حالات من العسف الذي يسمى إستيطان أو إستعمار ، ويتخلل هذا الأستعراض اضاءات قليلة وتقديرات متواضعة ، لكن الهدف العام طيب من هذا النشر . وفي باب المقارنات والتبصير جاء الحديث التالي عن الضرائب في انجلترا ولمن تشمل ولماذا تفرض في مقاصد للحديث يهدف للأستفادة من تجربة هذا البلد المتقدم . ثم تأتي بعد ذلك مداخلة جديدة وملفتة للنظر حول الحركة الفكرية ، وحول الحق ، في تصورات للواقع الأجتماعي المائل والرموز التي يتعلق بها والوسائل للوصول الى معاني سامية هي الحق بعينه . ولأن التجربة القانونية في القطر ما زالت في رحم التكوين فأن العارفين وهم المؤهلون لأبداء وجهات النظر حول قانون العقوبات البغدادي وأهمية أصلاحه في مثل مضروب كان عنوان المقالة الجديدة جريمة بلا عقاب ، ثم تكمل وزارة العدلية نشر الأسباب الموجبة لقانون المحاكمات والعقوبات العراقي ، التي اطلع المواطن والقانوني والعارف عليها بانتظار كلمة المجلة التي ستقولها حول الموضوع .

(١) " المحامي " ، ، الجزء الثامن ، مايس ١٩٢٦ ، ص ٤١١ .

(٢) " المحامي " ، ، الجزء نفسه ، ص ٤١٧-٤٢٦ .

وأخيراً في باب القرارات والأحكام ، محكمة التمييز ثم دعاوى الأحالة على المحكمة الكبرى والمحاكم ثم المحاكمات أمام الأولى^(١) .

وحين نتحدث عن الجزء العاشر فإن " المحامي " ما زالت تدفع عنها غائلة الجمود والتردي بمواضيع لها ماس بالقانون والواقع الاجتماعي والسياسي المائل ، من دون ان تتسى بعض الأحتياجات لذلك ، ولهذا جاء المقال الأول في الحقوق الدولية الذي كتبه ف. القشطيني ، اكمال لسلسلة كان عنوانها " الأستعمار الدولي " ، وقد جمعت كما هي في كل هذا المسلسل بين الحديث عن البدايات في عرض تأريخي للفكرة والدول التي جربت هذا الطريق والوسائل لذلك والهدف الحقيقي المطلوب^(٢) .

ويظل هدف التجديد وطلب الافضل ديدن هذه المجلة من خلال المقارنات وضرب المثل كما أسلفنا، ويظل المثل التركي رائداً في هذا السياق لأعتبرات معروفة هنا ذكرناها سابقاً ، حيث جاءت مقالة القشطيني (مدير المجلة) بعنوان بارز حول الأنقلاب القضائي في تركيا، ومعروف ما لهذا العنوان من أثر بارز حين يرتبط بالتاريخ بهذا البلد، وفي أعتبراته وتسلسله ، فما فعلته الجمهورية التركية في مجال القضاء مثير وخطير، على صعيد القانون والقيم والواقع الاجتماعي ، فقد ألغت وعدلت وقلبت قانونها المدني رأساً على عقب ، ونسخت أحكام الفرائض الشرعية وأبدلتها بقانون مدني خاص ساوى بين الرجل والمرأة وبالذات في الميراث، إن هذا الكلام وهو بصيغة النقل لما يثير الكثير من الردود الايجابية والسلبية ، في نفس الوقت الذي يخلق لهذه المجلة هالة خاصة ومصاعب حقيقية^(٣) . ويستمر أحمد السعدي في مشواره ومسلسله في المقارنة بين الشرائع العثمانية والانكليزية في أحكام السندات التجارية ، وتكملة لما نشر في الجزء السابع ، والموضوع هنا يخص أداء البوليسة ويدور حولها^(٤) .

وحسب وعد " المحامي " فقد وجهت المجلة نقداً وتقويماً وثناءً للائحة قانون المحاكمات العقابية العراقي ، معترضة في البداية على تخصيص القانون بكلمة عراقي ،

(١) " المحامي " ، الجزء التاسع ، حزيران ١٩٢٦ ، ص ٤١٤-٤٧٠ .

(٢) " المحامي " ، الجزء العاشر ، تموز ١٩٢٦ ، ص ٤٧١-٤٧٦ .

(٣) " المحامي " ، الجزء نفسه ، ص ٤٧٧-٤٨٠ .

(٤) " المحامي " ، الجزء نفسه ، ص ٤٨١-٤٩٢ .

عارضة وجهة نظر تقول بعالمية القوانين ، ووحدة مضمونها ، مثنية على ما ورد في اللائحة من فصل للتحقيق عن الأداء وهو ما أنتقدته المجلة في أعداد سابقة وحذرت منه، وتحديد سلطات الشرطة ، ومرحبة بتأليف محكمة للتمييز ، وحصر سلطة التمييز في محكمة واحدة، مع ملاحظات نقدية لبعض جوانب اللائحة ، سجله الهامش وحمل توقيع عبد الرحمن خضر^(١) . تم باب القرارات والأحكام ، محكمة التمييز .

وفي سياق تقويمنا الأخير لمجلة " المحامي " نقول إنها كانت تمثل ، على وفق منطوق زمانها ، وثقافة أصحابها ، وما نشر فيها ، خطوة ثقافية وفكرية نوعية تدل على مستوى فكري متميز ونضوج وخبرة ، وموقف سياسي متقدم للنخبة القانونية العراقية ، خصوصاً وأن قصد القيميين على إصدارها كان إطلاع المواطن العراقي على حقائق القانون والحياة ومستوى ما يدور ويكتب وينشر في عواصم متقدمة ، وذات شأن في الممارسة القانونية بأفق مدني متحضر بهدف التثقيف والتحفيز في إطار محاولة بارزة لرفع مستوى الحقوقي العراقي أولاً ، والمتقف ثانياً . ولقد برزت من بين اجزاء المجلة مقالات واضحة الهدف تتادي بالاستقلال الناجز والحرية والكرامة ، كتبها صراحة من كتب أو جعلها غفلاً من التوقيع .

ويسجل للمجلة أيضاً أن في أعدادها هوامش ومتابعات قصيرة قانونية ، فضلاً عن عرض ساخر بهدوء لوقائع قانونية الهدف منها جذب القارئ ، فضلاً عن غمر الواقع المائل ونقده بطريقة ما .

توقفت مجلة " المحامي " عند العدد العاشر ، والأسباب هي في العموم نفس الأسباب التي لازمت غيرها ، وتظل صراحتها في النقد سبباً أولياً وارداً ، في حين إننا نميل الى أن ركود سوق هكذا إصدارات كان يمثل عاملاً حاسماً في حجبها^(٢) .

(١) " المحامي " ، الجزء العاشر ، تموز ١٩٢٦ ، ص ٤٩٣ .

(٢) لم يتطرق مؤرخو الصحافة العراقية ، بمن فيهم المؤرخ الحسني ، الى اسباب توقف المجلة عن الصدور . ونرى من الضروري ان نشير أيضاً الى أنهم لم يتطرقوا الى ما أصدرت " المحامي " من أجزاء . ينظر : عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الصحافة العراقية ، ص ٤٦ ؛ " دليل الجرائد والمجلات العراقية ١٨٦٩-١٩٧٨ " ، ص ٤٩٤ .

📖 موقع النخبة القانونية العراقية في المنظمات المهنية والسياسية في مرحلة تأسيس الدولة العراقية :

حين شهد العقد الثالث من القرن العشرين ولادة الكيان العراقي الجديد ، شهد في الوقت نفسه بعث الحقوق العراقية ، وتعاضم نخبته وتسربها الى كل معالم حياة هذا الوليد المتعاضم في وقائعه الشعبية والرسمية ، ولذلك فان رجال القانون ، وكانوا يزدادون عدداً وُعدداً وتجربة ، يزدادون انتشاراً وصعوداً في مراكز الدولة ، وفي المنظمات الشعبية والمهنية والسياسية ، وذلك امر ايجابي يطيب مرّ مذاق الحياة ، ويجعل مواجهتها امراً بعيداً عن الاستحالة ، ويقرب الوارد من المورد .

ان حديثنا هذا ينصب اساساً على اتجاهين مهمين ، كان للنخبة فيهما الدور المطلوب والضروري ، وهما :

أولاً . المحامون : وهم التنظيم الشعبي المهني لرجال القانون ، وتلك مسألة مهمة وحيوية في اطار الترافف والتنوع وتوحيد الصفوف والجهود ، ولان الاعتبار المعنوي يقول ويؤكد ان المحامي هو صورة حرة من صور رجال القانون ، بل صورة فاعلة تثبت واقعيته في انها من اركان النخبة القانونية وقد يتقدم بعض رموزها الصفوف.

ان تاريخ المحاماة في العراق الحديث يمكن ان يكون قد ابتداءً في مطلع القرن العشرين ، حيث شهد العقد الاول منه وجود عدد محدود من قضاة ومحامين اترك ، يحاضرون في "مدرسة الحقوق " في بغداد عند افتتاحها ، مما دفع بعد زمن قصر الشبان العراقيين المتخرجين من مدرستي حقوق استانبول او بغداد ، الى التدريس او القاء المحاضرات في " مدرسة الحقوق " في بغداد ، او ممارسة المحاماة كما سبق الحديث عن ذلك (١) .

لقد كان دور "مدرسة الحقوق " في بغداد رائداً وستراتيجياً في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الاولى ، وتحديداً بعد اعادة فتحها في العام ١٩١٩ ، حيث غذت وامدت

(١) احمد زكي الخياط ، المصدر السابق ، ص٦٦ .

الواقع القانوني والوقائع بيزاد متواصل واثير ، ففي الوقت الذي لم يوجد في حدود ذلك العام المذكور سابقاً غير اثنين وسبعين محمياً مجازاً في بغداد ، ارتفع عدد الخريجين من " مدرسة الحقوق " ابان السنوات من ١٩٢٠ وحتى ١٩٢٧ الى (٢١٣) خريجاً كما مر بنا^(١) وهو واقع جلب انتباه واحد من رموز النخبة القانونية العراقية مثل كاظم الدجيلي ، اذ يقول عن مهنة المحاماة في العام ١٩٢٧ ، " انها اكثر اهلها "^(٢) .

لقد تحول خريجو هذه المدرسة - الكلية الى ابرز المساهمين في المجال الفكري والسياسي ، وذلك بحكم طبيعة عملهم ومهنتهم، الامر الذي جعلهم في تماس مباشر مع مشكلات الناس الحياتية ، وبحكم اطلاعهم على القانوني الدولي ، وتجارب الاخرين ، ومناهل الثقافة الحقوقية الاخرى التي كانت سلاحاً فكرياً ، شهرته ضد سلطات الاحتلال والانتداب البريطانية واقتراءاتها ، ومن هذا المنطلق وضعوا على رأس الحركة الفكرية في العراق^(٣) .

ان هذا المصدر المهم الداعم للحركة الوطنية والذي يتسرب لها بهدوء ، قد اغاظ السلطات البريطانية ، التي حاولت وضع العقبات في طريق مسيرة " مدرسة الحقوق " وروجت الشائعات عن الغائها الامر الذي لم يتوافق مع الحاجات الفعلية الجديدة التي فرضت ، على العكس من ذلك تماماً ، الاهتمام بتطوير حال المتخرجين منها تشريعاً وواقعاً ، خصوصاً في مرحلة تأسيس الدولة العراقية الحديثة . لذا لا غرو ان صدر في الخامس عشر من ايار سنة ١٩٢١ قانون تعديل قانون المحامين الصادر في اوائل العام ١٩١٨ ، ثم صدرت ارادة ملكية خاصة في الثالث عشر من اب سنة ١٩٢٣ تقضي بتعديل جديد لذلك القانون باتجاه يستجيب لمتطلبات المرحلة بصورة افضل^(٤) .

(١) د.ك.و، الوحدة الوثائقية : ملفات البلاط، رقم الملف ٥ / ١ ، ١٨٧٢، كلية الحقوق، ص٦-١٢ .

(٢) مقتبس في : عبد الرزاق احمد النصيري ، المصدر السابق ، ص٢٨٤ .

(٣) المصدر نفسه ، ص٢٨٤ .

(٤) احمد زكي الخياط ، المصدر السابق ، ص٧٦ ؛ مجيد هداي هلول السعدون ، مواقف نقابة المحامين العراقية من القضايا الوطنية والقومية ١٩٤١-١٩٥٨ ، رسالة ماجستير ، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي ، بغداد ، ٢٠٠١ ، ص٢٤-٢٦ ؛ تغريد محمد قدروي النعيمي ، التنظيم القانوني لمهنة المحاماة في العراق - دراسة مقارنة ، رسالة ماجستير ، كلية القانون ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص٥٤-٥٥ .

لقد بدأ عدد المحامين يتكاثر بمرور السنين ، مما اقتضى التفكير في تنظيم شؤون المحاماة والمحامين بشكل يتناسب وهذا التكاثر في العهد من جهة، وما يقتضيه التطور في القضاء العراقي في العهد الجديد من جهة اخرى ، ولهذا فقد اصدرت وزارة العدل في بغداد " نظام نقابة المحامين" بتاريخ التاسع من تشرين الثاني ١٩٢٥ ، ذلك النظام الذي اعترف لأول مرة بصورة رسمية بضرورة تنظيم شؤون المحامين بواسطة نقابة واحدة تؤسس لهذا الغرض، وتشمل جميع انحاء العراق ، لكن ذلك لم يتم في حينه ، حيث استمرت وزارة العدل تمارس اشرافها على شؤون المحامين بموجب النظام الانف الذكر ، فكان وزير العدل هو المرجع لجميع ما يتعلق بذلك ، وبقيت محكمة التمييز التي يرأسها بريطاني هي التي تنظر فقط في شؤون منح المحامين الاجازات لممارسة المهنة ، وتتولى مسؤولية انضباطهم^(١). ومن اجل تبيان واقع المحامي ودوره ضمن ظروف الاحتلال والانتداب ، وموقف القانون منه ، نتطرق هنا لذكر مضامين قانون المحامين الذي صدر في سنة ١٩١٨ ، والذي نظمه ناظر العدلية وصدقه الحاكم الملكي العام ،حسب السلطة التي زود بها بموجب البند ٢٣ من بيان قائد الجيش المؤرخ في ٢٨ كانون الاول سنة ١٩١٧ ، ولانه يشكل الاساس لما سيليبه من تعديلات:

لقد تضمن هذا القانون ثمان فقرات ، تتفرع من الفقرة الثامنة فروع خمسة تشتمل على ما يلي :

١. الفقرة الثانية تؤكد ان على المحامي اخذ الرخصة من ناظر العدلية اذا اراد ان يتسمى محامياً ، لكنها غير مطلوبة من المحامين الذين تعينهم الحكومة ، وهذا تمييز وتقنين لارادة من سن القانون .
٢. الفقرة الثالثة تكمل ما قبلها وترتبط بها ، اذ تضيف لمن لهم حق طلب الرخصة من لهم شهادات من " مكتب حقوق " استانبول ، او بغداد ، او ممن منحتهم نظارة العدلية العثمانية شهادات مؤرخة قبل احتلال بغداد ، ثم، وهذا نص غريب ملفت

(١) احمد زكي الخياط ، المصدر السابق ، ص٧٦ ؛ " الدليل الرسمي العراقي لسنة ١٩٣٦ " ، المصدر السابق ، ص٤١٢ ؛ مقابلة مع حسين جميل بتاريخ ٧ نيسان ٢٠٠١ ، اكد حصوله على اجازة المحاماة من رئيس محكمة التمييز الكسندر ، بعد تخرجه من دمشق ، وبعد حصول جعفر العسكري على الاجازة وهو خريج لندن ، توفي في ٢٠٠٣/١/٦ .

للنظر ، وهو فتح الباب للراغبين ممن لا يحملون شهادة معينة ، بل انهم نالوا " رضى ناظر العدلية عن معارفهم الحقوقية وحسن اخلاقهم " ، وان يبرز ما يدل على امكاناته في الاداء . ثم هنالك مفارقات اخرى في القانون تخص الذين يقدمون طلبهم بهذا الخصوص بعد شهرين " من تاريخ نشر هذ القانون والذين كانوا محامين في السابق " ، فانهم لا يحتاجون الى ابراز شهادات حسن السلوك ، ما لم تطلب منهم ، وهو امر يشير الى تفريق واضح لمن رضي عنه سلفاً واخذ موقفه وموقعه بنظر الاعتبار^(١) . وتظل الفقرات الباقية توجب وتحدد، وتتحدث عن سجايا المحامي وكيف يجب ان يكون وديعاً صالحاً ناصحاً يتصف بالرفق والاعتدال، معاوناً ومساعداً للمحاكم في اقامة العدل ، محترماً لها وللحكومة ، مبتعداً عن مسالك لا تليق بسلك المحامين ، وهي مفاهيم مفترضة وطبيعية ، لكنها تأتي وسط ظروف وشروط وعوالم مقصود بها ما ينبغي فهمه وهو ما يرد بعد ذلك ويكشف ماذا يراد بهذا القانون والمحامي ، حيث ان هذا الاخير وجب عليه التوقيع على لائحة المحامين المحفوظة لدى ناظر العدلية قبل اخذ الرخصة، وان يدفع الرسم المطلوب وان يتبع القوانين التركية مع التغييرات المصرحة بالقانون، فاذا لم تقتنع محكمة الاستئناف بعد الاستخبارات اللازمة، فقد اجاز النظام لها ان تؤخر احد المحامين او توبخه او تخبره بتقصيره ، او تحذف اسمه من اللائحة ، وهو واقع تختلط فيه الموضوعية والهوى . وورد في المادة الثامنة التي نصت ايضاً على فرعين يدينان المحامي " اذا تبين منه جرم مما يخل بشرفه ، او لا يناسب وظيفته الرسمية " وجرم خرق قوانين المحامين بدءاً من القانون العثماني المؤرخ في كانون الثاني ١٨٧٦ وحتى القانون الجديد المرقوم بعدد ٧- بقي سارياً في حدود ذلك التاريخ^(٢) .

اما النظام الاخر الذي صدر في عهد الانتداب ، وفي ظل وزارة عبد المحسن السعدون الثانية ، في سنة ١٩٢٥ وفي حدود فترة هذا الفصل ، فقد جاء في ديباجته انه " بناء على اقتراح وزير العدلية^(٣) ، وبعد الاطلاع على الفقرة الرابعة من المادة الثالثة

(١) احمد زكي الخياط ، المصدر السابق ، ص٦١-٦٢ ؛ تغريد محمد قدوري النعيمي ، المصدر السابق ، ص٥٥ .

(٢) احمد زكي الخياط ، المصدر السابق ، ص٦١-٦٤ ؛ مجيد هداي هول السعدون ، المصدر السابق ، ص٣٠ ؛ تغريد محمد قدوري النعيمي ، المصدر السابق ، ص٥٥ .

(٣) كان قطب النخبة القانونية ناجي السويدي يشغل حقيبة العدلية في الوزارة المذكورة .

والعشرين من بيان المحاكم المؤرخ في الثامن والعشرين من كانون الاول سنة ١٩١٧ والمعدل ببيان تعديل المحاكم المؤرخ في الرابع عشر من ايار سنة ١٩٢١. وبعد الاطلاع على المادة الثالثة والعشرين المعدلة من القانون الاساسي ، وبناء على السلطة التي خولني اياها جلالة الملك فيصل ، صدقت هذا النظام نيابة عن جلالته " ، وقد وقعه الامير زيد نائب الملك وعد المحسن السعدون رئيس الوزراء وناجي السويدي وزير العدالة^(١) .

لقد تضمن هذا النظام سبع عشرة مادة تزيد عن النظام السابق ، منها شكلية طبيعية، ومنها ما يرتبط بواقع البلد والظروف التي كان يمر بها ، وستتناول ذلك بالفحص فيما يلي :

١. في المادة الثانية نص صريح يجعل لنقابة المحامين شريك في الاشراف على شؤون مهنة المحاماة كافة ، وهي لجنة الانضباط الي سيأتي دورها في الحديث^(٢) .

٢. حصرت المادة الثالثة تعاطي المحاماة امام اية محكمة في اعضاء نقابة المحامين ممن كان عليهم الحصول على الاجازة الخاصة التي كانت بمستويين متميزين سمتهما المادة الدرجة العليا والثانية^(٣) .

٣. في المادة الرابعة نص صريح عن دور وزير العدالة في المشروع ، كما هو مصرح به في المادة السادسة ايضاً . وفي نفس المادة تأكيد على هذا الدور ، او من ينوبه لدعوة المحامين للاجتماع به في بغداد برئاسته لترتيب الامور المتعلقة بتشكيل النقابة وتسجيلها ، لكن هذا النص لم ينفذ على مدى سنوات طويلة^(٤) .

٤. ونص القانون ايضاً على تأليف لجنة انضباط برئاسة رئيس محكمة التمييز^(٥) ، وعضوين من محكمة التمييز وثلاثة محامين ، وقد اعطيت هذه اللجنة حق البت في الامور الاتية :

(١) " الحكومة العراقية. وزارة العدالة. مجموعة القوانين والنظامات لسنة ١٩٢٥ " ، بغداد ، ١٩٢٦ ، ص ١٧٢ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ١٧٣ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ١٧٣ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ١٧٣-١٧٤ .

(٥) كان رئيس محكمة التمييز انجليزيا" في البداية .

أ. النظر في الاعتراضات الموجهة الى قرارات نقابة المحامين بخصوص الاجازات التي تعطىها ، او رفض الطلب الواقع لأجل الاجازة ، ولم تحدد هذه الفقرة من هو الذي يعترض ، وترك النص غامضاً .

ب. الاعتراضات المتعلقة بترقية المحامين الى الدرجة العليا .

ج. توقيف احد المحامين عن تعاطيه المهنة .

د. الغاء الاجازات واخراج المحامين من النقابة^(١) .

٥. في المادة السابعة نص اجرائي يخول وزير العدلية انتخاب عضوين من محكمة التمييز ليحضرا لجنة انضباط المحامين لمدة سنة واحدة ، وعند تعذر حضور احدهما لسبب من الاسباب يسوغ لرئيس اللجنة ان يدعو مؤقتاً عضوا غيره من بين اعضاء محكمة التمييز، واذا تعذر حضور الرئيس يقوم مقامه الاقدم من اعضاء محكمة التمييز . اما المحامون فان " جمعية المحامين " هي التي تنتخبهم مع ظروف حضور العضو او عدمه ، وهو ما تقرره المادة الثامنة، اما المادة التاسعة فهي تخص كيفية المذاكرة ، وان القرارات تتخذ بالاكثارية ، وعند تساوي الاراء يرجح الجانب الذي فيه الرئيس^(٢) .

٦. وبموجب المادة العاشرة يجب عرض الاجازات التي تصدرها نقابة المحامين على رئيس لجنة انضباط المحامين لاجل تصديقها ، اما اذا اعترض الرئيس المذكور على اجازة شخص ما، فان الامر يرفع الى لجنة الانضباط للبت فيه ، والواضح في المسألة هذه وغيرها، ان هذه اللجنة لها القوة الاولى في تسيير نقابة المحامين^(٣) . وذلك واضح في المادة التالية، التي تقرر انها هي وحدها المؤئل للمحامي الذي ترفض النقابة قبوله عضواً ، او منحه اجازة محاماة، او عدم قبولها اياه في الدرجة العليا، وعلى نقابة المحامين تنفيذ ما تقرره هذه اللجنة بدون تأخير^(٤) .

(١) " الحكومة العراقية . وزارة العدلية - مجموعة القوانين والنظامات لسنة ١٩٢٥ " ، ص ١٧٤ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ١٧٥ .

(٣) تغريد محمد قدوري النعيمي ، المصدر السابق ، ص ٥٦ .

(٤) " الحكومة العراقية . وزارة العدلية - مجموعة القوانين والنظامات لسنة ١٩٢٥ " ، ص ١٧٥ .

٧. جُوز النظام الذي تتحدث عنه ، لمحاكم الاستئناف والتمييز والبداءة منع اي محام عن تعاطي مهنته اذا اخل بواجباته المذكورة في نظام النقابة الداخلي ، وفرض عليها ان ترفع القضية رأساً الى لجنة الانضباط ، مع ذكر الاسباب ، وللجنة ان تقرر اما الغاء المنع ، او الغاء اجازة المحامي واخراجه من النقابة . كما اعطت المادة التالية لمجلس ادارة النقابة سلطة منع المحامي عن تعاطي المهنة ، وطالبته في الوقت نفسه برفع الامر الى لجنة الانضباط . وسمحت للمحامي صاحب القضية ان يحضر امام لجنة الانضباط للدفاع عن نفسه ، كما سمح للنقابة ان تنتدب ممثلاً لها للحضور امام اللجنة المذكورة عندما تنتظر في القضية^(١) .

٨. ان القراءة الموضوعية هنا ترتبط بالزمان والمكان ، ودور النخبة القانونية وصعودها ، ومدى رسوخ هذه التجربة الوليدة لهذا التنظيم المهم والحيوي ، ومن هذه البوابة فقد جاءت المادة الخامسة عشرة لتؤكد ان بإمكان هذه اللجنة، وفي اي وقت تعديل مقرراتها من تلقاء نفسها ، او بناء على مراجعة ، اذا وجدت ان قرارها استحصل بناء على خداع ، او حصلت ادلة مادية لم توفر لها اثناء التحقيق السابق^(٢) .

الغى هذا النظام الذي صدر في اليوم التاسع من شهر تشرين الثاني سنة ١٩٢٥ ، كل ما سبقه، لكنه لم ير النور في وقائع الايام كما اسلفنا، وبقيت وزارة العدلية هي المسؤولة عن شؤون المحامين تسع سنوات اخرى^(٣) . لكن صدور النظام بحد ذاته يعد خطوة مهمة الى امام من تاريخ النخبة القانونية العراقية ، خصوصاً وان وزارة العدلية تفهمت كانت تلتزم على ارض الواقع بمضمونه في تعاملها مع المحامين . ومع تحفظنا على بعض مضامين النظام الا انه يعد، مع غيره من التعليمات والتشريعات التي صدرت

(١) " الحكومة العراقية. وزارة العدلية- مجموعة القوانين والنظامات لسنة ١٩٢٥ "، ص ١٧٦-١٧٧. وللتفصيل حول الموضوع نفسه يمكن الرجوع الى: مجيد هدا ب هلول السعدون، المصدر السابق ، ص ٣١-٣٢ .

(٢) " الحكومة العراقية . وزارة العدلية - مجموعة القوانين والنظامات لسنة ١٩٢٥ " ، ص ١٧٧ .

(٣) احمد زكي الخياط ، المصدر السابق ، ص ٧٧ ؛ تغريد محمد قدوري النعيمي ، المصدر السابق ، ص ٥٦ .

في مرحلة تأسيس الدولة العراقية الحديثة ولادة لمستوى جديد في دولة هي الاخرى كانت وليدة ، لذا فانه اعطى، مع غيره ، ثقلاً اضافياً للقضاء العراقي جاء عبر مخاض طويل ، مما انعكس بوضوح على الوزن الاجتماعي والفكري للنخبة القانونية العراقية في تلك المرحلة دون ريب .

ان هذا الواقع الجديد الذي ولد عبر نضال مرير ، ووسط صراع حاد قام بين اجيال مختلفة من المحامين فرضه الواقع المائل ، وللتدليل على صورة من صور ذلك الواقع الدقيق فاننا نتعرض لما قدمه ثمانية وثلاثون محامياً من مشاهير محامي العاصمة ، من امثال حسن الباجي وانطوان شماس وشاؤل اسود ومزاحم الباجي وفهمي نصري وعبد الرزاق حلمي قدموا تقريراً الى رئيس الاستئناف ارتأوا فيه " عدم الحاجة الى تأليف نقابة للمحامين نظراً للظروف الحاضرة "(١) .

ومما يذكر ان رئيس محكمة الاستئناف ، وكان لا يزال انجليزياً رفع تقريراً الى وزارة العدلية ايد فيه هذا الرأي .

ان هذه المواقف ومن تصدى لها ، او كافح من اجلها ، خلقت واقعاً جديداً حياً وصل اخيراً من خلال تجاوز الكثير من العقد والعقبات الى ذلك المستوى النوعي الذي ذكرناه ، ومن ذلك ازدياد عدد المشتغلين بالمحاماة من العراقيين ، وازدياد دورهم وامتدادهم داخل القطر (٢) ، وفي المقدمة تلك الدفعات الاولى ممن تخرج من مدرسة الحقوق في استانبول ومارس المحاماة في السنين الاولى من العقد الاول من القرن العشرين ، وحاضر في " مدرسة الحقوق " ببغداد من امثال حمدي عبد الوهاب الباجي وعارف السويدي ، ومنهم من مارس المحاماة قبل العام ١٩١٤ ، ومن هؤلاء انطوان شماس وعبد الجبار خياط وحسن رضا ونصرت الفارسي وسلمان فايق ورشيد كنه وعبد العزيز خياط ومحمود صبحي الدفتري في بغداد ، وعمر فوزي وسليمان فيضي ومزاحم الباجي ومحمد زكي في البصرة ، ويونس بحري وعبد الله فايق في الموصل (٣) ، ولقد

(١) " المفيد " (جريدة) ، بغداد ، العدد ٩٥ ، ١١ آب ١٩٢٢ .

(٢) هنري فوستر ، المصدر السابق ، ص ٤٤١ .

(٣) احمد زكي الخياط ، المصدر السابق ، ص ٦٧ .

اصبح لهؤلاء جميعاً وزن متميز ، وأدوا دوراً كبيراً في المجتمع ، كما في مؤسسات الدولة الحديثة باتجاهات فكرية لم يلتق جميعها على صعيد واحد ، مما اضفى على دورهم الفكري ووزنهم السياسي في المجتمع بعداً اضافياً ، خصوصاً بعد ان ارتفع وزنهم الكمي بوتيرة متواصلة ، فقبل ان ينتهي العقد الثالث من القرن العشرين ارتفع عدد المسجلين من المحامين في كل العراق الى ما يقارب المائتين ، مما يؤلف حوالي خمسة اضعاف عددهم قبل ذلك التاريخ بعقد احد من الزمن ومن المهم ان نشير ان وجود المحامين العراقيين ومجال نشاطهم على جميع الصعد اقتصر في الحالة الاولى على العاصمة بغداد ، وعلى البصرة والموصل الى درجة اقل ، فيما تغيرت الصورة في الحالة الثانية لتشمل عدداً غير قليل من المدن العراقية الاخرى من الشمال حتى الجنوب ، بما في ذلك بلدة الفلوجة^(١) وفي المرحلة الجديدة ضمت اسماء هؤلاء القانونيين عناوين كبيرة شغلت رئاسة الوزارة والوزارات المختلفة ، وكان منهم اعيان ونواب وقادة احزاب ورأي وسياسيين بارزين ، وصحفيين لامعين ومحامين يشار اليهم بالبنان ، وكان كل هؤلاء ممن وسموا تاريخ العراق بحركتهم في كل الاتجاهات .

وفي غمرة الواقع المتغير والمفاجئ ، ووسط دوامة التحول من الاحتلال العثماني الى سلطة الاحتلال البريطاني المباشر ثم المقنع ، ظل كفاح الشعب العراقي من اقصاه الى اقصاه يتدافع ويتوالى ويتصاعد باتجاهات شتى علنية وسرية ، سالكاً تلك السبل من اجل الوصول الى الحرية والكرامة والاستقلال ، حيث شهد العراق في بدايات القرن العشرين حركة واسعة للحاق بركب التقدم والترتيب والتنظيم في سبيل الوصول الى اهدافه ، وفي مقدمة ذلك التعلق بالطريق الذي يوصل الى اهم المفاصل فيه ، الا وهو مسألة قيام الاحزاب والتنظيمات السياسية الجماهيرية ، وذلك ما جرى قبل تولي الملك فيصل الاول عرش العراق وبعده ، من محاولات جادة اخذت لها سلطة الاحتلال والانتداب الحساب المطلوب ، حيث سارعت حكومة عبد الرحمن النقيب الى اعلان

" قانون الجمعيات " في الثاني من تموز سنة ١٩٢٢ ، والذي كان عبارة عن تعديل لقانون الاحزاب العثماني الذي سنته الوزارة الاتحادية على ما فيه من الصرامة والقسوة ، حيث

(١) للتفصيل عن ذلك كله ينظر : " الدليل الرسمي العراقي لسنة ١٩٣٦ " ، ص٤١٤-٤١٦ ؛ أحمد زكي الخياط ، المصدر السابق ، ص٦٧-٧٣ ؛ هنري فوستر ، المصدر السابق ، ص٤٤١ .

ادخلت عليه وزارة النقيب بعض التعديلات ، وحذفت منه ما يلزمها ، مع جعل مقدرات الامور في هذا القانون في قبضة وزارة الداخلية^(١) .

لقد شهدت هذه المرحلة قيام الاحزاب والتنظيمات السياسية ، وشهدت ايضاً ذلك الدور المهم والحيوي للنخبة القانونية العراقية ، وموقعها المهم فيها ، وتفصيل ذلك فيما يلي :

١. الحزب الوطني العراقي (الفترة الاولى) :

تقدمت الهيئة المؤسسة للحزب في الثامن والعشرين من تموز ١٩٢٢ ، بطلب تأسيس الحزب ، وقد مثل النخبة القانونية فيها بهجت زينل وكذلك مزاحم الباججي حسب بعض المصادر^(٢) .

٢. حزب النهضة العراقي (الفترة الاولى) :

اجازت وزارة الداخلية بكتابها المرقم ١٢٣٨٨ في التاسع عشر من اب ١٩٢٢ ، طلب الجماعة بالموافقة على تأليف الحزب هذا ، حيث كان فيه من النخبة القانونية محمد حسن كبه وعبد الرزاق الازري اللذين كانا يومذاك طالبين في " مدرسة الحقوق "^(٣) .

٣. حزب النهضة العراقي (الفترة الثانية) :

لا وجود لاي من المنتمين الى النخبة القانونية في هيئات هذا الحزب القيادية الذي عاد للعمل ثانية في الثلاثين من تشرين الثاني سنة ١٩٢٤^(٤) ، دون ان يعني ذلك انعزال هؤلاء عن نشاطات الحزب وطروحاته الفكرية التي كانت تتوافق في العديد من منطلقاتها مع طموحاتهم ، من قبيل العمل من اجل " توطيد دعائم الاستقلال التام للشعب العراقي ،

(١) الدكتور فاروق صالح العمر ، المصدر السابق ، ص ٦٦ .

(٢) المصدر السابق نفسه ، ص ٦٦-٦٨ ؛ الدكتور عبد الامير هادي العكام ، المصدر السابق ، ص ٤٤٩ ؛ عبد الجبار حسن الجبوري ، الأحزاب والجمعيات السياسية في العراق ١٩٠٨-١٩٥٨ ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٧٧ ، ص ٥٩ .

(٣) الدكتور فاروق صالح العمر ، المصدر السابق ، ص ٧١-٧٣ ؛ الدكتور عبد الامير هادي العكام ، المصدر السابق ، ص ٤٥٠ .

(٤) الدكتور عبد الامير هادي العكام ، المصدر السابق ، ص ٤٥٨ ؛ الدكتور فاروق صالح العمر ، المصدر السابق ، ص ٨٢ .

وتحقيق رغائبه بحكومة عربية ملكية دستورية ديمقراطية " و " تنشيط الفكرة الوطنية للوحدة العراقية على اختلاف اجناس العراقيين الذين تضمهم حدود العراق الطبيعية " كما ورد في نص المادة الثانية من نظامه الاساسي^(١) ، ولان المنتمين اليه كانوا " يستهدفون غاية وطنية واحدة هي مقاومة الهيمنة البريطانية ، وضمان استقلال العراق " حسب تعبير الحسني^(٢) .

٤ . الحزب الوطني العراقي (الفترة الثانية) :

لا وجود للنخبة القانونية في نشاط هذا الحزب في الفترة المحددة لهذا الفصل، دون ان يعني ذلك ايضاً انعزال المنتمين اليها من طروحات الحزب ونشاطاته التي لم تختلف عن طروحات ونشاطات " حزب النهضة العراقي" ، بل كان يوجد نوع من التعاون بينهما^(٣) . ولكن بعد ان غدا " الجانب الطائفي اقوى من جانبه الوطني " في المرحلة الثانية من نشاطه على وفق صياغة الحسني^(٤) فان العديد من المثقفين الواعين ابتعدوا عنه ، ومنهم القانونيون بطبيعة الحال .

٥ . الحزب الحر العراقي :

كانت بداية الحزب هذا في الثالث من ايلول سنة ١٩٢٢ ، وقد ترأسه محمود النقيب ، اكبر اولاد رئيس الوزراء ، وظل يعد اول حزب حكومي في تاريخ العراق المعاصر ، وقد مثل النخبة القانونية في هيئته المؤسسة صلاح بابان وحسن غصيبة^(٥) ، وناجي شوكت ايضاً حسب بعض المصادر^(٦) .

٦ . حزب الامة :

في ظروف قائمة فرضت فيها سلطة الاحتلال العراقية البريطانية ، وبعد

(١) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الاحزاب السياسية العراقية ، المصدر السابق ، ص ٥١ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٥٣ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٥٣ ، ٥٥-٦٤ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ٥٤ .

(٥) الدكتور فاروق صالح العمر ، المصدر السابق ، ص ١١٤ .

(٦) الدكتور عبد الامير هادي العكام ، المصدر السابق ، ص ٤٦١ ؛ عبد الجبار حسن الجبوري ، المصدر السابق ، ص ٦٣ .

مصادقة المجلس التأسيسي عليها ، قدم مجموعة من المحامين ، ومن اركان النخبة القانونية العراقية طلباً الى وزارة الداخلية في اوائل تموز ١٩٢٤ ، منهم داود السعدي وعلي محمود الشيخ علي ونصرت الفارسي وشفيق نوري السعدي وعبد الهادي الظاهر وعبد العزيز ماجد ومحمود خالص واحمد القشطيني وقاسم العلوي ، لتأسيس حزب باسم " حزب الامة " . غير ان نائب مفتش الشرطة العام البريطاني الجنسية الميجر كوكس ، رأى من غير المناسب منحهم رخصة الحزب ، لاسباب كثيرة معروفة . وقد تم ذلك في ظل وزارة جعفر العسكري ، حيث بدأ الضغط والتضييق على بعضهم ، وكان ان قدم نصرت الفارسي طلباً الى وزارة الداخلية يعلن فيه انسحابه من الحزب لاسباب غير واضحة خاصة به ، وهو واقع موضوعي برز فيه التنافس من اجل كرسي الحكم وفرشت المبادئ في طريق السلطة وهجاً وفرقة واستغلالاً يتراصف فيه هذا وذاك وسط مبررات تحكمها عقد ومماحكات اختلط فيها الايجابي والسلبى والطامع والهاوي وصاحب المبادئ ، ولذلك يعد انصراف وزارة جعفر العسكري ، ومجيبى ياسين الهاشمي الذي كان يقود المعارضة واستلامه رئاسة الوزارة ، فقد تغير الوضع ، واجيز الحزب في العشرين من اب ١٩٢٤ ، وانسجاماً مع مخطط السلطة هذه وبتأثير من الهاشمي نفسه ، وبعد شهرين على تشكيل هذا الحزب ، دخلت فيه عناصر اخرى غير التي ذكرت ، اجريت بعده انتخابات جديدة لهيئته ، وبقي من النخبة القانونية فيها كل من : داود السعدي وعبد الرزاق الرويشدي وناجي السويدي وانطوان شماس ويوسف الياس^(١) . فيما تضيف مصادر اخرى كلا من المحاميين عبد العزيز الماجد وعبد الهادي الظاهر ، فضلاً عن عبد الله ثنيان^(٢) .

وفي الواقع فان العديد من طروحات " حزب الامة " الفكرية تغري المنتمين الى النخبة القانونية ، منها ، فضلاً عن قضايا الاستغلال الناجز ، وتطور التعليم والصحة والاقتصاد ، المادة السابعة عشرة من نظامه الاساسي التي جاء فيها الاتي نصه :

" يرى الحزب ان القوانين المرعية في هذه البلاد غير

(١) الدكتور فاروق صالح العمر ، المصدر السابق ، ص ١٣٠-١٣٣ .

(٢) عبد الجبار حسن الجبوري ، المصدر السابق ، ص ٦٧ .

وافية بالغرض لتقدم العراق ، وعليه فالحزب يسعى
لاصلاحها ، او تبديلها بأحسن منها^(١) .

وينبغي ان نشير هنا ايضاً الى ان " حزب الامة " كان اول تنظيم سياسي عراقي
يرفع شعار " تقوية الجيش العراقي " (المادة الثامنة عشرة من نظامه الاساسي) ، كما طالب
بتصفية " الموظفين غير العراقيين ، وحصر وظائف الدولة في ابناء العراق " (المادة العاشرة
من نظامه الاساسي)^(٢) ، مما كان ينصب في مصلحة ابناء النخبة بصورة مباشرة ، ممن
كان يغريهم ايضاً وقوف ياسين الهاشمي الى جانب الحزب .

٧. حزب الشعب :

وجد ياسين الهاشمي الذي كان يقود المعارضة ضد المعاهدة العراقية البريطانية في
المجلس التأسيسي المنحل ، ان الانتخابات الجديدة جاءت بالاغلبية لنواب " حزب التقدم "
الذي شكله عبد المحسن السعدون من مؤيديه من النواب في المجلس الجديد ، ووفق هذه
الوقائع فقد جمع ياسين الهاشمي بقية النواب المعارضين وهم الاقلية ، ليشكل حزياً جديداً
على اساس التكتل البرلماني ، وسماه " حزب الشعب " ، تطبيقاً لمفهوم الاحزاب البرلمانية
المؤيدة ، والمعارضة في الدول الديمقراطية البرجوازية ، وقد اجيز هذا الحزب من وزارة
الداخلية في الثالث من كانون الاول ١٩٢٥ ، واصبح حزياً له كيان رسمي ، يسعى لاسعاد
الشعب مثل غيره من الاحزاب ، ويريد تأمين الاستقلال التام للعراق ، وهو شعار كبير
وفضفاض من دون تحديد الوسائل ، مع طموحه وسعيه لادخال العراق عصبة الامم ،
وتحقيق التعديلات على نصوص المعاهدة العراقية البريطانية ، ويظل اختيار الطريق
للوصول الى هذه الاهداف غامضاً وسط شعار الحزب " الاخلاص ، التضامن ، التضحية "
ومن دون شرح لاهدافه ، ووسط الالوان المتنافرة التي اصطفت في ظل راية هذا الحزب
تمثلت النخبة القانونية في هيئته الادارية بكل من نصرت الفارسي وابراهيم كمال ومزاحم
الباجي وعبد اللطيف الفلاح^(٣) ، فيما يضيف الجبوري

(١) عبد الرزاق الحسني ، تأريخ الاحزاب السياسية العراقية ، المصدر السابق ، ص ٧٤ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٧٣-٧٤ .

(٣) الدكتور فاروق صالح العمر ، المصدر السابق ، ص ١٦٨ ، ٢٧٠ .

الى هذه القائمة اسمي رشيد عالي الكيلاني وكامل الجادرجي (١) .

٨. حزب الاستقلال العراقي :

في القضية الخطيرة المثارة حول ولاية الموصل والمساومات التي جرت حولها بين تركيا الكمالية الطامعة ، وبريطانيا المحتلة والاستعمارية ، انبرى نفر طيب من اهل الموصل لتشكيل حزب يقف بوجه الدعاية الكمالية ومساومات الانجليز ، وضعف وتردد الحكم القائم في العراق انذاك ، لقد تألف هذا الحزب في الاول من ايلول سنة ١٩٢٤ في الموصل، في خضم خطوة كبيرة وتأييد وتقدير من المثقفين ، وفي طليعتهم رجال القانون الذين مثلهم في الهيئة المؤسسة محمد صدقي سليمان ، وكل الوطنيين العراقيين (٢) .

٩. جمعية الدفاع الوطني :

لقد بلغ الحماس اوجه ، واستمرت التعبئة الشعبية وال جماهيرية من اجل الدفاع عن العراق وكيانه الجديد ضد ادعاءات تركيا الكمالية ومساومات الانجليز ودسائسهم ،ومن اجل اسناد " حزب الاستقلال العراقي " ، تألفت هذه الجمعية من مجموعة من رجال الدين والاعيان والاشراف والوجوه الاجتماعية والمثقفين يزيد عددهم على مائة وخمسين من المسلمين والمسيحيين ، مثل النخبة القانونية فيهم ابراهيم كمال ومحمد صدقي سليمان (٣) .

١٠. حزب الاستقلال :

يظل التعلق بالرمز مهماً ومعبراً عن كوامن داخلية تجيش في الخواطر والضمائر، ومن ذلك ما مر بنا من اسماء لاحزاب وتنظيمات سياسية وثقافية ، وصحف ومجلات ، وتظل كلمة الاستقلال في مقدمة هذه الرموز ، وفي استعراضنا وبحثنا لمسنا هذه الظاهرة وعرفنا مضمونها، وعلى هدى ما بيناه قدم السادة عبد الله الشاوي و ابراهيم كمال المحامي ومحمد زكي المحامي وعبد القادر كمال الدين طلباً الى وزارة الداخلية في تموز

(١) عبد الجبار حسن الجبوري ، المصدر السابق ، ص ٧١ .

(٢) الدكتور فاضل حسين ، مشكلة الموصل . دراسة في الدبلوماسية العراقية - الانجليزية - التركية وفي الرأي العام ، الطبعة الثالثة ، بغداد ، ١٩٧٧ ، ص ٢٢٦ .

(٣) الدكتور فاضل حسين ، المصدر السابق ، ص ٢٢٧-٢٢٨ ؛ الدكتور عبد الامير هادي العكام ، المصدر السابق ، ص ٤٦٨-٤٦٩ .

١٩٢٤ ، يطلبون فيه السماح لهم بتأسيس حزب سياسي بأسم " حزب الاستقلال " ، الذي لم تنبعث فيه الحياة ولم ير النور ، حيث لم يظهر له نشاط معين ، وقد كان في هيئته المؤسسة من النخبة القانونية المحاميان ابراهيم كمال ومحمد زكي (١) .

١١ . حزب الاستقلال :

هنالك معلومات تفيد عن تشكيل هذا الحزب بشكل سري ، في بداية تأسيس الحكم العراقي ، ايام الملك فيصل الاول ، وقد انحصر نشاطه في طبع النشرات ضد سلطات الاحتلال ، وارسال تهديد للعراقيين الذين يتعاونون مع المحتلين ، ومن اشهر قادته ، وهم من النخبة القانونية ، صالح جبر وصادق البصام وسعد صالح وانور النقشلي واحمد زكي الخياط وصادق حبة وطالب مشتاق الذي تحدث وحده عن هذا الحزب، وقد انتخب هؤلاء جميعاً ياسين الهاشمي رئيساً له (٢) .

هذا عرض للاحزاب السياسية في العراق في حدود الفترة المخصصة لهذا الفصل من رسالتنا ١٩٢٠-١٩٢٥ ، وموقع النخبة القانونية العراقية فيها ، في هيئاتها التأسيسية او الادارية بعد قيامها ، مع العلم ان هنالك احزاباً لم تتوفر على اي ممثل من النخبة القانونية ، بحسب المعلومات المتوفرة والمصادر الموجودة ، لا في هيئاتها الادارية ولا مع طلبات التأسيس ، ومن ذلك " حزب التقدم " في مرحلته الاولى (٣) ، وكذلك " الحزب الوطني العراقي " في الموصل (٤) .

📖 النخبة القانونية العراقية والهيئة التشريعية في مرحلة التأسيس :

لم تتوقف نبضات قلوب العراقيين بعد صمت المدافع في ثورة العشرين ، ولم تهن عزائمهم وهم يتابعون بحذر وانتباه شديدين مجريات الاحداث وتطورات الامور بعد قيام

(١) عبد الجبار حسن الجبوري ، المصدر السابق ، ص ٨٣ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٨٤ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٦٨ ؛ الدكتور عبد الأمير هادي العكام ، المصدر السابق ، ص ٤٧٢ .

(٤) الدكتور فاروق صالح العمر ، المصدر السابق ، ص ١٥٢ .

النظام الملكي، والحديث الدائر بين السلطة الجديدة وسلطة الاحتلال البريطاني حول ضرورة قيام حكم دستوري والامل في تحقيق حلم العراقيين بتصريحات وتصرفات متعددة ومتوالية ، ومتناقضة في بعض الاحيان . لقد انصب اهتمام الحركة الوطنية على ضرورة قيام الحكم الدستوري ، وانبثاق " المؤتمر العام " (١) ، او الهيئة التشريعية باسرع وقت ليعبر عن صوت الشعب واحلامه ومراميه، وليكمل هذا المشوار الطويل بانجاز مهم وفعال .

لقد ظل " المؤتمر العام " الذي كانت الحركة الوطنية، تريد به ومنه ، قيام السلطة التشريعية التي يمثلها هاجساً واملاً وطريقاً لارساء دعائم حكم ديمقراطي مقيد بدستور ، وهو ما عبرت عنه في حينها صحيفة " دجلة " بأسلوب نوعي متميز يتوافق مع ظروفات القانونيين في اطار اهمية السلطة التشريعية ، ودورها في وضع دستور يتضمن تحديد نظام الحكم ، وتشكيل حكومة تأخذ على عاتقها مهمة توفير مستلزمات ارساء دعائم الاستقرار في البلاد (٢) .

وبعد اخذ ورد وضغوط ومساومات تم انتخاب اعضاء المجلس التأسيسي في عهد وزارة جعفر العسكري في الخامس والعشرين من شهر شباط ١٩٢٤، وبالرغم من الجهود المبذولة من قبل المعارضة لاحتراز مواقع اكثر لمرشحها، لكن الذي حصل لم يكن مرفوضاً كلياً من الحكومتين العراقية والبريطانية ، وهو اتجاه يريد ان يضيف الشرعية على حركة الانتخابات امام الناس في العراق ، وامام عصابة الامم في الخارج ولتقولاً للعالم كله ان العراق يتمتع بنظام دستوري يساير رغبة العراقيين كافة (٣) .

لقد كان للنخبة القانونية عدد مهم وموقع بارز في التشكيلة التي جاءت الى المجلس التأسيسي والتي ضمت اثني عشر قانونياً، مثل ستة منهم (نصف المجموع) بغداد وحدها، وهم كل من ناجي السويدي وعبد الرزاق منير وعبد الجبار الخياط وانطوان شماس

(١) شاع مصطلح " المؤتمر العام " على نطاق واسع للدلالة على السلطة التشريعية ، والى حين ظهور المجلس التأسيسي .

(٢) مقتبس في : علاء حسين عبد الأمير الرهيمي ، المصدر السابق ، ص ٦٣ .

(٣) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الأول ، ص ١٩٢-١٩٣ .

ورويين بطاط ويوسف الياس ، ومثل اثنان منهم لواء الحلة وهما رؤوف الجادرجي ومزاحم الباجي ومثل واحد منهم لواء البصرة هو محمد زكي، واخر مثل لواء اربيل هو داود الحيدري ، ومثل لواء ديالى واحد منهم ايضاً هو جعفر العسكري الذي كان ينتمي الى النخبة العسكرية في الوقت نفسه ، كما مثل واحد منهم لواء الديوانية هو عبد الرزاق الرويشدي^(١) .

وعندما انتخب المجلس عبد المحسن السعدون رئيساً له ، انتخب داود الحيدري نائباً للرئيس مع ياسين الهاشمي^(٢) .

وقبل القاء الضوء على مواقف رموز النخبة القانونية من القضايا المطروحة امام هذا المجلس ، وهي محددة بامور ثلاثة ، هي حسب التسلسل التصديق على المعاهدة العراقية البريطانية ، والقانون الاساسي ، وقانون الانتخاب للمجلس النيابي^(٣) القادم، يشير الى ان وقائع الحياة الداخلية ابان عهد الانتداب قد شهدت منعطفات حساسة وصعبة في ظرف كان الكيان الجديد يللم نفسه فيه ، مما جعل النخبة القانونية في وضع استثنائي خصوصاً لانها كانت تفتقد التنظيم ، وبل وحتى وحدة الفكر والموقف بحكم صعودها من جذور مختلفة ، واطياف متنوعة، لم تكن موحدة الفهم والتصرف في هذا المجال، بل هي شعب وفرق واتجاهات متباينة، يختلط فيها الارتباط بالاجتهاد ، وتتداخل خنادق هؤلاء النفر المتميز وطموحاتهم ، تلك التي وجدت لها منفذاً وهي تنصدر اجتماعياً لتصارح واجهات تقليدية قديمة في مرحلة مخاض وتبدل اقتترنت بتأسيس الدولة مع ما ينطوي عليه من صعوبات نجمت عن التخلف في ظروف الانتداب . من هنا تغدو مهمة معرفة رسوم المنتميين الى النخبة القانونية وتصرفاتهم ومواقفهم ازاء ما تعرض له الوطن وما عاناه امراً في غاية الاهمية والصعوبة في آن واحد ، مما يفرض اخذ ظروفهم الخاصة ، ومداخلات الزمان والمكان بنظر الاعتبار ، ومن خلال بوابة موضوعية .

(١) الدكتور محمد مظفر الأدهمي ، المجلس التأسيسي العراقي ، الجزء الثاني ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ١٩٨٩ ، ص ٣٠٩-٣١٠ .

(٢) " الحكومة العراقية . وزارة الداخلية - مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي العراقي لسنة ١٩٢٤م-١٣٤٣ هـ " ، الجزء الأول ، بغداد ، بلا ، ص ٨-٩ ، ١٥ .

(٣) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الأول ، المصدر السابق ، ص ١٩٥ .

وإذا رجعنا الى صلب الموضوع نقول بدءاً ان المجلس التأسيسي ضم في مجمل اعضائه مجموعة من رجال القانون والسياسة وكبار الملاك والعسكريين السابقين ووجوه تقليدية ، برزت وتحكمت ونمت في ظروف معروفة في ذلك الزمان . لقد كان عدد رجال النخبة القانونية العراقية قليلاً ، لكنه كان بارزاً ، فقد وقف قسم منهم مع المعاهدة على وفق تبريرات تنتمي الى منطق يستند الى واقع الحال وظروف من يطرح دواخله واطماعه وما يريد ، كما وقف البعض الاخر ضد عقد المعاهدة ، وطرحوا صيغاً شتى فيها الاعتراض على الشكل او المضمون، وفيها الصراحة الكاملة وفيها المهادنة . فعندما عرض جعفر العسكري المعاهدة على المجلس التأسيسي بوصفه رئيس الوزراء طالب ناجي السويدي بتوزيع نص المعاهدة على ابناء الشعب، لان الشعب ، كما اكد ، هو الواسطة الوحيدة والملجأ للبت فيها ، ودعا اعضاء المجلس للاسترشاد برأيه ، والعمل على وفق رغباته وامانيه ، قاصداً من هذا الطرح النظري الأحرار على معاني وطنية وتشريعية، والمهم ان احداً لم يتجرأ ان يعترض على رأيه، مما يعد بحد ذاته كسباً مهماً ، بل نصراً على الذين كانوا يطالبون حصر الموضوع في لجنة خاصة. ونضيف ان ذلك النجاح قد تحقق بفضل الحجج المنطقية التي اوردها عدد من القانونيين من اعضاء المجلس، منهم رؤوف الجادري ومحمد زكي^(١) مما يعد مؤشراً لتحول نوعي في التفكير وفي اسلوب التعامل ، خصوصاً اذا اخذنا بنظر الاعتبار ان ما تحقق جرى في غمرة نقاش متشعب ، تباينت فيه طروحات الاعضاء والمعارضين ، ومنهم النخبويون .

في الوقت نفسه ابدى المنتمون الى النخبة القانونية حرصاً كبيراً على تنظيم اعمال المجلس التأسيسي ، والاعتماد على اعمال اللجان بقصد الدرس والتعمق ، فان ناجي السويدي نفسه تقدم بمقترح يقضي بتشكيل لجنة مؤلفة من خمسة عشر عضواً تحال اليها المعاهدة للتدقيق والرأي ، وقد نال هذا الرأي اكثرية الاصوات ، وانتخب ياسين الهاشمي رئيساً لها ، والنخبوي محمد زكي نائباً للرئيس^(٢) .

لقد شهدت مناقشات المجلس التأسيسي الكثير من التذبذب والتناقض والتداخل ايضاً

(١) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الأول ، المصدر السابق، ص ٣٣ ، ٤٠ ، ٤٦ ، ٤٩ - ٥٠ وغيرها .

(٢) المصدر نفسه ، الجزء الاول ، ص ٦٧ ، ٧١ ، ٧٤ ، ٧٦ ، ٨٢ .

في صفوف الاعضاء والمعارضة بالذات ، فان مندوب البصرة محمد زكي، مثلاً، اشترك مع عدد من مؤيدي الحكومة من امثال الدكتور سليمان غزالة والشيخ امين عالي باش اعيان باقتراحات محددة ، وللعلم فهم جميعاً من البصرة، كما ان العضو المعارض الاخر البارز رؤوف الجادرجي قدم اقتراحاً غريباً ، طلب فيه عدم قراءة القضايا المتعلقة بالشؤون المالية في المعاهدة ، كاسباً الى جانبه العضو المعارض البارز ياسين الهاشمي، وقد وافق المجلس على الاقتراح عند التصويت عليه^(١) .

وخلال مناقشة اعضاء المجلس لنصوص المعاهدة وملاحقها برزت اتجاهات ثلاثة هي الاتجاه المتشدد الذي يؤكد بصورة خاصة على ان المعاهدة تثقل كاهل البلاد بقيودها، وتضعف سيادتها وتمس استقلالها، لذا، وهذا مستوى طموح هؤلاء المتشددين، طالبوا فقط بتعديلها على وفق ما جاء في تقرير لجنة المعاهدة ، ومن هؤلاء ياسين الهاشمي ومحمد زكي^(٢) .

اما الاتجاه الثاني فقد اتسم بقدر واضح من المرونة ، والواقعية المرتبطة بالزمان والمكان والامكان ، واقطاب هذا الاتجاه كانوا يرون في المعاهدة خطوة الى امام ، افضل من الانتداب بكثير ، بغض النظر عن ثقل بنودها ونواقصها ، وكانوا يرون تبني ما سموه بالفن السياسي في مناقشة القضية وحلها المستند على ارضية قانونية وجدوا لهم فيها موقع ومجال ، وقد اخذ هؤلاء بنظر الاعتبار وضع البلاد العام داخلياً وخارجياً ، فقد قال ناجي السويدي ، وهو من رواد هذا الاتجاه ، عن المعاهدة انها على علاقتها ارجح لدينا من الانتداب وافضل ، رغم ثقلها ونقصانها ، لان " وضعيتنا ليست وضعية دولة مستقلة تمام الاستقلال حتى نتمكن من ان نعقد معاهدة كما تعقدها الدول المستقلة "^(٣) . وهو منطوق لقانوني استند عليه ، واستند عليه امثاله من رجال النخبة القانونية في تحليلهم لواقعهم المائل ، وان النفق الذي يخطون فيه لا بد ان يصل بهم الى فتحة ضوء .

لم يختلف الاتجاه الثالث كثيراً عن الاتجاه الثاني سوى ان اقطابه كانوا يركزون على الجانب القانوني للموضوع اكثر من اي موضوع اخر ، وقد مثله كل من رؤوف

(١) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الأول ، المصدر السابق ، ص ٢٤٨ .

(٢) المصدر نفسه ، الجزء الاول ، ص ٢٧٩ .

(٣) المصدر نفسه ، الجزء الأول ، ص ٢٧٣ .

الجادرجي وعبد الرزاق منير ، وهما من النخبة القانونية العراقية ، وعمر الحاج علوان الذين اجروا مقارنات مفيدة بين مواد المعاهدة ، ومواد صك الانتداب ، واخذوا بنظر الاعتبار العرف والقانون الدوليين في تنظيم العلاقات بين الدول^(١) . لكن هذه المعارضة على اختلاف اتجاهاتها ، كانت متفقة على قبول المعاهدة ، ولكن شرط ان يتم تعديل العديد من بنودها على وفق ما جاء في تقرير لجنة المعاهدة التي كانت تمثل المعارضة في اغلبية اعضائها . لكن جهود المندوب السامي والمحافظين لم تذهب سدى ، فقد بدأ التملل يدب في نفوس عدد من المعارضين ، ومنهم ناجي السويدي الذي تغيرت لهجته ، فبدأ يعزف على وتر الامر الواقع ، ويؤكد اكثر مما ينبغي على ضعف العراق ، مما دفع زملائه الى التصدي له خوفاً من نقشي هذه الظاهرة^(٢) .

وبرغم ذلك كله كان للمعارضة فرصتها في اعاقا التصديق على المعاهدة ، الا ان مناورات المندوب السامي والملك وضغوطهما ، في ان يتضمن التقرير ، الذي طرح بعد مساومات ، بقاء ولاية الموصل ضمن حدود العراق شرطاً اساسياً لقبول المعاهدة ، حيث تم التصويت على ذلك ، والذي يعني فشل المعارضة البرلمانية ، وفيها رموز النخبة القانونية الذي توزعوا ضمن الاتجاهات الثلاثة ، في تحقيق اهدافها الاساسية والنهائية بخصوص اول معاهدة تعقد بين العراق وبريطانيا ، لكنها نجحت في رفع صوتها ، وايصال ذلك الصوت الى الجماهير وتحريكها^(٣) ، وفي ان تحول دون ميلاد المعاهدة الا بعملية قيصرية ، وهي بذلك قدمت قاعدة حقوقية وشرعية للدولة العراقية في قادم الايام لكي تطالب وتتاضل وتتاجز عن حقها امام الدولة البريطانية .

ان فرض الامر الواقع لم يمر بسلام ، اذ ان المعارضة لتوقيع المعاهدة لم تقتصر على قاعات المجلس التأسيسي ، فقد شهدت الساحات والنوادي والجوامع والصحف والبيوت حركة ناشطة ضدها قادها المنقفون ، ومنهم عبد الرزاق عدوه ، وهو من رموز النخبة

(١) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الأول ، المصدر السابق ، ص ٢٨٩-٣١٧ .

(٢) علاء حسين عبد الامير الرهيمي ، المصدر السابق ، ص ١٠٠-١٠٤ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ١٠٤ .

القانونية العراقية ، وآخرون رفضوا ان تكون بلادهم " سوق نخاسين مسور تمضي فيه امة باسرها صك رقها وعبوديتها على حد تعبير صحيفة " الاستقلال " (١) . وتكفل محامون بارزون بمناقشة اعمال المجلس من الناحية القانونية، وكان هدفهم المعاهدة بالاساس ، فقد جلب علي محمود الشيخ علي، وهو من النخبة القانونية العراقية، الانتباه الى ان عرض المعاهدة على المجلس امر مخالف للقانون ، وحذا حذوه سلمان الشيخ داود ، لكنه قبل بالامر الواقع لان المجلس لم يكن حراً ، وكان اجتماع المحامين في سينما رويال مصدر قلق للحكومة التي اعتقلت واحداً وعشرين منهم " لانهم تصدوا للمعاهدة وملحقاتها " (٢) .

لم تستطع النخبة القانونية العراقية في المجلس التأسيسي ، ومعها المعارضة بكل اشكال اتجاهاتها ورموزها ان تعرقل فرض المعاهدة ، لكنها سجلت مع ذلك مواقف سوف يظل التاريخ يحتفظ بها تراثاً سياسياً وفكرياً ايجابياً ، ارتبط بالواقع الاجتماعي والسياسي وخضع للزمان والمكان ، وقد سجلت محاضر المجلس التأسيسي مواقف النخبة القانونية من المعاهدة واصطفافها على النحو الاتي :

وقف سبعة من اصل اثنا عشر مندوباً من المنتمين الى النخبة القانونية في المجلس التأسيسي في خندق المعارضة للمعاهدة العراقية - البريطانية ، وهم كل من ناجي السويدي وعبد الرزاق منير رؤوف الجادرجي ومزاحم الباججي ومحمد زكي وعبد الرزاق الرويشدي واصف آل قاسم اغا ، فيما وقف الستة الآخرون في خندق المؤيدين للمعاهدة ، وهم كل من انطوان شماس وساسون حسقيل وداود الحيدري وجعفر العسكري وفؤاد الدفتري واحمد الفخري (٣) ، الامر الذي يسجل للنخبة القانونية في كل الاحوال ، خصوصاً اذا اخذنا انتماءات عدد من مؤيدي المعاهدة بنظر الاعتبار .

والاهم من ذلك هو ان المنتمين للنخبة القانونية من اعضاء المجلس التأسيسي المعارضين للمعاهدة كانوا يؤلفون اكثر من ثلث مجموع النواب المعارضين لها، وانهم

(١) مقتبس في : عبد الرزاق احمد النصيري ، المصدر السابق ، ص ٣٠٨ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٣١٢ .

(٣) علاء حسين عبد الامير الرهيمي ، المصدر السابق ، ص ٨٥-٩٠ .

فاقوا الآخرين في عدد مداخلاتهم الى حد كبير ، فقد كان لمحمد زكي اثنتان وعشرون مداخلة ، ولناجي السويدي سبع عشرة مداخلة ، ولمزاحم الباجي خمس عشرة مداخلة ، فيما لم يتجاوز عدد مداخلات سياسي معارض بارز مثل ياسين الهاشمي اربع عشرة مداخلة ، واقتصرت مداخلة شعلان ابو الجون ، وهو من زعماء ثورة العشرين ، على مداخلة واحدة فقط^(١) .

باشر المجلس التأسيسي مناقشات القانون الاساسي يوم الرابع عشر من حزيران سنة ١٩٢٤ ، وانتهى من مناقشاته يوم العاشر من تموز السنة ذاتها ، وقد ابدى رموز النخبة القانونية في خضم المناقشات التي دارت ، جهداً كبيراً ومتميزاً ، وسارعوا وهم يحملون سلاح القانون والوقائع ، في رغبة حقيقية لاجراء تعديلات جوهرية على اهم مواد القانون الاساسي في اتجاه تعزيز استقلال العراق ووحدته ، والحفاظ على مصالحه الحيوية ، وبايجاد المستلزمات القانونية الضرورية لاقامة نظام ديمقراطي ، وتركيز سيادة القانون وصيانة الحريات العامة ، وكانوا وهم يناقحون من خلال تشكيلة لجنة القانون الاساسي ، لاشراك من هو مختص بحمل شهادة القانون والاطلاع على مفاتيح التجارب العربية والعالمية ، ومثال ذلك اصرار نائب كربلاء عمر الحاج علوان على التنازل من عضوية هذه اللجنة في حالة حلول رؤوف الجادرجي محله فقط ، وهو شرط اصر عليه وحققه ، وكذلك تم الامر بالنسبة للواء ديالى حيث حل مزاحم الباجي محل حبيب الخيزران ، وكان وجودهما في اللجنة وهما من المعارضة شيئاً متميزاً بسبب الاختصاص والموقف ، وبقي عمر الحاج علوان وحبيب الخيزران محتفظين بعضوية لجنة المعاهدة فقط^(٢) .

حاول اركان النخبة القانونية تأطير ارائهم ومقترحاتهم باسانيد وحجج قانونية ، مستمدة من الاصول ، والاعراف الدستورية الدولية ، عربية واسلامية وغربية ، بما في ذلك الدستور المصري الذي استشهد به ناجي السويدي في مسألة سيادة العراق واستقلاله، وكذلك اصف قاسم اغا في سريان القانون على كل انحاء العراق^(٣) ، كما حاول

(١) علاء حسين عبد الامير الرهيمي ، المصدر السابق ، ص ١٢٠-١٢١ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ١٠٥-١٠٦ .

(٣) " مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي العراقي " ، الجزء الأول ، ص ٤٦٢-٤٦٣ .

عبد الرزاق الرويشدي التوفيق في مسألة وجود مجلس الاعيان بين التعيين والانتخاب وضرورة ذلك^(١) . وحول ضمان الحريات على وفق نصوص دستورية سليمة اعترض آصف قاسم اغا ، وهو من الموصل ومن النخبة القانونية ، على ما جاء في نص المادة السادسة من اللائحة المتعلقة بالحريات العامة ، عند ورود عبارة " الاجبار " في تبديل المسكن^(٢) . وحول النفي والضرب والجلد جرى نقاش ضميري وانساني عن مدى ضرورة ذلك ، وتصدى للموضوع مزاحم الباجي وعبد الرزاق الرويشدي وناجي السويدي واصف قاسم اغا من منطلقات مختلفة وتفسيرات متناقضة احياناً لترسيم صيغة حضارية لهذه المواضيع^(٣) .

اما عندما عرضت المادة الحادية عشر من لائحة القانون الاساسي ، الخاصة بحرية ابداء الرأي والنشر والاجتماع ، وتأليف الجمعيات والاحزاب ، فقد اقرت بحماس من جميع المندوبين الذين كانوا ينتمون الى النخبة القانونية ، مع العلم ان عدداً كبيراً منهم لم يكونوا في خندق المعارضة^(٤) .

وحول حصر نفوذ السلطة التنفيذية والبلاط وتسلطهما على السلطة التشريعية ، جرى نقاش كثير كان المتصدون من النخبة هم يوسف الياس وعبد الرزاق منير ومزاحم الباجي وناجي السويدي وعبد الرزاق الرويشدي وجعفر العسكري ، ودار النقاش حول حدود سلطات الملك ومجلس الامة، والصلاحيات في حال تعرض العراق لعدوان او فتنة، ومسألة فرض الاحكام العرفية وحدود هذه الصلاحية ، ومحاولة هؤلاء التقليل من الصلاحيات، ومنها صلاحيات الحكومة ومجلس الاعيان مرة باشارك مجلس الامة بذلك، ومرة بتخصيص الملك وحده بهذه الصلاحية^(٥) . وتحدث ناجي السويدي خصيصاً عن مسألة استقلالية السلطة التشريعية المقبلة وضمانها بعيداً عن السلطة التنفيذية، ثم صوت

(١) " مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي العراقي " ، الجزء الأول ، ص ٥٥٣-٥٦٢ .

(٢) المصدر نفسه ، الجزء الأول ، ص ٤٨٩-٤٩١ .

(٣) المصدر نفسه ، الجزء الأول ، ص ٤٩٩-٥٠٤ .

(٤) المصدر نفسه ، الجزء الأول ، ص ٥٠٩-٥١٠ .

(٥) المصدر نفسه ، الجزء الثاني ، ص ٩٩٠-١٠٠١ .

المجلس لقيد واحد يمنع حل مجلس النواب الا بموافقة ثلثي مجلس الاعيان^(١) .

وحول رقابة البرلمان على شؤون الدولة المالية طالب عدد من رموز النخبة القانونية اعضاء المجلس التأسيسي تعديل المادة الخامسة والاربعين من لائحة القانون الاساسي التي منحت مجلس النواب المقترح حق اقتراح جميع اللوائح القانونية باستثناء اللوائح المتعلقة بالشؤون المالية، وطالبوا بحذف هذا الاستثناء ، وبعد جدل طويل شارك فيه ناجي السويدي وعبد الرزاق منير واصف قاسم اغا ومزاحم الباجي وجعفر العسكري ، رفض التعديل بعد تدخل لجنة القانون الاساسي ومحاولاتها مع دار الاعتماد^(٢) .

اما مسألة الاكثرية في التصويت في مجلس النواب ، فقد فشلت النخبة القانونية ومن خلال المعارضة في فرض الاكثرية المطلقة بدل النسبية^(٣) وذلك يعني منح الحكومة فرصاً اوسع لتمير ما تريد من خلال السلطة التشريعية . ولم تنجح النخبة والمعارضة من امرار اي تعديل يخص الامتيازات الاجنبية بسبب نصوص المعاهدة^(٤) . وبسبب هذا الواقع فقد استغلت سلطة الانتداب هذه النقطة بنجاح من اجل الحد من فاعلية السلطة التشريعية ، وترجيح كفة السلطة التنفيذية على حسابها في النواحي الادارية والمالية والقضائية^(٥) .

اما موقف المعارضة والنخبة القانونية بالذات من حقوق الملك وسلطاته فقد كان ضعيفاً بل منساقاً ، وذلك ظهر في مداخلات الحكومة وهي قوية واءعاء المجلس ومنهم النخبة وهي ضعيفة مستسلمة للملك في كل شيء تقريباً ، منساقاً باعتبارات متعددة لا يجمعها موقف واحد ، مما تجسد في مداخلات مزاحم الباجي وناجي السويدي وعبد الرزاق الرويشدي وعبد الرزاق منير ورويين بطاط^(٦) بصورة خاصة .

(١) " مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي العراقي " ، الجزء الأول ، ص ٦٥٩-٦٦٤ .

(٢) المصدر نفسه ، الجزء الثاني ، ص ١٠٠٧-١٠١٤ .

(٣) المصدر نفسه ، الجزء الثاني ، ص ٧٣٠-٧٣٢ .

(٤) المصدر نفسه ، الجزء الثاني ، ص ٩٢٣-٩٢٦ ، ١٠٦١-١٠٦٥ .

(٥) علاء حسين عبد الامير الرهيمي ، المصدر السابق ، ص ١١٢ .

(٦) " مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي العراقي " ، الجزء الأول ، ص ٥٧٢-٥٨٣ .

لقد كانت ساحة المجلس التأسيسي فرصة تاريخية سانحة لاركان النخبة القانونية العراقية وهي وليدة في المساهمة الجادة في سن اول دستور في تاريخ العراق المعاصر ، ومع ان عدمداخلات اعضاء المجلس لمسودة القانون الاساسي شهد تراجعاً واضحاً قياساً بمدخلاتهم اثناء مناقشة المعاهدة العراقية - البريطانية ، وذلك امر طبيعي اذا اخذنا بنظر الاعتبار ان مصير الوطن والشعب ومستقبلهما كانا يعتمدان في كل شيء على طبيعة تلك المعاهدة ومداها ، الا ان مداخلات المنتمين الى النخبة القانونية من اعضاء المجلس التأسيسي تحتل موقعا متميزاً لا من حيث النوع حسب ، بل وايضاً من حيث الكم بالنسبة للموضوع عندما عرض على المجلس^(١) .

سجلت النخبة القانونية بذلك نقطة ضوء اخرى في تاريخها الفكري والسياسي في تلك المرحلة الحاسمة من تاريخ العراق المعاصر ، فحسب شهادة من يحق له ان يدلي بمثل هذه الشهادة لاكثر من سبب موضوعي ولأن المعارضين المنتمين اليها تمكنوا ، مع غيرهم من المعارضين " ان يبعدوا عن احكام الدستور كل ما ينتقص من سيادة الشعب ، وان يضمنوا ما يحقق له السيادة ، وهم وان لم ينجحوا في تحقيق كل ما دعوا اليه وسعوا " وهذا واقع مائل " الا انهم استطاعوا ان يقنعوا الاكثرية بالاخذ ببعض ارائهم"^(٢) ، وحين يقم دورهم، يتم التأكيد على " ان مدوناتهم في محاضر جلسات المجلس التأسيسي"^(٣) ، وما ابده من اراء وافكار نيرة ، صفحة من صفحات عمل القوى الشعبية لتحقيق الديمقراطية في العراق"^(٤) . وهو موقف اقرب الى الواقع والوقائع من تقويم توفيق السويدي الذي يحاول ان يمسح من التاريخ كل المواقف التي نافحت النخبة القانونية من اجلها، فطالبت وحاولت وبذلت كل ما في وسعها من خلال مداخلات المنتمين اليها في اجتماعات المجلس التأسيسي. ومما يذكر ان رأي السويدي يصور حالتين، الاولى عندما كان في الحكم، والثانية بعد سقوط الجمل بما حمل ، لذا فانه لا يخلو من تناقض وغموض وتبرير^(٥) .

(١) للتفصيل عن ذلك ينظر : علاء حسين عبد الامير الرهيمي ، المصدر السابق ، ص ١٢٠-١٢١ .

(٢) حسين جميل ، الحياة البرلمانية في العراق ، ص ٢٨ .

(٣) ورد في النص هذا المجلس .

(٤) حسين جميل ، الحياة البرلمانية في العراق ، ص ٢٨ .

(٥) توفيق السويدي ، مذكراتي ، ص ٩٩ .

ويبقى الموضوع الاخير الذي اثير امام المجلس التأسيسي ، وهو قانون الانتخابات لتحديد طريقة اختيار اعضاء المجلس النيابي المقبل .وعلى وفق السياقات المعمول بها في المجلس ، وبعد جدال حول وجود لجنة لفحص القانون المقترح ام لا ، صوت المجلس على تشكيلتها التي قدمها مزاحم الباجي ، من بين عدد من المقترحات ، وقد ضمت من النخبة القانونية رؤوف الجاردي وداود الحيدري وفؤاد الدفتري^(١) الذين استهدفوا من مناقشاتهم لمواد لائحة قانون الانتخاب ارساء اسس نظام ديمقراطي سليم يرتكز على مؤسسة تشريعية منتخبة على وفق قانون تضمن حرية وسلامة الانتخابات ، وتكفل قدر المستطاع وصول اعضاء اكفاء الى المجلس النيابي المقترح ، ومن اجل ذلك وقفوا ، منذ البداية ، ضد اجراء الانتخابات على مرحلتين ليتحولوا بذلك الى رواد في طرح موضوع حيوي تحول الى احد اهم شعارات المعارضة الوطنية على مدى ثلاثة عقود بعد ذلك التاريخ ، وحاولوا تقليص عدد المنتخبين الثانويين من مائتين وخمسين الى مائتين فقط ، وان يمثل كل قرية يبلغ عدد سكانها مائة الف فاكثر منتخب ثانوي ، لكن كل هذه الاقتراحات لم تتجح ، في حين انهم حققوا بعض النجاح في حصر الانتخابات بكل لواء ، ورفض تقسيم العراق الى ثلاث دوائر انتخابية وامور اخرى حول تشكيل وتكليف لجان الاشراف ووجود رؤوساء البلديات ، ودافعوا عن حرية الناخب واسقطوا كثيراً من الافكار السلبية التي قدمها نواب الحكومة والمرتبطون بها^(٢) . ومما يسجل للمنتمين الى النخبة القانونية انهم كانوا يدعمون اراءهم ومقترحاتهم بامثلة يستقونها من تجارب الامم الاخرى في هذا المضمار ، كما فعل ذلك، مثلاً، مندوب البصرة محمد زكي الذي استشهد بالاصول المتبعة في انجلترا بخصوص تحديد الدوائر الانتخابية^(٣) .

ومرة اخرى فاقت مداخلات وملاحظات المندوبين المنتمين الى النخبة القانونية اثناء مناقشة قانون انتخابات النواب داخل المجلس التأسيسي مداخلات غيرهم كما نوعاً الى حد كبير، فلقد بلغ عدد مداخلات اصف قاسم اغا اثنتين وثلاثين مداخلة، ومحمد زكي

(١) " مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي العراقي " ، الجزء الثاني ، ص ١٠٩٥-١٠٩٩ .

(٢) للتفصيل عن ذلك ينظر : المصدر نفسه ، الجزء الثاني ، ص ١١٢٥-١١٢٦ ، ١١٣١-١١٣٤ ، ١١٤٣-١١٤٨ وغيرها .

(٣) المصدر نفسه ، الجزء الثاني ، ص ١١٣٢ .

ثمان وعشرين مداخلة، وعبد الرزاق منير اثنتين وعشرين مداخلة ، ومزاحم الباجي ثمان عشر مداخلة ، مقابل تسع عشرة مداخلة لياسين الهاشمي^(١) .

هكذا ادى المنتمون الى النخبة القانونية دوراً مهماً في المجلس التأسيسي الذي انتهت مهمته بعد انجاز هذه الامور الثلاثة ، وبالرغم من التشتت الذي رافق مسيرتهم الا انهم اسمعوا التاريخ صفحة مهمة من ضمير الشعب العراقي من الشمال الى الجنوب بالتعبير والاقتراحات والهيجان وحتى الاستسلام حين يفرض الواقع المائل نفسه ، ويقول البرلمانى المعروف الشيخ عبود الهيمص حول تجربة المجلس التأسيسي الغنية بهذا الصدد ما يلي :

" ومن الحقائق التي يمكن الاستشهاد بها ، ان المجلس التأسيسي ، يعد من افضل المجالس التي مثلت الشعب، ومن يراجع محاضر المجلس يجد الكثير من الخطب والاراء والمطالب الدالة على ان اعضاءه كانوا بالمستوى المطلوب يومذاك " . ثم ينعى على القائمين على امور الناس في ذلك الزمن لانهم لم يتعضوا ويجعلوا ذلك المجلس قدوة للمجالس التي جرى انتخابها بعد ذلك^(٢) .

ومهما يكن من امر فان اهمية المجلس التأسيسي تكمن ايضاً في كونه اول تجربة برلمانية في عهد تأسيس الدولة العراقية الذي شهد بعد مدة وجيزة ميلاد اول مجلسين للنواب والاعيان .

وفي الثاني والعشرين من تشرين الاول ١٩٢٤ نشرت حكومة ياسين الهاشمي قانون الانتخابات الذي اجرت بموجبه انتخابات اول مجلس نيابي في تاريخ العراق المعاصر، وقد صدرت الارادة الملكية في الثاني عشر من تشرين الثاني محددة يوم الخامس عشر من الشهر نفسه موعداً لبدء العملية الانتخابية التي تمت في ظروف معروفة لم تتج من السلبيات التي رافقت انتخابات المجلس التأسيسي ، وهي معروفة ترتبط بالواقع الاجتماعي والسياسي وظروف قيام الكيان الجديد . يقول الحسني بصدد الانتخابات التي جرت لانتخاب نواب اول مجلس للنواب في تاريخ الحياة البرلمانية العراقية: " ولم تخل

(١) علاء حسين عبد الامير الرهيمي ، المصدر السابق ، ص ١٢٠-١٢١ .

(٢) مقتبس في : المصدر نفسه ، ص ١٢٢-١٢٤ .

الانتخابات العامة من مداخلات غير مشروعة ، وتصرفات ادارية كانت مبعث الشكوى والتذمر، حتى ان " حزب النهضة " احتج على تلك المداخلات، وهاتيك التذمرات ، كما روجعت المحاكم مراراً في هذا الصدد^(١). وهو قول يؤشر ، فيما يؤشر ، قدراً واضحاً من الوعي والاهتمام من لدن الرأي العام بالسلطة التشريعية ودورها المتميز في مرحلة تأسيس الدولة .

اسفرت الانتخابات عن فوز ثمانية وثمانين نائباً مثلوا الوية العراقية الاربعة عشر ، والى الف عدد المنتمين الى النخبة القانونية من هؤلاء خمسة عشر نائباً، مما يؤلف ثقلًا معتبراً بكل معنى الكلمة ، خصوصاً بالنسبة لزمانه . ومثل اكبر عدد من هؤلاء العاصمة بغداد وتوابعها ، اذ بلغ مجموعهم خمسة من اصل ثلاثة عشر نائباً مثلوا اللواء ، وهم كلا من رشيد عالي الكيلاني وعبد الرزاق منير وناجي السويدي وساسون حسقييل ونعيم زلخة ، وكان اثنان منهم يمثلان لواء الموصل ، هما ابراهيم كمال وثابت عبد النور ، واثنان اخران كانا يمثلان لواء الديوانية، هما ناجي صالح وسعيد الحاج خضير، وكذا الحال بالنسبة للواء الحلة الذي مثله رؤوف الجادرجي ومزاجم الباججي، فيما مثل الوية اربيل وديالى والدليم نائب لكل واحد منهم ، هم كل من داود الحيدري ونصرت الفارسي ومحمود صبحي الدفتري^(٢) .

كان المنتمون الى النخبة القانونية في اول مجلس نيابي عراقي يؤلفون، في الوقت نفسه ، رقماً كبيراً في مجمل المعارضة البرلمانية التي ادت دوراً متميزاً في مناقشات المجلس في دورته الانتخابية الاولى^(٣) التي بدأت بعقد مجلس الامة^(٤) اجتماعه غير الاعتيادي في السادس عشر من تموز سنة ١٩٢٥ ، لينتهي في التاسع والعشرين من تشرين الأول من السنة نفسها بعد ان عقد المجلس سبعاً واربعين جلسة^(٥) . وفي اول

-
- (١) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الأول ، ص ٢٦٥ .
 - (٢) المصدر نفسه ، الجزء العاشر ، ص ٢٨٩-٢٩٠ ؛ علاء حسين عبد الامير الرهيمي ، المصدر السابق ، ص ١٢٩-١٣١ .
 - (٣) للتفصيل عن ذلك ينظر : علاء حسين عبد الامير الرهيمي ، المصدر السابق ، ص ١٢٥-٢٠٤ .
 - (٤) تحول مجلس الامة الى مصطلح يدل على البرلمان العراقي بمجلسيه النواب والأعيان منذ العام ١٩٢٥ . ينظر : عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الثاني ، ص ٥-٦ .
 - (٥) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء العاشر ، ص ٢٨٩ .

جلسة للمجلس جرى انتخاب احد ابرز اقطاب النخبة القانونية ، رشيد عالي الكيلاني اول رئيس لاول مجلس للنواب^(١) الذي قدم استقالته من وزارة الداخلية على اثر ذلك ، كما القى كلمة مقتضبة بالمناسبة اكد فيها جلاله المهمة التي أوكلت اليه ، نهض بعدها عبد المحسن السعدون ليعلن امام المجلس ، بوصفه رئيساً للوزراء^(٢) ، قبول استقالته من منصبه الوزاري^(٣) .

وبعد افتتاح مجلس الامة بتسعة ايام صدرت ارادة ملكية تقضي بتعيين سبعة عشر عيناً ، وبعد افتتاح المجلس بتسعة ايام ايضاً^(٤) صدرت ارادة ملكية اخرى تقضي بتعيين ثلاثة اعيان آخرين ، ليصبح عدد اعضاء مجلس الاعيان عشرين عضواً كان ثلاثة منهم ينتمون الى النخبة القانونية بصورة مباشرة وهم كل من اصف قاسم اغا وفؤاد الدفتري واحمد الفخري ، فيما كان ناجي السويدي ينتمي الى النخبة نفسها باكثر من وشيجة كما سبق ان نوهنا الى ذلك، وهو نفسه انتخب رئيساً لمجلس الاعيان. ومن الضروري ان نشير الى ان مثل هذا العدد في اول مجلس للاعيان في تاريخ الحياة البرلمانية في العراق يعد رقماً مرموقاً ، ووزناً معتبراً ، خصوصاً اذا اخذنا بنظر الاعتبار الواقع المائل الطبقي والاجتماعي ، وحادثة مدرسة الحقوق وخريجها .

ادى المنتمون الى النخبة القانونية من اعضاء مجلس الامة ، ولاسيما النواب ، دوراً متميزاً في اعمال المجلس في دورته الانتخابية الاولى ، بما في ذلك مناقشات النظام الداخلي للمجلس تتعلق بتثبيت عضوية النائب وكيفية انتخاب اللجان والصياغة وغير ذلك من امور تصدى لمعالجتها مزاحم الباجي وابراهيم كمال وغيرهما ، كما كان للنخبة القانونية دور في الموقف من البلاط ، وبعض سلطات الملك في ما يخص سفره

(١) أختير في جلسة افتتاح مجلس النواب يوم السادس عشر من تموز ١٩٢٥ نائب البصرة الدكتور سليمان غزالي رئيساً مؤقتاً للمجلس بوصفه أكبر النواب سناً .

(٢) تزامن افتتاح اول مجلس للنواب في تاريخ العراق مع عهد الوزارة السعدونية الثانية التي تألفت يوم السادس والعشرين من حزيران ١٩٢٥ ، وبقيت في الحكم لغاية الواحد والعشرين من تشرين الثاني ١٩٢٦ .

(٣) عبد الرزاق الحسني ، تأريخ الوزارات العراقية ، الجزء الثاني ، ص ٧ .

(٤) صدرت الأرادة الملكية الأولى يوم السابع من تموز سنة ١٩٢٥ ، والثانية يوم الخامس والعشرين من شهر تموز نفسه .

ومخصصاته ومرافقيه وسكنه هو وعائلته ، وقد كان لنصرت الفارسي وسعيد الحاج خضير من النخبة الدور المطلوب في ذلك ، وكان لثائب الديوانية الحقوقي ناجي صالح مداخلة ملفتة للنظر حين ابدى استغرابه من رسم العبور الذي فرض على كل شخص ينتقل بين الاعظمية والكاظمية عن طريق الجسر الطائف^(١). وكان للنخبة دور في التصدي للقضايا المالية والضرائب، عبر عنه سعيد الحاج خضير^(٢). وقد طلب الثائب ثابت عبد النور في مداخلته تقديم المساعدة اللازمة لتوطين العشائر البدوية الرحل واتاحة الفرصة امامها للاستقرار والتحضر عن طريق استبدال اساليب معيشتها بالزراعة ، كما دعا الثائب نفسه في جلسة مجلس النواب في العاشر من اب ١٩٢٥ الحكومة الى وضع برنامج محدد ومدرّس يعتمد التخطيط الدقيق لنشر التعليم بين ابناء المجتمع ، وتوسيع شبكة المدارس بالشكل الذي يتناسب وعدد السكان^(٣). وتحدث اخرون عن ضرورة تعليم البنات واهمية البعثات ، وكان لسعيد الحاج خضير وثائب عبد النور موقف واضح في هذا الصدد^(٤).

اما في السياسة الخارجية فقد ايد معظم عناصر المعارضة في المجلسين انضمام العراق الى الاتفاقيات الدولية على اساس ان ذلك يعزز من مكانة العراق^(٥). ولقد توالى دور هؤلاء النواب ، وعلى المنوال نفسه بعد حل قضية الموصل في العام ١٩٢٥ ، ذلك لان اجتماعات مجلس النواب في دورته الانتخابية الاولى استمرت لغاية الثامن والعشرين من كانون الثاني سنة ١٩٢٨ .

📖 قضية الموصل ، ومواقف النخبة القانونية العراقية منها :

احتلت الجيوش البريطانية العراق خلال الحرب العالمية الاولى ، وفي ٣٠ تشرين

(١) للتفصيل عن ذلك ينظر : علاء حسين عبد الامير الرهيمي ، المصدر السابق ، ص ١٣٤ ، ١٣٧ - ١٣٨ ، ١٦٤ وغيرها .

(٢) المصدر نفسه ، ص ١٦٥ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ١٧٤ ، ١٧٩ - ١٨٠ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ١٨١ .

(٥) المصدر نفسه ، ص ١٨٦ .

الاول سنة ١٩١٨ وقع الاتراك وممثل عن الحلفاء الهدنة في مودروس التي صارت نافذة منذ ظهر اليوم التالي حسب التوقيت المحلي، في الوقت ذلك كانت الجيوش البريطانية على بعد اثني عشر ميلاً جنوبي مدينة الموصل، وبالفعل فقد استمرت هذه القوات في زحفها ولم تتوقف حتى احتلت المدينة متذرة، بعد ذلك، بالمادة السابعة من " هدنة مودروس " التي اجازت للحلفاء احتلال اي نقاط استراتيجية في حال " ظهور ما يهدد امن الحلفاء " ، وهو ما عدته تركيا اغتصاباً لاراضيها ، لانه جاء بعد اعلان الهدنة ، وبقيت تطالب على هذا الاساس بولاية الموصل برمتها^(١) . وفي العاشر من اب ١٩٢٠ وقع الحلفاء مع تركيا " معاهدة سيفر "^(٢) ، التي اعطت الصفة القانونية لاتفاقية سان ريمو^(٣) ، ونظام الانتداب الذي وضع العراق بموجب المادة الرابعة والتسعين تحت الانتداب ، مما كان يتوافق مع الفقرة الرابعة من المادة الثانية والعشرين من ميثاق عصبة الامم، حيث نصت المادة نفسها على تشكيل لجنة لتعيين خط الحدود التركية العراقية، الموصوف في المادة السابعة والعشرين من " معاهدة سيفر " ، وهذا الخط يمتد شرقاً مع الحدود التركية السورية على خط الحدود الشمالية لولاية الموصل ، ومنها شرقاً حتى نقطة التقاء الحدود

(١) الدكتور فاضل حسين ، المصدر السابق ، ص ١-٢ .

(٢) معاهدة الصلح التي قبلت بها تركيا العثمانية بعد نهاية الحرب العالمية الاولى في العاشر من شهر آب ١٩٢٠ ، لكنها لم تبرم على الأطلاق . وقد نصت على اعطاء ثراقيا والجزر التركية في بحر ايجي الى اليونان ، والأعتراف بكل من سوريا والعراق كمناطق خاضعة للانتداب ، وبأستقلال شبه الجزيرة العربية وأرمينيا ، بالإضافة الى إعتبار مضائق البوسفور والدردينيل مناطق مجردة من السلاح تحت إدارة عصبة الأمم . لكن حكومة مصطفى كمال الجمهورية رفضت القبول بشروط المعاهدة وعمدت الى اخراج اليونانيين من آسيا الصغرى ، ثم أصرت على تسوية جديدة وأكثر اعتدالاً " فتحققت التسوية في معاهدة لوزان ١٩٢٣ . ينظر : الموسوعة السياسية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٧٤ ، ص ٥٠٧ ؛ ويقول الدكتور فاضل حسين أنها أعطت الصفة القانونية لاتفاقية سان ريمو . ينظر : الدكتور فاضل حسين ، مشكلة الموصل ، المصدر السابق ، ص ١٢ .

(٣) وهي الاتفاقية التي وقعت بين الدول الكبرى المتحالفة وهي بريطانيا وفرنسا وايطاليا واليابان واليونان وبلجيكا في المؤتمر الذي عقد في مدينة سان ريمو الايطالية بعد الحرب العالمية الاولى في نيسان ١٩٢٠ لبحث مصير الامبراطورية العثمانية . وقد تم الاتفاق في هذا المؤتمر على وضع معظم البلدان العربية التي كانت خاضعة للدولة العثمانية تحت الانتداب البريطاني والفرنسي بالتساوي . ينظر : الموسوعة السياسية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٧٤ ، ص ٥٢٦ .

التركية الايرانية ، على ان يعدل خط الحدود الشمالي لولاية الموصل ، بحيث يمر جنوب العمادية . وقد نصت المادة نفسها على ان الدول الحليفة الرئيسة تعين حدود العراق الاخرى ، وتختار الدول المتدبة عليه^(١) .

وهكذا تؤلف مشكلة الموصل في الواقع واحدة من افرزات الحرب العالمية الاولى الناجمة عن اندحار وانحلال الامبراطورية العثمانية ، ونشوء مملكة العراق تحت وصاية بريطانيا^(٢) وفي الوقت نفسه كانت ولاية الموصل داخلة في منطقة (A) التي كانت تابعة للنفوذ الفرنسي، حسب الاتفاقيات السرية التي كانت قد عقدت بين انكلترا وفرنسا ، ولكن فرنسا تنازلت عن الموصل لحليفها بريطانيا منذ سنة ١٩١٩ ، وتم هذا التنازل بشكله النهائي في مؤتمر سان ريمو سنة ١٩٢٠ ، واستمر الكماليون^(٣) الذين استلموا حكم البلاد بعد ان وضعت الحرب اوزارها بمدة قصيرة ، يطالبون بولاية الموصل ، ويعدون جزءاً من الجمهورية التركية التي ورثت الامبراطورية العثمانية^(٤) استناداً الى اطماع قديمة وحديثة، وتمسكهم بوقائع فرضتها ظروف خاصة تاريخية، لم يكن فيها وطن، وفي تجاوز صارخ لمنطق التاريخ راحت اطماعهم تتزايد بدون حدود، وحتى الآن، ولذلك فقد تمسكوا بالموصل وهم محتلون لها عند نهاية الحرب العالمية الاولى .

اثارت هذه الاحداث ، وهذه الاطماع ، العراق كله، من شماله الى جنوبه ، بعربه وكرده ، وتتحدى كل فرد للدفاع عن ارض العراق الموحد، والموصل في قراراته ، وتبدي ذلك في الحركة الشعبية اولاً والرسمية ثانياً ، في التظاهر والتنادي في المنتديات والاجتماعات للسياسيين والادباء والشعراء ، والتراصف من خلال التنظيمات الحزبية والمهنية ، كل في مجاله لاداء الواجب في حديث سوف نسلسله كما يلي من خلال ما دار

(١) الدكتور فاضل حسين ، المصدر السابق ، ص ١٢ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٢٣ .

(٣) الكمالية ، حركة قادها مصطفى كمال اتاتورك مؤسس تركيا الحديثة ، ولد في سالونيك ، قاد حركة المقاومة العسكرية والسياسية ضد معاهدة سيفر المعقودة في ١٠ آب ١٩٢٠ ، تمكن من طرد القوات اليونانية من الأراضي التركية التي كانت قد احتلتها في أعقاب الحرب العالمية الاولى ، الغى الخلافة العثمانية، أصبح رئيساً " لجمهورية تركيا . أدخل الحروف اللاتينية في اللغة التركية . ينظر : القاموس السياسي ، المصدر السابق ، ص ١٣ .

(٤) عبد الرحمن البزاز ، العراق من الاحتلال حتى الاستقلال ، الطبعة الثالثة ، بغداد ، ١٩٧٧ ، ص ١٥٩ .

في المجلس التأسيسي أولاً ففي الجلسة الثالثة للمجلس دار حديث مهم عن الموصل من خلال النقاش الدائر حول المعاهدة العراقية البريطانية ، وانها جزء من العراق ، بل هي رأسه كما ذكر البعض ، وتحدث من النخبة القانونية العراقية اصف قاسم اغا وهو مندوب الموصل ، بعد حديث امجد العمري وهو منها ايضاً عن علاقة ولاية الموصل بالعراق وانه يجب التأكيد عليها في نصوص المعاهدة . وقد رد جعفر العسكري ، وهو هنا رئيس الوزراء ونائب ديالى عليهما شارحاً دوره في هذه القضية في لوزان ولندن^(١) زهاء عشرة شهور ، وزياراته لبعض العواصم وحديثه ومسايعه مع العديد من السياسيين

" الذين يشتغلون بالقضيتين الشرقية والعربية " ، مؤكداً ان مدينة الموصل " عربية في سكانها ولغتها وتخطيطها " ، وانها " جزء من البلاد العراقية " ، وهي مسألة " لا يختلف فيها اثنان من الوجهتين القومية والتاريخية " . وتحدث عن ولاية الموصل في العهد العثماني المندرس بكل حدودها ومدنها وقراها ، وفسيفساء اهلها ، من دون الالتفات الى ادعاءات الاتراك الذين " لا تربطنا بهم اية رابطة بعد ان تخلوا عن دينهم ، وراحو يعلنون عن اهداف تورانية " ، فالعراق " من الخليج الى جبال كردستان منطقة واحدة " ، يعتر كل فرد بها بعراقيته ودينه الذي يجمع ولا يفرق ، مع رفض قاطع لأي تجزأة فيها ، مقدماً احتراماته ، مؤكداً تقديره لجميع اجناسها التي " تتمتع بالحرية " لان " رابطة الوطن تجمع الكل "^(٢) . ثم بادر لتطمين الكل من الحضور ، وأهل الموصل بالذات الى ان قضيتهم تتقدم اولاً على كل شيء في اهميتها وحيويتها ، شاكياً من ضعف الحال المائل للعراق الذي يفقد الدعم الدولي والوجود الفعلي بين امم العالم وهو صاحب التاريخ العريق وانه في مواجهة الاطماع التركية وغيرها بحاجة الى السند والدعم لتأكيد وترصين وحدته السياسية ، وان هذا السند كان متوفراً في رأيه في المعاهدة العراقية البريطانية التي رأى ضرورة المصادقة عليها لهذا السبب^(٣) .

وتحدث مزاحم الباجي في نفس الجلسة عن ضرورة الربط بين البت في المعاهدة وقضية الموصل كونها " قضية مشروعة وحيوية " للموصليين ، ولكل العراقيين ،

(١) وردت في النص لوندرة التي كانت شائعة بين المثقفين يومذاك .

(٢) " مجموع مذكرات المجلس التأسيسي العراقي " ، الجزء الاول ، ص ٣٥ - ٣٨ .

(٣) المصدر نفسه ، الجزء الاول ، ص ٣٧ - ٣٨ .

وقدم اسفه لان المجلس لم يلتفت بما فيه الكفاية لحديث مندوب اربيل محمد شريف الذي تخوف من نوايا الاتراك باحتلال شمال العراق والوصول الى جبال حميرين^(١)، وان على المجلس ان يرحب بهذا الطلب ويسعى لدى المقامات العالية لتظهر اهتمامها مع الحليفة بريطانيا بمسألة الموصل ، وايقاف تركيا عند حدودها^(٢) .

اما نائب الديوانية النخبوي عبد الرزاق الرويشدي فقد تحدث طويلاً عن الموصل، وعن " عراقيتها وعروبيتها " ، مؤكداً ان زعماء الديوانية ومشايخها يعضدونه في موقفه هذا^(٣) .

ان الحالة الصعبة التي مربها العراق ، والموقف الفقير للنظام القائم ، وتصريحات وادعاءات الاتراك بحقهم المزعوم بعد طرح مندوب اربيل تخوفه وقلقه في الجلسة الثالثة مما لزم في الجلسة التي تلتها ان يعبر اعضاء المجلس عن هذا القلق والتحسس ، وتمثل ذلك بمداخلة مزاحم الباجي وتعليقه على حديث ياسين الهاشمي المتحسس من نوايا الاتراك ، مثبتاً ذلك الاحساس ، وما وصفه بحق المجلس في ان يضطرب لمسألة الموصل " لان عدم الاهتمام اهمال محتم لاستقلال العراق " ولان " مسألة الموصل ومسألة العراق لازم وملزوم " (٤)

ولم ينقطع هذا التحسس والقلق ، ففي الجلسة العشرين للمجلس التأسيسي قرأ محمد شريف نائب اربيل تقريراً موقعاً من قبل مندوبي لوائي كركوك واربيل ، ورد فيه نص وقع عليه مجموعة من النواب ، بضمنهم داود الحيدري وهو من النخبة القانونية ، قالوا فيه ، ان مقدرات هذه المنطقة ، اي الموصل وملحقاتها السابقة ، لم تنزل معلقة الحكم ، دائرة في نظرهم بين الشك واليقين ، حتى ان مجرد التفكير فيها يجعلهم في ظلام دامس لا يستطيعون فيه تقدماً ولا تأخراً . ولان شغلت هذه القضية افكار العراقيين عامة فهي لأفكارهم اشغل، لأنهم اهلها ومقدراتهم تابعة الى مقدراتها اكثر من غيرهم، ثم تطرق

(١) كان نائب اربيل محمد شريف يقصد بذلك ما قام به القائد الكمالي اوزدمير باشا الذي اخترق الحدود العراقية على رأس قواته ، وأحتل بعض المناطق ، بما في ذلك راوندوز وكويسنجق .

(٢) " مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي العراقي " ، الجزء الأول ، ص ٣٨ ، ٤٠ .

(٣) المصدر نفسه ، الجزء الأول ، ص ٤٩-٥٠ .

(٤) المصدر نفسه ، الجزء الأول ، ص ٧٢-٧٣ .

التقرير الى ما نشرته الصحف عن مؤتمر القسطنطينية^(١) وبحث مسألة الموصل فيه ، ثم قرارهم بالاستتلاف عن ابداء رأي في المعاهدة بسبب ان المشكلة غير منحلة ، وطلبوا تأجيل المذاكرة في المعاهدة الى انتهاء حل مشكلة الموصل واكدوا ان هذا الموقف لم ينجم عن ضعف في الرأي ، او خور في العزيمة^(٢) .

وفي جلسة اخرى تحدث ناجي السويدي ، وهو من رؤوس النخبة القانونية ، عن عزة النفس والشرف القومي وضروتهما ، معرباً عن تأييده لتقرير النواب الكرد " وكان التقرير بأسم النواب الكرد ، ولم يكونوا من اربيل وحدها " بخصوص تأجيل البت في المعاهدة حتى تنتهي مسألة الموصل ، قائلاً انه " يوافق عليه لان معرفة حدودنا امر ضروري " ، وتساءل " اذا لم تحسم مسألة الموصل فعلى ماذا نتعاهد ؟ " ، طالباً التثبيت والسعي الى تأمين تعديل المعاهدة بهذا الاتجاه ، بل ان " يؤجل البت بشأنها حتى انتهاء قضية الموصل " ، لان " اذا لم نتوصل الى حل مرضٍ لها فنحن براء من جميع القيود الموجودة فيها " كما قال نصاً .
وحين عاد للحديث مرة اخرى ، اكد على " ان المجلس التأسيسي يمثل كيان الدولة العراقية ، وعلى هذا فان عليه ان لا يبيت في الامور ما لم تكن للدولة حدود معينة ، فاذا انحلت مسألة الموصل ، وحصل الاعتراف من الاتراك فعندئذ تزول وسيلة التهديد وتؤمن مصالح العراق " .^(٣)

وتحدث في الجلسة نفسها محمد زكي نائب البصرة عن اهمية الموصل للعراق ، وكشف بعض تناقضات اعضاء المجلس في المواقف ، وانتقد طروحات مزاحم الباجي

(١) مؤتمر عقد في القسطنطينية في التاسع عشر من ايار ١٩٢٤ ، رأس الوفد التركي فيه فتحي بك رئيس المجلس الوطني الكبير ، ورأس الوفد البريطاني السير بري كوكس المندوب السامي البريطاني السابق في العراق ، وقد رافق الوفد البريطاني طه الهاشمي رئيس أركان الجيش العراقي بصفة مستشار ، استمر المؤتمر الى اليوم الخامس من حزيران ١٩٢٤ . دار جدل بين الطرفين عن أحقيته في الموصل وادعاء تركيا بذلك ورد كوكس بأن ذلك تم بناء على استغاثة الأثوريين وطلب اعادة اسكانهم في مواطنهم السابقة تحت الحماية البريطانية ، ولم يتوصل الطرفان الى أية أتفاقات ، حيث قدم كوكس مشروع رسالة مشتركة لأحالة المشكلة الى مجلس عصبة الامم ، ولم يقبل فتحي هذا الاقتراح الذي عده انذاراً " وأن ذلك خارج حدود تعليماته ، فأجاب كوكس أن الحكومة البريطانية وحدها ستكتب الى المجلس كما فعلت في لوزان . ينظر : الدكتور فاضل حسين ، المصدر السابق ، ص ٤١-٤٥ .

(٢) " مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي العراقي " ، الجزء الأول ، ص ٣٤٢-٣٤٣ .

(٣) المصدر نفسه ، الجزء الاول ، ص ٣٦٤ ، ٣٦٨ .

في هذا السياق ، ودار نقاش بينهما حول الموضوع نفسه الذي انصب في نهاية المطاف على ان " مصلحة البلاد تقضي علينا ان نؤجل جلسات المجلس الى نتيجة البت في مسألة الموصل ، وحينئذ نعرف ما هي الدولة العراقية " حسب تعبير مزاحم الباجي (١) .

لم يفتر نشاط وحركة اعضاء المجلس التأسيسي من قانونيين ، وغير قانونيين بهذا الاتجاه ، فان الجميع ظلوا يتابعون كل ما يتعلق بمصير ولاية الموصل بقلق كبير ، بما في ذلك نشاطات " لجنة الحدود العراقية - التركية " وتقريرها الذي رفعته الى مجلس عصابة الامم ، مع العلم ان وزير المستعمرات البريطاني لم يكن يرغب في ان يعرض تقرير لجنة الحدود على البرلمان العراقي الا بعد حسم القضية في مجلس العصابة (٢) .

لم تذهب جهود اعضاء المجلس التأسيسي سدى ، فلقد اضيفت فقرة الى مواد المعاهدة العراقية - البريطانية ، اقترحها جعفر العسكري ، يقول فيها :

" وتصبح هذه المعاهدة واتفاقياتها لاجية ، لا حكم لها ، اذا لم تحافظ حكومة بريطانيا على حقوق العراق في ولاية الموصل باجمعها " (٣) .

لقد كان الموافقون على المعاهدة من المنتمين الى النخبة القانونية هم احمد الفخري وداود الحيدري وجعفر العسكري ، اما المخالفون فكانوا ناجي السويدي وؤوف الجادري ومحمد زكي وعبد الرزاق الرويشدي واصف قاسم اغا (٤) .

على الغرار نفسه دافعت الحركة الوطنية عن ولاية الموصل منذ ان بدأت تركيا تطالب بها ، وقد عبرت تلك الحركة عن ارائها بالبيانات والمقالات والمذكرات والاحتجاجات والتظاهرات التي قامت، ومثلت نشاطاً واثارة للرأي العام واسناداً للاصوات المتصاعدة في المجلس التأسيسي ، ومن ذلك نشاط المحامين الذين تصدوا للقضية وكان لهم صوت بارز يدافع عن الموصل في تجمع قادة داود السعدي وزمرة من

(١) المصدر نفسه ، الجزء الاول ، ص ٣٧٧ - ٣٧٨ ، ٣٨٩ - ٣٩٠ وغيرها .

(٢) الدكتور لطفي جعفر فرج عبد الله ، عبد المحسن السعدون ودوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر ، منشورات اليقظة العربية ، بغداد ، ١٩٨٨ ، ص ١٨٩ - ١٩٢ .

(٣) " مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي العراقي " ، الجزء الاول ، ص ٤٤٠ - ٤٤١ .

(٤) المصدر نفسه ، الجزء الاول ، ص ٤٤١ - ٤٤٥ .

رفاقه^(١) ، اضافة الى تأليف الاحزاب والجمعيات الجديدة ، واحتواء برامجها على خطط للدفاع عن العراق في الموصل .

لقد حركت قضية الموصل كل المشاعر واذكت روح الوحدة عند العراقيين جميعاً ، وظهرت جلياً في كل ارض عراقية من خلال التظاهر والتحزب والعمل الجماهيري المشترك ، حصل هذا في شمال الوطن كما في جنوبه ، ومثلما كانت النجف مرجعاً وموتلاً يحث على الوحدة ونيل الحقوق ، كذلك تحركت بغداد وصحافتها^(٢) ويادر الموصليون الساكنون في بغداد الى العمل وقرروا اللقاء في دار ثابت عبد النور وهو من النخبة القانونية ، ودعي الى هذا الاجتماع الذي عقد بتاريخ الخامس عشر من كانون الثاني ١٩٢٣ سليمان فيضي ، وهو بدوره قانوني تعود جذوره الى الموصل ، وتم فيه تحرير رسائل الى كل الذوات البارزين في الموصل تحثهم على انتخاب ممثلين عنهم ليدافعوا عن مصالحهم ، وليعبروا عن امانهم في الاوساط الوطنية والاجنبية ، ولحضور المؤتمرات الدولية اذا اقتضى الامر ، وقرروا الموافقة على صورة الكتاب الذي كلف سليمان فيضي باعداده ، والذي " طبع منه مئات النسخ " التي وزعت في الموصل بهدف حث مثقفيها على " انتخاب وفد يتراوح عدد اعضائه بين الثلاثة والخمسة " ممن يوثق "بقدراتهم ونواياهم " حتى يكونوا " في العاصمة على اتصال دائم بالحكومة الوطنية " من اجل ان يعبروا عن امانهم ورجبات اهل الموصل ، وليقوموا بتمثيلهم " في المؤتمرات الدولية اذا اقتضى الامر^(٣) .

اثارت هذه الرسائل اهتمام الموصليين ، فعقدوا اجتماعات عديدة للدفاع عن حق العراق في ولاية الموصل ، وسعوا الى اقامة الاحزاب والجمعيات السياسية بهدف ترصين الموقف الداخلي وتنظيم العمل المباشر وتبوير الرأي العام . وعلى اثر ذلك ، وغير ذلك تم تشكيل حزبي يحمل اسم " الاستقلال " في الاول من ايلول ١٩٢٤ ، وضم في هيئته الادارية المحامي محمد صدقي سليمان وهو من النخبة القانونية العراقية^(٤) ، ولقد كان لها

(١) " مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي العراقي " ، الجزء الاول ، ص ١٢٣ .

(٢) الدكتور فاضل حسين ، المصدر السابق ، ص ٢٢٨ - ٢٣٥ .

(٣) " مذكرات سليمان فيضي " ، ص ٣٦٦ - ٣٦٧ .

(٤) الدكتور فاروق صالح العمر ، المصدر السابق ، ص ١٤٤ .

الحزب موقف حماسي ودور وطني عبرت عنه صحيفته ولسان حاله " العهد " الذي ظهر عددها الاول في العشرين من كانون الثاني ١٩٢٥ (١) .

وفي السادس والعشرين من كانون الثاني ١٩٢٥ ، اي بعد مرور ستة ايام فقط على ظهور " الاستقلال " ، تكونت في الموصل " جمعية الدفاع الوطني " ، وكانت عبارة عن " تكتل ديني وطني " غايته الحيلولة دون انضمام الموصل الى الاراضي التركية، وكانت تضم اكثر من مائة وخمسين عضواً من المسلمين والمسيحيين ، ومنهم رجال الدين والاعيان والاشراف والوجوه والرؤساء الروحانيون والادباء والخطباء والمفكرون وغيرهم ، وقد انتخبت هذه الجمعية هيئة ادارية ضمت من النخبة القانونية رئيسها احمد الفخري واصف قاسم اغا وابراهيم كمال ومحمد صدقي وآخرين (٢) .

وفي السادس عشر من كانون الاول ١٩٢٥ صدر قرار مجلس عصبة الامم القاضي باعطاء ولاية الموصل الى العراق مع شرط جائر يربط العراق مع بريطانيا بمعاهدة جديدة لمدة خمس وعشرين سنة، حيث بدأ هنا فصل جديد من حياة الشعب العراقي بعد ان تحقق حلم ابائه بالنسبة لتقرير مصير ولاية الموصل ، الموضوع الذي ادى المنتمون الى النخبة القانونية دوراً واضحاً في تحريك الرأي العام العراقي ، وجلب انظار المعنيين بالموضوع من غير العراقيين. وكما كان متوقفاً زال الكثير من معالم التنظيمات الحزبية في الموصل بعد صدور قرار عصبة الامم لصالح العراق ، وبقي تحت الرماد نار .

(١) الدكتور فاضل حسين ، المصدر السابق ، ص٢٢٦ ؛ الدكتور عبد الامير هادي العكام ، المصدر السابق ، ص٤٦٦ .

(٢) الدكتور فاروق صالح العمر ، المصدر السابق ، ص١٤٧ .

📖 تعزيز موقع النخبة القانونية العراقية في مؤسسات السلطة التنفيذية :

ونحن ندخل هذا الفصل الاخير من بحثنا هذا ورسالتنا ، يكون العراق في ظل الملكية قد اجتاز مرحلة صعبة ، ومضى يغذ السير باتجاه ترصين كيانه ووحدة اراضيه ، من خلال تجارب قريبة مرت به وبعيدة، طامحاً للوصول الى عهد الاستقلال الناجز الكامل محققاً لوناً من اليمقرراطية التي لم تخل من شوائب كثيرة وحكماً مركزياً ، واجه الكثير من مسيرته القصيرة هذه. لقد ازداد عدد رموز النخبة القانونية من خلال ازدياد خريجي " مدرسة الحقوق " ، والتي ستحمل هذه المرة اسم الكلية في هذه المرحلة ، كما ازداد وجودهم وانتشارهم في كل مرافق الدولة، حتى غطوا كل مفصل من حياة الشعب العراقي ومراكزه المدنية في الاقضية والنواحي ومراكز المدن، والاهم من ذلك في قيادة الدولة العليا ، في السلطتين التشريعية والتنفيذية . ففي الفترة المحددة ما بين عامي (١٩٢٥-١٩٣٢) ، كانت هناك سبع تشكيلات وزارية اولها الوزارة التي رأسها جعفر العسكري بتاريخ الحادي والعشرين من شهر تشرين الثاني ١٩٢٦ ، واستقالت بتاريخ الثامن من كانون الثاني ١٩٢٨ ، وقد ضمت فضلاً عن رئيسها الذي جمع بين سيف الجندي وريشة العدل ، رمزين بارزين من رموز النخبة القانونية، هما رشيد عالي الكيلاني وزير الداخلية، ورؤوف الجادرجي وزير العدلية^(١) ، كما يمكن حساب نوري السعيد واحداً من رموز النخبة بحسب اعترافه هو خلال جلسات المجلس التأسيسي ، وبالذات في الجلسة العشرين، وهو يرد على رؤوف الجادرجي، استاذ الحقوق الدولية، في النقاش الذي دار حول المعاهدة العراقية البريطانية، قائلاً " ولكن بما اني درست في شعبة الحقوق ثلاث سنين تقريباً اود ان ابين ... " ^(٢) .

اما في الوزارة السعودية الثالثة التي تألفت في الرابع عشر من كانون الثاني ١٩٢٨ ، واستقالت في العشرين من كانون الثاني ١٩٢٩ ، فقد ضمت توفيق السويدي

(١) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الثاني ، ص٨٥-٨٦ ، ١٤٦ .

(٢) " مذكرات المجلس التأسيسي " ، الجلسة العشرون ، المصدر السابق ، ص٣٣٣ .

وزيراً للمعارف وحكمت سليمان وزيراً للعدلية^(١) .

وكان تمثيل النخبة القانونية في الوزارة العاشرة في تاريخ المملكة العراقية متميزاً ، وهي وزارة توفيق السويدي الاولى التي تألفت في اليوم الثامن والعشرين من شهر نيسان ١٩٢٩ واستقالت في الخامس والعشرين من اب ١٩٢٩ ، مما تمثل في شخص رئيس الوزراء الذي تسلم اضافة للرئاسة وزارتي الخارجية والاقواف ، كما ضمت الوزارة داود الحيدري وزيراً للعدلية^(٢) .

تتكرر الصورة نفسها في وزارة عبد المحسن السعدون التي تألفت في اليوم التاسع عشر من شهر ايلول ١٩٢٩ وسقطت بسبب انتحاره في مساء يوم الاربعاء الثالث عشر من تشرين الثاني ١٩٢٩ ، وقد ضمت الوزارة من النخبة القانونية كلاً من ناجي السويدي وزيراً للداخلية ، وناجي شوكت وزيراً للعدلية ، فضلاً عن نوري السعيد الذي نوهنا الى موقعه ، فلقد عهدت اليه حقيبة الدفاع في الوزارة الجديدة^(٣) . وبعد خمسة ايام من انتحار السعدون كلف الملك وزير العدل ناجي السويدي بتألف الوزارة الجديدة التي بقيت في الحكم لغاية التاسع من اذار ١٩٣٠ ، وفيها تقلد ناجي شوكت حقيبة الداخلية ، واحتفظ نوري السعيد بحقيبة الدفاع^(٤) .

في وزارتي نوري السعيد الاولى والثانية اللتين وقعت على عاتقهما مهمة ابرام اخر معاهدة بين العراق وبريطانيا في عهد الانتداب تمهيداً للاستقلال ، ففي الاولى منهما التي تألفت في اليوم الثالث والعشرين من اذار ١٩٣٠ واستقالت في التاسع عشر من تشرين الاول ١٩٣١ ، تقلد جمال بابان حقيبة العدلية ، ومزاحم الباجي حقيبة الاقتصاد ثم الداخلية ، فيما تقلد جعفر العسكري حقيبة الدفاع . اما في وزارته الثانية التي تألفت في

(١) يحسب حكمت سليمان من النخبة القانونية مثل نوري السعيد لأنه درس الحقوق في استانبول وترك الدراسة ايضاً، كما انه اصبح مديراً لمدرسة الحقوق ومدرسا فيها كما أسلفنا . عن دراسته ينظر : " الدليل الرسمي العراقي لسنة ١٩٣٦ " ، ص ١١٤-١١٩ ؛ مير بصري ، أعلام السياسة في العراق الحديث ، ص ١٨١ .

(٢) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الثاني ، ص ٢٢٩- ٢٣٤ .

(٣) المصدر نفسه ، الجزء الثاني ، ص ٢٦٣ - ٢٦٥ ، ص ٢٧٩ - ٢٨١ .

(٤) المصدر نفسه ، الجزء الثاني ، ص ٢٨٥ - ٢٨٦ .

اليوم التاسع عشر من تشرين الاول ١٩٣١ واستقالت في اليوم السابع والعشرين من تشرين الاول ١٩٣٢ ، فقد تقلد ناجي شوكت حقيبة الداخلية ، واحتفظ جعفر العسكري بحقيبة الدفاع اضافة الى حقيبة الخارجية ، كما احتفظ جمال بابان بحقيبة العدلية^(١) .

وكان للزمن حسابه الايجابي حين شهد تزايد عدد وعد النخبة القانونية العراقية ، في المرحلة الاخيرة من عهد الانتداب ، وتضخم وجودها وانتشارها في كل مركز مهم من مراكز الدولة ، فلو اخذنا العام ١٩٢٩ مثلاً لوجدنا بالاضافة الى التشكيلة الوزارية ، ان ممثلي النخبة القانونية يحتلون مواقع مرموقة في اكثر من وزارة ، ففي الخارجية اضافة للوزير توفيق السويدي كان هناك كامل الكيلاني وحسين افنان^(٢) ، وفي الداخلية تمثل وجود النخبة القانونية في جعفر حمندي واحمد حامد الصراف^(٣) . ومن الطبيعي ان يبرز هذا الوجود في مؤسسات وزارة العدلية بصورة خاصة بدءاً بشخص الوزير داود الحيدري ، ثم اعضاء محكمة التمييز داود سمره وصالح الباجي ومحمد عارف السويدي وعبد الله عبد السلام وانطوان شماس^(٤) . اصف الى ذلك اكثر من سبعين محكمة بداءة وصلاح وجزاء كانت تغطي ارض العراق من الشمال الى الجنوب، اضافة الى كتاب العدول، والمحاكم الشرعية ومجالس تمييزها. رافق توسع دائرة النخبة القانونية توسع في الخبرة تجسدت في قيم وتقاليدها قانونية دفعت المواطن الى ان يلجأ للمحالكم والمحامين الذين بلغ عددهم حوالي (١٩٦) محامياً ، الاغلبية منهم في بغداد ، وغدوا يؤلفون تكتلاً قانونياً تعيش في اطرافه اسماء لامعة كان لها دور مهم في تاريخ العراق السياسي والفكري ، نذكر منهم عبد الجليل برتو وداود السعدي وعباس العزاوي وذيبيان الغبان ونجيب الراوي وعلي محمود الشيخ علي ورشيد كنه ويوسف زلخه وسلمان الشيخ داود ومحمد يونس السبعائي وصادق كموه وعبد الوهاب مرجان وروبين بطاط وبهجت زينل وسعد صالح واحمد جمال الدين وابراهيم الواعظ وسليمان فيضي وعبد الرزاق شبيب

(١) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الثالث ، ص ٧- ٩ ، ١٦٣ - ١٦٤ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ .

(٢) " الحكومة العراقية . سجل كبار الموظفين ١٩٢٩ " ، ص ٦ - ١٠ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ١١- ١٩ .

(٤) المصدر نفسه ، ص .

ومحمد رشاد عارف وعبد الرسول الخالصي وعزيز شريف وجمال بابان وعبد الرحمن البزاز وعبد المجيد كمونة وعبد الغني الدلي وخدوري خدوري ومحمد علي محمود وعبد الجبار الخياط ومحمود صبحي الدفتري وامجد الزهاوي ورشيد عالي الكيلاني ومزاحم الباجي ومحمد زكي وحسن رضا ونصرت الفارسي^(١) . يلاحظ الشيء نفسه تقريباً داخل اروقة السلطة التشريعية كذلك من رموز النخبة القانونية العراقية .

📖 نشاط المنتمين للنخبة القانونية العراقية داخل البرلمان الوليد :

رافق انبثاق اول برلمان عراقي نشاط سياسي نوعي جديد ، لجأ اليه المؤيدون والمعارضون ، وتمثل في العمل لخلق كتل وتراصف سياسيين من خلال ايجاد تنظيمات سياسية داخل اروقة البرلمان ، وفي هذا الصدد نشط عبد المحسن السعدون باتجاه تأليف " حزب التقدم " ، ولم تتوقف محاولات الاصطفاة حيث الف قطب المعارضة ياسين الهاشمي " حزب الشعب" الذي اجيز رسمياً في الثالث من كانون الاول سنة ١٩٢٥ وضم من النخبة القانونية نصرت الفارسي . يضاف لهذا الاصطفاة لون اخر من كتل جديد داخل المجلس عرف بكتلة الوسط ، تزعمه رشيد عالي الكيلاني ضم عدداً من المستقلين^(٢) . ان الامعان والتدقيق في هذه التكتلات توصلنا الى وقائعها الصحيحة وانها لم تعبر عن فهم مبدئي والتزام ارادي صارم ، اذ طغت عليها المواقف الانية والذاتية ، ولذلك سرى اليها التفكك سريعاً ، ومثاله ذلكم " حزب الشعب " الذي انشطر بعد اشتراك رئيسه ياسين الهاشمي واحد اعضائه وهو السيد عبد المهدي في وزارة جعفر العسكري التي تألفت في الحادي والعشرين من تشرين الثاني ١٩٢٦ ، ولم يبق الى جانب الهاشمي من المنتمين الى النخبة القانونية سوى مزاحم الباجي وابراهيم كمال^(٣) .

(١) " الدليل الرسمي العراقي لسنة ١٩٣٦ " ، ص٤١٤-٤١٦ ؛ احمد زكي الخياط، المصدر السابق ، ص٤٥ و ٦٧ و ٦٨ و ٧١-٧٢ .

(٢) الدكتور فاروق صالح العمر ، المصدر السابق ، ص١٦١ و ١٦٧ و ١٧٣ ؛ علاء حسين عبد الامير الرهيمي ، المصدر السابق ، ص١٣٢ .

(٣) المصدر نفسه ، ص١٣٣ .

وحيث اطل عام ١٩٢٦ ، اعدت الحكومة البريطانية مسودة المعاهدة الجديدة المقترحة لتمديد امد المعاهدة العراقية البريطانية الاولى الى ٢٥ سنة ، وبعثت بها الى معتمدها في بغداد ، وحين عرضت على مجلس الوزراء حاول هذا ان يدخل فيها بعض الالتزامات لصالح العراق وبعض التعديلات، لكن المندوب السامي رفض ذلك ، مما ادى الى استقالة رئيس الوزراء السعدون وتدخل الملك وسحب الاستقالة بعد تهديد المندوب السامي للملك بضرورة التصديق على المعاهدة والا فان الموصل تسلم للترك ، وحينها وافق مجلس الوزراء على المعاهدة بجلسته المنعقدة يوم الاثنين الموافق ١١ كانون الثاني سنة ١٩٢٦^(١) ، وفي ضوء ذلك اجتمع مجلس النواب يوم الحادي والعشرين من كانون الثاني ١٩٢٦ ، وطرح في جلسة ذلك اليوم موضوع المذاكرة حول المعاهدة الجديدة، وبعد شد وجذب ارتبطت ابعادهما بمصير ولاية الموصل ، وعقد جلسة سرية حسب طلب رئيس الوزراء وافق المجلس باغلبية كبيرة على هذه المعاهدة بعد انسحاب بعض المعارضين وتغيبهم ، ولقد صوت خمسة من النواب المنتمين الى النخبة القانونية ضد المعاهدة وهم كل من نصرت الفارسي وابراهيم كمال وداود الحيدري وعبد اللطيف الفلاحي وثابت عبد النور ، فيما تغيب اثنان منهم عن حضور الجلسة هما رؤوف الجادرجي ومحمود صبحي الدفتري، اما الموافقون منهم فبلغ عددهم ثمانية نواب هم كل من حكمت سليمان وروبين سوميخ وساسون حسقييل وسعيد الحاج خضير وعبد الزراق منير وناجي السويدي ونعيم زلخه وقد صوت مع الموافقين رئيس المجلس^(٢) رشيد عالي الكيلاني^(٣) .

اثيرت امام مجلس النواب في الدورة نفسها قضايا تتعلق بشؤون البلاط الملكي ، ومتعلقات الملك فيصل الاول وعائلته ، وقد صوت في جلسة يوم الثامن من كانون الثاني ١٩٢٨ ضد اقتراح تخصيص اراضي للملك علي شقيق فيصل الاول ثلاثة نواب فقط ، اثنان منهم من النخبة القانونية ، هما نصرت الفارسي وسعيد الحاج خضير^(٤) .

(١) للتفصيل عن ذلك ينظر : عبد الرزاق الحسني ، العراق في ظل المعاهدات ، ص١٢٨-١٣٩ .

(٢) لم يشر الحسني الى اسمه .

(٣) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الثاني ، ص٤٥ .

(٤) علاء حسين عبد الامير الرهيمي ، المصدر السابق ، ص١٤٠ .

الفصل الرابع

دور النخبة القانونية العراقية في الحياة الفكرية والسياسية للعراق

في المرحلة الاخيرة من عهد الانتداب (١٩٢٥-١٩٣٢)

وعند عرض لائحة قانون ادارة الالوية ، اثيرت مسألة منح المتصرفين (المحافظين) ، فيها حق الرقابة على سلوك موظفي وزارة العدلية ، تصدى لهذا الامر عدد من النواب من المعارضين ، كان منهم نصرت الفارسي الذي تحدث بلغة القانوني حين اكد ان مصالح الاداريين تتعارض احيانا مع مصالح مسؤولي العدل ومهماتهم، وكان يرى ان تسند مهمة مراقبة السلطات القضائية الى مفتشين عدليين تعينهم وزارة العدلية ، وهي خطوة متقدمة محسوبة بقياس ذلك الزمن ، مع تأكيده ان تبقى الشكاية حقاً عاماً لجميع المواطنين^(١) .

اما حرية الفرد فقد دافع عنها ابراهيم كمال ، وخص المرأة بحديثه في جلسة مجلس النواب يوم السادس والعشرين من ايار ١٩٢٧ ، مطالباً بمنحها حريتها الطبيعية ، وحقوقها القضائية ، مؤكداً ان استلابها وقع بسبب العادات البالية ، وليس بأمر الدين ، مشدداً على اهمية دورها ، مقارناً وضعها بالمرأة الاوربية^(٢) .

وفي تلك المرحلة أرتبطت قضيةنا التعليم وحرية التعبير ببعض الأحداث السياسية المهمة بصورة مباشرة ، منها محاكمة الشيخ ضاري المحمود في أواخر كانون الثاني ١٩٢٨ ، ومن ثم زيارة الداعية الصهبوني الفريد موند الى بغداد في الثامن والعشرين من العام نفسه .

أدى المنتمون الى النخبة القانونية دوراً مشهوداً في التصدي لأفرازات الواقعتين ، مما يقتضي بعض التوقف عندهما :

٢ . قضية الشيخ ضاري :

في الثاني عشر من شهر آب سنة ١٩٢٠ ، أي في عز أيام ثورة العشرين ، قام الشيخ ضاري المحمود ، رئيس قبيلة زوبع المعروفة في الدليم ، مع أولاده بقتل اللفتاننت كولونيل لجمن وسائقه الهندي في خان النقطة بين بغداد والفلوجة^(٣) فبقي هو وأثنان من

(١) علاء حسين عبد الامير الرهيمي ، المصدر السابق ، ص١٤٧ .

(٢) المصدر نفسه ، ص١٤٩ .

(٣) للتفصيل عن الموضوع يمكن الرجوع الى : عبد الرزاق الحسني ، الثورة العراقية الكبرى ، الطبعة السادسة ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٩٢ ، ص٢٧٣-٢٨١ .

أولاده ، وآخرون من أفراد قبيلته شردا خارج المدن والقصبات زهاء سبع سنوات الى ان تم القبض عليه ، وهو في طريقه الى سوريا ، يوم الثالث من تشرين الثاني عام ١٩٢٧ ، فجرت محاكمته أمام محكمة الجزاء الكبرى في بغداد التي أصدرت بحقه حكم الأعدام شنقاً حتى الموت يوم الثلاثين من كانون الثاني ١٩٢٨ ، ثم إستبدل قرار الأعدام بالسجن المؤبد بأكثرية الأصوات بسبب موقعه وشيخوخته ، ومن المفيد أن نشير الى أن المحكمة كانت مؤلفة برئاسة البريطاني بريجارد وعضوية الحاكمين العراقيين أحمد طه ويوسف جميل خوشابه^(١) .

لم يلبث الشيخ ضاري المحمود في السجن طويلاً بسبب وضعه المزري ، فقد وافاه الأجل بعد يومين فقط من صدور الحكم بحقه ، مما أثار حفيظة الجماهير بقوة " فأكبر البغداديون موته ، وساروا بجنارته في مظاهرات صاخبة تحدوا فيها السلطتين العراقية والمنتدبة ، بعد أن أقتحموا بناية المستشفى الملكي وأخذوا الجثمان عنوة "^(٢) .

أدى المنتمون الى النخبة القانونية ، خصوصاً المحامون وطلاب الحقوق ، دوراً واضحاً ولكن غير مباشر في هذه الأحداث ضمن المثقفين الثوريين الذين الفوا اللولب المحرك لهذه الحركة فكرياً ، كما لغيرها في تلك المرحلة . وبالنسبة للمنتمين الى النخبة القانونية تحديداً نشير الى أن " لفيماً من المحامين الوطنيين " قد " تطوعوا للدفاع عن الشيخ ضاري المحمود "^(٣) ، كما ان عضوي المحكمة العراقيين أختلفا مع رئيس المحكمة بريجارد الذي كان يصر على إصدار حكم الموت بحق الشيخ ضاري ، وكما هو واضح في شهادته السياسية فإن حسين جميل كان من بين مشيخي جثمان الشيخ ، وكان ، كما يقول " تشييعاً ضخماً تعالت فيه الأهازيج "^(٤) ، وكما يبدو واضحاً أيضاً من ذكريات قطب قانوني آخر، هو ناجي شوكت، أنه أدى دوراً إيجابياً للحيلولة دون وقوع مصادمات بين المتظاهرين المشيعين للجثمان ورجال الشرطة، وذلك بوصفه متصرفاً (محافظةً)

(١) للتفصيل عن الموضوع يمكن الرجوع الى : عبد الجبار العمر ، محاكمات سياسية مثيرة امام القضاء العراقي دار القادسية للطباعة ، بغداد ، ١٩٨٣ ، ص

(٢) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الثاني ، ص ١٥١-١٥٢ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ١٥٢ .

(٤) حسين جميل ، العراق . شهادة سياسية ، ص ٢٣١ .

لبغداد يوم وقوع الحادث الذي يصفه بـ " موكب شعبي عظيم" ^(١)، لم يبق القانونيون بعيدين عنه برغم عفويته ، على العكس تماماً من الموقف من الحركة الصهيونية بحكم طبيعتها ، ومدى حساسية أفرزاتها السياسية والفكرية ، مما تطلب تنظيمياً في العمل ، وعمقاً في التفكير والتوجه ، الأمر الذي تجسد بصورة نوعية في ردة الفعل على ما عرف بزيارة الداعية الصهيوني الفريد موند الى بغداد .

ب. الموقف من زيارة الفريد موند :

الحقيقة والتاريخ يؤكدان أن الأستعمار والصهيونية توأمان ، نزلاً من رحم واحد ، كانا وما زالوا يقتربان ويتوافقان في المنطلقات وهي رأسمالية ، وفي الأساليب وهي لا أنسانية ، وفي القصد والفعل المباشر ، العمل على إستعباد الشعوب والهيمنة عليها ، وتجزأتها ، ومحو آثارها وهويتها .

تم ذلك في العالم الثالث كما يسمونه ، في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، ووطننا العربي في المقدمة ، لأعتبرات معروفة وبلغية في الثروة والموقع وعقد التاريخ . إن مخططاتهم قد تلبست بلبوس مختلفة ، وتستررت تحت واجهات اصبحت مفضوحة لكل ذي عينين وبصيرة ، تمثلت بالأحتلال والوعود وتسليم الأرض الى متشردين ، وفق وكالة شرعية ، ينوبون فيها عن الأمبريالية ومصالحها الرأسمالية والأحتكارية .

لقد كانت الصهيونية هي الحليف والرديف للأستعمار الأنجليزي ، وجاء وعد بلفور وفق تسابق تاريخي معروف ، لزرع هذا الجسم الغريب وسط قلب وطننا العربي ، وبدأ بالفعل اليومي على الأرض يفعل فعله عملياً . وفي هذا الاتجاه أرسل الفرد موند بالأشتراك مع روتشليد ووايزمان رسالة الى مناحم دانيال في بغداد في تموز ١٩٢٣ ، يطلبون فيها منه إسداء المعونة الى الدكتور الفونسو بنسيون هولان ، الذي يزور العراق ممثلاً لـ " القيرين هيسود " " صندوق تأسيس الوطن القومي لليهود" ^(٢) .

لقد وصل الشخص المذكور الى بغداد ، وألقى محاضرات ، تحدث فيها عن الصهيونية ، وكون فلسطين أرضاً قومية لليهود ، تم ذلك برعاية مناحيم دانيال الذي كان

(١) ناجي شوكت ، سيرة وذكريات ، ص ١١٢ .

(٢) حسين جميل ، العراق . شهادة سياسية ، ص ٢٠٦ .

من البارزين في النشاط هذا ، والذي عين بعد ذلك عضواً في مجلس الأعيان . وجاء رد الفعل على ذلك عنيفاً ، لأن العراق كان " في مقدمة الأقطار العربية التي قاومت فكرة اتخاذ فلسطين العربية وطناً قومياً لليهود ، وكان يهتبل كل فرصة للذب عن كيائها ، والبذل في سبيلها ، والأحتجاج من أجلها " حسب صياغة الحسني^(١) . فضلاً عن ذلك كان الصهاينة يستهدفون العراق وتركيبته السكانية ، وكان الانجليز يقدمون الدعم في هذا السبيل ولذلك لم تكن زيارة الفريد موند مفاجئة ، وإنما هي عملية مدروسة تم التخطيط لها مع المندوب السامي البريطاني وربما الملك فيصل الأول ، إذ لا يعقل أن تتم زيارة بهذا المستوى من دون علم الملك^(٢) الذي كرم القادم عليه بوفادة حسنة^(٣) . يقول متخصص عراقي في الموضوع ما نصه بهذا الصدد :

" ويبدو لي أن غضبة الجماهير ضد الصهيونية بشخص موند هي التي حالت دون استضافة فيصل ، أو الحكومة العراقية لموند رسمياً ، خاصة بالنسبة للملك فيصل الذي كان عليه إستضافته في قصر رداً على صنيع موند^(٤) معه حين زار لندن " ^(٥) .

وفي هذا الصدد الذي أكدنا عليه ، روى مزاحم الباجي معلومات خطيرة حول الموضوع هذا ، حين كان في أوائل سنة ١٩٢٨ ممثلاً للعراق في لندن ، حيث تقدم اليه الفريد موند بطلب سمة دبلوماسية له ولحاشيته ، وأنه رفض هذا الطلب لأن المومي اليه لا يتمتع بتلك الصفة ، لكن الأمور تغيرت فبعد أيام من هذه الحادثة وردت الى الباجي برقية من الحكومة العراقية تشير وتأمراً بأعطاء الفريد موند سمة دبلوماسية^(٥) .

-
- (١) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الثاني ، ص ٢٥٠ .
 - (٢) عبد الغني الملاح ، تاريخ الحركة الديمقراطية في العراق ، بغداد ، دار الحرية للطباعة ، ١٩٧٥ ، ص ٨٣ .
 - (٣) خيرى أمين العمري ، حكايات سياسية من تاريخ العراق الحديث ، منشورات مكتبة آفاق عربية ، بغداد ، مطبعة دار القادسية ، بدون تاريخ ، ص ١٩٠ .
 - (٤) نزل الملك فيصل الأول في دار الفريد موند في إحدى زيارته للندن .
 - (٥) صادق حسن السوداني ، النشاط الصهيوني في العراق ١٩١٤-١٩٥٢ ، منشورات وزارة الثقافة الأعلام ، بغداد ، ١٩٨٠ ، ص ٦٩ .
 - (٦) خيرى أمين العمري ، حكايات سياسية من تاريخ العراق الحديث ، ص ٩١ .

وتظل قصة وصول الفريد موند الى بغداد مثيرة ولها وقائع تاريخية يتحدث عنها حسين جميل الناشط السياسي في ذلك الوقت ، قائلاً أنه قرأ في مجلة " الشرق الأدنى " المصرية التي تصدر في القاهرة ، وتصل العراق بانتظام ، أن الفريد موند سيزور العراق قريباً ، وقد أثار هذا الخبر الذي نشرته في عدد ٢٥ كانون الثاني ١٩٢٨ ، وأعيد نشره في عدد أول شباط من نفس السنة ، الشعور الوطني وتحرك حسين جميل باتجاه زميله عبد القادر أسماعيل في الدراسة الثانوية وفي الحركة الطلابية ، وكان آنذاك طالباً في كلية الحقوق ، وأنفقاً على التظاهر والأحتجاج على الزيارة والشجب للحركة الصهيونية ، وحاول الأول توسيع دائرة الفعل القادم حين توجه الى إستاذه يوسف زينل ، معتمد " نادي التضامن "الذي كان حسين عضواً فيه أيضاً ، والذي كان مؤيداً للفكرة التي طرحها على مجموعة من الطلاب في مختلف المراحل، في دار المعلمين وكلية الحقوق ، وتوسعت دائرة المدعويين للعمل الى بعض أئمة وخطباء الجوامع ، وبدأ العمل التحريضي يأخذ مداها ، بعد أن حصل يوسف زينل وهو يدرس الكيمياء في مدرسة تابعة للطائفة اليهودية ، وهي مدرسة التقدم ، على موعد وصول الفريد موند وعائلته الى بغداد من الشام بسيارات نيرن مساء يوم ٨ شباط ، وأن هنالك اتصال سابق بين الحركة الصهيونية ويهود العراق بشأن هذه الزيارة^(١) .

لقد انتبعت الشرطة لحركة الطلاب التي دللت على حداثة تجربتهم في العمل السياسي ، فالشعارات واللافتات التي خطها الخطاط جلال بقيت معلقة في الشارع حتى تجف ، وهو امر ادى الى المراقبة والمتابعة وسببت بعد ذلك طرد حسين جميل وعبد القادر اسماعيل من كلية الحقوق ، وطرد وتوقيف وابعاد آخرين . وقامت المظاهرة وتجمع الطلاب ومواطنون هزتهم المناسبة ، وساروا في شارع الرشيد متحدين الشرطة التي استقبلتهم وفي المقدمة حسام الدين جمعة مدير شرطة لواء بغداد في حينه ، وجرح من جرح ، لكن المتظاهرين لم يتفرقوا ، وحين وصلوا الى جسر الخر ، وهو المكان المفترض ان تمر فوقه ومنه سيارة نيرن التي تقل الفريد موند ومن معه ، واخذ الطلاب يوقفون كل سيارة تريد العبور ليتأكدوا من ركابها ، لكن سيارة شركة نيرن لم تمر ، وحل

(١) حسين جميل ، العراق . شهادة سياسية ، ص٢٠٧-٢٠٨ . وعن موضوع الزيارة ومقدماتها ونتائجها عموماً ينظر : صادق حسن السوداني ، المصدر السابق ، ص٦٥-٧٣ .

الظلام دون ان يصل الشخص المقصود ، وبدأ المتظاهرون بالعودة الى بغداد ، وعلم بعدئذ ان طريق السيارة قد تغير ، وان حسام الدين جمعة قد قادهم عن طريق الكاظمية الى الاعظمية والى دار الاعتماد البريطاني ، حيث حل الفريد موند وزوجته وابنته الليدي ايرليا ، اما حاشيته فقد نزلت في دار اليعازر خضوري ، احد اثرياء اليهود المقيمين في لندن . لقد مست الزيارة شعور العراقيين ، وكانت المظاهرة التي تجاوز عدد المشتركين فيها عشرين الف نسمة^(١) ، لم تتوقف حتى ساعات الليل وهي تجوب الشوارع وتردد الهازيج والهوسات (ردينا الموند وجينا) درساً بليغاً لم تتعلم السلطات كيف تتعامل معه ، حيث قامت في مساء اليوم نفسه الى اتخاذ اجراءات سريعة ضد " نادي التضامن " مطبقة نظام دعاوى العشائر على رئيس النادي يوسف زينل ، وابعدهته الى البصرة ، كما حققت مع بعض مديري المدارس^(٢) .

اما موقف وزارة المعارف ، ووزيرها النخبوي القانوني توفيق السويدي فقد كان سلبياً جداً ، حيث اتخذ قرارات سريعة ضد القائمين بالمظاهرة من الطلاب والاساتذة يقضي بعضها بالطرد المؤبد وبعضها الاخر بالطرد المؤقت ، وكان اجتماعه مع مديري المدارس وأساتذتها هو الآخر سلبياً جداً ، إذ هدد برمي المتظاهرين بالرصاص^(٣) .

لقد شمل الطرد المؤبد حسين جميل وعبد القادر اسماعيل وهما طالبان في كلية الحقوق ، وطرد آخرون من دار المعلمين ومن الثانوية المركزية وفيهم عزيز شريف ، وهو من النخبة القانونية بعد ذلك ، كما بادرت السلطات الى احالة عدد من الشباب الى محاكم الجزاء بتهمة القيام بالمظاهرات، حيث تطوع للدفاع عنهم المحامون كمال السنوي، وعبد العزيز جميل ، ومحمد سالم الكيلاني. لقد خلقت هذه الحادثة، فرصة ذهبية ونضالية لوعي طلابي وطني واحساس عميق بمدى اهمية وضرورة هذا التضامن، ومثل ذلك تلك

(١) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الثاني ، ص١٥٣ ؛ صادق حسن السوداني ، المصدر السابق ، ص٦٧ .

(٢) حسين جميل ، العراق . شهادة سياسية ، ص٢٠٨-٢١٠ ؛ خيرى أمين العمري ، حكايات سياسية من تاريخ العراق الحديث ، ص١٧٤-١٧٦ ؛ صادق حسن السوداني ، المصدر السابق ، ص٦٧-٦٩ .

(٣) حسين جميل ، العراق . شهادة سياسية ، ص٢١٠ ؛ خيرى أمين العمري ، حكايات سياسية من تاريخ العراق الحديث ، ص١٧٦-١٧٧ .

لمظاهر التي رافقت الطلبة المفصولين لحظة مجيء الشرطة لأخذهم، وذلك الحماس في تشييعهم تشييعاً حاراً ، من القسم الداخلي لدار المعلمين ، تسابق فيه الطلبة الى لقاء الخطب وانشاد الاشعار ، مما يحسب نهوضاً نوعياً مهماً في حركة نضال الشعب العراقي وتواصل فعالياته ، وكذلك حين سافر حسين جميل الطالب المفصول من كلية الحقوق الى دمشق ليواصل هناك دراسته فقد سارع الطلبة الى توديعه باحتفال كبير ، كشف بشكل واضح عن وحدة الشعور عند الطلاب وشدة الأحساس بأهمية هذه الحركة التي كان مركزها المؤثر رموز النخبة القانونية العراقية وهي ما زالت وليدة، تتصاعد هممها يوماً بعد يوم^(١) .

لم يسكت الطلبة المفصولون ولم يهدأوا فقد رفعوا احتجاجاً شديداً الى رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون أبدوا فيه وجهة نظرهم ، وناقشوا القضية سياسياً وقانونياً وضميرياً ووطنياً ، وعلى هدي هذه المبادئ رفع حسين جميل وعبد القادر اسماعيل عريضة مستقلة ناقشا فيها قرار الطرد بحقهما ، في صياغة قانونية لهذه الطلبات ساهم فيها جميعاً المحامي علي محمود الشيخ علي^(٢) .

وتوسعت دائرة النخبة القانونية ومشاركتها في العمل الوطني ، فهذا فائق السامرائي وهو من النخبة القانونية يكتب مقالاً في جريدة " الأستقلال " حول المظاهرة وفصل الطلاب وطردهم وسجنهم، محاججاً ومقارناً ولئماً ، معبراً عن مشاعر الطلبة وأحاسيسهم وهي تتقلب بين الأمل واليأس والتشاؤم والتفاؤل^(٣) .

ولم تتوقف ردود الفعل هذه داخلياً وخارجياً فقد تناولتها الصحف العراقية والأجنبية ، وجرى الحديث فيها عن الأهداف الصهيونية في غزو وأحتلال فلسطين وضرورة الوقوف ضد هذا الخطر ، مع إستتكار وشجب ما قامت به حكومة السعدون من إجراءات كان وراءها المندوب البريطاني ، ضد التعبير عن المشاعر القومية التي مشى على هديها الأبناء من الطلبة وذلك حق مشروع ، وحين وصل الأمر الى البرلمان فقد

(١) حسين جميل ، العراق . شهادة سياسية ، ص ٢١٣-٢١٤ ، ٢٢٦ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٢٢٠ .

(٣) خيرى أمين العمري ، حكايات سياسية من تاريخ العراق الحديث ، ص ١٨٦ .

حصلت مداخلات وخطابات عرّ فيها الكثير من أعضاء المجلس عن تضامنهم مع الطلبة وشجبهم للأسلوب القمعي الذي زاولته السلطة معهم ففي الجلسة المنعقدة في ٢٥ تموز ١٩٢٨ من الدورة غير الاعتيادية، شنّ محمود صبحي الدفترى ، وهو من النخبة القانونية حملة شديدة ضد المرسومين ١٣ و ١٤^(١) وما ينطويان عليه من مجافاة للدستور ، في إعطاء وزير الداخلية حقوقاً مطلقة ، أن ينفى أو يلقي القبض على من يعتقد ، أو يثبت لديه بأنه حرصّ أو يحرض ، على عمل يخلّ بالأمن ، وربط المسألة بالتاريخ ، حيث كانت هذه السلطة موجودة، في عهود التاريخ وكان يسمع بها عن الأمبراطورية الروسية، وفي زمن الحكومة العثمانية ، قبل إعلان الدستور ، مستكراً وجود هذا الحق في زمن الدستور والقوانين ، ومجلس الأمة . ولم يتوان رشيد عالي الكيلاني في الطلب من المجلس أن يسوق هذه الوزارة الى التحقيق النيابي حتى لا تتكرر أمثال هذه الأحوال ، إذ كيف تشمل الحكومة المرسوم وتطبقه على حالات حصلت قبل صدوره ، وأستشهد بما حصل ليوستف زينل من نفي وما تكبده من أضرار ومشاق ومتاعب " وهو فرد من هذه الأمة " وتساءل من يتحمل مسؤولية أمثال هذه التصرفات التي صيرتنا مهازل امام العالم. أما جعفر أبو التمن فقد حمل على وزارة المعارف لأقرارها عقوبة الجلد التي نص عليها المرسوم المشؤوم ، وما تنطوي عليه هذه العقوبة من جرح لكبرياء الطلبة وتسقيط لنفوسهم، مخاطباً توفيق السويدي وزير المعارف وهو من رموز النخبة القانونية العراقية، قائلاً له ، بدلاً من أن تكسر شوكة الطلبة ، وأن نمس عزة نفوسهم بالجلد ، الأمر الذي لا يحسن بأسة حكومة أن تعمله ، كان عليك أن تنتقد أمثال هذه المراسيم لا أن تصدرها ، وتدافع عنها^(٢) .

وفي حديث أمتزجت فيه السخرية والتبرير وغمز قناة الملك فيصل الأول ، وقف

(١) أصدر مجلس الوزراء برئاسة السعدون يوم ٨ شباط ١٩٢٨ ، وبمناسبة قدوم الفردموند الى العراق ، مرسومين الأول رقم ١٣ ، يقرر فيه عقوبة الجلد للطلاب إذا إشتراك باجتماع غير قانوني وحدد العمر بالذي لم يكمل الثامنة عشرة وعدد الجلدات بـ ٢٥ جلدة ، أما المرسوم الثاني رقم ١٤ ، فهو يضع أي شخص يحرض أو حرّض على ارتكاب جريمة تحت المراقبة لمدة لا تزيد على سنتين . ينظر نص المراسيم في : عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الثاني ، ص ١٥٤-١٥٧ .

(٢) للتفصيل عن ذلك يمكن الرجوع الى : خيرى أمين العمري ، حكايات سياسية من تاريخ العراق الحديث ، ص ١٨٨-١٨٩ .

القطب القانوني ناجي السويدي يلتمس المبررات لأصدار المراسيم ، مقدماً شهادته على أن الحكومة اضطرت لوضع هذه التدابير الوقتية في الوقت نفسه الذي كانت تتألم ، وأنه يقدم شهادته على ذلك . ثم يمضي في سخريته ودفاعه عن الحكومة التي لا سابقة لها في هذا العمل وأنها ما إستعملت هذه الإجراءات وطلبت العقاب الموضوع في المرسومين ، سوى في قضية واحدة ، وهي القضية التي تجري المناقشة عليها، ثم تحدث عن رد الفعل الجماهيري وحركة الصحافة وما نشرته حول هذا الذي جرى ، حيث أن الجرائد العالمية لم تتلقاها بهذا المعنى الذي نطقت به الصحف العراقية ، ثم ضرب مثلاً مهماً جمع فيه الغمز واللمز والموقف ، حين ذكر خلاصة ما نشرته صحيفة " ديلي أكسبريس " اللندنية للسير الفرد موند ، قالت فيه " أن هذه المظاهرات لم يكن لها شأن في البلاد ، لأنها وقعت من قبل الأولاد ، وأن أكبر سلطة وأعلى مركز في البلاد أظهر عطفه العظيم على القضية الصهيونية " ثم يوجه ناره للهدف ويقول ناجي السويدي " فأنا أجب أنظاركم الى أنه يجب ألا نخرج المراكز العالية بأن تكون مضطرة الى بيانات كهذه " (١) .

لقد إستغل عبد المحسن السعدون هذه المراسيم بعد حل البرلمان ولجراء إنتخابات جديدة جاءت وفق رغباته هو وما يريد الآخرون ، وفي المجلس النيابي الجديد طرحت مسألة طرد الطلاب وحرمانهم من العلم ، وهي واحدة من المسائل التي لازمت هذه الوزارة ، حيث توجه رشيد عالي الكيلاني ، نائب الكوت بسؤال الى وزير المعارف توفيق السويدي نفسه ، حول الأسباب التي دعت السلطة الى طرد الطلاب وحرمانهم من العلم ، وكان جواب الوزير النخبوي القانوني بجلسة ٢٦ آيار ١٩٢٦ ، بأن قرار الطرد قد صدر إستناداً الى دليل حفظ النظام والأنتظام في المدارس الرسمية ، وهو نظام أصدره الحاكم الملكي العام في وقت الأحتلال البريطاني ، وهو أمر إستنكره رشيد عالي مثبتاً أنه نظام غير دستوري ، مطالباً الوزير بأعادة الطلاب المطرودين الى مدارسهم . وفي الجلسة نفسها أجاب عبد المحسن السعدون ، رئيس الوزراء ووكيل وزير الداخلية على سؤال من رشيد عالي الكيلاني نفسه ، عن إبعاد يوسف زينل ، وظروف ذلك ، وجرت بينهما مناقشة حول هذا الموضوع (٢) .

(١) مقتبس في : خيري أمين العمري ، حكايات سياسية من تاريخ العراق الحديث ، المصدر السابق ، ص١٨٩-١٩٠ .

(٢) حسين جميل ، العراق . شهادة سياسية ، ص٢٢٤ .

وفي الأخير يمكننا تحديد بعض نقاط الضوء في حركة النخبة القانونية في هذا الحدث ، وهو على كل حال صفحة مشرقة من نضال شعبنا في العراق ضد الأستعمار والصهيونية والرجعية يمكن إبراز معالمها في حركة جماهيرية واسعة ، رافقها الشعور الوطني والقومي ، ورسخت التلازم بينهما ، كما نهت مبكراً جماهير شعبنا وقواه الوطنية الى مخاطر الصهيونية وأطماعها في فلسطين والوطن العربي ، وكشفت في السياق ذاته تلازم الأستعمار والصهيونية ، وكونهما مشروعاً واحداً ، وبالذات الأنجليزي المائل والجاثم على الصدور. وأدت في الوقت نفسه دوراً واضحاً في فضح مواقف مدعي الوطنية من المتخاذلين، ومنهم من رموز النخبة القانونية ، وكذلك المتذبذبين والمتلونين ، ورسخت مفهوم أن الرجعية ترتبط بالأستعمار مصلحياً ومادياً . ولقد سجل المنتمون الى النخبة القانونية في خضم ذلك كله علامة بارزة في قيادة العمل الطلابي وأنجابه وأدامة الحماس فيه . ويمكن ملاحظة كل ذلك في ثنايا قول المؤرخ البريطاني المعروف س. هـ. لونكريك الذي ذكر الآتي نصه في معرض حديثه عن النشاط الصهيوني في العراق ، ننقله من دون تصرف رغم تحفظنا على أسلوبه :

" صحيح إن العراقيين ، مثل العرب كلهم ، كانوا يشعرون بالمقت الشديد ضد الحركة الصهيونية في فلسطين ، فأن السير الفرد موند عندما قام بزيارة عمل الى بغداد في شباط ١٩٢٨ ، جوبه بمظاهرات مروعة وعنيفة في الشوارع قام بها الطلاب ودهماء مسلحون . كما جرت في السنة التالية مظاهرات في المساجد وداخل المدينة ، ووقف أعضاء البرلمان لمدة دقيقتين حداداً ، وصدرت الصحف مجلة الحواشي بالسواد ، وأرسلت البرقيات الى لندن تعبر عن اعتراض العراق على سياسة بريطانيا العظمى الموالية للصهيونية" (١) .

(1) S. H. Longrigg , Iraq 1900 to 1950. A Political , Social and Economic History ; Oxford University Press, London - New York - Toronto, 1953 , PP. 192-193 .

يمكن الرجوع الى الترجمة العربية للكتاب ، مع العلم أن بعض الخلل يكتنف ترجمة العبارة : ستيفن همسلي لونكريك ، العراق الحديث من سنة ١٩٠٠ الى سنة ١٩٥٠ ، ترجمة وتعليق سليم طه التكريتي ، الجزء الأول ، بغداد ، ١٩٨٨ ، ص٣١٥-٣١٦ .

إشترك في مظاهرات الاحتجاج ضد زيارة الفريد موند فعلاً أبناء الطبقات المسحوقة ، من يصفهم لونكريك بالدهماء ، أو الغوغاء ، أولئك الذين أدرك المثقفون الثوريون ، بمن فيهم القانونيون ضرورة تحريكهم ، وتوجيههم من أجل التأثير على الساحة الفكرية والسياسية بصورة فاعلة أكثر .

📖 النخبة القانونية العراقية وقضايا الطبقة العاملة وأضراباتها :

تطورت الحركة العمالية في العراق في توافق تام مع مجمل نشاط الحركة الوطنية المعادية للاستعمار ، والقوى الداخلية المرتبطة به ، في نفس الوقت الذي ظلت الطبقة العاملة العراقية على اتصال وثيق بالقوى الاجتماعية الأخرى ، تتأثر بمواقفها وتوجيهاتها الى حد كبير ، دون أن تستطيع هي التأثير عليها إلا في حدود ضيقة . وكانت لذلك أسباب عانت الحركة العمالية منها في مراحل نشوئها المبكر ، حيث شكل إنخفاض الوعي المطلوب بين العمال ، وتأثير الريف وامتداداته المعرفة ، وظروف اجتماعية ، وموروث قديم بال ، شكّل كل ذلك عقبات في طريق النضال من أجل الحصول على حقوقهم وللتخفيف عن أعباء واقع يرزحون تحت قيوده^(١) .

لقد حقق الوعي المنخفض للطبقة العاملة العراقية مستوى من الفعل المحدود والناقص تمثل بتأسيس جمعيات بأسماء مختلفة ، ليس لها من المناهج ما يصح العمل بموجبه والاعتماد عليه ، يسود فيها العامل الفردي والنزعة الذاتية والمنافسات والخلافات ، مما أدى الى إندثارها السريع^(٢) .

لقد شهد العالم الرأسمالي والأقطار المرتبطة بعجلته أزمة اقتصادية عامة خلال الفترة ١٩٢٩-١٩٣٣ ، عانت منها الفئات الكادحة حتى العظم . ولم يكن بوسع العراق أن يبقّى بمنجاة من آثار تلك الأزمة ، من ركود للبضائع وكساد للمحاصيل الزراعية ، قابلها تقلص واردات الدولة من الضرائب التي تشكل الركن الأساس لميزانيتها العامة. لقد لجأت

(١) الدكتور كمال مظهر أحمد، الطبقة العاملة العراقية . التكون وبدايات التحرك ، دار الرشيد للنشر ، وزارة الثقافة والأعلام، دار الخلود للطباعة والنشر ، بيروت- لبنان ، ١٩٨١ ، ص ٢٤٣-٢٤٤ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٤ .

الدولة الى إجراءات عقيمة تحولت بدورها الى عبء جديد أثقل كاهل الفئات الفقيرة والمتوسطة أكثر فأكثر ، ومن ذلك إلغاء وزارة الري والزراعة ومنح وزير الأشغال والمواصلات السلطات المخولة لوزير الري والزراعة ، ثم صدور قانون نصف الراتب للموظفين التابعين لقانون التقاعد المدني ، كما منح مجلس الوزراء صلاحية إلغاء الوظائف التي يراها غير ضرورية وإنهاء خدمات الموظفين الذين يقتنع بوجود الاستغناء عنهم ، ووفق هذا تم الاستغناء عن عدد كبير من الموظفين وفصلهم من وظائفهم . ومما كان يثير الناس ان الحكومة لم تجرأ على مس رواتب الموظفين الأنجليز وهي تعيش هذه الأزمة والايام العسيرة . من جانب آخر تحول الواقع الضريبي في العراق الى أحد الأسباب الأساسية لأستياء الفئات الكادحة منذ أيام الأحتلال ، ولأن الخط البياني للضرائب غير المباشرة إتخذ اتجاهاً تصاعدياً بإستمرار حتى إنها غدت تشكل ٨٢% من الثقل الضريبي العام ، وأكثر من ٧٠% من واردات الميزانية قبل الإستقلال ، وفي عام ١٩٣٠ تم رفع ضريبة الدخل وحدها بمقدار ٥٠% .

إن الذي زاد في الطين بلة ان الشركات الأجنبية ، وفي مقدمتها شركات النفط كانت معفية من دفع العديد من الضرائب والرسوم ، ومفسوح المجال لشهيتها أن تطلب إعفاءات جديدة بما في ذلك الإعفاء من ضريبة الدخل ، وفعلاً إتخذت الحكومة آنذاك قرارات بصدد إعفاء بعض الشركات الأجنبية من الرسوم الكمركية ، لتلجأ بعد ذلك الى الأستقراض من " شركة النفط الوطنية" (١) .

لقد عانت الفئات الحرفية منذ بداية قيام الدولة العراقية في العشرينات ، من الضرائب والرسوم المفروضة عليها، وعبرت عن إستيائها بطرق كثيرة ، منها الأضراب عن العمل أحياناً ، لكن هذه الأحتجاجات اخذت طابعاً جدياً في سنوات الأزمة تمثلت بالأضرابات والأحتجاجات ورفع العرائض الى البرلمان والوزارات، مما يعني تحول مسألة الضرائب والرسوم الى محرك قوي لفئات أجتماعية مختلفة من سكان المدن (٢) .

وقد شهدت سوح النضال الوطني تواجد هذه الفئات الحرفية في الميدان ، بعدما

(١) للتفصيل عن هذه الموضوعات يمكن الرجوع الى : " العراق في سنوات الأزمة الأقتصادية العالمية ١٩٢٩-١٩٣٣ " في مجلة " آفاق عربية " ، العدد السابع ، ١٩٨٣ ، ص ١٩-٣٤ .

(٢) الدكتور كمال مظهر أحمد، الطبقة العاملة العراقية . التكون وبدايات التحرك ، ص ١٧٧-١٧٨ .

رأت الأوساط الاستعمارية تعمل لحبك معاهدة جديدة تكبل العراق بقيود دائمة تحت أسم شكلي اسمه الأستقلال ، مما يعني هنا ترابط النضال الوطني والاجتماعي و بروز قوى الشعب موحدة ضد الاستعمار وصنائه ومحاسبيه .

ان حركة الصعود للحركة العمالية العراقية وسط هذا الواقع المزدهم بالمآسي والتناقضات في ظل الأزمة العالمية الأقتصادية ، وفي هذا الصدد بالذات يمكن تسجيل حدثين بارزين في هذه الفترة العصبية حين نزل العمال والحرفيون والموظفون الصغار والكادحون عموماً الى ساحة النضال ، في تجربة جديدة ، وهما أضرابات عمال السكك والأضرابات المعروفة ضد رسوم البلديات ، وقد برزت في كليهما " جمعية أصحاب الصنائع " وزعيمها المعروف محمد صالح القزاز الذي كان على اتصال وثيق بالعديد من رموز النخبة القانونية ممن كانوا في صفوف المعارضة يومذاك ، وكان يحاول إيجاد وشائج قوية بين الحركة العمالية العراقية وعموم قوى المعارضة في الداخل^(١) . بدأ الأضراب الأول في اليوم الثالث من كانون الأول عام ١٩٣٠ عندما أمتع الف عامل ، ينتمون الى مختلف شعب معامل السكك عن العمل وأجتمعوا في ساحة محطة غربي بغداد ، وكان هذا هو الأضراب الأول من نوعه في تاريخ العراق من حيث الحجم والتنظيم وما ترك من آثار ونتائج ، فقد رفع المضربون عدداً من المطالب التي كانت تستهدف رفع الحيف عنهم ، كما قاموا بتحركات وتجمعات حاولت إدارة السكك الألتفاف والمناورة بعد إستجابة المدير العام الشكلية لكسب الوقت ولشن حرب نفسية تحول دون عودة العمال ثانية للأضراب ، لكن هذا الأضراب بالرغم من قصر مدته كان نقطة ضوء في تاريخ الحركة العمالية العراقية ، ومؤشراً يدل على نوعية التحولات الجديدة التي طرأت على تلك الحركة ، ونوعية الدروس التي أغننتها وأشعرت العمال بأهمية التعاون فيما بينهم ، وجذبت فئات عمالية للتضامن معهم ، والتأكيد على أهمية وضرورة وضع قانون للعمال^(٢) .

(١) يشير حسين جميل بصورة خاصة الى برقية التأييد التي بعثها القزاز بأسم " جمعية أصحاب الصنائع " الى الصحف تأييداً للمظاهرات الجماهيرية التي شهدتها بغداد يوم ٢١ آذار سنة ١٩٣٠ ضد سياسة بريطانيا تجاه العراق ، والتي أدى المنتمون الى النخبة القانونية دوراً " قيادياً " بارزاً فيها . ينظر : حسين جميل ، العراق شهادة سياسية ، ص ٢٨٣-٢٨٥ .

(٢) هاشم علي محسن، تطور الحركة النقابية في العراق، بغداد، ١٩٦٦، ص ٣٢-٣٧ ، ١٠٤-١٠٥ ، وغيرها ؛ الدكتور كمال مظهر أحمد، الطبقة العاملة العراقية . التكون و بدايات التحرك ، ص ١٧٩-٢٠٢ .

لم تتراجع إدارة السكك عن سياستها لأضطهاد العمال ففي شباط ١٩٣١ ، خفضت الإدارة ساعات العمل اليومية الى أربع فقط ، وتقليص رواتب العمال العراقيين وحدهم بالنسبة نفسها على أن يجري تنفيذ القرار اعتباراً من يوم ٢٤ شباط ولم تستجب الإدارة لمطالب العمال ، وفشل القزاز في مساعيه أمام الموقف الجديد .

وهكذا لم يبق أمام العمال سوى اللجوء الى السلاح الجديد الذي تعلموه وأستخدموه بنجاح قبل أقل من ثلاثة أشهر مضت وهو الأضراب ، ليبدأ الأضراب الثاني لعمال السكك في ٢٦ شباط ١٩٣١ ، وتميز بكثرة العدد والتنظيم والاستفادة من دروس الأضراب الأول ولذلك يشكل هذا الأضراب خطوة الى أمام في الحركة العمالية العراقية ، وقد ترك أثراً وصدىً أوسع من الأضراب الأول بين أوساط الرأي العام ، فأيده عمال بغداد وعدد من المدن الأخرى ، ووقف الى جانبه رجال الدين والقانون والصحافة والأحزاب ومعظم الجمعيات، لقد أفلح العمال في حركتهم هذه ، وحققت " جمعية أصحاب الصنائع " وممثلها القزاز من خلال اللقاء مع وزير الأقتصاد والمواصلات أحمد الراوي وبحضور محامي الجمعية داود السعدي ، أرادة العمال ورفضت عودتهم للعمل ما لم يحصلوا على وعد رسمي بأجابة مطالبهم ، وكانت الخطوة المهمة الأخرى هو ذلك اللقاء الذي جمع ممثل العمال القزاز مع مدير السكك العام الأنجليزي بديوانه في ٤ آذار ١٩٣١ ، أي في اليوم السادس من الأضراب ، وحين تم الاتفاق بين الطرفين وعاد العمال للعمل في اليوم الخامس من آذار ، لم تنته المحنة ، بل إستمرت الشركة في مساوماتها وتسويقها، ضاربة عرض الحائط بكل الاتفاقات والالتزامات. ازاء ذلك حاولت " جمعية أصحاب الصنائع " تحريك الرأي العام الرسمي والشعبي باتجاه تأييد مطالب العمال ، مما تجسد في بياناتها الى رئيسي مجلسي النواب والأعيان ، ورئيس الوزراء والندوب السامي، وصولاً الى الملك، كما نظمت عدداً من الأتتماعات ، حضرها العمال وممثلوا الجمعيات والصحافة والشباب الثوري، وعدد من رجال الدين والقانونيين وغيرهم من المعارضين للمداولة حول الخطة التي سينتهجونها تجاه إدارة السكك إذا أصرت على عدم أرجاع العمال المفصولين بعد تاريخ ٤ آذار ١٩٣١^(١) .

(١) للتفصيل ينظر : الدكتور كمال مظهر أحمد، الطبقة العاملة العراقية . التكون وبدايات التحرك ، ص ١٩٠-١٩٩ .

لقد حققت الحركة العمالية إنتصارات مادية ومعنوية وشعر العمال بأهمية وحدتهم وضرورتها ، ووفق ذلك حدث تطور مهم في الوعي الذاتي من خلال فهم جديد وعميق وسليم مفاده أن قضيتهم لم تعد تخص العمال وإنما تطورت لتصبح قضية وطنية لا تهم عمال السكك وحدهم ، بل شملت كل عراقي غيور وعمقت حركة احتجاج واسعة على مدى القطر كله ، في كركوك وخانقين ومدن أخرى ، وقطاعات شابة أخرى ، في نفس الوقت الذي سلكت شركات أخرى في البصرة وكركوك نفس السلوك مع العمال العراقيين ، الذين زاد وعيهم وتراصفت جموعهم وتوحدت .

أما الأضراب الثاني الذي أرتبط بدوره بآثار الأزمة الاقتصادية العالمية ، وأدت " جمعية أصحاب الصنائع " دوراً قيادياً فيه هو الأضراب العام ضد قانون رسوم البلديات في تموز ١٩٣١^(١) ، والذي يصفه المؤرخ عبد الرزاق الحسني بثورة الشعب الصامتة ، ويلخص وقائعه على النحو المعبر الآتي :

وأصبحت بغداد في يوم الأحد الموافق ١٩ صفر ١٣٥٠ ، ٥ تموز ١٩٣١ وهي في حالة من الكآبة والسكون، شملت جميع مرافقها الحياتية، وقلما رأتها بغداد منذ سنوات خلت ، فقد أقفلت المدينة عن بكرة أبيها ، فلا حركة تجارة ، ولا حركة بيع وشراء ، ولا حركة نقل وسير ، وبات الأهلون في ذلك اليوم ، وهم مكتفون من أمر المعيشة بما تسنى لهم من المؤن في بيوتهم ، إذ لم يجدوا في الأسواق خبزاً ، ولا لحماً ، ولا فاكهة، ولا خضرة، حتى ولا دخاناً ولا علاجاً ، فتعطلت الصيدليات والمطاعم والفنادق والمقاهي ودور السينما والرقص، ولم يجد الساكن في الضواحي سيارة كراء يركبها الى العاصمة ، فأضطر الى المجيء راجلاً ، وأستمرت الحالة على هذا المنوال أربعة عشر يوماً ، وهو أضراب غريب لم يشهد العراق نظيره من قبل. وقد سرت هذه الثورة الصامتة الى بعقوبا والكاظمية والفلوجة والأعظمية والكرادة، ثم الى الحلة والكوفة وكربلاء والنجف والرمادي والكوت والناصرية وسوق الشيوخ، ثم الى شهربان وخانقين ، وما عتمت أن عمت القطر

(١) أقرت وزارة نوري السعيد في آذار ١٩٣٠ لائحة قانونية لرسوم البلديات بوصفها اجراء لتجاوز الضائقة التي ألمت بميزانية الدولة في ظروف الازمة الاقتصادية ، أقر البرلمان اللائحة في آيار ١٩٣١ ، وأقترنت بالأرادة الملكية في ٢ حزيران العام نفسه مما أثار حركة احتجاج واسعة في كل العراق .

بكامله ، وأصبحت تشكل تحدياً سافراً للسلطة ، ولاسيما بعد أن وقعت في بعض القصابات والمدن تراشقات مع الشرطة أسفرت عن وقوع بعض الحوادث والضحايا ^(١) .

في خضم ذلك حاول محمد صالح القزاز كسب تأييد وعطف أقطاب المعارضة ، وفي المقدمة منهم جعفر أبو التمن وياسين الهاشمي وقطب النخبة القانونية رشيد عالي الكيلاني وغيرهم ممن حظي بتأييدهم ، وتحمس القانونيون في سلم أدنى للأضراب أكثر ، فعندما أنضمت البصرة بحماس اليه ، وعلى مدى الأيام الثلاثة للأضراب فيها نزل كل من سليمان فيضي ومحمد زكي الى الشوارع مع المضربين ، وأديا دوراً كبيراً من أجل ضبطهم في إطار الشعارات الوطنية السلمية المرفوعة من المركز ، وتعرض فيضي بسبب ذلك للنفي الى عنه بعد القضاء على الأضراب ^(٢) . وبحكم الواقع أدى زملاؤهم في بغداد دوراً أكبر من ذلك ، وأسهموا عملياً في التمهيد للأضراب نفسه بصورة غير مباشرة ، ففي الثاني والعشرين من أيلول ١٩٣٠ ، وفي ظروف مشابهة دعا فريق من الشباب ، معظمهم من القانونيين ، دعوا الى إعلان أضراب احتجاجي ، ووزعوا منشورات بهذا المعنى ، إلا أن الحكومة اعتقلتهم في حينه ، ثم أطلقت سراح بعضهم ، وحكمت على البعض الآخر بالحبس لمدة ستة أشهر وهم كل من يونس السبعائي وعبد القادر اسماعيل وفائق السامرائي وخليل كنه وجميل عبد الوهاب ، وحكمت على فريق ثالث منهم بالحبس لمدة ثلاثة أشهر ، منهم فاضل قاسم راجي ، فيما برأت ساحة حسين جميل وعمر خلوصي ^(٣) .

وتحمست الصحافة ، حيث كان للقانونيين دور متميز أكثر من غيرهم في عالمها كما أسلفنا ، لأضراب الرسوم ، وتابعت أخباره وتطوراته أولاً بأول ، كما حرص العديد منها الجماهير للأنضواء تحت رايته . وعموماً كان المثقفون في العاصمة بغداد أقرب القوى الاجتماعية من الطبقة العاملة ، وكان هؤلاء واقعين تحت تأثير نجاحات الحركات العمالية في أقطار أوروبا الغربية حيث أصبح للعمال مكانة من النفوذ ، وأصبحوا على جانب

(١) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الثاني ، ص ١٤٦-١٤٧ ؛ حنا بطاطو ، العراق . الكتاب الأول : الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية ، ترجمة عفيف الرزاز ، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ، ١٩٩٠ ، ص ٢٣٣ .

(٢) " مذكرات سليمان فيضي " ، ص ٣٩٦-٤٠٠ .

(٣) عبد الغني الملاح ، تاريخ الحركة الديمقراطية في العراق ، ص ١١٣ .

من الخطورة عند الأوساط السياسية وغير السياسية. وفعلاً بدأ المثقفون العراقيون يهتمون بقضايا العمال قبل غيرهم ، فهم كانوا السباقين في معالجة مشاكل البطالة ، وغزو الأيدي العاملة الأجنبية من خلال ما نشره في الصحف في وقت مبكر نسبياً ، فقد أبدت بعض المجلات مثل " الحاصد " و " الشباب " وصحف أخرى كان للمنتمين الى النخبة القانونية القدر المعلى في إصدارها ، أبدت اهتماماً ملحوظاً بقضايا العمال وشكاواهم ، كما ساند العديد من الحقوقيين العمال ومنظماتهم ، مما نجم عن طبيعة مهنتهم التي جعلتهم على إتصال مباشر بمشاكل الناس، والفقراء منهم بوجه خاص ، وعلى هذا فقد تبرع المحامون في العديد من المناسبات، بما في ذلك أيام الأضراب ضد رسوم البلديات وأفرزاته، للدفاع عن العمال وقادة " جمعية أصحاب الصنائع " أمام المحاكم مجاناً ، ولم تعقد ندوة من قبل الجمعية دون أن يحضرها عدد من المحامين كما يقر ذلك محمد صالح القزاز (١) .

لا ينكر أن كل ذلك ، وغير ذلك ، يؤشر نقطة ضوء مهمة في التاريخ الفكري والسياسي للنخبة القانونية العراقية ، لكنه كان لا يخلو مع ذلك ، وفي حالات معينة من شوائب ودوافع تنصب في إطار مصلي ضيق ، وترتبط بالصراع السياسي على السلطة بين القوى الطامعة في الحكم بأكثر من وشيجة . ومن أجل التوضيح نشير الى بعض الحقائق والظواهر التي من شأنها أن تلقي الضوء على أبعاد ما نرمي اليه . فأن نفس رشيد عالي الكيلاني الذي تحمس للأضراب ضد رسوم البلديات ، وأشاد بدور العمال والحرفيين وأصحاب الصنائع فيه ، أنكر بعد مدة وجود العمال في العراق أصلاً عندما أستلم السلطة ، وحقق مبتغاه في النيل من حكومة نوري السعيد . وفي السياق نفسه ، أي سياق الصراع على السلطة ، أقتراح ياسين الهاشمي على محمد صالح القزاز ضم

" جمعية أصحاب الصنائع " الى " حزب الأخاء الوطني " الذي لم يول ، حاله حال جميع الأحزاب السياسية العلنية الأخرى ، مشاكل العمال في منهاجه أي اهتمام أصلاً . وذهب المحامي سعد الدين زيادة من الموصل الى مدى أبعد حين حاول تأسيس حزب سياسي بأسم " حزب العمال " في تقليد آلي لحزب العمال البريطاني ، مع العلم أن برنامج حزبه المقترح لم يختلف في مضمونه عن برامج الأحزاب التقليدية العاملة في الساحة ، بما في

(١) للتفصيل ينظر : الدكتور كمال مظهر أحمد، الطبقة العاملة العراقية . التكون وبدايات التحرك ، ص ٢٣١-٢٣٦ .

ذلك " حزب الأخاء الوطني " (١) . وعندما أثير أمام مجلس النواب موضوع قانون رسوم البلديات وما أثاره من أضراب عام واسع ضده ، فإن لغة المنتمين الى النخبة القانونية في المجلس أنصبت ، مثل غيرهم ، على القاء تبعه كل ما حصل على عاتق شخص مزاحم الباجي ، وزير الداخلية في حكومة نوري السعيد ، دون أن يقترب أي منهم من مشاكل العمال وغيرهم من الكادحين، وسبل معالجتها (٢) . أن كل ذلك فسح المجال ، دون ريب ، أمام قوى راديكالية أخرى للأضطلاع بتلك المهمة، خصوصاً في مرحلة ما بعد الأنتداب، وهي كانت تضم بدورها عدداً غير قليل من القانونيين المرتبطين بهوم الجماهير الكادحة أكثر من غيرهم .

ولأثبات ما قلناه وللتفصيل ، فإن مجلس النواب حين شرع في المذاكرة والبحث في قضية الأضرابات العمالية ، في جلسته المنعقدة في يوم ١٩ تشرين الثاني ، حيث كانت الجلسة نارية حمي فيه الوطيس وتراشق النواب قارص الكلام ، وحملوا على وزير الداخلية مزاحم الباجي حملات شديدة ، وأوسعوه كلاماً قاسياً ، فقد تحدث بغضب جميل المدفعي نائب بغداد ، وزاد عليه عبد الرزاق الأزري نائب بغداد أيضاً ، أما نائب المنتفك صالح جبر وهو من رموز النخبة القانونية العراقية ، فقد شخص سبب القلاقل كما سماها مشيراً الى شخص وزير الداخلية مزاحم الباجي ، الذي ركن الى سياسة الشدة ، فصار يرسل على رؤساء الجمعيات المضربة ، ويقابلهم بالشدة والتهمك والأزدراء ، مما دفعهم الى التماذي في الأضراب ، ويؤكد صالح جبر أنه لو كان وزير الداخلية غير الباجي لما وقع شيء من هذا البتة ، ويقرر بقوله بضرورة أن نرفض الحركات التي يقوم بها فريق من رجال الحكومة يضررون بها الوطن ، وأن نطلب سوقهم الى القضاء كعمل وزير الداخلية السابق . أما نائب الديوانية سعد صالح فيقرر ويطلب بالتحقيق عن توسع الأضراب، ويحدد السبب ، وهو من رموز النخبة القانونية ، ببساطة ، مشيراً مثل سلفه الى معاملة وزير الداخلية السابق الخشنة ، والشتائم التي أصابت بعض ممثلي الهيئات الرسمية ، ويطلب بالأنصاف الذي يعني عنده محاسبة الوزير المسؤول وقتذاك ، وإلا إذا

(١) الدكتور كمال مظهر أحمد ، الطبقة العاملة العراقية . التكون وبدايات التحرك ، ص ٢٣٢ ، ٢٣٧-٢٣٨ وغيرها .

(٢) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الثالث ، ص ١٦٢ .

تركنا الأمور تمشي على شأنها ، وكل وزير يأتي ويعمل ، ويسبب الأضرار في الأمة ثم نتغافل عنه ، فذلك هو البلاء العظيم . وتحدث نجيب الراوي نائب الديوانية وهو من رموز النخبة القانونية العراقية عن الموضوع نفسه ، وقرر أن الأضراب كان ينتهي لو تدبرت الحكومة للأمر وعاملت الأهالي معاملة لطيفة طيبة ، ولكن المقابلات التي قوبل بها مندوبو أصحاب المهن كانت عبارة عن تهديدهم بكسر الرؤوس وسحقها بالأقدام . نعم أهانتهم كانت سبباً قوياً يثبت للشعب بأن نية الحكومة غير صالحة . ولم يستطع مزاحم الباجي أن يرد بغير أن يقول أن جميع أقوال المتكلمين ناجمة عن عداوات شخصية ، ومصالح ذاتية وأنه لم يعمل ما عمله إلا قياماً بالواجب⁽¹⁾ .

إن هؤلاء الذين تحدثوا من النخبويين القانونيين وغيرهم كما أسلفنا ، صبوا جام غضبهم على الباجي فقط من دون أي ذكر للقانون الذي صاغه نوري السعيد والمجلس النيابي والذي بسببه قامت قيامة الناس هذه ، كما لم يرد في حديثهم أي ذكر للعمال ومعاناتهم ، لقد مسكوا الأداة ونسوا صاحبها ومفجر الأزمة ، وحولوا القضية الى قضية الباجي الذي أتهمهم بالذاتية وهي تنطبق على بعضهم ، إذ تصرف صالح جبر على هدى وهوى مزاحم الباجي ، كان هذا هو الواقع السياسي المائل وهذه هي التربية السياسية التي ميزت أركان النخبة القانونية العراقية ، ممن كان في السلطة أو المعارضة.

📖 دور النخبة القانونية العراقية في التنظيمات والمؤسسات السياسية والفكرية ومواقعها :

أُتسم صعود النخبة القانونية العراقية بحركة نوعية، إنتشرت في كل ركن مضيق، وموقع مؤثر ، تحاول أن تؤدي دورها المطلوب والمنسجم مع تربيته السياسية والفكرية والواقع الاجتماعي الذي يتحضر العراق في حينه . إن متابعتنا لموضوع بحثنا خلال هذه الفترة الزمنية المحددة يوجب أن نحدد في : الأول موقع هذه النخبة في التنظيمات السياسية التي قامت خلال هذه الفترة ، وهي أحزاب ستة كان بعضها إمتداداً لتنظيم سياسي سابق تشكل في ظروف معروفة، ثم ذوى، ثم أعيدت تركيبته من جديد وفق

(1) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الثالث ، ص ١٦٢ .

واقع إستجد ، الأمر الذي يشير الى ثبات بعض ركائزه وخروج البعض الآخر ، مع إضافات جديدة لوجوه وشخصيات إستدعت المرحلة أو المصلحة هذا التراصف والتجمع ، وفي هذا التخصيص نعني حزبين ، الأول ، " حزب النهضة العراقي " الذي شهد العام ١٩٢٧ بروزه الثاني ، وانتخاب هيئته الإدارية الجديدة والتي ضمت عبد العزيز ماجد وهو من رموز النخبة القانونية العراقية^(١) ، وأما الحزب الثاني فهو " الحزب الوطني العراقي " الذي غاب عن العمل السياسي بسبب نفي المندوب السامي البريطاني برسي كوكس بعض زعمائه في ٢٦ آب ١٩٢٢ ، حيث قدم السيد جعفر أبو التمن طلباً الى وزارة الداخلية لأستئناف عمل الحزب ثانية في ٣٠ حزيران ١٩٣٠ ، وقد ضمت إدارة هذا الحزب في هيئتها القيادية رمزين من رموز النخبة القانونية العراقية ، هما علي محمود الشيخ علي وبهجت زينل^(٢). لكن الواقع السياسي والاجتماعي في العراق في حدود إطار هذه الفترة، شهد ولادة أحزاب جديدة وتنظيمات سياسية عبرت عن تلاقي مصالح ودواعي أنتخابية ، وتأرجحات للسياسيين في سبيل السلطة ، كما عبر البعض عن حاجات وطنية وضرورات قائمة، ومن ذلك تنادي قسم من الوطنيين لتشكيل حزب جديد بعد غياب " الحزب الوطني " ، سموه " حزب الجمعية الوطنية " الذي تأسس في السابع والعشرين من شباط سنة ١٩٢٨ ، وكان للنخبة القانونية موقع مهم فيه من خلال صادق البصام وعلي محمود علي وعبد العزيز ماجد وعلاء الدين النائب الذين كانوا يؤلفون أربعة أعضاء من مجموع سبعة اعضاء في الهيئة الإدارية للحزب^(٣). وقد اندمج هذا الحزب الجديد " بالحزب الوطني " بعد عودة الأخير للعمل السياسي، وشكلت النخبة القانونية فيه مواقع مهمة من خلال علي محمود الشيخ علي وعبد العزيز ماجد ومزاحم الباججي كما ضمت مهدي كبه وعبد الغفور البديري^(٤). وفي إتجاه السلطة والتنافس عليها،

(١) الدكتور فاروق صالح العمر ، الأحزاب السياسية في العراق ، ص ٨٢-٨٣ ؛ الدكتور عبد الامير العكام ، الحركة الوطنية في العراق ، ص ٤٥٩ .

(٢) الدكتور عبد الامير العكام ، الحركة الوطنية في العراق ، ص ٤٩٤ .

(٣) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الثاني ، ص ١٨١-١٨٢ ؛ الدكتور فاروق صالح العمر ، الأحزاب السياسية في العراق ، ص ٩٣-٩٤ ؛ عبد الجبار الجبوري ، الأحزاب والجمعيات السياسية في القطر العراقي ، ص ٨٣ .

(٤) الدكتور عادل تقي البلداوي ، التكوين الاجتماعي للأحزاب والجمعيات السياسية في العراق ١٩٥٨-١٩٥٨ ، بغداد ، ٢٠٠٣ ، ص ٢٧-٢٨ .

وحشد الأتصار للفوز في الأنتخابات ، ظهر " حزب العهد العراقي " الذي أجز في ١٤ تشرين الثاني سنة ١٩٣٠ وقد عرف بأنه حزب نوري السعيد ، وقد ضم من النخبة القانونية كلاً من ابراهم الواعظ وعبد الرزاق الرويشدي وعبد الرزاق منير ونجيب الراوي وصلاح بابان وصادق البصام ، وهذا الأخير ظهر معارضاً في المجلس بعد ذلك ضد الكتلة الحكومية^(١) ، ومن نفس البوابة أجز " حزب الأخاء الوطني " رسمياً في ٢٥ تشرين الثاني سنة ١٩٣٠ ، وقد حفلت قيادته بالعديد من رموز النخبة القانونية في مواقع المهمة ، ومنهم رشيد عالي الكيلاني وناجي السويدي ومحمد زكي وكامل الجادرجي^(٢) .

أما الأستثناء الوحيد في هذه المرحلة والمهم ، فهو ولادة حزب جديد تلاقت فيه خطوط جديدة وبراعم شابة ، في رحاب أستنشقت طلائع الفكر التقدمي ، وحاولت من خلال عناصرها التي تجمعت من منابع أجتماعية مختلفة ، أن تكون ممثلة لهذا التيار الجديد والنامي ، في نهج جديد عبّر عن تفاعل أجتماعي وفكري ووقائع كان لها الأساس الثقافي في واقع المجتمع العراقي ، وظل هذا المنبع يرفد هذا التنظيم وغيره بالصورة السليمة والحلول المطلوبة ، لقد كان ذلك الإستثناء هو " جماعة الأهالي " وهي شكلية سياسية خاصة ضمت مجموعة من الساسة الشباب واضمامه من المثقفين، تراصفوا وأتحدوا بعد التوقيع على معاهدة ١٩٣٠ بين العراق وبريطانيا، وقد مثلت النخبة فيها دوراً قيادياً من خلال حسين جميل وعبد القادر أسماعيل اللذين ربطت بينهما صداقة الدراسة والعمل السياسي في كلية الحقوق، ثم أنضم اليهم آخرون من النخبة كخليل كنه^(٣) ومن غيرها ، حيث أتفقوا على تقديم طلب بأمتياز جريدة بأسم " الأهالي " الى وزارة الداخلية في صيف ١٩٣١، على أن يكون صاحبها ومديرها المسؤول حسين جميل، وفي ٢ تموز منحت وزارة الداخلية امتياز جريدة " الأهالي " وصدر العدد الأول من الجريدة

(١) فاروق صالح العمر ، الأحزاب السياسية في العراق ، ص ١٩٥-١٩٦ ؛ الدكتور عادل تقي البنداوي ، التكوين الاجتماعي للأحزاب والجمعيات السياسية في العراق ، ص ٣٩ . ويضيف الدكتور عبد الامير العكام داود السعدي (ص ٤٧٩) .

(٢) سامي عبد الحافظ القيسي ، ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية ، الجزء الثاني ، ص ١٢٥-١٢٦ .

(٣) خليل كنه ، العراق أمسه وغده ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٦٦ ، ص ٥٢ .

يوم ٢ كانون الثاني سنة ١٩٣٢^(١) .

أما الأمر **الثاني** الذي نحدده هنا فهو دور النخبة القانونية في قيام الصحافة الوطنية ومسؤوليتها في ذلك وتنوع هذا الدور ، حيث شغلت هذه النخبة كل مطالع الضوء في المجتمع العراقي، من خلال الدور الفاعل فيها، ومن ذلك أنها كانت لسان حال الشعب في أفراده وأتراحه وجده وهزله، كانت تلك الورقيات التي يعبر عنها بالصحافة، مرصعة بأسماء لامعة من النخبة القانونية ، بذلت وعملت وأجتهدت بقدر أو بآخر وصولاً الى الحقيقة كما يراها كل واحد حمل هم هذه المسؤولية . وفي متابعتنا لهذه الصحافة وهذا اللسان ودور النخبة القانونية فيها وفيه ، وفي إطار الفترة المحددة ما بين عامي ١٩٢٥ و ١٩٣٢ ، فقد صدرت ثلاث وأربعون صحيفة ومجلة ونشرة ، تنوعت في صدورها بين السياسية اليومية أو الثقافية الشهرية أو الأسبوعية ، وتنوعت في الوسائل والطرق التي أختارت ، ومن ذلك من سلك طريق النكتة والتعبير عن الواقع بالسخرية والنقد ، وبالصرحة والرمز ، كما أن البعض كان إمتداداً لما سبق حيث أن بعض المجلات والصحف سبق أن صدرت ثم توقفت لأسباب كثيرة ، ثم عادت ، ومن أبرز ذلك " لغة العرب " وهي إحدى المجلات المهمة التي كانت تصدر قبيل الحرب العالمية الاولى في بغداد ، وهي شهرية أدبية وعلمية ، إستأنفت صدورها في تموز سنة ١٩٢٦ ولبثت تصدر ستة أعوام ثم أحتجبت وكان يتولى إصدارها الأب أنستاس الكرمل ، أما مديرها المسؤول فهو المحامي الشيخ جواد الدجيلي شقيق الشيخ كاظم الدجيلي الذي أدى دوراً متميزاً في إصدار " لغة العرب " في شتى مراحلها ، وكان الشيخ جواد الدجيلي قد درس الحقوق في القاهرة ، وخلفه في إدارة المجلة محام آخر هو طاهر القيسي اعتباراً من ايلول ١٩٢٨ الى حين تعيينه حاكماً في المحاكم المدنية إعتباراً من حزيران ١٩٣١ ليخلفه المحامي لطفى مصطفى^(١) .

وكان بعض صحف المرحلة تعبر عن حزب معين ، تتطرق بأسمه ويأخذ رموز

(١) فؤاد حسين الوكيل ، جماعة الأهالي في العراق ١٩٣٢-١٩٣٧ ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، ١٩٧٩ ، ص١٠٤-١٠٦ ؛ خليل كنه ، العراق أمسه وغده ، ص٥٢ .

(٢) فاهم نعمه أدريس الياسري ، مجلة لغة العرب . دراسة فكرية سياسية ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب - جامعة بغداد ، ١٩٨٩ ، ص٣٤-٣٥ ، ٨٥-٩٠ .

النخبة القانونية دورهم الطبيعي على عتبات هذه البوابة الضوئية ، تدافع وتشرح وترد ، ومن أمثلة ذلك جريدة " نداء الشعب " وهي يومية سياسية كانت لسان " حزب الشعب العراقي " (١) وقد برزت في بغداد يوم الأربعاء ٢٠ كانون الثاني ١٩٢٦ وبقيت حيّة مدة سنتين ، وقد أحتجبت في مفتح سنتها الثالثة ، وكان مديرها المسؤول المحامي حقي الجبيه جي ، وفي ٢٨ أيلول ١٩٢٩ أعاد إصدارها عبد الغفور البدري لتحل محل جرائده المعطلة فلم تلبث أسبوعاً (٢) . وفي نفس السياق تأتي جريدة " التقدم " ، وهي يومية سياسية تتطرق بلسان " حزب التقدم " الحكومي الذي ألفه عبد المحسن السعدون في بغداد ، وقد ظهر عددها الأول في ١٦ تشرين الثاني ١٩٢٨ وكان صاحبها ومديرها المسؤول المحامي سلمان الشيخ داود وقد ماتت بموت الحزب المذكور عام ١٩٢٩ ، وحسب تقويم صحيح لباحث متخصص " لم تستطع جريدة التقدم أن تحد من إنتقادات الصحف " لسياسة حكومة السعدون بصدد المفاوضات التي كانت تجريها حول موضوع المعاهدة العراقية - البريطانية الجديدة لأن الحكومة نفسها " لم تزودها بمعلومات تتعلق بحقيقة ما يدور حول المفاوضات " (٣) .

وعلى نفس الخطى في هذه الرحاب تنفس " صوت العراق " وهي جريدة يومية سياسية عامة أصدرها " حزب النهضة العراقية " لتحل محل جريدته المعطلة ، فكان مديرها المسؤول المحامي علي محمود الشيخ علي ، وقد صدرت في بغداد يوم الأحد الثامن من أيلول ١٩٢٩ ، لكن السلطة عطلتها بعد أيام قليلة (٤) . أما " الحزب الوطني العراقي " فقد كانت لسان حاله جريدة " صدى الأستقلال " وهي يومية سياسية عامة أصدرها في بغداد عبد الغفور البدري صاحب جريدة " الأستقلال " يوم ١٥ أيلول ١٩٣٠ ، وكان مديرها المسؤول المحامي علي محمود الشيخ علي وقد لبثت تصدر أياماً ثم أحتجبت

(١) الدقة تقتضي أن نؤكد أن المقصود هو " حزب الشعب " ورئيسه ياسين الهاشمي .

(٢) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الصحافة العراقية ، ص ٩٣ ؛ فائق بطي ، الموسوعة الصحفية العراقية ، المصدر السابق ، ص ٨٥ .

(٣) الدكتور لطفي جعفر فرج عبد الله ، عبد المحسن السعدون ، المصدر السابق ، ص ٣٠٦ .

(٤) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الصحافة العراقية ، ص ٩٢-٩٤ . يذكر فائق بطي في الصفحة ٨٤ من موسوعته الصحفية ان صاحب الامتياز هو مزاحم الباجي .

بقرار وزاري في تشرين الثاني ١٩٣٠^(١). وفي الاتجاه الملتزم جاءت " الأهالي " وهي جريدة يومية سياسية جامعة ، صاحبها ومديرها المسؤول المحامي حسين جميل ، وقد برز عددها الأول في يوم السبت ٢ كانون الثاني ١٩٣٢ ، وقد إنتقلت مسؤوليتها الى المحامي عزيز شريف ثم الى المحامي اسماعيل غانم فعبد القادر اسماعيل ، وكانت تتطرق بأسم " جماعة الأهالي " كما أسلفنا^(٢) .

وفي هذا الطريق الوضيء واللاحب تبرز ومضات تعبر عن دوافع داخلية موضوعية تتمثل في نضوج فكري وتفتح مشرق ورغبة في كسب ضوء المستقبل وأحتضانه، ومضات فردية أو جماعية تتوزع ويلتقي فيها الأجتماعي والسياسي والأدبي ، ما تلبث أن تضيء حتى تتطفئ بسبب خروجها عن المطلوب والمألوف قانوناً ورتابة ، وفي هذا الصدد سنلاحظ مطاردات وملاحقات للكلمة الحرة ، وسعي ونضال هذه الحلقات والقبسات المشرقة لأن تكون في صورة الواقع السياسي والفكري الحقيقيين ، وأن تصدم هذا الواقع المائل وتثلمه ما أمكنها ، وقد يدعي صاحب هذه الصحيفة أو تلك أنها غير سياسية ، أو نصف هزلية - هكذا - لكن الحقيقة تتدلى لتعبر عن الكوامن في ضمائر ووجدان الكثير من هذه الرموز ، رموز النخبة القانونية العراقية ، وأمثالهم من نخب المثقفين ، والأمثلة كثيرة، فها هي " الوميض " وهي صحيفة أدبية اسبوعية جامعة ، كان صاحبها ومحررها لطفي بكر صدقي ، من رموز النخبة كما أسلفنا حيث ظهر عددها الأول في بغداد في ٢٨ تشرين الثاني ١٩٣٠ وقد أحتجبت بعد أيام من صدورها^(٣) ، أما المحامي فائق القشطيني فله دور ريادي في مضمار الصحافة فقد كان المدير المسؤول لمجلة " الحديث " وهي شهرية غير سياسية، صدرت في بغداد في تشرين الثاني ١٩٢٧ ، وقد لبثت تصدر بانتظام مدة سنة كاملة ثم توقفت^(٤) ، ولم ينقطع نشاط القشطيني، فقد كان

(١) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الصحافة العراقية ، ص٩٨ ؛ فائق بطي ، الموسوعة الصحفية العراقية ، ص٨٣ .

(٢) فؤاد حسين الوكيل ، المصدر السابق ، ص١٠٤-١٠٧ .

(٣) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الصحافة العراقية ، ص٥٣ ، ١١٨ . وهي غير " الوميض " التي أصدرها في بغداد رمزي العمري . تنظر : زاهدة ابراهيم ، دليل الجرائد والمجلات العراقية ، ص٢٧١ .

(٤) فائق بطي ، الموسوعة الصحفية العراقية ، ص١٠٣ .

المدير المسؤول لجريدة " البرهان " وهي أدبية أنتقادية ، اسبوعية صدرت في بغداد ، وبرز عددها الأول يوم الخميس ١٧ تشرين الأول ١٩٢٩ وأحتجبت بعد حين^(١)، كما كان القشطيني هذا ، المدير المسؤول لجريدة " النور " وهي أدبية علمية عامة ، صدرت في بغداد مرة في الأسبوع ، برز عددها الأول في يوم الأحد ٢٣ حزيران ١٩٢٩ ، وقد أحتجبت في ١٢ أيلول ١٩٣١ لأن صاحبها الشاعر عبد الأمير البناء أصدر جريدة سياسية بدلها سماها " بغداد " وهي أسبوعية عامة أشارك في إصدارها المحامي أحمد حامد الصراف الذي أصبح مديراً مسؤولاً لها^(٢) ، وصدر عددها الأول في بغداد يوم الأثنين ٢٠ تموز ١٩٣١ .

في هذه المرحلة خاض المنتمون الى النخبة القانونية تجربة جديدة في مضمار الصحافة ، ونقصد بها الصحافة العمالية التي بدأت تتبلور في سياق تطور الحركة العمالية العراقية منذ أواخر عشرينيات القرن الماضي . ففي الثامن من أيلول عام ١٩٣٠ صدرت في بغداد جريدة " العامل " التي كان المحامي فائق القشطيني مديرها المسؤول ، ثم صدرت في بغداد أيضاً في الثاني والعشرين من تشرين الثاني العام نفسه جريدة

" نداء العمال " التي عرفت نفسها بوصفها " لسان حال العمال الناطق وسلاحهم الأدبي " وكان المحامي توفيق الفكيكي مديرها المسؤول ، وأخيراً صدرت في الموصل " جريدة يومية سياسة عامة " بأسم " العمال " في الخامس من أيلول عام ١٩٣١ لصاحبها ومديرها المسؤول سعد الله زيادة ، وجميع هذه الصحف بدأت تتحدث بلغة جديدة ، وتعالج قضايا عمالية من النوع الذي قلما كانت الصحافة العراقية تتصدى لمعالجتها قبل ذلك التاريخ^(٣) .

لم ينقطع هذا التيار النابض بالحياة ، وفي خضمه صدرت " البلاد " وهي جريدة يومية سياسية ، صدرت في بغداد وظهر عددها الأول يوم الجمعة ٢٥ تشرين الأول ١٩٢٩ ، وهي من الصحف العتيقة والمعروفة ، وكان صاحب الأمتياز والمدير المسؤول المحامي رفائيل بطي وقد عطلتها السلطة الحاكمة في ٨ أيار ١٩٣٠ ، ولم يتوقف نبض

(١) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الصحافة العراقية ، ص ١١٩ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٩٩ ، ١١٨-١١٩ .

(٣) للتفصيل عن ذلك ينظر : الدكتور كمال مظهر احمد ، الطبقة العاملة العراقية . التكون وبدائيات التحرك ، ص ١٥٤-١٧١ .

" البلاد " فقد صدرت " صوت العراق " وهي جريدة يومية سياسية جامعة لتحل محل جريدة " البلاد " المعطلة وبرز عددها الأول يوم الجمعة ١٠ أيار ١٩٣٠ وكان صاحبها ورئيس تحريرها المحامي رفائيل بطي ومديرها المسؤول المحامي علي محمود الشيخ علي ، وكان ضرب المثل في اصرار رموز النخبة القانونية على أداء دورهم ، ولذلك لم يسكت " صوت العراق " فقد أصدر رفائيل بطي هذه المرة جريدة " الجهاد " وهي يومية سياسية جامعة ، صدرت في بغداد لتحل محل جريدة " صوت العراق " التي عطلتها الحكومة بعد صدورها ، وقد ظهر عددها الأول يوم الأحد ٢٧ تموز ١٩٣٠ وكان بطي رئيس التحرير أما المدير المسؤول هذه المرة فقد انضم اليه المحامي سلمان الشيخ داود ، ولم تتوقف عصا الحكومة فقد عالجتها بضربة قاتلة بعد صدورها بأيام قلائل . ولم تثن عقبات الطريق رفائيل هذا فواصل جهاده وأصدر " الأخبار " وهي جريدة يومية سياسية جامعة صدرت بعد تعطيل جريدة " الجهاد " في بغداد يوم الخميس ١٨ حزيران ١٩٣١ وكان رفائيل بطي صاحبها ورئيس تحريرها ومديرها المسؤول في وقت واحد ، ولم تلبث طويلاً فقد عطلتها الحكومة أيضاً^(١) .

ونلتفت الى رمز آخر من رموز النخبة القانونية وهو توفيق الفكيكي ، فقد أصدر هذا المحامي جريدة " الكرخ " وهي أدبية علمية أسبوعية صدرت في بغداد يوم الاثنين ١٠ كانون الثاني ١٩٢٧ ، وكان صاحب الأمتياز الملا عبود الكرخي وصار توفيق الفكيكي المدير المسؤول وقد عطلتها الحكومة في ١٤ شباط ١٩٢٨ ، ثم إستأنفت صدورها في ١٨ أيلول ١٩٢٨ وأحتجبت بعد ذلك أحتجاباً نهائياً^(٢) ، ثم واصل الفكيكي السعي واصدر " النظام " وهي جريدة اسبوعية تبحث في كل شيء عدا السياسة والشخصيات - ولذلك معنى واضح - وكان هو صاحبها ومديرها المسؤول ، وقد برز عددها الأول في بغداد يوم الاثنين ٢٢ آب ١٩٢٧ فكان الأول والأخير حيث عطلتها الحكومة بحجة

أنها خالفت خطتها . ولم ينقطع نبض الفكيكي ، فقد كان المدير المسؤول أيضاً لجريدة " الرياض " وهي أسبوعية أدبية عامة برز عددها الأول في بغداد يوم الاثنين ٢٣ شباط

(١) فائق بطي ، الموسوعة الصحفية العراقية ، ص٩٧ ، ١٠٩ ؛ عبد ارزاق الحسني ، تاريخ الصحافة العراقية ، ص٩٤-٩٥ ، ٩٧ .

(٢) فائق بطي ، الموسوعة الصحفية العراقية ، ص٩٧ .

١٩٣١ ولم يصدر سواه^(١) .

ومن النبضات الحية وتحركات البراعم الجديدة صدرت " الشباب " وهي مجلة اجتماعية شهرية ، صدر عددها الأول في بغداد في شباط ١٩٢٩ وكان مديرها المسؤول عبد القادر اسماعيل ، ثم أحتجبت ، وواصل هذا الفيض المتدفق تحركه ، فصدرت " المستقبل " وهي صحيفة نقد وأدب وفن ودعابة ، وكان صاحب الأمتياز والمدير المسؤول عبد القادر أسماعيل نفسه ، ومحررها ابراهيم صالح شكر ، حيث برز عددها الأول في بغداد يوم الأحد ٢٩ كانون الأول ١٩٢٩ ثم توقفت بعد مدة قصيرة^(٢) . ومتابعة لنشاط هذه البراعم واتجاهاتها فقد صدرت " الرصافة " وهي مجلة أسبوعية مصورة ، صدرت في بغداد في ٢٤ كانون الثاني ١٩٣٠ في يوم الجمعة وكان مديرها المسؤول واحد من رموز القانون والسياسة في العراق ، وهو فائق السامرائي ، الذي أصدر جريدة " الحارس " في بغداد بتاريخ ٢٩ كانون الأول^(٣) . ولم تنتهي هذه الأنعطافات التاريخية فقد نزلت الى ميدان الكلمة " الأمانى " وهي مجلة أسبوعية سياسية جامعة صدرت في بغداد وكان صاحبها ومحررها المسؤول رمز آخر من رموز النخبة القانونية في العراق ، وهو عبد الرزاق شبيب ، وقد أنتشر عددها الأول في ٣٠ كانون الثاني ١٩٣١ وصدرت منها خمسة أعداد ثم أحتجبت ، وتعد من أولى المجلات السياسية التي صدرت في بغداد ، ولم تنتكس الأمانى هذه فقد حمل رايها الجديدة " الأمانى القومية " رمز آخر من رموز النخبة القانونية في العراق وهو عبد الوهاب محمود ، وقد صدرت في بغداد في ٤ أيلول ١٩٣١ وهي مجلة أسبوعية سياسية لم تلبث أن احتجبت بعد مدة قصيرة . وتتوعدت المسيرة وتلاقت البراعم وتوحدت الجهود حين صدرت " الأمانى القومية " وهي جريدة أسبوعية سياسية جامعة ، وهي فعلاً جامعة ، حيث ضمت صاحب الأمتياز عبد الوهاب محمود وعبد الرزاق شبيب المدير المسؤول أما رئيس التحرير فكان

(١) فائق بطي ، الموسوعة الصحفية العراقية ، ص١٠٣، ١٠٨ ؛ عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الصحافة العراقية ، ص١١٥-١١٦ ، ١٢٢-١٢٣ .

(٢) زاهدة ابراهيم ، دليل الجرائد والمجلات العراقية ، ص٢٢٢ ؛ فائق بطي ، الموسوعة الصحفية العراقية ، ص١١٠-١١٢ .

(٣) فائق بطي ، الموسوعة الصحفية العراقية ، ص١١٠ ، يورد فيه انها صدرت في الأول من كانون الأول ١٩٢٩ وهي تابعة لجريدة " الأستقلال " ومديرها المسؤول فائق السامرائي ، وقد صدر منها عدد واحد ، وعطلتها الحكومة لموافقها المؤيدة للمعارضة .

أبراهيم صالح شكر ، وقد صدر عددها الأول في بغداد يوم الجمعة ٣٠ تشرين الأول ١٩٣١ ، وقد أحتجبت بعد مدة قصيرة^(١) .

وللقتال من أجل الحقيقة طرق مختلفة ومشروعة ، وفي هذا الإطار جاء سعي وجهد حسين الرحال وهو من رموز النخبة القانونية العراقية والفكرية المتقدمة ، حيث يرى فيه حنا بطاطو " أحد أبرز مفكري العراق المعاصر " والذي " سماه البعض قاسم أمين العراق " ، حيث أدى دوراً متميزاً في " جعل حركة تحرير المرأة في العراق تأخذ شكل حملة " ، وتمت على يديه " عقلنة الفكرة وتقديمها كمطلب من مطالب العملية التاريخية " متأثراً في ذلك " بالإنجازات النسائية المعاصرة في مصر وتركيا " ، ليدعو من هذا المنطلق الى إلغاء الحجاب ، والمساواة بين الرجل والمرأة ، وإلى تغيير المجتمع إذ " لا وجود لنظام اجتماعي طبيعي أو خالد "^(٢) مما كان يعد تحريكاً للبركة الراكدة في مضمار الفكر والسياسة . لقد أختار بهذا الدافع ، أغلب الظن ، أسماً غريباً لجريدة اجتماعية أسبوعية هو " سينما الحياة " التي صدر عددها الأول في بغداد يوم الجمعة الموافق للسابع عشر من كانون الأول سنة ١٩٢٦^(٣) .

واصل الرحال نشاطه الأيجابي هذا ، فقد كان المدير المسؤول لصحيفة " صدى الكرخ " الذي بادر صاحب أمتياز جريدة " الكرخ " المعطلة ، لأصدارها وكانت أسبوعية أدبية ، صدرت في بغداد يوم الثلاثاء ١٧ نيسان ١٩٢٨ ، وقد عطلتها الحكومة لأنها خالفت الخطة المرسومة للصحف غير السياسية^(٤) . وجاءت " الناقد " وهي صحيفة أدب ونقد وفكاهة ، صدرت يوم الخميس ١٣ حزيران ١٩٢٩ ، وكان صاحبها ومديرها المسؤول واحد من رموز النخبة القانونية العراقية هو سلمان الشيخ داود، فكان هذا عددها الأول والأخير لأنها دخلت عالم المخالفات لخطة الحكومة المرسومة مثل غيرها . أما المحامي أحمد جمال الدين فقد أصدر نشرة أسبوعية مصورة سماها " الحوادث " ، ظهر

(١) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الصحافة العراقية ، ص٥٣ ، ١٢٠-١٢١ .

(٢) حنا بطاطو ، العراق ، الكتاب الثاني : الحزب الشيوعي ، بيروت ، ١٩٩٢ ، ص٣٩-٤٠ ، ٤٧-٤٥ .

(٣) عنها تنظر : زاهدة ابراهيم ، دليل الجرائد والمجلات العراقية ، ص١٣١ .

(٤) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الصحافة العراقية ، ص١١٤-١١٦ .

عددها الأول يوم الجمعة ٧ آذار ١٩٣٠ في بغداد ، ولبثت تصدر مدة ثلاثة أشهر ثم أحتجبت بمحض أرادة صاحبها^(١) .

وفي المجال المهني والتخصصي صدرت " القضاء " وهي مجلة حقوقية في بغداد، في نيسان ١٩٣٢ ، وكان صاحبها ومديرها المسؤول المحامي جميل الأورفلي ، ولم تدم طويلاً فقد أحتجبت بعد مرور أربعة أشهر ، كما أصدر أنور شاول جريدة " الحاصد " في بغداد بتاريخ ١٢ شباط ١٩٢٩ وأستمرت تصدر بانتظام سبع سنوات كاملات تخللتها سنة أحتجاب واحدة^(٢) .

لم يقتصر دور المنتمين الى النخبة القانونية في مضمار الصحافة على العاصمة بغداد وحدها ، فقد كان النبض العراقي يتواصل من شماله الى جنوبه ، ولتبرز النجف الأشرف والموصل الحدياء والبصرة الفيحاء في هذا المجال . وتمثل الأخيرة ، أي البصرة ، المقام الأول هنا ، إذ صدرت فيها مجلتا " الأقتصاد " و " النشء الجديد " ، وأربع جرائد بما فيها " الأيام " التي كان المحامي عبد الجليل برتو مديرها المسؤول ، وكانت جريدة سياسية صدر عددها الأول يوم الرابع من كانون الثاني عام ١٩٣٠ ، ولستمرت في الصدور على مدى ثمانية أشهر ثلاث مرات في الأسبوع^(٣) .

وأدت مدينة الموصل بدورها دوراً متميزاً في تاريخ الصحافة العراقية ، ولأنها شهدت ميلاد ثاني جريدة في تاريخ الصحافة العراقية ، هي جريدة " الموصل " التي صدرت يوم الخامس والعشرين من حزيران ١٨٨٥ لتكون الجريدة الثانية بعد جريدة " الزوراء " ، وهي تميزت عن الجريدة الأم بأسلوبها الأدبي الجزل ، والواضح ، الذي لم يكن " فيه شيء من آثار العجمة والغموض والركاكة التي حفلت بها صفحات الزوراء " ، كما أنها شهدت أيضاً ميلاد أول مجلة أهلية في العراق ، وهي مجلة " أكليل الورود " التي أصدرها الآباء الدومنيكان هناك في العام ١٩٠٢ وعلى مدى سبع سنوات^(٤) . وفي

(١) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الصحافة العراقية ، ص٩٩ ، ١١٧-١١٨ ؛ فائق بطي ، الموسوعة الصحفية العراقية ، ص١١٢ ، ١٢١ ، ١٥٢ .

(٢) فائق بطي ، الموسوعة الصحفية العراقية ، ص١٠٦ ، ١٢٣ ؛ عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الصحافة العراقية ، ص١١٦-١١٧ .

(٣) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الصحافة العراقية ، ص٤٩-٥١ ، ٩٥ ، ١١٢-١١٣ ، ١١٧ .

(٤) الدكتور ابراهيم خليل احمد ، نشأة الصحافة العربية في الموصل ، منشورات جامعة الموصل ، الموصل ١٩٨٢ ، ص٢٠-٣٢ .

المرحلة المعنية في هذا المبحث صدرت في الموصل مجلة " النجم " التي صدر عددها الأول يوم الخامس والعشرين من كانون الأول سنة ١٩٢٨ ، وأستمر صدورها على مدى عقد كامل من الزمن ، وهي كانت " مجلة علمية أدبية راقية جداً " على حد تعبير المؤرخ عبد الرزاق الحسني^(١)، فضلاً عن ذلك أصدر المحامي سعد الله زيادة جريدة " العمال " في الموصل كما سبقت الإشارة الى ذلك .

وللنجف دورها المتميز في تاريخ الصحافة العراقية ، فإن درتي تاج ثورة العشرين " الفرات " و " الأستقلال " صدرتا في تلك المدينة المقدسة تحديداً ، مما " يشير الى تحول نوعي مهم في أسلوب نضال العراقيين ، ونمو دور الفئة المثقفة في ذلك النضال " . وفي المرحلة المعنية صدرت في النجف جريدة واحدة ومجلتان ، حملت الجريدة أسم المدينة نفسها ، أي " النجف " وكانت جريدة أدبية اجتماعية اقتصادية أسبوعية لصاحبها يوسف رجب ، وأستمر صدورها في المدة الممتدة بين نيسان ١٩٢٥ وحزيران ١٩٢٧ وكانت " من الجرائد المفيدة " (٢) .

أما المجلتان فهما " الحيرة " ولأنها هي أيضاً كانت تمثل حالة خاصة بوصفها " مجلة شهرية علمية ادبية اجتماعية تاريخية مدرسية " صاحبها الشيخ عبد المولى الطريحي صدر عددها الأول في كانون الثاني سنة ١٩٢٧ ، وهي عالجت في أعدادها الثلاثة التي صدرت " موضوعات نفيسة كانت جديرة بالتعزيد والمساعدة " (٣) .

تستحق المجلة النجفية الثانية " الأعتدال " (٤) توقفاً خاصاً لأكثر من سبب يمت الى موضوع دراستنا بأكثر من صلة . فقبل كل شيء أنها صدرت في شباط ١٩٣٢ ، مما يعني أن بداية تأريخها تزامنت مع السنة الأخيرة من الإطار الزمني لدراستنا، ثم أنها

(١) الدكتور كمال مظهر أحمد ، صفحات من تاريخ العراق المعاصر ، ص ٤٩ .

(٢) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الصحافة العراقية ، ص ١١١ .

(٣) يقول الحسني : صدرت " الحيرة " يوم ٢٤ رجب ١٣٤٥ / ١٥ كانون الثاني ١٩٢٧ ، فيما تشير زاهدة ابراهيم في الص ٣٥٩ من " دليل الجرائد والمجلات العراقية " الى أن العدد الأول منها صدر في ٢٩ كانون الثاني من السنة المذكورة ، وبعد البحث في الموضوع تأكد لدينا أن ما ورد في الدليل هو الصحيح بالنسبة لتأريخ صدور المجلة النجفية المذكورة ، مما إقتضى التنويه .

(٤) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الصحافة العراقية ، ص ٤٩ .

كانت واحدة من أطول المجلات العراقية عمراً في تلك المرحلة ، إذ عاشت ستة أعوام كاملات ، وكانت تمثل واحدة من الحالات الاستثنائية من حيث الصدور بصورة منتظمة ، وهي ، فضلاً عن كل ذلك ، كانت طافحة بأبحاث ومقالات قيّمة فعلاً في شتى ميادين الفكر والأدب والعلم ، وكان ينطبق شعارها الذي كان يزين صدر كل عدد من أعدادها ، ويقول نصه أن المجلة " تبحث في العلم والأدب والأخلاق والأجتماع والتاريخ " (١) ، ينطبق على جميع أعدادها التي أطلعنا عليها ، فإن الذين كانوا ينشرون في " الأعتدال " كانوا من أفضل الباحثين والمفكرين والكتاب والأدباء العراقيين والعرب ، بغض النظر عن انتمائهم الطائفي والفكري ، منهم ، على سبيل المثال ، حجة الإسلام الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء وعباس محمود العقاد ومحمد رضا الشبيبي ومحمد باقر الشبيبي ومحمد مهدي الجواهري وسلمان الصفواني واحمد عزت الأعظمي وكاظم نورس والمؤرخ عبد الرزاق الحسيني وعبد المحسن شلاش وعلي الشرقي ورئيس المجمع العلمي العراقي لاحقاً الدكتور عبد الرزاق محي الدين والدكتور مصطفى جواد والشيوعي البارز محمد حسين الشبيبي الذي تغنى بزيارة وفد الجامعة الأمريكية بببيروت الى النجف ، وفاضل الجمالي ، وعارف ظاهر السامرائي وأحمد الصافي وعبد الكريم الأزري ، وعدد من المنتورين الكرد من أمثال الصحفي البارز خلف شوقي الداودي والقاص التقدمي عبد المجيد لطفي (٢) .

ادى المنتمون الى النخبة القانونية العراقية دوراً متميزاً في مسار " الأعتدال " يكاد يرتقي الى مستوى دور المنتمين الى النخبة الدينية ممن ينتمون بأكثر من صلة الى النخبة القانونية كما سبق أن بينا ذلك في حينه . لقد تجسد ذلك ، قبل كل شيء ، في أن إصدار المجلة من حيث الإدارة والتوجيه كان يعتمد على شخصين يمثلان طرفي المعادلة المذكورة ، هما محمد علي البلاغي بوصفه مديرها ورئيس تحريرها ، والمحامي السيد أحمد جمال الدين بوصفه صاحب امتيازها المسؤول . ومن المهم أن نشير أيضاً الى أن

(١) فيما بعد ، في السنة الرابعة من عمر " الأعتدال " حذفت كلمة الأخلاق من شعارها ليصبح نصها : " مجلة شهرية تبحث في العلم والأدب والتاريخ والاجتماع " .

(٢) جميع الاسماء منقولة من أعداد مختلفة من مجلة " الأعتدال " نفسها التي كانت تطبع في المطبعة العلوية بالنجف الأشرف .

معظم مواد " الأعتدال " كانت تلتقي من حيث المضمون والشكل والهدف مع أفضل المهمات الفكرية والسياسية التي آمنت بها النخبة القانونية ، ومن أجل التوضيح حسب ، نسجل عينة من عناوين المقالات التي نشرتها المجلة ، وهي قد تفاجيء القارىء ، خصوصاً عندما يأخذ عنصرى الزمان والمكان بنظر الأعتبار ، مع العلم أن العديد منها تنتمي من حيث الصياغة ، بل وحتى من حيث العنوان الى زمننا المعاصر :

أ. قضايا المجتمع والأقتصاد والفكر :

١. الشباب ، وفيه يخاطب حجة الأسلام الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء ، الشباب ودورهم المتميز في المجتمع بوصفهم رجال الغد ، فهم " للبلاد وهي لهم " ، وأوصاهم أن يكونوا " أشداء على الكفار ، رحماء بينهم " .
٢. العدل الأجتماعي أساس الوحدة في الدولة .
٣. أثر الديمقراطية في المجتمع .
٤. بدو العراق .
٥. التنافس وأثره الأقتصادي .
٦. أعمال التجسس وقضايا النفط والحرب .
٧. التطورات الأقتصادية الحديثة وتأثيرها على مستقبل الأستعمار الغربي .
٨. النقد وآثاره .
٩. أثر الدعاية في الحركات الاجتماعية .

ب. القضايا القومية :

١. منهج القومية العربية .
٢. لوحتا الشجاعة والغرور القومي عند العرب .
٣. كتبت عن رواد الحركة القومية العربية .

٤. فضحت سياسة الأتحيادين العنصرية ، مع التركيز على جمال باشا السفاح بصورة خاصة .

ج. قضايا التربية والتعليم :

على غرار رواد عصر النهضة الأوربية أولت " الأعتدال " قضايا التربية والتعليم اهتماماً إستثنائياً ، فلا يخلو عدد من اعدادها عن مقال أو أكثر يمت الى هذا الموضوع الحيوي بصورة مباشرة ، أو غير مباشرة ، مثل :

١. التعليم الشعبي القومي العام أحد أركان الدولة ، ويقصد صاحب المقال عبد الكريم الأزري به التعليم الألزامي .

٢. مشكلة التعليم في العراق ، ويأخذ صاحب المقال التعليم في الولايات المتحدة الامريكية إنموذجاً لكيفية التعامل مع التعليم ، الذي يهم الجميع ، بنجاح .

٣. عالجت " الأعتدال " أدق القضايا الخاصة بالكتاب المدرسي ومشكلاته ، ومستوى المعلمين والمدرسين ، والبعثات العلمية الى خارج العراق ، وكل ذلك يخص تكون النخبة وتطورها بصورة مباشرة .

٤. رفعت شعار تأسيس الجامعة العراقية .

د. التاريخ :

١. العظماء في التاريخ .

٢. الألواح التاريخية ، عنوان لسلسلة مقالات عن مآثر تاريخية .

٣. العراق قديماً وحديثاً .

٤. فلسفة التاريخ .

٥. الشعوب السامية ولغاتها .

٦. صفحة تاريخية عن الصائبة ، عن تسميتهم وعددهم ونسبتهم وطريقتهم ولغتهم وعاداتهم وصناعاتهم وأشهر رجالهم في الأسلام .

٧. عرفت القارىء بأهم المؤلفات التاريخية التي كانت تصدر باللغة العربية ، بما

في ذلك مؤلفات المؤرخ عبد الرزاق الحسني وأحمد عزت الأعظمي .

هـ. الأدب :

كما هو متوقع تحتل موضوعات الأدب ورموزه مكانة متميزة على صفحات " الأعتدال " التي أولت أبداعات شعراء العراق البارزين وتأريخ حياتهم ونشاطاتهم أهتماماً كبيراً، من هؤلاء، على سبيل المثال شعراء آل الحبوبي وآل الكاظمي وآل الشيببي والزهاوي والجواهري والرصافي وعشرات غيرهم ، بضمنهم عدد كبير من الشعراء الشباب ، كما عالجت أكثر من مرة موضوع " جمود الحركة الأدبية في العراق " (١) على أساس تحليلي مقارن مرموق ، وبالأستناد الى شواهد مقنعة . وفي الوقت نفسه تابعت المجلة بأهتمام نشاطات " جمعية الرابطة الأدبية " (٢) التي كان مقرها في النجف ، يتبعها عدد من الفروع ، فكتبت عند ندواتها والأحتفالات التي كانت تقيمها ، بما في ذلك الأحتفال الكبير الذي أقامته الجمعية لمناسبة زيارة وكيل وزارة المعارف المصرية محمد العشماوي للنجف " مع كريمته آمال الطالبة بكلية الحقوق ، ونجله أحمد رجائي المدعي العام بوزارة الحقانية في مصر " . وكلاهما من القانونيين .

و. العلوم :

من الصعب أن يتصور المرء أن تتعامل مجلة تصدر في ثلاثينيات القرن الماضي في مكان مثل العراق ، وفي أجواء مدينة دينية مقدسة مثل النجف ، مع قضايا العلم بمثل هذه الشمولية ، والعقلية المتفتحة كما فعلت " الأعتدال " ذلك ، وفيما يأتي شواهد قليلة نستعرضها لمجرد التوضيح ، ونشير قبل ذلك الى أن جميع أطراف النخبة العراقية ، بما فيها النخبة القانونية كانت تتوق الى التعرف على هكذا موضوعات غير مألوفة على

(١) العنوان مقتبس من " الأعتدال " نفسها .

(٢) جمعية علمية أدبية تأسست في النجف عام ١٩٣٢/١٣٥١ وقد ضمت اخمامة هامة من المجددين من رجال الفكر والعلم والأدب ، وكان الأستاذ محمد علي البلاغي واحداً من اعمدتها وأركانها . ينظر : ديوان الجعفري . صالح بن عبد الكريم ... أبين جعفر كاشف الغطاء ١٩٠٨-١٩٢٩ ، جمعه وحققه وأشرف عليه علي جواد الطاهر وثائر حسن جاسم ، منشورات وزارة الثقافة والاعلام ، بغداد ، ١٩٨٥ ، ص١٨ ؛ ينظر كذلك : مصطفى جمال الدين ، ذكرى البلاغي الأربعينية ، مستل من مجلة الرابطة ، السنة الثالثة ، العدد الأول ، ص١٠ .

أسماعهم في سياق الزمان والمكان . ففي رأي " الأعتدال " أن " العظماء في التاريخ " هم من يعملون من أجل " تسهيل أعمال الحياة " ممن " يوفرون وسائل النور " وتقصد بها الكهرباء ، والسير (أي النقل) والتخاطب (أي التلفون) . ويفاجأ المتتبع فعلاً عندما يجد أن " الأعتدال " تعرف قراءها في مثل ذلك الوقت المبكر بالتلفاز (التلفزيون) في مقالة علمية مطولة تقع في ست صفحات ، و مترجمة ترجمة واضحة ، ومفهومة من قبل محمد علي كبه. وفي الإطار نفسه أقترح المجلة عدداً من المصطلحات العربية الموفقة للمخترعات العلمية الجديدة ، مما يدخل ، عادة ، ضمن مهمات المجامع العلمية واللغوية. وتتوقف مقالة " الأعتدال " المعنونة " الكيمياء في الحرب القادمة " النظر بدورها ، وهكذا الحال مع مقالة " نظرية الجزء الحديثة وانقلاب العناصر " وهي مقالة مكرسة لدراسة الألكترون مع تخطيط توضيحي . وفي مقالتها " مبادئ الزراعة العامة " عالجت المجلة بأسلوب علمي جديد قضية حيوية تهم العراقيين بصورة خاصة .

ز . الفلسفة :

ينطبق ما ذكرناه بصدد العلوم على الفلسفة بحذافيرها ، وهنا أيضاً من شأن عينة من الأبحاث والمقالات التي نشرتها " الأعتدال " في هذا المضمار الحساس أن يوضح ما نحن بصدد توضيحه :

١ . " الأنشاء والأرتسام " وهو بحث فلسفي - علمي يبحث عن " العلم والنفس والعلم الفعلي والأنفعالي " .

٢ . " تنازع البقاء " قصيدة للشيخ محمد رضا الشبيبي كتبها في الأصل في تشرين الثاني ١٩٢٢ ، وهو يؤكد فيها ، في ضوء نظرية داروين أغلب الظن ، ان البقاء في الحياة هو للأصلح ، فأن " الدهر قتال لما ليس يصلح " ، ومن هذا المنطلق وجه أنتقاداً شديداً الى كل من لا يأخذ هذه الحقيقة الثابتة بنظر الأعتبار ، فأكبر " عار في الأكابر صمتهم إذا لم يبينوا الرأي ، أو لم يصرحوا " بذلك للجميع حسب قناعته .

٣ . مقالة الأنتخاب الطبيعي وأثره في تصفية العلوم القديمة " .

٤ . المرونة العقلية .

ح. دراسات وقضايا أجنبية :

حاولت " الأعتدال " نقل المفيد والمهم من مصادر أجنبية مرموقة دون تحفظ ، مع التركيز بصورة خاصة على ما يحتاجه المثقف العراقي في مضمار التربية والتعليم والأدب والعلوم وغيرها ، فيما يأتي عينة مما نشرته المجلة في هذا المجال :

١. يتحدث طالب البعثة حسن الدجيلي من أكستر في بريطانيا عن " وقفته أمام ضريح شكسبير " (١٥٦٤-١٦١٦) في مسقط رأس الروائي العالمي الكبير في أكستر .
٢. وينشر حسن الدجيلي نفسه في عدد آخر من " الأعتدال " الترجمة العربية لبحث التربوي البريطاني السير آرنست سايمون الذي يحمل عنوان " أهداف التعليم في تربية مواطنين صالحين للمجتمع " .
٣. وفي المجال نفسه تعرف " الأعتدال " قراءها بتاريخ حياة ونظرية عالم النفس الروسي الشهير ، الحائز على جائزة نوبل ايفان بافلوف (١٨٤٩-١٩٣٦) .
٤. يتحدث عارف ظاهر السامرائي ، مدرس اللغة الانجليزية في ثانوية بغداد المركزية عن الأشتراكي المثالي الانجليزي توماس مور (١٤٧٨-١٥٣٥) وعن قصته المعروفة " يوتوبيا " .
٥. على الغرار نفسه يتحدث عبد الرسول نجم عن تشارلز دكنز (١٨١٢-١٨٧٠) بوصفه واحداً من أشهر كتّاب الرواية الانجليزية ، من رواياته التي وجدت صدى عالمياً لها " اوليفر تويست " و " قصة مدينتين " التي يتحدث فيها عن الثورة الفرنسية ، وهو معروف بانتقاده اللاذع للشور الاجتماعية ، بما في ذلك الظواهر السلبية في التعليم والقضاء والسجون ، وقد أدى بكتاباتة دوراً واضحاً في الإصلاحات التي شهدتها الدول الأوربية عموماً ، وبريطانيا خصوصاً في تلك المرحلة . ومما يذكر أن دكنز كان يعتمد على الصحافة في نشاطه الفكري اعتماداً كبيراً ، وكل ذلك جعله " عظيماً بمثله العليا " لأنه " لم يأل جهداً في إصلاح محيطه الموبوء " كما ورد في " الأعتدال " نصاً .

ط. من مقالات النخبة القانونية في " الأعتدال " :

لم يقتصر دور المنتمين الى النخبة القانونية العراقية في مجلة " الأعتدال " النجفية على ما ذكر حتى الآن ، خصوصاً فيما يخص صاحب امتيازها المسؤول المحامي السيد أحمد جمال الدين الذي كانت التبعة القانونية عن كل ما تنشره " الأعتدال " تقع على عاتقه دون غيره. فلقد عالج القانونيون أنفسهم قضايا مهمة في المجلة ، تستوقف النظر دون شك، من ذلك " فلسفة التاريخ ، وتعليل الحوادث التاريخية للدكتور في الحقوق والديبلوم في العلوم السياسية عبد الجواد الكليدار " على وفق صياغة المجلة .

وفي هذا المجال يبرز أسم المحامي توفيق الفكيكي بصورة خاصة ، فأن " الأعتدال " نشرت سلسلة مقالات تحت هذا العنوان المهم خصوصاً بالنسبة لدراستنا : " شخصية الحكام وكيف يجب أن تكون " وهي عبارة عن اقتباسات ممتعة " من كتاب الراعي والرعية لمؤلفه القانوني البارع توفيق الفكيكي " بأقرار المجلة نفسها ، وردت فيها إشارات ومقارنات بين ما ورد في " نهج البلاغة " وكتابات عمالقة الفكر الغربيين من أمثال مونتسكيو وجان جاك روسو وكارل ماركس وآدم سميث وغيرهم . وفي مناسبة أخرى جعل المحامي توفيق الفكيكي عهد الامام علي أفضل إنموذج في مضمار " انتقاء الموظفين الإداريين " .

ويعد عبد الغني الدلي بدوره واحداً من قانونيي العراق يومذاك الذي برز أسمه على صفحات " الأعتدال "، فقدم لقرائها " فكرة عن الحياة " التي على الانسان " أن يشقى ويتوب فيها " حتى لا يسرح " في حقول الحياة كما تسرح الدواب "، كما تحدث لهم عن " أهمية النوادي والجمعيات " التي كان يتلهف الى " أن تنتشر في طول البلاد وعرضها " أسوة بالبلاد المتقدمة التي " لا يقصد الفرد فيها في أوقات فراغه الى المقهى أو الملهى ليقتل وقته بالفراغ ، ويبدد كثيراً من حيويته وماله بالحرام ، وإنما يقصد الى الجمعية أو النادي الذي ينتسب اليه حيث يستمع الى المحاضرات، أو يطالع الصحف ... " ، وأراد من مواطنيه أن يتعاملوا هكذا أيضاً مع شهر رمضان الذي نشر " خواطر عنه " على صفحات " الأعتدال " . وحسب وصف " الأعتدال " نفسها تحدث " المحامي الفاضل عبد الغني أفندي الدلي " الذي " تخرج من كلية الحقوق بدرجة امتياز " عن أهمية النقد

وضرورته ، وعن مستلزمات النهضة الأدبية وغير ذلك من الموضوعات المفيدة .

وأخيراً ، وبالنسبة لمجلة " الأعتدال " التي أخذناها إنموذجاً معبراً عن دور النخبة القانونية العراقية في حياة المجتمع على صعيدي الفكر والسياسة بوصفها حالة تزامنت ببداية ظهورها مع أواخر عهد دراساتنا وتواصلت فيما بعد لما شُن في إطارها ، نشير الى أن المجلة كانت تولي النشاط المهني الصرف للمحامي العراقي اهتمامها ، فنشرت في بعض الحالات على صفحة غلافها الأخير تعريفاً مختصراً عن بعض المحامين من حيث عنوان مكتبهم ، وإستعدادهم للتوكل " في كافة الدعاوى داخل النجف وخارجها " كما فعلت ذلك مثلاً بالنسبة للمحامي صادق كموته مراراً .

وكل ما سبق يسمح للباحث أن يؤكد بأن القانوني العراقي قد تحول منذ أواسط العشرينيات فعلاً الى " صديق الشعب " والأخير عنوان معبر أختير اسماً لجريدة معارضة كان صاحبها ومديرها المسؤول القانوني البارز المحامي علي محمود الشيخ علي^(١) .

(١) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الصحافة العراقية ، ص ٩٦ .

الخاتمة

شهد العراق ، الكيان الغائب ، والجزء الحي من الأمبراطورية العثمانية ، في العقود الثلاثة الأولى من القرن العشرين تبدلات عميقة وحادة ، بدأت في عام ١٩٠٨ بحركة الاتحاديين ومحاولاتهم تغيير اتجاهات ومسار الدولة العثمانية ، وصرف حركة التاريخ التي آذنت بآنها هذا الكيان المتهالك ، وسقوطه وزواله ، تبع ذلك قيام الحرب العالمية الأولى ، ودخول الدولة العثمانية طرفاً فيها الى جانب دول الوسط ، مما فتح الطرق امام الاطماع الأستعمارية للدول الغربية التي كانت تتحين الفرص لهذا اليوم وهذه الخطوة المميتة ، وسمح لها أن تظهر جليلة على حقيقتها في العمل المباشر لبريطانيا وفرنسا ، وبالذات نزول القوات البريطانية في البصرة وأحتلالها ، ثم أحتلال العراق ، وفرض الحكم العسكري عليه، في خضم اضطراب كبير، وتصدي شعبي لهذا الأحتلال ، وتفتح خليط من الأفكار والتوجهات والتصورات التي برزت تتدافع ، وسط ترسبات قديمة وبقايا مضمون عثماني ، في إطار محاولات للبزوغ والتطلع الى أمام .

ولم يطل الوقت حتى تجمعت هذه الشذرات وتلك التوجسات والأرهاصات ، لتقف وهي تدور حول نفسها أمام ممارسات الأحتلال الجديد وأساليبه المعروفة ، ولتعلن تلك الثورة العملاقة التي تصدرت قيادتها مجموعة من النخب في أولها النخب الدينية ، وأرادة شعب العراق في الحرية والأستقلال ، ولتذيق المحتل الأنجليزي الويل ، ولتتهي الى الأبد فكرة الحكم المباشر ، الذي دعت اليه حكومة الهند البريطانية ، ولتتقدم أفكار ورسومات ومخططات حكومة لندن التي صاغها تشرشل في مؤتمر القاهرة ، والتي انتجت حكماً ملكياً كان يعد خطوة الى امام في كل الأحوال .

شهد العراق في ظل هذه التطورات الحادة نمو وتزايد عدد المتعلمين والمتقنين والمجددين منهم ، القادمين والمتخرجين من الكتاتيب ، والمدارس التقليدية ، والمعاهد الدينية والجموع ، ومن المدارس الرشدية والأعدادية والشاهانية ، ومدرسة الحقوق في بغداد واسطنبول، ومن جهات أخرى، وما استتبع ذلك من تزايد الوعي السياسي والفكري، وبداية تكوين قاعدة فكرية وطنية تتطلق من غراس الوطن وترايه وجباله وسهوله

وأنهاهه ، وتتزامن الى مدى الوطن الواسع ، والدين الجامع . وفي هذا المسار الصاعد والأطار الناهض والمضمار الواعد ، تأتي مدرسة الحقوق في بغداد ، في خضم هذه السنين العجيبة لتتسلم دورها في رفق الوطن بأطر وركائز وطنية تعزز الفكرة والصولة وتحدد الهدف المطلوب .

كانت مدرسة الحقوق، ثم الكلية في بغداد، في مراحلها الأولى ، من سنة ١٩٠٨ ، وحتى قيام الحرب العالمية الأولى وغلقتها ، ثم المرحلة الثانية التي أبتدأت في عام ١٩١٩ واستمرت تتوثب وتتواصل حتى الآن ، كانت حلقة خطيرة في مضمار تطورات الوطن ، وخط صعوده وتألقه ، لا بد ان يحسب لها الحساب المطلوب ، وأن توضع في مكانها المناسب ، إذ فرضت الوقائع هذه المدرسة وأقرها الظرف في كل المراحل ، وضربت الحاجة ضربتها ، وحقق القدر بأرادة الزمن ، وتطور الواقع الاجتماعي والسياسي هذه الضرورة والحاجة التي ألزمت العثمانيين ، كما ألزمت البريطانيين ، فتح هذه المؤسسة لسد الحاجة ، كما قيل في حينه ، وللأستعانة بها في تسيير الأمور ، ومتطلبات الكيان القائم ، لكن وقائع الحياة ، ومدلولها الواعي حقق أرادة الحياة والجماهير ، وزاد وجودها رسوخاً للقيم والقانون ، وسلح هذه الأرادة بالمنطق والحجة والعلم ، وفتح المجال واسعاً وبعيداً للعديد ممن زخر تاريخ العراق بوجودهم وفعلهم سلباً أو ايجاباً . لقد حاول جمال باشا السفاح غلق هذه المدرسة ، كما حاول الانجليز المحتلون غلقها والتضييق عليها بطرق وأساليب ملتوية ، وذلك بسبب الدور الوطني والقومي لطلابها ، والملفت للنظر أن هذا الكره قد وصل الى مستوى الملك فيصل الأول بحسب رواية توفيق الفكيكي في ذكرياته ، عن طلاب الحقوق وحركتهم وتمردهم بين عامي ١٩٢٤ و١٩٢٧ ، ولأنهم كانوا في الصفوف الأولى من كل حركة وطنية ضد سلطات الأنتداب ، ومقاومة عقد المعاهدات الأستعمارية غير المتكافئة ، وكيف كانوا يتحركون في مجموعات تتصل بالشخصيات البارزة من أعضاء المجلس التشريعي لحملهم على رفض تلك المعاهدات ، مما أدى الى نقل حركتهم ضد السلطة الى داخل أروقة السلطة التشريعية .

أثمرت كلية الحقوق العديد من الرجال الذين مهروا بحركتهم وعلمهم ونضالهم تاريخ العراق الجديد والمعاصر ، فأن المنتبغ لتاريخ العراق في أيام الانتداب يرى بشكل واضح دور النخبة القانونية العراقية في الأحداث ، ومكانها اللائق والمتساعد في مدارج

الوزارات والمراكز الأساسية الحساسة في الأحزاب والصحافة ومؤسسات البلد المهمة ، وهو ما يثير ويشعر بعظم هذه المؤسسة وأهميتها ، فالذين أستوزروا واستلموا بعد ذلك رئاسة الوزارة، كانوا في الأغلب من خريجي ذلك الصرح، سواء في بغداد أو اسطنبول، وعلى الغرار نفسه استمر صعود المنتميين الى النخبة القانونية العراقية في مراكز المسؤولية وانتشارها الى مديات ابعد في كل نقطة ضوء في الكيان العراقي الجديد.

وعلى الرغم من حداتها ، ونقصان تجاربها ، وبغض النظر عن الأنتماء الطبقي والموقع الاجتماعي للمنتميين اليها ، غدت النخبة القانونية العراقية الواقع الفكري بأسانيدھا القانونية ، وفتحت الطريق واسعاً لمزيد من المعرفة والخبرة التي بدأت تترسخ في خضم صراع سياسي مرير باتجاه التطور والتبلور التدريجي ، وانقسم المنتمون اليها في عهد الانتداب خصوصاً ، بين خندقين متعارضين - خندق السلطة وخندق المعارضة . وأدى الأولون منهم دوراً قيادياً في التجربة السياسية ، ولكن في الغالب من دون دليل حي ويقظ يأخذ بيدهم الى مسالك مأمونة تلبي حاجات الشعب المكافح وطموحه وما يريد على شتى صعد الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، لكننا نقر ، مع ذلك أن التجربة التي عاشها الكيان الجديد كانت نوعية في كل تفاصيلها ، مارس فيها السياسيون والنخبة التي طليعتهم الفعل والعمل الواقعي الممتد بين الحكم والمعارضة والذي فتح بصرهم وبصيرتهم ، ورسخ في هذا الجيل منهم وسائل ومقاصد ونوايا ، ارتبطت بجذورهم الاجتماعية والطبقية وعقدتهم ، ظهرت بعد ذلك نتائجها ووقائعها في قادم الايام . إن الذين مارسوا المعارضة كانوا يرنون الى الحكم ويقاثلون من أجله ويريدونه ، وعندما وصلوا اليه في زمان قادم لم يختلفوا في شيء عن الذين سبقوهم ، أما جماعة السلطة ودعامتها الأولى ، فأنهم مضوا في غيهم ولم يتعضوا ، ومارسوا نفس السياسة ، بل أن تجارب الحياة زادت في ضياعهم ، ولم يتعلموا منها ، حيث جانبوا الصواب وساروا على نفس السبيل الذي أدى الى الأطلاحة بنظامهم ، وخسارة البلد للزمن والجهد وضياع الفرص هنا وهناك .

وهناك مسألة تاريخية تلفت النظر في التنظيمات السياسية الحزبية ، التي قادتها النخبة القانونية العراقية ، أو كانت ركناً مهماً من أركانها ، وهي أن برامج هذه الكيانات لم تكن بمستوى الحد الأدنى من طموح الجماهير وأهدافها ومطامحها وحاجاتها ومعاناتها،

فقد كانت برامج هذه الأحزاب ، حتى التقدمي منها ، أنتخابية صرفة ، سريعة العطب ، خلت من أي مضمون اجتماعي واحساس بوجود آخرين في السلم الطبقي ، يستحقون المشاركة والدعم والتعاون ، فالشعب عندهم ، هو مجتمعهم ، وطبقتهم التي ينتمون اليها ، أو يريدون الأنتساب اليها ، والتشرف بوجودهم فيها . ووفق ذلك لا وجود للعمال والفلاحين والبورجوازية الصغيرة عندهم ، والعجيب أن بعضاً منهم سعد في ظروف خاصة من هذه الطبقات الكادحة الى موقعه الجديد ، ونسي نفسه وخان طبقتة كما يقال في الفكر السياسي التقدمي .

إن الواقع والوقائع يقران أن النخبة القانونية العراقية كانت لها مساهمات بارزة وجادة وهامة في مجال التشريع والقضاء ، وكان فعلها بارعاً وجديراً بالأحترام ، في تشريع الدستور والقوانين الأخرى، وخلال قيام وزارة العدلية، وترتيب التنظيم القضائي ، من دون ان تنسى دورهم المهم في ترسيخ فكرة النظام والقانون، حيث شهدت هذه السنين خطأ متميزاً ، فيه الكثير من الأعتدال وحكم الحق ، وبروز نوعي للقاضي والمشرع العراقيين ، وتساعد دورهم المهني بالرغم من تكاثرهم وزيادة عددهم . إن هذا الدور المهني لهذا الجزء الحيوي من النخبة القانونية ، لم يمنع بعضهم من لوي رقبة القانون ، عندما يحل الدور السياسي ، وبما ينسجم مع تطلعاتهم الشخصية ، ومسألة بقائهم في الكرسي العتيد ، ولذلك لم تشهد الساحة السياسية والفكرية والعقائدية في هذه الفترة ، قيادة فاعلة وواعية بمستوى الطموح ، تثبت على موقفها ، وتتواصل مع الجماهير ، بل شهدت أمثال هؤلاء الذين يدورون بين بين ، بما لا يزيل أمتيازاتهم ، وبما لا يغضب الحاكمين ، لكن نهايات هذه الفترة شهدت ولادة براعم صغيرة واعدة ، كان لها في قادم الأيام الموقف والأسلوب والريادة والتميز النوعي عن التربية السياسية والخلقية للعهد الذي نتحدث عنه .

إن هذا الموقف النقدي للقللة المتميزة التي ظفرت بكرسي الحكم ودارت حوله واستأثرت به ، لا يمنع ولا يحجب ذلك الدور المشرق والمشرق الذي حمل عبئه الكثير من رجال النخبة القانونية العراقية، وهم يحملون شرف الكلمة ومسؤولية الحرف الصادق والنابه ، فلقد كان تواجدهم في الصحف والمجلات كبيراً، مثلاً عددهم في فترتنا هذه نسبة تقارب الثلث من صحف ومجلات ذلك الزمان ، بين رئيس تحرير ، أو مدير تحرير ، أو

المسؤول وصاحب الجريدة ، أو المجلة ، وكان وجودهم في هذه المواقع ما يميز هذه الصحف والمجلات ، ويلونها بلون الواقع المائل وتداعياته ومشاكله ، حيث شهدت السنين الأخيرة نزوحاً واضحاً في تفهم ما هو مطلوب من الصحافة ، والتعلق بأهداف ومرامي ذات نكهة خاصة وأعتبر محمود ، تم ذلك الوضوح في المسير نتيجة التطورات الداخلية ونضوج الشروط الموضوعية لمتطلبات الحركة الى امام، من دون أن ننسى الأثر القومي واستلهام الفكر التقدمي العالمي ، مما برز أثره في قادم الأيام ، وأثر في برامج وخطط التنظيمات السياسية والمهنية الجديدة التي نشأت ، والرجال الذين استفادوا من العبر ، وعبروا عن فكر يتوسل بالواقع ، ليواجهه ويتعرف عليه ويشرحه ويدافع عنه في آن واحد .

ومن الأمور التي وقفت ظروف الأحتلال والأنتداب بوجه قيامها ، تلك مسألة قيام التنظيم المهني لرجال القانون ، حيث صدرت تشريعات وقوانين تنظم قيام نقابة للمحامين الذين زاد عددهم وتكاثر بسرعة ، لكن الدولة القائمة وظروفها ، ومتطلبات الواقع حالت دون قيام هذا التنظيم ، مما جعل رجال القانون والمحامين أسرى السلطة وتعليماتها ومرؤوسيهما وكان الكثير منهم أجنبياً ، لقد بقي التنظيم المهني معدوماً حتى عام ١٩٣٣ ، وفهم ذلك وأسبابه معروفة وواضحة للعيان .

وبسبب تخلف العراق في حينه وعجز الدولة والكيان الجديد عن توفير التعليم لأبناء المدن والريف خارج بغداد ، وللواقع الأقتصادي المتخلف أيضاً ، وسياسة التعليم المطبقة ، وفيها قصد واضح وبني ، فقد ظلت مدرسة الحقوق (الكلية) في بغداد ، وظل لهذه المحافظة الحصة الكبيرة من خريجيهما ، وبقي النزر اليسير الذي تسمح له ظروفه المادية بالدراسة من أبناء المحافظات ، أقل من القليل ، وهذا ما خلق فراغاً ونقصاً عانى منه المحامون والموظفون ، والكيان العدلي الذي أسس جديداً .

لكن ما حدث الف ، بما له وما عليه ، لبنة مهمة ، وقوة دفع ملموسة في خضم حركة الفكر والسياسة العراقية طوال مرحلة حساسة جمعت بين نهايات الحديث وبدايات المعاصر لتأريخ العراق الحافل دوماً بما هو متميز وحيوي .

أولاً. الوثائق غير المنشورة :

أ. عباس العزاوي، الحقوق في العراق قديماً وحديثاً ، رقم المخطوطة ٣٤٣٦٥ .

ب. وثائق دار الكتب والوثائق :

- الملف رقم ٥ / ١ / ١٨٧٢ ، موضوع الملف : كلية الحقوق .
- الملف رقم ٣١١ / ١٨٧٢ ، موضوع الملف : كلية الحقوق .
- الملف رقم ٣١١ / ١٨٧٣ ، موضوع الملف : نظام كلية الحقوق ودفتر الهوية.

ثانياً. الوثائق المنشورة :

- الوثائق العراقية المنشورة :

- أ. المطبوعات الحكومية :
- ١. الحكومة العراقية ، سجل كبار موظفي الدولة لعام ١٩٢٥ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٢٥ .
- ٢. الحكومة العراقية ، سجل كبار موظفي الدولة لعام ١٩٢٩ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٢٩ .
- ٣. الحكومة العراقية ، فيصل بن الحسين في خطبه وأقواله ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٢٥ .
- ٤. الحكومة العراقية ، وزارة الداخلية ، مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي العراقية لسنة ١٩٢٤ ، الجزئين الأول والثاني ، مطبعة دار السلام ، بغداد ، ١٩٢٤ .
- ٥. الحكومة العراقية ، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والنظامات لسنة ١٩٢٥ ، بغداد ، ١٩٢٦ .

٦. الحكومة العراقية ، وزارة العدلية ، نظام دعاوى العشائر المدنية والجزائية وتعديلاتها ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤٧ .

٧. الدليل العراقي الرسمي لسنة ١٩٣٦ ، بغداد ، ١٩٣٦ .

ب. محاضر مجلس النواب :

ثالثاً المذكرات الشخصية :

- " أوراق ناجي شوكت . رسائل ووثائق . دراسة في تأريخ العراق الحديث والمعاصر " ، تقديم وتحقيق محمد أنيس ومحمد حسين الزبيدي ، بغداد ، ١٩٧٧ .

- توفيق السويدي ، مذكراتي ، دار الكاتب العربي ، بيروت ، ١٩٦٩ .

- خليل كنه ، العراق أمسه وغده ، بيروت ، ١٩٦٦ .

- ساطع الحصري ، مذكراتي في العراق ١٩٢١-١٩٤١ ، الجزء الأول ، بيروت ، ١٩٦٧ .

- عبد العزيز القصاب ، من ذكرياتي ، منشورات عويدات ، بيروت ، ١٩٦٢ .

- " مذكرات داود سمره " ، بغداد ، ١٩٥٣ .

- " مذكرات سليمان فيضي " ، تحقيق وتقديم باسل سليمان فيضي ، الطبعة الرابعة ، بغداد ، ٢٠٠٠ .

- محسن أبو طيخ ، المبادئ والرجال ، دمشق ، ١٩٣٨ .

- محمد مهدي البصير ، تاريخ القضية العراقية ، الطبعة الثانية ، دار اللام ، لندن ، ١٩٩٠ .

- ناجي شوكت ، سيرة وذكريات ثمانين عاماً ١٨٩٤-١٩٧٤ ، الطبعة الثالثة ، دار الكتب ، بيروت ، ١٩٧٧ .

رابعاً. المقابلات الشخصية :

- مقابلة مع حسين جميل بتاريخ ٧ نيسان ٢٠٠٠ .
- مقابلة مع عبد الحميد الرشودي بتاريخ ٦ كانون الثاني ٢٠٠٣ .
- مقابلة مع فؤاد عارف بتاريخ ٢١ آذار ٢٠٠٢ .

خامساً. الرسائل الجامعية غير المنشورة :

١. احمد ناجي نعمة الفتلاوي ، عباس العزاوي ، حياته ، آثاره ، نهجه في كتابة تاريخ العراق ، إطروحة دكتوراه ، كلية التربية - ابن رشد / جامعة بغداد ، حزيران ١٩٩٤ .
٢. أنور علي الحبوبي ، دور المثقفين في ثورة العشرين ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، أيلول ١٩٨٩ .
٣. تغريد محمد قدوري النعيمي ، التنظيم القانوني لمهنة المحاماة في العراق - دراسة مقارنة ، رسالة ماجستير ، كلية القانون ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٢ .
٤. خوله طالب لفته الحميداوي ، سليمان فيضي ودوره السياسي والثقافي والاجتماعي في العراق ١٨٨٥-١٩٥١ ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ١٩٩٩ .
٥. سعيد شخير سوادي الهاشمي ، ناجي السويدي ودوره في السياسة العراقية ١٩٢١-١٩٤٢ ، رسالة ماجستير ، كلية التربية - ابن رشد / جامعة بغداد ، ١٩٩٠ .
٦. صلاح عبد الهادي حلبجل الجبوري ، تاريخ القضاء في العراق في عهد الأحتلال البريطاني ١٩١٤-١٩٢١ ، رسالة ماجستير ، كلية التربية - ابن رشد / جامعة بغداد ، ٢٠٠٠ .

٧. عبد الرزاق أحمد النصيري ، دور المجددين في الحركة الفكرية والسياسية في العراق ١٩٠٨-١٩٣٢ ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٩٠ .
٨. علاء حسين الرهيمي ، المعارضة البرلمانية في العراق في عهد الملك فيصل الأول ، إطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة الكوفة ، ١٩٩٦ .
٩. علياء محمد حسين الزبيدي ، موقف الرأي العام العراقي من ايطاليا الفاشية ١٩٢٢-١٩٤٥ - دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير ، معهد القائد المؤسس ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٣ .
١٠. فاهم نعمة ادريس الياصري ، مجلة لغة العرب - دراسة فكرية سياسية ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨٩ .
١١. لقاء جمعة عبد الحسن ، القضاء في العراق ١١٦٤-١٢٤٧هـ/١٧٥٠-١٨٣١م - دراس تاريخية ، رسالة ماجستير ، كلية التربية - ابن رشد / جامعة بغداد ، ١٩٩٩ .
١٢. مجيد هدا ب هلول السعدون ، مواقف نقابة المحامين العراقية من القضايا الوطنية ، رسالة ماجستير ، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي ، بغداد ، ٢٠٠١ .

سادساً. الكتب العربية والمعربة :

- ابراهيم خليل احمد ، تطور التعليم الوطني في العراق (١٨٦٩-١٩٣٢) ، البصرة ، ١٩٨٢ .
- _____ ، نشأة الصحافة العربية في الموصل ، منشورات جامعة الموصل ، الموصل ، ١٩٨٢ .
- ابراهيم الوائلي ، ثورة العشرين في الشعر العراقي ، بغداد ، ١٩٦٨ .

- احمد زكي الخياط ، تاريخ المحاماة في العراق ١٩٠٠-١٩٧٢ ، بغداد ، ١٩٧٣ .
- اديث وائي. ايف بينروز ، العراق - دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية ١٩١٥-١٩٧٥ ، الجزء الأول ، ترجمة عبد المجيد حسيب القيسي ، بيروت ، ١٩٨٩ .
- ارنولد ديلسن، الثورة العراقية ، ترجمة وتعليق جعفر الخياط ، الطبعة الاولى، بيروت ، ١٩٧١ .
- تحسين العسكري ، الثورة العربية الكبرى والثورة العراقية ، الجزء الأول ، بغداد ، ١٩٣٦ .
- جميل موسى النجار ، التعليم في العراق في العهد العثماني الأخير ١٨٦٩-١٩١٨ ، بغداد ، ٢٠٠١ .
- جورج أنطونيوس ، يقظة العرب . تاريخ يقظة العرب القومية ، الطبعة الرابعة ، بيروت ، ١٩٧٤ .
- حسن الدجيلي ، تقدم التعليم العالي في العراق ، بغداد ، ١٩٦٣ .
- حسين جميل ، الحياة البرلمانية في العراق ١٩٢٥-١٩٤٦ . موقف جماعة الأهلالي منها ، بغداد ، ١٩٨٣ .
- — ، شهادة سياسية ١٩٠٨-١٩٣٠ ، دار اللام ، لندن .
- حمدي عبد المنعم ، ديوان المظالم ، الطبعة الثانية ، بيروت ، ١٩٨٨ .
- حنا بطاطو، العراق، الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، الكتاب الأول، ترجمة عفيف الرزاز، بيروت ، ١٩٩٠ .
- — ، العراق ، الكتاب الثاني : الحزب الشيوعي ، بيروت ، ١٩٩٢ .

- خيرى العمري ، حكايات سياسية من تاريخ العراق الحديث ، الطبعة الثانية ، بغداد ، بلا .
- رفائيل بطي ، صحافة العراق ، الجزء الأول ، بغداد ، ١٩٨٥ .
- زاهدة ابراهيم ، دليل الجرائد والمجلات العراقية ، الطبعة الثانية ، بغداد ، ١٩٨٢ .
- سامي عبد الحافظ القيسي ، ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية بين عامي ١٩٢٢-١٩٣٦ ، الجزء الثاني ، بغداد ، ١٩٧٥ .
- شكري محمود نديم ، حرب العراق ١٩١٤-١٩١٨ ، الطبعة الثانية ، بغداد ، ١٩٧٤ .
- صادق حسن السوداني، النشاط الصهيوني في العراق ١٩١٤-١٩٥٢، بغداد ، ١٩٨٠ .
- عادل تقي عبد البلداوي ، التكوين الإجتماعي للأحزاب والجمعيات السياسية في العراق ١٩٠٨-١٩٥٨ ، بغداد ، ٢٠٠٣ .
- عامر حسن فياض ، جذور الفكر الإشتراكي والنقدي في العراق ١٩٢٠-١٩٣٤ ، بيروت ، ١٩٨٠ .
- _____ ، جذور الفكر الديمقراطي في العراق الحديث ١٩١٤-١٩٣٩ ، بغداد ، ٢٠٠٢ .
- عباس العزاوي ، كلية الحقوق في بغداد ، تأريخ تأسيسها ، (القضاء) " مجلة " ، بغداد ، العدد الثاني الخاص ، كانون الأول ، ١٩٤٧ .
- _____ ، تأريخ العراق بين أحتلالين ، الجزء السابع ، بغداد ، ١٩٥٥ ، الجزء الثامن ، بغداد ، ١٩٥٦ .

- عبد الأمير هادي العكام ، تأريخ الحركة الوطنية في العراق ١٩٢١-١٩٣٣ ،
النجف ، ١٩٧٥ .
- عبد الله الجبوري ، توفيق الفكيكي ، دراسات ونصوص ١٩٠٠-١٩٦٩ ، بغداد
، ١٩٧١ .
- عبد الله الفياض ، الثورة العراقية الكبرى ١٩٢٠ ، بغداد ، ١٩٦٣ .
- عبد الجبار حسن الجبوري ، الأحزاب والجمعيات السياسية في القطر العراقي
١٩٥٨-١٩٧٧ ، بغداد ، ١٩٧٧ .
- عبد الجبار العمر ، محاكمات سياسية مثيرة أمام القضاء العراقي ، بغداد .
- عبد الحميد كبه المحامي ، التنظيمات القضائية والحركة التشريعية في العراق ،
بغداد ، ١٩٧٢ .
- عبد الرزاق الحسني ، أحداث عاصرتها ، الجزء الثاني ، بغداد ، ١٩٩٩ .
- _____ ، تأريخ الأحزاب السياسية العراقية ، الطبعة الثانية ، بيروت ، ١٩٨٣ .
- _____ ، تأريخ الصحافة العراقية ، الجزء الأول ، الطبعة الثالثة ، صيدا ، ١٩٧١ .
- _____ ، تأريخ الوزارات العراقية ، الطبعة السابعة ، دار الشؤون الثقافية العامة ،
الأجزاء الأول والثالث والعاشر ، بغداد ، ١٩٨٨ .
- _____ ، الثورة العراقية الكبرى ، الطبعة الخامسة ، بيروت ، ١٩٨٢ .
- _____ ، ثورة النجف بعد مقتل حاكمها الكابتن مارشال ، الطبعة الثانية ، بيروت
، ١٩٧٨ .
- _____ ، الصحافة العراقية في ربع قرن ١٩٠٨-١٩٣٣ ، بغداد ، ١٩٦٩ .

- — ، العراق في ظل المعاهدات ، الطبعة الخامسة ، بيروت ، ١٩٨٢ .
- عبد الزراق الهلالي ، تأريخ التعليم في العراق في العهد العثماني ، بغداد ، ١٩٥٩ .
- — ، تأريخ التعليم في العراق في عهد الأحتلال البريطاني ١٩١٤-١٩١٨ ، بغداد ، ١٩٧٥ .
- — ، تأريخ التعليم في العراق في عهد الأنتداب البريطاني ١٩٢١-١٩٣٢ ، بغداد ، ٢٠٠٠ .
- — ، معجم العراق ، الجزء الأول ، بغداد ، ١٩٥٣ .
- عبد الرحمن البزاز ، العراق من الأحتلال حتى الأستقلال ، الطبعة الثالثة ، بغداد ، ١٩٦٧ .
- عبد الغني الملاح ، تأريخ الحركة الديمقراطية في العراقي ، بغداد ، ١٩٧٥ .
- عبد المجيد كامل التكريتي ، الملك فيصل الأول ودوره في تأسيس الدولة العراقية الحديثة ، بغداد ، ١٩٩١ .
- عبد الوهاب الكيالي وكامل زهيري ، الموسوعة السياسية ، بيروت ، ١٩٧٤ .
- عطية مشرفة ، القضاء في الإسلام ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، بلا .
- " العراق في التاريخ " ، مجموعة مؤلفين ، بغداد ، ١٩٨٣ .
- " العراق في رسائل المس بيل " ، ترجمة وتعليق جعفر خياط ، بغداد ، ١٩٧٧ .
- عز الدين رسول ، الواقعية في الأدب الكردي ، بيروت ، بلا .
- علاء جاسم محمد الحربي ، جعفر العسكري ودوره السياسي والعسكري في تاريخ العراق حتى عام ١٩٣٦ ، بغداد ، ١٩٨٧ .

- علاء حسين الرهيمي ، " العلم " النجفية من المجالات العراقية في مرحلة الريادة والتأسيس ١٩١٠-١٩١٢ ، النجف ، ٢٠٠٠ .
- علي كاشف الغطاء ، سعد صالح في مواقفه الوطنية ١٩٢٠-١٩٥٠ ، بغداد ، ١٩٨٩ .
- علي الوردي ، لمحات تاريخية من تأريخ العراق الحديث ، الجزء الأول ، بغداد ، ١٩٦٩ .
- عماد أحمد الجواهري ، تأريخ مشكلة الأراضي في العراق ١٩١٤-١٩٣٢ ، بغداد ، ١٩٧٨ .
- فاروق صالح العمر ، الأحزاب السياسية في العراق ١٩٢١-١٩٣٢ ، بغداد ، ١٩٧٨ .
- فاضل حسين، مشكلة الموصل. دراسة في الدبلوماسية العراقية - الانجليزية التركية وفي الرأي العام ، الطبعة الثالثة ، بغداد ، ١٩٧٧ .
- فايق بطي ، الموسوعة الصحفية العراقية ، بغداد ، ١٩٧٦ .
- فؤاد حسين الوكيل، جماعة الأهالي في العراق ١٩٣٢-١٩٣٧، بغداد، ١٩٧٩.
- فيصل محمد الأرحيم ، تطور العراق تحت حكم الأتحيدين ١٩٠٨-١٩١٤ ، الموصل ، ١٩٧٥ .
- فيليب ويلارد أيرلاند، العراق. دراسة في تطوره السياسي، ترجمة جعفر الخياط ، بيروت ، ١٩٤٩ .
- كاظم نعمة ، الملك فيصل والانجليز والاستقلال ، بيروت ، ١٩٨٨ .
- كمال مظهر أحمد، الإطار الزمني لتاريخ العراق الحديث والمعاصر ، -
- " الحكمة " (مجلة) ، بغداد ، العدد الخامس ، السنة الأولى ، تشرين الثاني - كانون الأول ، ١٩٩٨ .

- _____ ، ثورة العشرين في الأستشراق السوفيتي ، بغداد ، ١٩٧٧ .
- _____ ، دور الشعب الكردي في ثورة العشرين العراقية ، بغداد ، ١٩٧٨ .
- _____ ، صفحات من تاريخ العراق المعاصر . دراسة تحليلية ، منشورات
البديسي ، بغداد ، ١٩٨٧ .
- _____ ، الطبقة العاملة العراقية. التكون وبدايات التحرك ، بيروت ، ١٩٨١ .
- _____ ، كردستان في سنوات الحرب العالمية الاولى ، ترجمة محمد الملا عبد
الكريم المدرس ، من منشورات المجمع العلمي الكردي ، بغداد ، ١٩٧٧ .
- _____ ، لطفي جعفر فرج عبد الله ، عبد المحسن السعدون ودوره في تأريخ العراق
السياسي المعاصر ، بغداد ، ١٩٨٨ .
- _____ ، لويسكي ، تأريخ الأقطار العربية الحديث ، ترجمة عفيفة البستاني ، موسكو ،
١٩٧١ .
- _____ ، متي عقراوي ، العراق الحديث ، بغداد ، ١٩٣٦ .
- _____ ، مجيد خدوري ، العراق الأشتراكي ، بيروت ، ١٩٨٥ .
- _____ ، محمد سلمان حسن ، طلائع الثورة العراقية . العامل الأقتصادي في الثورة
العراقية الأولى ، الطبعة الثانية ، بغداد ، ١٩٥٨ .
- _____ ، محمد عزيز ، النظام السياسي في العراق ، بغداد ، ١٩٥٤ .
- _____ ، محمد عماره ، الأسلام وأصول الحكم لعلي عبد الرزاق . دراسة ووثائق ، بيروت
، ١٩٧٢ .
- _____ ، محمد مظفر الأدهمي ، المجلس التأسيسي العراقي ، الجزء الثاني ، بغداد ، ١٩٨٩ .

- " موسوعة أعلام العرب " ، منشورات بيت الحكمة ، الجزء الأول ، بغداد ، ٢٠٠٠ .
- مير بصري ، أعلام الأدب في العراق الحديث، الجزء الأول، لندن ، ١٩٩٤ .
- — ، أعلام السياسة في العراق الحديث ، لندن ، ١٩٨٧ .
- — ، أعلام الكرد ، لندن - قبرص ، ١٩٩١ .
- نديم عيسى ، الفكر السياسي لثورة العشرين ، بغداد ، ١٩٩٢ .
- هادي طعمة ، الأحتلال البريطاني والصحافة العراقية . دراسة في الحملة الدعائية البريطانية ١٩١٤-١٩٢١ ، بغداد ، ١٩٨٤ .
- هاشم علي محسن ، تطور الحركة النقابية في العراق ، بغداد ، ١٩٦٦ .
- هنري فوستر ، نشأة العراق الحديث ، ترجمة وتعليق سليم طه التكريتي ، الجزءان الأول والثاني ، بغداد ، ١٩٨٩ .
- وجيه كوثراني ، وثائق المؤتمر العربي الأول ١٩١٣ ، بيروت ، ١٩٨٠ .
- ول ديورانت ، قصة الحضارة ، الجزء الثاني من المجلد الرابع ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، ١٩٦٤ .
- وميض جمال عمر نظمي، ثورة ١٩٢٠. الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية " الأستقلالية " في العراق، الطبعة الثانية ، بغداد ، ١٩٨٥ .

سابعاً. المصادر باللغة الإنجليزية :

- S. H. Longrigg , Iraq 1900 to 1950. A Political , Social and Economic History , London , 1953 .

ثامناً. الصحف والمجلات العراقية والعربية :

٢. الصحف :

- الأستقلال ، النجف ، ١٩٢٠ .
- الأهالي ، بغداد ، ١٩٦٠ .
- الأيقاظ ، البصرة ، ١٩٠٩-١٩١٠ .
- التهذيب ، البصرة ، ١٩٠٩ .
- دار السلام ، بغداد ، ١٩٢٠ .
- دجلة ، بغداد ، ١٩٢١ .
- الزوراء ، بغداد ، ١٣٢٣-١٣٢٤ .
- صدى بابل ، بغداد ، ١٩١١ .
- العاصمة ، بغداد ، ١٩٢٣ .
- العراق ، بغداد ، ١٩٢٠-١٩٢١ .
- الفرات ، النجف ، ١٩٢٠ .
- المصباح ، بغداد ، ١٩٢٤-١٩٢٦ .
- المفيد ، بغداد ، ١٩٢٢-١٩٢٤ .
- الموصل ، الموصل ، ١٩١٩-١٩٢٦ .

ب. المجلات :

- الحقوق ، بغداد ، ١٩٢٣ .
- العدالة ، بغداد ، ١٩٢٠-١٩٢١ .
- لغة العرب ، بغداد ، ١٩١٢-١٩١٣ .
- المحامي ، بغداد ، ١٩٢٥-١٩٢٦ .

Abstract

The needs and pressures of life drove the Ottoman State to take a qualitative step. This was manifested in opening a law school in Baghdad in 1908 . The Law School in Baghdad became a focal point whose cultural radiance increased and spread widely. It established constant values of behaviour and traditions in a world that was ever advancing , interacting and formulating its own laws and regulations in the light of a forward-moving code. The school contributed greatly to the formation of a legal elite in the Iraqi society. The Iraqi legal elite played an outstanding political and cultural role during the last years of the Ottoman regime and during the British Occupation and later Mandate periods .

The activities of the Iraqi legal elite from 1908 to 1932 were chosen to be the focus of this research. This was an extremely important period in the history of the Iraqi legal elite. The reasons for and motivation behind the choice will be discussed in the thesis .

The thesis falls into four chapters and a conclusion :

Chapter One investigates the formation of the elite , the beginnings of its movement and the role of the Law School in its start and continuity . Discussed also will be the set backs it faced during its long march, throughout the various stages after the Ottoman coup d'etat , and during the Occupation and Mandate periods. While discussing its activities, we touched upon the students' concerns and their movement , which heralded a highly advanced professional and political movement while the Iraqi entity was still unborn. We have given instances to document this movement . In these instances were mixed objectivity with emotionality , generosity with thrift and an insistence on the appropriate and expressive appearance. There was the continuity of the historical tradition of the rarity of men of law and the role of judges and lawyers. All of this coincided with the rise and consolidation of the School and its regulations and curricula , which sometimes shrank and sometimes expanded as the school academic years fluctuated .

Chapter Two follows the cultural and political activities of the Iraqi legal elite between the years 1908 and 1920. Here , we deal with

the political affiliations of the elite , their commitments and their aspirations as reflected in such newspapers as Igad (Awakening) of Sulaiman Faydi, and AL-Ilm (Science) and Sada Babel (Babylon Echo). We discuss the pioneering role of these newspapers and the role of others who took an active part in the cultural and political activities via the press , clubs and associations. We will touch upon the stands taken by the elite and their vacillation between the Unionists and their enemies . We will discuss their stands regarding the First World War, the British occupation of Iraq and the vacillation resulting from the shock , dazzlement and repression following that occupation and the reaction which manifested itself later on in insubordination and demonstrations and uprisings. Local and limited though those movements were , they foreshadowed a new situation expressing itself in the Revolution of the year Nineteen Twenty. In this chapter the thesis presents an image of the elite and their limited role in the Revolution. Many of the elite had no clear or outstanding role for reasons explained in the thesis. The chapter closes with a discussion of the role of the press and associations and what they achieved .

Chapter Three discusses the role of the legal elite in nominating King Faisal I for the throne of Iraq, and how he assumed that supreme post. Also discussed here is the role of the elite in the official and professional foundations and establishments of the state , the cabinet , the judiciary , the key government posts in that time and place , in the political parties , the professional and political organizations and in the legislative body of the state , i. e., the Parliament (both houses of Representatives and of Dignitaries) , and in the press. The chapter closes with an important issue , i. e., the Mosul Question , and the important and prominent role and activities of the legal elite in this question .

Chapter Four , which is the final chapter of the thesis , concentrates on the prominent role of the elite in all aspects and walks of life : in the legislative establishments , in the press and in political parties . The chapter refers to the visit of Iraq by the Zionist Alfred Mond and the role of the elite , officials , students and professors in counteracting and moving against the visit. Then we highlight the pioneering role of the Iraqi legal elite in the democratic and socialist cultural and political activities .

The Conclusion sums up and emphasizes the role undertaken by the legal elite through the Law School (College of Law) , its consistency

and its rich and ceaseless contributions which branded the whole life in the new state of Iraq. This was achieved through assuming supreme posts of responsibility , spreading the sovereignty of the values of right , law and love of freedom , understanding its significance and consolidating it through law so that law could be consolidated and raised .

**Union of Arab Historians
Institute of Arab History
& Scientific Heritage**

MOHAMED ABDA

(An Intellectual , Historical , and Political Study)

A thesis Submitted By

Thikra Ahmed Jumaa' AL-Dooriy

*to the Council of the Institute of
Arab History and Scientific Heritage In Partial
Fulfillment of the Requirements for the Degree of
Ph.D in Modern and Contemporary History*

Under The Supervision of

Prof. Dr. Kamal Muzhir Ahmed